عدد 13 — 14 ربيع االآخر 1437 (25 يناير 2016)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2015 - 2016 : دورة أكتوبر 2015

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

(أكتوبر 2015)

صفحة

• محضر الجلسة التاسعة عشرة ليوم الثلاثاء 10 من ربيع الأول 1437 (22 ديسمبر 2015) 1085

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة العشرين ليوم الثلاثاء 17 من ربيع الأول 1437 (29 ديسمبر 2015) 1110

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة الحادية والعشرين ليوم الثلاثاء 17 من ربيع الأول 1437 (29 ديسمبر 2015) 1136

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

• محضر الجلسة الثانية والعشرين ليوم الثلاثاء 24 من ربيع الأول 1437 (05 يناير 2016) 1145

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة الثالثة والعشرين ليوم الثلاثاء 24 من ربيع الأول 1437 (05 يناير 2016) 1173

صفحة

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروعي القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 71.15 يتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

• محضر الجلسة الرابعة والعشرين ليوم الثلاثاء فاتح ربيع الآخر 1437 (12 يناير 2016) 1188

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة الخامسة والعشرين ليوم الثلاثاء فاتح ربيع الأخر 1437 (12 يناير 2016) 1203

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوعين:

- الموضوع الأول يتعلق بالسياسة الطاقية في علاقتها مع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية؛

- الموضوع الثاني يتعلق بالحوار الاجتماعي.

محضر الجلسة التاسعة عشرة

التاريخ: الثلاثاء 10 ربيع الأول 1437 (22 ديسمبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أدعو المجلس الموقر لتلاوة سورة الفاتحة، ترحما على روحي السيدة زليخة الناصري مستشارة صاحب الجلالة والسيد إبراهيم فرج الحاجب الملكي السابق، واللذان وافتهما المنية في بحر هذا الأسبوع، سائلين الله عز وجل أن يشمل الفقيدين بالرحمة والمغفرة وأن يلهم ذويهما الصبر والسلوان، "إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ".

الجميع وقوفا:

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ". آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلاَمٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

والآن، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 22 دجنبر 2015، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 94 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 12 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة إلى قطاع الشؤون الخارجية والتعاون، وهي أسئلة تتميز بوحدة موضوعها، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

السؤال الآني الأول وموضوعه قرار المحكمة الأوربية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

السيدان الوزيران المحترمان،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوربي بُنيت عبر مسار تاريخي طويل منذ 1963 حتى الآن، حيث أصبح المغرب يحظى بدور الشريك للاتحاد الأوربي.

كما أن اتفاقيات شراكة بين المغرب والإتحاد الأوربي خضعت قبل التوقيع عليها والإقرار بمضامينها إلى المصادقة عبر مراحل، شاركت فيها كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وصادقت عليها البرلمانات المعنية.

وما يثير استغرابنا هو التطاول الذي مارسه مرتزقة أعداء المغرب، بل أعداء النجاح المغربي، وليس فقط خصوم الوحدة الترابية، الذين تجرؤوا بوضع دعوى لدى المحكمة الأوربية للطعن في مضامين الشراكة الأوربية المغربية.

ونحن كمغاربة مجمعون، بكل أحزابنا ونقاباتنا وجمعياتنا وجهاتنا ومدننا وقرانا، على شجب هذه المناورات ورفض كل فعل صادر عن نية مبيتة تستهدف المصالح العليا والحيوية للمغرب.

لكن ما يفاجئنا بالفعل هو ما تضمنته البلاغات الرسمية للحكومة ولأعضائها عن مفاجأة الحكومة بهذا الموضوع، الذي كان ناتج عن مسار داخل المحكمة الأوربية، وجعلنا ذلك نتساءل:

- هل الحكومة لم تكن على إطلاع بالدعوى؟

- هل الحكومة قصرت في تتبعها هذا الملف حتى فوجئت بالقرار؟

- ألم يكن بإمكان الحكومة الضغط لتجنب هذا القرار؟

شيء آخر، السيدة الوزيرة، نود إثارته بمناسبة هذا الموضوع:

- ما هي الإجراءات الاحترازية التي تتوقعها الحكومة لتجنب آثاروقع تطبيق هذا القراربعد–لا قدرالله–تأكده استئنافيا؟

- لماذا تظل معظم مبادلاتنا مرهونة بوضع الإتحاد الأوربي؟

- ألم يحن الوقت لدبلوماسيتنا أن تلعب دورها للبحث عن أسواق جديدة بآسيا وإفريقيا وروسيا؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع، حول القرار الصادر عن المحكمة الأوربية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتقدم مقدم السؤال مشكورا.

المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أصدرت المحكمة الأوربية مؤخرا قرارا يقضي بإلغاء الاتفاق الفلاحي الموقع بين المغرب والاتحاد الأوربي، هذا القرارالذي أثاراستياء وتنديدا من طرف الجانب المغربي وكل المؤسسات والهيئات المهنية الفلاحية، والذي كان مدعوما من طرف خصوم وحدتنا الترابية.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابيرالتي تم اتخاذها لمواجهة هذا القراروالحفاظ على البناء التعاقدي بين الطرفين؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث، موضوعه قرار المحكمة الأوربية بإلغاء اتفاقية الفلاحة والصيد البحري المبرمة بين الاتحاد الأوربي والمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد سيدي محمد ولد الرشيد:

السيدة الوزيرة المحترمة،

أصدرت المحكمة الأوربية باللوكسمبورغ حكما قضائيا بإلغاء اتفاقية الفلاحة والصيد البحري المبرمة بين الاتحاد الأوربي والمغرب، والتي تم توقيعها سنة 2010، ثم صادق عليها البرلمان الأوربي في فبراير 2012 بعد جلسات ونقاشات مثيرة.

لذلك، نسائلكم، السيدة الوزيرة:

- ما هي الانعكاسات السلبية لهذا القرار على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وعلى قطاع الفلاحة والصيد البحري بشكل خاص؟

- وهل سيكون لهذا القرارتأثيرعلى اتفاقية التبادل الحرمع الاتحاد الأوربي؟

- وما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة لحماية المصالح الاقتصادية لبلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الرابع، موضوعه حكم المحكمة الأوربية الأخير، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن خلفية حكم المحكمة الأوربية الأخير، كما نسائلكم عن تداعياته على مستوى العلاقات المغربية الأوربية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الخامس، موضوعه قرار المحكمة الأوربية المتعلق بالاتفاق الفلاحي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

لم يلتحق بعد المستشارصاحب السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نعم؟

المستشار السيد مبارك السباعي:

من بعد..

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني السادس، موضوعه قرار المحكمة الأوربية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدين الوزيرين،

السادة والسيدات المستشارات والمستشارين،

طبعا كثفت اللوبيات المساندة للبوليساريو في الآونة الأخيرة من تحركاتها، مما نتج عنه استصدار المحكمة الأوربية لقرارها الأخير بشأن الاتفاقية الفلاحية بين المغرب والاتحاد الأوربي.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن مدى نجاعة دبلوماسيتنا حتى لا نضطر في كل مرة إلى ردود أفعال تضعف مواقفنا المشروعة بدل تقويتها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني السابع، موضوعه تداعيات قرار المحكمة الأوربية بشأن الاتفاق الفلاحي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيدة الوزيرة،

نود أن نسائلكم عن الإجراءات اللي غادي تاخذوا في حالة الحكم الإستئنافي اللي كيؤيد الحكم الابتدائي، أشنو هو (le plan B) ديالكم؟ علما أنه الجميع التقط اليوم بأنه بالنسبة للصادرات ديالنا يجب تقسيم المخاطر والبحث على أسواق جديدة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثامن، موضوعه قرار المحكمة الأوربية القاضي بتعليق اتفاقية الفلاحة والصيد البحري المبرمة بين المغرب والإتحاد الأوربي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد الحسين العبادي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدين الوزيرين،

أثار قرار المحكمة الأوربية الذي أمر الاتحاد الأوربي بتعليق اتفاقية الفلاحة والصيد البحري مع المغرب، التي صادق عليها البرلمان الأوربي سنة 2012، استياء لدى الجميع، نظرا لنفحته السياسية والذي يضرب في العمق العلاقات الإستراتيجية بين المغرب والاتحاد الأوربي.

لذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة:

- هل تتبعتم هذا الملف منذ رفع الدعوى أمام المحكمة الأوربية وقمتم بالإجراءات اللازمة؟

- ثانيا، ما هي الإجراءات المستعجلة المزمع اتخاذها لرد الاعتبار للمغرب وعلاقته الإستراتيجية مع الاتحاد الأوربي، بعد صدور هذا القرار المعيب الذي تطاول على صلاحيات الأمم المتحدة في الصحراء المغربية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني التاسع، موضوعه تداعيات قرار المحكمة الأوربية على المغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

باندهاش كبير، تلقينا قرار المحكمة الأوربية بشأن الطعن في الاتفاقية بين المغرب والإتحاد الأوربي، المتعلقة بالمنتجات الفلاحية والصيد البحري.

الحمولة السياسية لهذا القرار واضحة، الجهاز القضائي الأوربي تجاوز القرار السيادي لهيئات الاتحاد الأوربي، وحشر نفسه في موضوع يتجاوز صلاحيات المحكمة القضائية، وبعيدا كل البعد عن الروابط التاريخية والإستراتيجية التي تجمع بلادنا بالاتحاد الأوربي كشريك أساسي.

إن انعكاسات هذا القرار القضائي قد تكون وخيمة، ولهذا على الحكومة أن تكون حازمة في الدفاع عن مصالح المصدرين المغاربة. كما ندعوها لتطوير العلاقات وتنويعها في مختلف المجالات الاقتصادية مع مجموعات إقليمية دولية وجهوية أخرى وتعزيز التعاون جنوب- جنوب.

وفي انتظار أن يتخذ الإتحاد الأوربي التدابير المناسبة من أجل إيجاد حل نهائي لهذا الإجراء، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة: ما هي الخطوات التي قمتم بها لتصحيح هذه الوضعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أعود مرة أخرى إلى الفريق الحركي وسؤاله حول موضوع قرار المحكمة الأوربية المتعلق بالاتفاق الفلاحي.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

على إثر القرار الذي أصدرته محكمة العدل الأوربية والقاضي بوقف استيراد المنتوجات الفلاحية والبحرية المغربية، يتضح جليا أن خصوم الوحدة الترابية وبعد فشلهم في عدة مجالات، سواء السياسية أو الحقوقية، يحاولون بكل الوسائل الضغط على بلادنا في المجال الاقتصادي مستعينين في ذلك بمناصبهم بأوربا.

وعليه نسائلكم، السيدة الوزيرة:

- ألا ترون أن هناك تأخير بل تقصير في جانب الدبلوماسية المغربية في هذا الموضوع؟

- وما هو موقف الحكومة تجاه أول شريك اقتصادي وتجاري للمغرب بعد هذا القرار الأحادي الجانب؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة، فلتتفضل مشكورة للجواب على أسئلة السادة والسيدات المستشارين، تفضلي للمنصة.. في حدود 27 دقيقة بين الجواب والتعقيب.

السيدة مباركة بوعيدة، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

السيد الرئيس،

باسم الله الرحمن الرحيم.

الأخوات والإخوة المستشارين،

أولا، أشكركم على الاهتمام بهذا الموضوع اللي هو حقيقة موضوع شائك، وكما جاء في كلمة الجميع، فهو موضوع سياسي أكثر مما هو تقني. ولذلك يجب، إذا سمحتم لي، أن أذكر بعجالة بهذا القرار وأوضح بعض النقط:

النقطة الأولى، هو أنه–كما تعلمون جميعا–تم التوقيع والمصادقة على هذه الاتفاقية الفلاحية ما بين المغرب والاتحاد الأوربي في أكتوبر 2012، ومنذ ذلك الوقت تم طرح ملتمس طعن في هذا الاتفاق بمحكمة العدل الأوربية من طرف خصومنا، اللذين لا يبحثون عن شيء إلا الضرب والتشكيك في الوحدة الترابية المغربية.

بطبيعة الحال، منذ ذلك الوقت وقد تم طرح هذا الملتمس طعن من طرف خصومنا، ما يسمى بحركة البوليساريو ضد الاتحاد الأوربي وليس ضد المغرب، إذن فهي قضية ثنائية ما بين البوليساريو والاتحاد الأوربي.

النقطة الثانية هي أنه منذ ذلك الوقت والدبلوماسية المغربية تتتبع يوما بعد يوم هذا الملف بجانب الإخوة الأوربيين أو الشركاء الأوربيين بجانب الفرق التقنية والفرق القضائية، وأيضا بطبيعة الحال بجانب المسؤولون السياسيون.

اتخذ هذا القرار يوم 10 دجنبر، وهو قرار بإلغاء الاتفاق الفلاحي، الذي تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان الأوربي والبرلمان المغربي سنة 2012، والذي يشمل، أريد التوضيح أيضا لأن هناك بعض المساءلات من طرف الرأي العام.

فهذا الاتفاق يشمل المواد الفلاحية والمنتجات الزراعية والمنتجات المتعلقة بالصناعة السمكية أيضا كلها، وفي طيات هذا القرار تعطي المحكمة الأوربية نفسها الحق للتداول في الوضعية القانونية للصحراء المغربية في تمثيلية الساكنة الجنوبية وفي الضرر الذي قد يمس الساكنة الجنوبية على إثر تفعيل الاتفاق وليس العكس، هذا ما جاء في نص قرار المحكمة.

لذلك نحن نعتبر أن هذا القرار له طابع وتوجه سياسي محض، حيث أن الهدف الأول والأخير لمن قدموا هذا الطعن هو التشكيك–كما قلت–في مغربية صحرائنا وإقصاء الأقاليم الجنوبية من دائرة تطبيق هذه الاتفاقية، وبطبيعة الحال البحث عن أي إشارة أو كلمة من أجل أن تعطيهم نوع من الشرعية الدولية.

بطبيعة الحال، نقول أن هذا القرار يضم عددا من الاختلالات، لعل أولها هو أن المحكمة الأوربية تمنح لنفسها الصلاحية للإدلاء برأي بخصوص قضية سياسية محضة من اختصاص الأمم المتحدة، وجاء ذلك في كلام بعض الإخوة والأخوات المستشارين.

وفي هذا الرأي الذي ليس من حق المحكمة الأوربية تأخذ أيضا بعين الاعتبار فقط بعض قرارات الأمم المتحدة ما قبل 1988، أي 27 سنة قد مضت منذ ذلك الوقت، وتتجاهل تطورات القضية الوطنية. تتجاهل أيضا أن المغرب يقوم بمجهودات كبيرة لإيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل، بدءا باقتراح الملك الراحل الحسن الثاني، رحمه الله، أيامات الاستفتاء، إلى مقترح الحكم الذاتي في عهد الملك محمد السادس، نصره الله.

إضافة إلى المجهودات الكبيرة والتطور الكبير التي تعرفه المنطقة الجنوبية منذ المسيرة الخضراء إلى اليوم، وآخرها هو النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي كان هو محتوى خطاب صاحب الجلالة يوم 6 نوفمبر السابق، والذي جاء فيه برنامج استثماري بملف فيه أكثر من 77 مليار درهم وخلق أكثر من 120 ألف فرصة للشغل.

الاختلال الآخر هو أن المحكمة الأوربية تتناقض مع نفسها، حيث أنها تعترف أن البوليساريو ليس له شرعية دولية وليست شخصية قانونية، ولكن في الأخير تقول أن لهم الحق أن يطرحوا هذا الطلب.

الاختلال الآخر هو أن المحكمة الأوربية تعطي نفسها الحق للضرب في اتفاقية دولية، وهذا من صلاحيات مجلس الاتحاد الأوربي، وهي بهذا تتماطل على صلاحيات أعلى مؤسسة أوربية.

لذلك، نحن نقول أن الأمر يتعلق بمشكل داخلي بين المؤسسات الأوربية، ولم يكن الاتحاد الأوربي يتوقع هذا القرار، ولا نحن معه، بحيث أننا كنا نشتغل جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوربي.

بطبيعة الحال، كانت هناك ردود الفعل، أنتم شاهدتموها، بحيث أنه مباشرة بعد إصدار قرار المحكمة الأوربية، قامت الممثلة العليا للسياسة الأمنية والسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي "فديريكا موغيريني"، بتصريح واضح يذكر بتشبث الاتحاد الأوربي بشراكته إستراتيجية مع المغرب، ويعبر أيضا عن عدم رضى الإتحاد الأوربي على هذا القرار القضائي وعدم اتفاق موغيريني أو الاتحاد الأوربي مع هذا القرار.

ذكرت أيضا موغيريني في توضحها أو في تصريحها الذي جاء بعد القرار أن الاتحاد الأوربي سوف يتخذ الإجراءات اللازمة للتوقيف الفوري لهذا القرار.

في نفس التوجه، كان هناك عدد من التصريحات من دول أوربية أخرى، التي أصدرت بيانات إعلامية تنص على نفس الرأي، ولا داعي للتذكير أنه يوم 14 دجنبر كان هناك حدثين:

الحدث الأول هو اجتماع وزراء خارجية مجلس الاتحاد الأوربي، الذين صوتوا وبالإجماع على طلب الاستئناف وعلى اتخاذ إجراءات آنية للتوقيف الفوري لهذا القرار. وعبر أيضا مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوربي على أن الاتفاقيات الثنائية مع المغرب ليست قابلة لا للمراجعة ولا للنزاع.

كان أيضا نفس اليوم اجتماع مجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي، وكانت نقطة جدول الأعمال الوحيدة هي المحادثة على هذا القرار، لذلك كانت فرصة للتعبير على الموقف المغربي.

فما نقول نحن:

أولا، نرفض تماما وبتاتا منح الأهلية القانونية للبوليساريو للترافع باسم الساكنة الصحراوية، فالممثلين الحقيقيين للساكنة الجنوبية هم المواطنون المحليون، المسؤلون المحليون والجهويون، المنتخبون والفاعلون الاقتصاديون. ولذلك فلا حق لهذه المحكمة الأوربية بمنح البوليساريو صفة الممثل الشرعي والوحيد للصحراويين، وسنطالب بالتأكيد أن يتم إشراك الصحراويين الحقيقيين أبناء الأقاليم الجنوبية في الاستئناف.

ثانيا، نؤكد أيضا على ضرورة حفاظ الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء على استمرارية العمل بالاتفاق الفلاحي، كما هو عليه اليوم، وضمان ولوج جميع المنتجات المغربية والصادرات المغربية إلى السوق الأوربية.

ثالثا، نحمل الاتحاد الأوربي مسؤولية الدفاع عن الاتفاق الفلاحي خلال مسطرة الاستئناف وأخذ التدابير اللازمة لتأمين استمرارية سائر الاتفاقات المبرمة ما بين الطرفين.

رابعا، نطالب ونؤكد على ضرورة تجنب تسييس التعاون القطاعي ما بين المغرب والاتحاد الأوربي، لكي نتفادى أي تعارض مع جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل سياسي لهذا النزاع المفتعل، كما قلت.

بطبيعة الحال، بالإضافة إلى التعبير عن موقفنا الواضح في هذه القضية، وبالإضافة إلى حث الشركاء الأوربيين والاتحاد الأوربي على أن يقف أمام مسؤوليته، فالمغرب لا يبقى مربع الأيدي، بل هناك تتبع مستمر لهذا الملف، حيث أنه–كما تعلمون وكما جاء في كلامكم–هو ملف غير عادي، يتطلب تعبئة شاملة وكاملة وتجنيد لجميع مكونات المجتمع المغربي، بما فيها الحكومة والبرلمان والمنتخبون المحليون والجهويون والمهنيون والجمعيات المهنية وآخرون.

أيضا، وفي انتظار أن تتضح الأمور أكثر، فقد علقنا جميع الاجتماعات المبرمجة من أجل التركيز على هذا الملف، وأيضا، نقوم بتحسيس –كما قلت– جميع الأعضاء الأوربيين من أجل التعبئة الجماعية من الطرف الأوربي من أجل التوقيف الفوري لهذا القرار.

وكما قلتها قبل ذلك، فنحن نحتفظ بحقنا في اتخاذ جميع الإجراءات التي نراها لازمة للدفاع عن قضيتنا العليا وعن قضايانا العليا، فالمغرب له، والحمد لله، لنا كلمتنا، لنا مكانتنا، لنا أوراقنا، ولنا خصوصا مصداقية وجدية على المستوى الدولي.

بالنسبة للتداعيات الاقتصادية، وبالطبع المهنيون كما شاهدتم، المهنيون المغاربة قد اجتمعوا عدد من المرات، وعبروا عن تشبثهم بهذا الاتفاق، وينتظرون إشارات التزام ومسؤولية من طرف الشريك الأوربي، حيث أن هذا القرار يشكل بالنسبة لهم وبالنسبة لنا ضرب في الثقة المتبادلة التي تجمع ما بين المغرب والاتحاد الأوربي منذ البداية. ويتشبث أيضا هؤلاء المهنيون بهذا الاتفاق، وهو يظهر لنا شيء عادي، حيث أنهم يعتبرون أي مس بالاتفاق هو خطر، وسوف يقفون جميعا، مهنيين الشمال والجنوب ضد هذه المناورات.

وتمت أيضا، تم خلق خلية تتبع للمهنيين بتنسيق مع الوزارة المكلفة من أجل إخبارهم، وبتنسيق كامل تقوم به وزارة الخارجية.

كما قلت في البداية، وأقولها أيضا في النهاية، كلما تقدم المغرب في مصداقية قضيتنا الوطنية كلما كان الضرب أكثر فأكثر، فبدأت المعركة، معركة حقوق الإنسان وكسبناها، مشينا لمعركة الثروات الطبيعية، والحمد لله، كسبناها، واليوم هناك معركة قضائية، وإن شاء الله، بتعبئة الجميع لدينا، إن شاء الله، الحمد لله، الثقة الكاملة أن المغرب سوف يكسب هذه المعركة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

ننتقل الآن إلى تعقيبات السادة المستشارين والمستشارات على جواب السيدة الوزيرة، والكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود ما تبقى من ثوان.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة حول التوضيحات وحول المعطيات اللي اعطيتينا، السيدة الوزيرة.

أتمنى، أولا، بما ختمت به الجواب، هو أن نربح هذه الرهانات وأن نربح هاذ الدعوى، إن شاء الله الرحمن الرحيم.

إذن لابد، السيدة الوزيرة، أن هذا الموضوع السياسي لازم على أنه باش نتفاعلو معه سياسيا، لأن المغرب غير.. ماشي منقسم إلى اثنين، المغرب في صحرائه، والصحراء بمغربيته، ما كينش، هذا ما فيه شك. نتمناو كذلك باش يتشبث الاتحاد الأوربي بالشراكات مع المغرب.

اللي بغيت نشير له، السيدة الوزيرة، هو، أولا، لابد..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت.. الكلمة للسادة في فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

والشكر موصول لك، السيدة الوزيرة، على المعلومات القيمة والتوضيحات الهامة التي أفدتمونا بها، ومن خلالنا الرأي العام الوطني، بخصوص هذا الملف، الذي يحظى باهتمام ومتابعة الجميع.

ونثمن كذلك طريقتكم في التعاطي مع هذا القرار، الذي يعتبر جائرا ويمس بالسيادة الوطنية للمملكة، كما أنه يحمل بين طياته خلفية سياسية، يقف وراءها اللوبي الانفصالي وعرابه الجزائر، اللذان لم يخفيا مناوراتهما المتكررة لانزعاجهما من المخطط التنموي الضخم للأقاليم الجنوبية، الذي أطلقه صاحب الجلالة، نصره الله، في السادس من السادس من نونبر الماضي.

ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار، إذ نعبر عن استنكارنا وإدانتنا لهذا القرار، لا نقبل بأن تكون قضية وحدتنا الترابية موضوعا لأي مزايدة أو تنازل، وعلى الاتحاد الأوربي أن يكون أكثر وضوحا في علاقته مع المغرب، وعليه أن يفهم بأن مراجعة هذه الشراكة يجب أن تكون شمولية ولن تقف عند شقها الاقتصادي، بل تستند إلى ما هو أكثر إستراتيجية، بما في ذلك التعاون الأمني على مستوى مكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

كما أننا، كممثلين اقتصاديين بهذه الغرفة التشريعية، على كامل الاستعداد للذهاب بعيدا ومطالبة الحكومة بإعادة تقييم المغرب لمجمل تعاونه مع الاتحاد الأوربي، عبر البحث عن أسواق جديدة للمنتجات المغربية، خصوصا بوجود أسواق واعدة قادرة على استيعاب المنتوجات المغربية بشروط أكثر تفضيلية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

الحزم والصرامة في التعاطي مع هذا الملف أمر مطلوب، ويجب على شريكنا الأوربي إيجاد مخرج نهائي لهذه الإجراءات بتغليب الجانب القانوني للاتفاقيات المبرمة على المغرب على أي اعتبار سياسي قد يهدد مستقبل العلاقات التاريخية بين الطرفين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة كذلك في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

حقيقة هذا الموضوع طرح ثلاث سنوات للطعن، وكان أجدى بالدبلوماسية المغربية على أنها دير طعن موازي لساكنة المنطقة الصحراوية، وهذا هو المفيد، وكان أفيد في لحظتها هذا خطأ ارتكبته الدبلوماسية المغربية.

ثانيا، هذا اعتراف ضمني بجبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للصحراويين، بينما العكس، غالبية الصحراويين هم في المناطق الجنوبية وهم ينعمون بالطمأنينة والأمان داخل المناطق الجنوبية، هذا كذلك خطأ ارتكبته الدبلوماسية المغربية حين توقيعها على الاتفاق المشؤوم ديال هيوستن، واللي كيتكلموا عن طرفي نزاع المملكة المغربية وجبهة البوليساريو بصفتها ممثلا للشعب الصحراوي، كان بالأجدى على أن هذه التمثيلية للشعب الصحراوي، دائما تستحضر الدبلوماسية المغربية ساكنة المنطقة الجنوبية الصحراوية في المنطقة الجنوبية كجزء وكممثل شرعي للصحراويين موازي لجبهة البوليساريو، هذا لم تستحضره الدبلوماسية، وهذا هو الخطأ الكبير ديال الدبلوماسية المغربية في تعاملها مع ملف اللي هو حساس، واللي هو أهم ملف يمكن نتكلمو عليه في الدبلوماسية الخارجية المغربية.

ثانيا، تكلمنا، السيدة الوزيرة، على الثروات الطبيعية وعن استنزاف الثروات الطبيعية اللي كيتكلم عنها القرار ديال المحكمة وعن كذلك عدم استفادة الساكنة، وهاذوهما المرتكزين الأساسين اللي ارتكز عليهم القرار باش يلغيوا الاتفاقية.

هذا احنا ما استطعناش وهذا كانت تحذيرات، ما استطعناش على أن نثبتو على أن الثروات الطبيعية ديال المنطقة لا تشكل أكثر من 2% من الثروات الوطنية المغربية، أولا.

ثانيا، لم نستطع أن نثبت على أن الساكنة تستفيد من العائدات ديال هاذ الاتفاقية بالشكل ديال 44 مليون دولار أو لست أدري، وهو على أرض الواقع على أن نسبة المشاريع اللي شهدت المنطقة وكذا، لا في البنيات التحتية، يعكس على أن الساكنة تستفيد.

هذه أخطاء نرتكبها احنا وبالتالي نعطيها كورقة جاهزة لخصومنا، وبالتالي، السيدة الوزيرة، هذه ليست أداء حقيقيا في الدبلوماسية، وهذا راه مشكل ديال الجميع وليست الحكومة.

ولكن أقول للحكومة على أنه، كما يقول المثل العربي "في الصيف ضيعت اللبن".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة في إطار التعقيب للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

الفريق الاشتراكي متفق معكن بكون القرار الصادر عن محكمة العدل الأوربية هو قرار سياسي، لكن نقول بأن هذا القرار السياسي صدر تحت غطاء قضائي، وهذا أمر غير مقبول.

ما تعرضتم له في الجواب، السيدة الوزيرة، هو أن هذا القرار جاء صادما من الناحية التقنية القانونية لمقتضيات المادة 263 من القانون المنظم لمحكمة العدل الأوربية، يعني الطعن قدم خارج الأجل ديال شهرين، احنا بغينا نعرفو الدبلوماسية الرسمية ديالنا ماذا فعلت؟ واش درتوا شي مذكرة كتابية لتثيروا الانتباه ديال المحكمة بأن الطعن اللي قدمتوا جبهة البوليساريو خارج الأجل ديال شهرين؟

ثانيا، التناقض اللي قلتوا، السيدة الوزيرة، داخل حيثيات القرار، بأن الجبهة لا تتمتع بالشخصية المعنوية، ورغم ذلك القرار صدر بالقبول.

احنا، السيدة الوزيرة، نتمنى أن يتم تدارك الأمر على مستوى الاستئناف، ولكن من جهتنا، كفريق اشتراكي، لابد لنا أن ننبه أنه على الحكومة أن تفكر جديا في تنويع الشراكات ديالنا، ولا ينبغي أن يبقى الأمر مقتصرا على الإتحاد الأوربي، تفاديا لأي خطر مستقبلي، وعلى الحكومة أيضا أن تنهج دبلوماسية هجومية واستباقية، لأن خصوم الوحدة الترابية لا يتوانون في ترصد كل ما يتعلق بمصالح المغرب، خاصة مع الإتحاد الأوربي.

وبالمناسبة، الفريق الاشتراكي يقول ويثمن بأن النموذج التنموي للمناطق الجنوبية الذي أعلنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وكذلك الميزانية الضخمة المرصودة له، لخير دليل على الجهود التي يبذلها المغرب لمواجهة الأعداء ديالنا.

وكنقول أيضا بأن الخيار الاستراتيجي الذي نهجه المغرب من أجل تعزيز الوحدة الترابية يتطلب من الحكومة، يتطلب من الدبلوماسية الرسمية وكذلك من الدبلوماسية الموازية، الترويج له كسبيل لدحض

إدعاءات الخصوم ديالنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة والسادة الوزراء.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة، ونحن نستمع في مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل لجواب السيدة الوزيرة، عندنا إحساس بأنه دائما نحن في موقع ديال ردود الأفعال، لأن في الجواب ديال السيدة الوزيرة ننتظر، نتابع، نتتبع، وفي الحقيقة ماشي هذا هو المطلوب، هذا اعتراف ضمني بضعف الدبلوماسية المغربية، والإتحاد الأوربي هو بحاجة إلينا، ماشي احنا اللي بحاجة له أكثر، هو واحد الشراكة اللي احنا مستفيدين وهما مستفيدين، احنا كنعملو لهم، للأسف، الدركي في البيبان ديالهم، يعني احنا في مجال الإرهاب، مجال الهجرة، احنا اللي مطالبين بأننا نعملو كدركي للإتحاد الأوربي. في المجال الفلاحي أيضا هما مستفيدين ربما أكثر منا، احنا سوق للإتحاد الأوربي.

فإذن احنا مطالبين بأن ماشي نديرو ردود أفعال، أنها تكون عندنا دبلوماسية هجومية فعلا، وبأننا احنا اللي نمارسو هاذ الضغوط اللي كديرها، علاش احنا فين كاينة الدبلوماسية ديالنا فالوقت اللي كاين جبهة البوليساريو؟ زعما من الطبيعي أنها تدير اللوبيات ديالها وأنها تحاول استصدار مثل هذه القرارات؟ واحنا أش كنديروا؟ احنا ما يمكنش لنا نبقاو كنتسناو حتى نديرو ردود أفعال هذه من جهة.

من جهة أخرى، احنا الإتحاد الأوربي ما فهمتش كيفاش المواقف ديالو؟ فواحد الوقت كيقول لك غادي يستأنف هاذ القضية هاذي، في نفس الوقت كيطالب من الأمم المتحدة باش تصدر قرار لتوسيع صلاحيات المينورسو، يعني هاذ المسألة هاذي ماشي معقولة.

كنعتقدو بأن هاذ الإتحاد الأوربي حتى هو كيتعامل معنا واحد المعاملة ماشي هي هذيك، فلذا احنا كنطالبو برد الاعتبار للوطن ديالنا وللصحراء ديالنا، وكنطالبو بدبلوماسية حقيقة تشمل جميع فئات المجتمع المغربي، من أحزاب ونقابات ومجتمع مدني، لأن الكثير من مكونات هاذ الشعب مستعدين يخدموا فهاذ الموضوع، وماشي يكونوا في مواقف ردود أفعال، بل في مواقف هجومية وفي مواقف يشرحوا فيها مواقفنا، وموقفنا الشرعي اللي هو في الحقيقة، للأسف، كنضيعوه بقراراتنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تدخلنا كان حول التدابير المتخذة في الحالة اللي يتم تأييد الحكم الابتدائي.

السيدة الوزيرة،

احنا المهنيين في الحقيقة راه شوية خايفين، لأن الحكم اللي جا راه جا في الوقت اللي الدول الأوربية أدركت بأهمية علاقات التعاون بين المغرب والدول الأوربية، ورغم ذلك جاء قرار الطعن.

كذلك جاءت في واحد الوقت اللي العلاقات المغربية الأوربية عرفت واحد التحسن كبير، المهنيين اليوم فعلا خذاوا.. شكلوا لجنة اليقظة ولكن من أجل التصدي الاستباقي من ناحية تحسين الصورة أو توضيح الصورة لدى الجهات المعنية.

ولكن، اليوم احنا بصدد قطاع إستراتيجي بالنسبة للبلاد، إحدى ركائز الاقتصاد الوطني، اليوم راه احنا في 19% من الناتج الداخلي الخام وفي 50% من القوى العاملة في بلادنا، 75% من ساكنة العالم القروي تتعيش عليه، 45% ديال البلاد عايشين عليه.

وبالإضافة للتوازنات، هاذ الدور الاقتصادي والاجتماعي تيلعب دور في التوازنات الماكرو اقتصادية وفي جلب العملة الصعبة وفي توفير الأمن الغذائي ل 34 مليون نسمة.

اليوم خصنا رؤية، السيدة الوزيرة، خاصنا تدابير فيها رؤية، رؤية لابد منها، لأن الرؤية غتخلي الاستثمار والدولة اليوم والمهنيين مطالبين باش يستمر الاستثمار في القطاع الفلاحي، باش يستمر يلعب الدور ديالو. القطاع الفلاحي في 2014 ما لقاش فين يستحمل، 2014 التضريب، اليوم التقلبات المناخية، جات تقلبات الأسواق الدولية ومعايير اللي هي ما مرتبطاش بالمعايير المتعامل بها فالباب التجاري.

احنا، السيدة الوزيرة، ومن خلالكم الحكومة، نتمناو تتوضح لنا الرؤية، المهنيين اليوم عندهم التزامات مالية كبيرة ضخمة والتزامات اجتماعية كبيرة والتزامات اقتصادية كبيرة، نحتاج لرؤية.

احنا هاذ الموضوع ما فيه مزايدات، هاذي مسألة وطنية، القطاع الفلاحي ما فيه لا معارضة ولا أغلبية، هذا مسألة وطنية، ولكن بغيناكم

تقوموا بالدور ديالكم، المهنيين اجتمعوا اليوم مع وزير الفلاحة، هاذ الأيام كلها في اجتماعات ولكن ننتظر رؤية..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والتعقيب الموالي لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

نحن نعبر باسم فريق العدالة والتنمية عن رفضنا الشديد لقرار المحكمة، باعتبار أنه يمس العمق ديال العلاقات الاقتصادية بين المغرب والاتحاد الأوربي في إطار الشراكة الواسعة أو الإستراتيجية التي تجمع بينهما، وفي إطار الوضع المتقدم ديال المغرب في علاقته بالاتحاد الأوربي، نعتبر بأن هذا القرار يمس المصالح العليا ديال المغرب، ويمس ملف وحدتنا الترابية، وبالتالي نحن نرفضه رفضا شديدا.

نستغرب مع الذين استغربوا، بطبيعة الحال، كيف سمحت المحكمة لنفسها أن تبت في ملف من هذا النوع، رغم أن هنالك مجموعة من الإشكاليات مطروحة منها الإشكالية ديال الاختصاص، هل فعلا تتوفر المحكمة على الاختصاص الكافي لبتها في مثل هذا الملف؟

كيف سمحت المحكمة لنفسها بطريقة متعسفة أن تعطي للجهة التي رفعت هذه الدعوى، الصفة، أولا، كممثل ديال الساكنة في المناطق الجنوبية، ثانيا، الشخصية القانونية التي لا تتوفر عليها هذه الجهة التي رفعت الدعوى، ونحن نعلم أنه عندما طولبت هذه الجهة بإثبات الصفة القانونية أمام المحكمة عجزت عن ذلك، ورغم ذلك تعسفت المحكمة في قبول هذه الصفة.

نحن نشك بقوة في الدور الذي لعبه خصوم وحدتنا الترابية في الوصول إلى هذا القرار، وبالتالي ندعو الحكومة إلى اعتماد مقاربة– كما جاء في مداخلة البعض–مقاربة استباقية في المجال الدبلوماسي، وندعو الحكومة إلى امتلاك ما يمكن أن نسميه بلوحة الإنذار المبكر في المجال الدبلوماسي، حتى نخرج من ردود الفعل في معالجة مجموعة من القضايا المرتبطة بدبلوماسيتنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إننا نتابع بقلق تطورات وتداعيات الحكم الابتدائي للمحكمة الأوربية، وشكلنا خلية يقظة بقيادة رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتتبع وتقييم الانعكاسات المحتملة لقرار المحكمة على المقاولات المصدرة.

وفي هذا الإطار، نثمن الشراكة وحسن التعاون بين الاتحاد العام وكل من وزارة الخارجية والتعاون ووزارة الفلاحة والصيد البحري، وندعم جهود الوزارتين في مواكبتهما للمقاولات المغربية.

وندعو إلى تشكيل جبهة موحدة لإفشال أي تطور من شأنه المساس بباقي الاتفاقيات المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوربي، وانطلاقا من بعض المؤشرات الدالة على تعثر وعرقلة العديد من المنتجات الفلاحية، وخاصة المنتجات البحرية الموجهة للتصدير نحو بلدان الاتحاد الأوربي، على الحكومة أن تكون حازمة في الدفاع عن مصالح المصدرين المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة في إطار التعقيب للفريق الحركي.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نشكركم على جوابكم القيم. على العموم يبقى قرار المحكمة الأوربية المتعلق بإلغاء الاتفاقية المغربية الأوربية المتعلقة بالمنتوجات الفلاحية درسا وعبرة لنا في الدبلوماسية الرسمية وكدبلوماسية برلمانية للتحرك بجدية وفعالية وبصدق في كل ما يتعلق بقضية وحدتنا الترابية، خصوصا، السيدة الوزيرة، أن دعوى إلغاء الاتفاقية المقدمة لدى المحكمة الأوربية من طرف أعداء الوحدة الترابية كانت في سنة 2012، مما يجعلنا نتساءل عن إمكانية وجود تقصير في العمل الدبلوماسي المغربي، ونتمنى تدارك ذلك في المستقبل.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات.

نعم؟ نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

نحن في مجموعة العمل التقدمي لم نتقدم بسؤال في الموضوع، لأن الموضوع أكبر من سؤال وجواب، وطالبنا باجتماع اللجنة يوم 14 دجنبر، ولذلك نؤكد على هذا الاجتماع بحضور الكل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نقطة نظام في إطار التسيير السيد المستشار المحترم؟

الكلمة للسيدة الوزيرة فلتتفضل مشكورة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

أشكر السيدات والسادة المستشارين على–كما قلت–على الاهتمام، وأشكرهم أيضا بالتذكير بأن هذه القضية قضية وطنية وليس فيها مزايدات سياسية.

غير واحد الجوج توضيحات:

التوضيح الأول هو أن السيد المستشار تحدث عن الطعون وعن أن هناك استعمال كلمة "الطرف الآخر" أو "الخصوم" بصفة عامة، يتحدثون عن طرفين في النزاع، ليس هناك أي قرار أممي يتحدث عن طرفين في النزاع، بل الصيغة الأولى لأي قرار وتكتب باللغة الإنجليزية تتحدث عن أطراف النزاع، لأننا نحن نقول هناك حركة ما يسمى بالبوليساريو، ولكن هناك أيضا دولة أخرى هي دولة جارة هي التي تدافع عن هذه الحركة وهي الخصوم الذي لدينا أمامنا.

بالنسبة لمعركة الثروات الطبيعة، نقول أننا ربحناها، بحيث أنه منذ الأول منذ سنوات وهم يتحدثون عن معركة حقوق الإنسان ومعركة الثروات الطبيعية وكذا وكذا، ويتحدثون عن أن المغرب يستعمل (يستغل) الثروات في هذه المناطق، وجميع المقالات الدبلوماسية وجميع الخطابات السياسية وجميع خطابات صاحب الجلالة تؤكد على هذه النقطة، ليس هناك، والجميع يعرفها وجميع من يزور الأقاليم الجنوبية يعرف ذلك، ولكن–كما تعلمون–هناك استغلال سياسي لعدد من النقط في هذا المجال.

تحدثتم عن حالة الاستئناف في حالة ما يؤيد الابتدائية، نحن نقول هذا لا يمكن، هاذ الاحتمالية لا نأخذها بعين الاعتبار، حيث أننا في المرحلة الأولى فعلا كان تتبع، كيف ما قلت في الكلمة، هذا كان طعن ما بين حركة ما يسمى بالبوليساريو والتي طعنت في الاتحاد الأوربي، ولم يكن المغرب طرفا فيها، لذلك اليوم هناك، وكان تتبع دائما مع الاتحاد الأوربي.

ذلك اليوم تيظهر لي الاستئناف إلى امشينا ليه، سواء الاستئناف أو الإجراءات الآنية للتوقيف الفوري، الهدف الأول والأخير هو أن يكون إيقاف واضح لهذا القرار ولهذه المناورات التي–أقولها مرة أخرى– هي مناورات قضائية، ليس فيها فقط اتفاق الفلاحة ولكن جميع الاتفاقيات، هناك ضرب في جميع الاتفاقيات تقريبا القائمة ما بين المغرب والاتحاد الأوربي.

وهناك أيضا ضرب في اتفاقيات ثنائية في بلدان أوربية، عندنا لائحة ديال الطعون المطروحة أو محاولة الطعون المطروحة والتي نتتبعها.

ابغيت غير نوضح هذه الأمور، لأن هناك في بعض الأحيان يكون خلط.

النقطة الأخيرة، هو أنه الأخ تحدث عن طلب انعقاد لجنة، نحن كحكومة دائما نتجاوب بسرعة مع أي طلب، إذن إلى كان شي طلب وصلوه لنا وما كاين حتى مشكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيدة الوزيرة.

وأعتقد بأنه اللجنة المختصة ستقوم بدورها في هذا الاتجاه لدعوتكم لمناقشة هذا الموضوع ربما أكثر استفاضة. وشكرا للسيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الآنية الموجهة إلى السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، والسؤال الآني الأول حول الاستثناء في التعمير وتأثيره على مستقبل بعض المدن المغربية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، فليتقدم مشكورا.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نحن، في فريق العدالة والتنمية، نسائلكم اليوم في موضوع الاستثناء في التعمير وتأثيره على مستقبل بعض المدن المغربية؟

السيد الوزير المحترم،

أضحت المدينة تمثل رهانا استراتيجيا من أجل إرساء دعائم التنمية المستدامة وأصبحت الضرورة قائمة لخلق مدن فاعلة وقادرة على تدبير شؤونها.

وفي هذا الإطار، نظمت وزارتكم مجموعة من الورشات جهويا ومركزيا لتوضيح البرنامج الحكومي، الذي عمل على وضع إستراتيجية وطنية لسياسة المدينة، لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم:

- أولا: هل من متابعة لهذا الموضوع وخاصة على مستوى الحكامة المحلية الحضرية؟

- السؤال الثاني: ما هي الإجراءات المتخذة للحد من ظاهرة الاستثناءات في التعمير؟

- السؤال الثالث الأخير: هل من إجراءات لفرض بعض المساهمات على المستفيدين من رخص الاستثناء؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد ادريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فيما يتعلق بالإجراء ديال الاستثناء، هو فالواقع هو إجراء تكييفي للقواعد القانونية المعمول بها فقانون التعمير. هاذ الإجراء بلا به كان واحد العدد هائل من المشاريع ما تشوفش النور، خصوصا ما تعلق بالمناطق الصناعية والمجال السكني وكذلك الاستثمار في المجال السياحي.

هاذ الاستثناء كان طلب السيد رئيس مجلس النواب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ليقوم بدراسة حول انعكاساته الإيجابية والسلبية، وهذا التقرير أثنى على ايجابيات عديدة، ونبه في نفس الوقت إلى بعض الأمور التي يستوجب ضبطها أكثر فيما يتعلق بهذه العملية ديال الاستثناء.

هاذ الدراسة و(le rapport) اللي هو صدر عن هذا المجلس لم يطالب بتوقيف هذه العملية ولم يقل أن هناك ضرر كبير، قال ضبط المسطرة أكثر مما هي الآن، حتى نتمكن من ألا نقع في أمور غير مجدية فيما يتعلق بالتحكيم أو الحكامة.

أشنو درنا في الوزارة؟ باش نحاولو نعالجو هاذ الأمر هذا، وننقصو من العدد ديالو، أولا، زدنا في العدد ديال التغطية ديال المدن والقرى بتصاميم التهيئة، إذ انتقلنا من 40 في السنة إلى 150 في السنة، أكثر من 3 ديال الخطرات، وهذا عمل هام جدا، سنصل فآخر المرحلة الانتدابية ديال هذه الحكومة إلى ما يفوق 600 وثيقة تعميرية ديال التغطية ديال المدن والقرى، هذا ما عمرو ما كان.

فيما يتعلق بالإجراءات الأخرى، احنا الآن نعد دراسة ديال التقييم لهذه العملية لنرى كيف يمكن أن نستفيد منها أكثر في مختلف المدن المغربية، وخصوصا هل هناك إمكانيات، بحال اللي كيطلبوا المستشارين والنواب المحترمين، أن الدولة أو الجماعات الترابية تستفيد أكثر من هذه العمليات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة في إطار التعقيب لأحد السادة المستشارين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد حميد زاتني:

السيد الوزير المحترم،

السيد الرئيس،

الإخوة الحضور،

نثمن، السيد الوزير، مجهوداتكم في هذا الإطار هذا، وطبعا احنا كنلاحظو أن مجموعة من وثائق التعمير اللي ضاعفت التواجد ديالها ومجموعة من المخططات الإستراتيجية اللي توجدت. لكن، السيد الوزير، ننبهكم على أنه مجموعة من المدن المجاورة للمدن الكبرى تم إنشاؤها بدون وثائق التعمير، بنيت بالاستثناءات، وفقدت معها جميع الواقعية ديال المدن الحقيقية.

بدون ذكر أسماء المدن، ننبهكم، السيد الوزير، على أن الاستثناء نحن نرفضه، لا نرفضه جملة وتفصيلا، لكن إذا طلعت من خلالو واحد المدينة بدون توجهات، بدون مرافق، بدون بنية تحتية، مدينة، ما أقول، معاقة صحيح أنها إشكال كبير، وأنتم ترون بأعينكم هذا، موجود.

وبالتالي فالسؤال في الإشكال بين اللجان التي تمنح الرخص وبين الواقع ديال وثائق التعمير اللي عندنا، ما كاينش واحد النوع ديال التنسيق، ما كاينش حضور التقنيين فهذه اللجان، وبالتالي كاين الاستثناءات اللي هي طغات على واحد العدد ديال المجالات، وبالتالي خاصنا نوقفو في وجه هذه الحالات هاذي، لأن مدن معاقة بهذا الشكل لابد أنه يجر علينا ويلات.

فيما يخص المناطق الصناعية، السيد الوزير، نعم الاستثناء في المناطق الصناعية إيجابي، لكن كثير من معامل الصناعة أعطوا في مجالات قروية، لوثوا البيئة ولوثوا المناخ ولوثوا الجمالية، ما بقاتش عندنا جمالية، خاصنا مناطق صناعية مجهزة، ما يمكنش نبقاو بهاذ الاستثناء حتى نهلكو الأرض والنسل، وبالتالي تندّعيو أننا كنصلحو، وبالتالي هذا إشكال كبير، كنتمنى أنكم تكونوا استوعبتوا معنا السؤال، وقدرتوا أننا تتجاوبوا معنا في هذا الإطار، لأنه مدن جميلة لازم تكون هناك مخططات جميلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وللأسف، السيد الوزير لم يترك وقتا للتعقيب، يمكن أن يكون هذا التعقيب في ثنايا باقي الأجوبة والتعقيبات في الأسئلة الموالية، والسؤال الثاني موضوعه السكن بالعالم القروي. والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن إعداد التراب الوطني يشكل التنظيم التقني الذي يستهدف توزيع مقومات النجاح بين كل الوحدات الترابية التي يتكون منها المجال الوطني بغية الوصول إلى المستوى، الذي تتلاشى فيه كل الاختلالات المجالية بين المناطق، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة المطلوبة.

لذلك، فإن الارتقاء بالتعمير القروي وتنظيمه وجعله يتماشى مع طموحات الساكنة وتلبية الحاجيات والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية، يتطلب إحداث مؤسسات تسهر على تنزيل سياسة التعمير القروية، تسند لها مهمة إنجاز وتتبع التصاميم التعميرية الخاصة بالعالم القروي. كما يجب إحداث مخطط وطني لإعداد وتنمية العالم القروي، يراعي الخصوصيات المجالية لكل جهات المملكة.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير المحترم:

- ماذا أعدت الوزارة أو الحكومة لساكنة العالم القروي، لتخليصه من تعقيدات المساطر الخاصة بالبناء

- ألم يحن الوقت لإحداث مؤسسات تعمير تهتم بسياسة التعمير بالعالم القروي وتسهر على تتبع المشاريع التنموية المبرمجة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

هاذ السؤال تحط ثلاثة ولا أربعة ديال الخطرات، وجاوبت عليه بنفس الطريقة.

فعلا، أتقاسم معكم الإشكالية ديال العالم القروي، وأنا رئيس في العالم القروي وعندي مشكلة كبيرة. المغرب عندو الواحات وعندو الجبال وعندو الهضاب، وراه احنا عندنا نفس القوانين كنطبقوها لكل شي.

النتيجة، كاين عمالات، لأن فيها 800 ألف سكان، والعدد ديال الرخص في السنة 400، 500. معناه، أن كل شي كيبني بلا رخصة، معناه، أنه يستحيل أننا نبقاو في هاذ الوضع.

أقمنا الآن واحد المرسوم عند الحكومة، غادي يصدر، إن شاء الله، في القريب العاجل لمعالجة هاذ الأمر. هذا مرحليا، ما ننساوش على أن صاحب الجلالة في الرسالة التي قُرأت في الصخيرات، في المناظرة الوطنية حول الأراضي، حول العقار، طالب أو أعطى أمره بأن تكون هناك مدونة جديدة للتعمير نشتغل عليها، وانطلق العمل فيها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

نشكر السيد الوزير على الصراحة ديالكم، لأن في الحقيقة هاذي ثلاثة ديال المرات، واحنا تنقولوها، ولهذا تنطلبو منكم، السيد الوزير، هو التسريع بهاذ المراسيم باش تخرج لحيز الوجود، راه لا يعقل، السيد الوزير، راه–كيف ما قلتوا–أنتما رئيس ديال جماعة قروية، راه نفس الشيء كنتخبطو فيه كرؤساء ديال هاذ الجماعات القروية. راه لا يعقل، أ السيد الوزير، باش نطبقو واحد القانون اللي هو ساري المفعول على واحد الشارع، شارع أنفا مثلا في الدار البيضاء ولا حي الرياض، ونمشيو نطبقوه على واحد الدوار في العالم القروي.

السيد الوزير،

راه هاذي مشاكل كنتخبطو فيها، هذا راه تيشجع الهجرة من القرى للمدن.

احنا كنا بغينا العكس يكون هو الصحيح، باش الناس يخرجوا من المدينة يمشيوا للعالم القروي. دابا احنا السيد ملي تيتوفى، أولا واحد السيد تزوج ليه ولدو، بغا يعطيه واحد الخدام ولا خدام ونصف فين يسكن، وأنتما كتعرفوا هاذ الشي في المجال القروي، راه المخير كتلقى عندو هكتار ولا جوج، كنقول ليه، لا خاصك تجيب لينا تصميم فيه هكتار ولا 500 على الأقل 5000 متر.

هذا تيشجع باش هذاك السيد يمشي يبيع هذاك الخدام، ولا خدام ونصف وكيمشي حتى هو يهاجر للمدينة ويمشي لضواحي المدن يدير براكة، ويجلس هما الأولين وهما الكثار، وإلى جات الإحصائيات ديال الحكومة راه تمشي لذوك الناس اللي هما باعة متجولين في المدن ولا دايركروصة ديال الخضرة، هذاك هو اللي وقع ف.. لأن احنا تنمنعوهم باش ما يبنيوش. آش غيدير هاذ السيد، فين غيمشي هو ووليداتو؟ إلى

مات باه راه ما غيبقاش ذوك الخدامة، غادي يقسموهم ما غاديش يلقى فين يبني، أما واحد العدد ديال المشاكل كنتخبطوا فيها احنا في العالم القروي، وهذا هو اللي جعل الترخيص ما كاينش، كيف ما قلت، آ السيد الوزير، راه العالم القروي راه النصف ديال، ولهذا احنا تنطلبو منكم باش تسرعوا لنا بهاذ المرسوم إلى جات على خاطركم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في إطار الجواب على التعقيب للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

باقي عندك الوقت. تفضل، السيد الوزير، ملي غتبدا غيبان لك في الشاشة التوقيت.

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

متفق معك تماما، وخاصنا نحلو هاذ الإشكالية في أقرب وقت ممكن. الدراسة تصوبات، كنتسناو بعض الوزراء يعطيونا الآراء ديالهم، وغينتهي هاذ الأمر، وسنتجاوز هاذ الإشكالية، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثالث، موضوعه النظام الأساسي للوكالات الحضرية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

رفعتم شعار بأنه ستردون الاعتبار للوكالات الحضرية ولأدوارها، وستحسنون خدماتها وسوف تحسنون كذلك حكامتها.

أتساءل، وبعفوية، السيد الوزير: كيف يمكنكم أن تقوموا بكل ذلك في غياب نظام أساسي للشغيلة بالوكالات الحضرية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

السيدة المستشارة المحترمة،

أنتم متبعين معنا العملية ديال (statut)، تدار الأول وما وقعش واحد الاتفاق مع وزارة المالية. الآن نشتغل على أمر ثاني، يمكن أقل طموحا، ولكن شارك فيه الجميع، نتمنى أن يستثمر، إن شاء الله، وأن يكون العاملون في هذا القطاع نشطون وعاجبهم الحال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب لأحد السادة المستشارين.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير.

نعلم أن هناك محاولات منذ السي اليازغي، واحنا ننتظر النظام الأساسي مرورا بالسي احجيرة ووصولا إلى السي مرون، وهذا لا يمكن أن يقبل إطلاقا، لاسيما، السيد الوزير، أنكم أمام شغيلة من نوع خاص ومطالبة بمجموعة من الإجراءات ومن العمل الشاق، إذن نحن أمام نزيف في الموارد البشرية، لأن هناك غياب نظام أساسي وهناك أداءات ليست تحفيزية، فكل الكفاءات تمر فقط كفترة تمرين بالوكالات الحضرية.

ثم هناك قوانين أو هياكل تنظيمية غير متجانسة، هناك الهيكل التنظيمي ما قبل 2004 و2008 و2013، إذن لا يمكن أن نعيش أمام قوانين متضاربة وغير متجانسة، بل هناك الفروقات حتى في الخدمات المؤدى عنها، في غياب ضمانات للشغيلة، في هذا الإطار الذي تشتغل فيه، وهناك علاقات ملتبسة بينها وبين شركائها ومحيطها، لا نعرف أين تصل مساحتها، أين تقف، فهناك العمالة، هناك رئيس الجماعة وهناك مجموعة من الأشياء، ولم نعد نعرف أين هي المساحات التي يمكن أن تشغلها الوكالات الحضرية، ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا بنظام أساسي يحدد الأدوار التي يجب أن تقوم بها هذه الشغيلة، التي تعمل أو يمكن اعتبارها آلة لإنتاج التعمير، بل للحراسة وللحرص على العدالة الاجتماعية.

صحيح، هناك أشياء كثيرة تقوم بها الوكالات الحضرية في منظومة متعثرة، في غياب قوانين ضابطة، ولكن على الأقل هي تبقى أكثر وضوحا من مؤسسات مماثلة كالعمران التي تقوم بفضائح في شمال المغرب وجنوبه، دون أن نرجع إلى قانون أساسي يحدد لنا ماذا نريد من المؤسسات العمومية، ومؤسسة عمومية كالوكالات الحضرية، لابد أن تنصف شغيلتها لأنها تقوم بأعمال لا يقوم أي شخص آخر وتبقى مفتوحة على الشبهات، مفتوحة على الملابسات إلى غير ذلك، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

في (Janvier) غادي يكون عندنا مناسبة ديال اللقاء ديال الحوار الاجتماعي مع مختلف النقابات، وغادي نعمقو الوثيقة اللي اشتغلنا فيها جميع. وبهذه المناسبة كنغتنم هذه الفرصة باش نحيي العاملات والعاملين بمختلف الوكالات الحضرية اللي كيشتغلوا فعلا في ظروف صعبة، ما بين السلطات المحلية وما بين السلطات المنتخبة وما بين الوزارة، الله يكون لهم في العوان في الحقيقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير ونشكره كذلك على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى سؤال آني موجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في موضوع اللوحات الإلكترونية الموزعة على طلبة الجامعات والمعاهد العليا، فليتفضل أحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم لسؤال.

المستشار السيد علي العسري:

باسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارين والمستشارات المحترمين،

أطلقت وزارتكم، السيد الوزير، مشروعا رائدا سمته "لوحتي" ذو أهداف نبيلة، يسعى ويتوخى توفير لوحات إلكترونية لطلبة الجامعات والمعاهد العليا، غير أنه كباقي المبادرات المتميزة للحكومة وجه بالتشويه والتبخيس.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، أولا عن حقيقة كل ما قيل عن هاذ البرنامج؟ وعما تعتزمون اتخاذه من إجراءات لمعالجة ما يكون قد شابه من اختلالات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار.

أولا، أريد أن أقول أن الجامعة المغربية إما أن تعرف رقمنة سريعة وإما أن تتأخر عن الركب، لا خيار لنا، ما يمكنش نستمرو بالطابلية والطباشير، هاذ الشي متجاوز، العالم كلو غادي في هذا الاتجاه، رقمنة الجامعات.

الآن إذا شفتو مراكش، الطلبة، كل طالب عندو الصبيب ديالو ما يمكنش واحد ياخذو، ولكن هاذ الطلبة كلهم بإمكانهم يدخلوا وياخدو الدروس ديالهم، ممكن ياخد مجلات عبر الانترنيت اللي عندو حاسوب غادي يستفد، اللي ما عندوش ما غاديش يستفد.

الاستثمارات غادي نحطو حوالي 13 مليار سنتيم باش نجهزو الجامعات كلها بالويفي بالصبيب المرتفع، كل الجامعات المغربية، الأساتذة غادي يحطوا الدروس ديالهم في الانترنيت.

نهار الاثنين، إن شاء الله، واللي ابغا يحضر معنا في (CNRST[1]) غادي نعملو أول قاعدة في إفريقيا ديال التداريب (les travaux pratiques, big data, sécurité) كل شي (informatique) يكون في أكادير ولا في مراكش ولا فين ما مشى عندو (les travaux pratiques) في الإنترنت مجانا، قولوا لي بالله كيفاش هاذ الطلبة دياولنا اللي ما عندوش مسكين الحاسوب أشنو غادي يدير؟ مشى، إذن أشنو غادي نديرو؟ ما عندناش الموارد باش نهديو للطلبة اللي عندهم المنحة حاسوب.

عملنا عرض ها هو أمامكم، بالمواصفات جاونا 7 ديال الشركات، اخترنا منهم 6، ها المواصفات، ها اللي جايين ماشي لوحتي هذا حاسوب، تيكون لوحتي ويولي حاسوب، الطالب يخدم ما باغيش نعطيو للطالب هذا النوع هذا ديال 600 درهم و700 درهم، الطالب غادي يبدا يستهلك ما ينتج، آشنو غادي نعملو؟ شكون تيغوت؟ تيغوتوا شي بعضين ما شي الشركات، قلنا لهم نتحداهم تجي شركة بهاذ المواصفات وتخفض الأسعار إلى ما دخلناهاش للسوق، تنتحداهم اليوم، اليوم، اليوم تجي شي شركة تجيب لنا أحسن من هاذ الشي وندخلوها للسوق ديال الطلبة، هذا هو المشكل، إذن نتسنى التعليق ديالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والتعقيب على جواب السيد الوزير لأحد السادة المستشارين فليتفضل مشكورا، تفضل السيد المستشار.

[1] **C**entre **N**ational pour la **R**echerche **S**cientifique et **T**echnique

المستشار السيد مبارك حميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوان المستشارين،

بدورنا نثمن هذه المبادرة التي قامت بها وزارة التعليم العالي في إطار إدخال التكنولوجيا الحديثة لأحضان الجامعة.

لا تفوتني هنا الفرصة باش ننوه بمبادرة سابقة لوزارة التعليم العالي، خصوصا في الحكومة السابقة وأتمتها هاذ الحكومة الحالية، هي برنامج يسمى ببرنامج "إنجاز"، وهاذ البرنامج الذي استفاد منه ما يزيد على 100.000 طالب، وتقريبا استثمرت فيه الوزارة ما يزيد عن 300 مليون درهم.

هذا برنامج شاف واحد الإقبال كبير، ويسر الدخول إلى عالم التكنولوجيا الحديثة، كما قال السيد الوزير، ما يمكنش للجامعة المغربية تبقى يعني رهينة الطباشير والسبورة، بل يجب أن تدخل إلى هذا العالم يعني الرقمي، وهاذ المبادرة اللي جات بها الوزارة، احنا نطلبو من الوزارة أن تيسر على الطلبة، خصوصا المستضعفين والممنوحين بالخصوص منهم، تيسير الحصول على هذه اللوحات من خلال تقسيط الأداء ديال هاذ اللوحات عن طريق أقساط لمدة سنتين من المنح الممنوحة لهم.

كذلك يجب الإشارة إلى أن هذه اللوحات تحتضن منظومات أو تطبيقات رقمية مهمة، الثمن ديال هاذ التطبيقات الرقمية يزيد عن الثمن اللي مطلوب بالنسبة لهاذ العرض هذا.

للإشارة كذلك، السيد الوزير، لا يكفي، السيد الوزير، أن تصدر الوزارة بلاغ توضيحي ولا بلاغ صحافي لتنوير الرأي العام، نظرا لهاذ الضجة التي أقيمت حول هذه اللوحات أو إنشاء موقع إلكتروني أو إنشاء صفحة فيسبوكية، نطلب من الوزارة أن تنزل إلى الساحة الجامعية من أجل التوعية ومن أجل توضيح القيمة المعتبرة لهاذ المشروع حتى يكون في يسر.

كذلك، نطلب من الشركات المواطنة أن تدخل ضمن هاذ المشروع وتقدم يد المساعدة للطلبة ذوي الاحتياجات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الثواني المعدودة التي بقيت له.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

أولا، تنحيكم على هاذ الوعي ديال الرقمنة ديال الجامعة، هاذو أولادنا، إما يكونوا (connectés) إما خارج التغطية. هاذ الطلبة الممنوحين عندنا 332.000 هذه السنة، احنا تنضاربو مع البنك اللي تيوزع المنح يدير لهم الأقساط، لأن حقيقة الطالب اللي عندو 600 درهم ما يقدرش يخلصها...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والمعذرة، السيد الوزير. نتمنى أن تتاح فرص أخرى للتعبير أكثر عن هاذ المشروع.

وننتقل بعد شكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة إلى السيد وزير الشباب والرياضة لسؤاله حول موضوع كيفية توزيع الدعم العمومي على الجامعات الرياضية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير،

كيفية توزيع الدعم المالي على الجامعات، الرائج اليوم هو أن تضارب الأقوال هناك من الجامعات المحظوظة وهناك من هي منسية، فكيف توزعون الاعتمادات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد لحسن السكوري، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أشكر السادة المستشارين المحترمين على اهتمامهم بالرياضة الوطنية.

وأود بداية أن أذكر بأن وزارة الشباب والرياضة تعمل على النهوض بالرياضة الوطنية في إطار السياسة الحكومية في هذا المجال من خلال العمل المباشر للمؤسسات والأطر التابعة للوزارة، وأيضا عبر العمل غير المباشر في إطار العلاقات التعاقدية مع الجامعات الرياضية.

وحرصا منها على إرساء قواعد الحكامة والشفافية في تدبير المجال الرياضي، تقوم الوزارة بتوفير الدعم اللازم للجامعات الرياضية، بناء على عقدة الأهداف السنوية الموقعة معها.

وفي هاذ الإطار، تتم مراعاة تقييم الجوانب الإدارية والقانونية والرياضية والمالية لتدبير هذه الجامعات، وذلك ب:

- مراعاة مدى احترام الجامعات الرياضية لعقد جموعها العام السنوية لتحيين الجامعات الرياضية لأنظمتها الأساسية وفق للنظام الأساسي النموذجي وكذا قانون التربية البدنية والرياضية رقم 30.09؛

- وضع الجامعة لملفها الإداري والقانوني الكامل لدى المصالح المعنية؛

- حرص الجامعات على النهوض بالنشاط الرياضي من خلال توسيع قاعدة الممارسين وتسهيل الانخراط وإنشاء أندية وعصب جديدة والتمثيلية في جميع ربوع المملكة، إلى آخره؛

- الرفع من التمثيلية النسوية أيضا في الممارسة الرياضية والتسيير؛

- احترام الجامعة لبرنامجها الرياضي السنوي؛

- تحقيق انجازات وتحسين النتائج على مستوى المشاركات القارية والدولية؛

- التدبير الرشيد لمواردها المالية، وكذا حرصها على تنمية مالية الجامعة من خلال البحث على موارد مالية أخرى، كالاستشهار، النقل التلفزي، الإعانات، إلى آخره.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الشبيبة قامت بإمداد المجلس الأعلى للحسابات بكل البيانات المتعلقة بالمبالغ المالية التي تم منحها للجامعات الرياضية في إطار منحة عقدة الأهداف، وذلك لتسهيل مراقبة هاذ الجهاز لمختلف أوجه صرف المال العام.

كما أن الوزارة أيضا بصدد الإعلان عن صفقة اختيار مكتب الدراسات مختص في تدقيق الحسابات للقيام بإفتحاص لتدبير مالية الجامعات الرياضية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

احنا، سؤال الفريق الاستقلالي ما كانش الهدف منو هو أننا نقولو أن الوزارة راها كتدفع الحسابات للمجلس الأعلى للحسابات، حاشا لله. احنا تنقولو هاذ الميزانية اللي عند الجامعة أو عند الوزارة كيفاش كتوزعها على الجامعات، كاين الجامعات اليوم والرياضة عبر العالم أصبحت أكبر سفير للمغرب وللدول في المنتديات الدولية.

كنظن أن الأبطال اللي عبر التاريخ، إلى هضرنا على عويطة وغيرو في ألعاب القوى، راه رفع الراية المغربية في تخوم العالم، ومن خلال عويطة عرفوا الناس المغرب.

اليوم، السيد الوزير، كنعرفو بعض الجامعات اللي ما عندهاشاي إمكانيات مادية، رغم أن عندها بطولات حققت منافسات عالمية، نعطيك مثال بالدراجات، كاين واحد التقزيم للميزانية.

ثانيا، أنا كنشوف، الله يجازيكم بخير، اللي باغين بلادنا تكون في مستوى أكبر مما هي عليه اليوم، حسب التوجهات ديال سيدنا، الله ينصرو، الرياضة خاصو يمارسها الرياضيين، راه ولت سوق للمرتزقة والمتلاعبين، علاش الرياضة ديالنا ما رقاتش للمستوى العالي، لأن احنا مقصرين، ما ديروا لنا والو غير راقبوا لنا الجامعات ونظفوها من المشعوذين، المرتزقة اللي ما كيعرفوش القيمة ديال الرياضة، و كيتدخلو في الفرق وفي الجامعات وفي النوادي.

السيد الوزير،

راه حتى لاين نبقاو نصبرو ونقولو احنا كنميو الرياضة، علما أن هاذ الجانب ديال الرياضة لا احنا صنناه راه كنجرو ولادنا من المتاهات ومن الطيش إذا لقاوا الملاذ ديالهم، عندنا طاقات، متى سيتم استثمارها، السيد الوزير؟

أنا ما كنعاتبش، ولكن تنبه للدور الرقابي اللي خاصنا نمارسوه، راه أشنو راقبت، كاين المرتزقة في جميع النوادي...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الرئيس فيما تبقى من ثواني معدودة.

السيد وزير الشباب والرياضة:

السيد المستشار المحترم،

التفاوت اللي يمكن يلاحظ في دعم الجامعات كيعود بالأسف لحجم البرامج والأنشطة المنظمة من طرف كل جامعة على حدة والالتزامات بتنظيم تظاهرات رياضية دولية بشكل خاص.

هناك منحة أساسية اللي كتعطى للتسيير الإداري والتقني السنوي للجامعات، وهناك منحة تكميلية اللي كتهم التظاهرات الرياضية القارية والدولية المنظمة ببلدنا في إطار بعض الجمامعات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ومعذرة على المقاطعة، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الآنية الموجهة إلى السيد وزير الصحة، وهي أسئلة تتميز بوحدة موضوعها، لذا سنعرضها دفعة واحدة، السيد الوزير.

السؤال الآني الأول موضوعه وضعية الأطباء الداخليين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوان والأخوات المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير، في مجموعة العمل التقدمي، عن:

- أولا الوضعية الحالية للأطباء الداخليين والمقيمين، وما هي أسبابها الحقيقية؟

- ثانيا، ما هي الإجراءات التي تنوون القيام بها للحد من هذه الوضعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني موضوع وضعية الأطباء الداخليين والمقيمين، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، الأخ العزيز،

السادة والسيدات المستشارين،

السيد الوزير،

كيجي الوقت باش نقول لك الحمد لله على سلامتك.

الأطباء المقيمين والداخليين رجعوا للعمل ديالهم من بعد الإضراب اللي كان دام ثلاث أشهر.

السيد الوزير،

السؤال ديالي هي بغينا نعرفو الأسباب ديال التعثر ديال وزارتكم باش يوجدوا شي حل إلى حتى للبارح أو حتى لليوم.

أنا كنظن، السيد الوزير، ابغيت نكون عن صواب، واش ماشي السؤال الآني، ديال حزب الأصالة والمعاصرة، هو اللي دفع سيادتكم باش تلبيو الطلب ديال الأطباء الداخليين والمقيمين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة الآن في إطار السؤال الثالث، وموضوعه كذلك في إضراب الأطباء الداخليين والمقيمين، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي الأعزاء،

بعد 82 يوم من الإضراب للأطباء الداخليين والمقيمين، وبعد 41 يوم من طرح هذا السؤال في الفريق بشأن الاحتجاجات والإضرابات المشروعة التي خاضتها هذه الفئة من أجل تحقيق ملفهم المطلبي، نهنئ أنفسنا بقبول تفاعل السيد الوزير مع مجلسنا الموقر وتنوير الرأي العام بالمستجدات والتطورات التي يعرفها هذا الملف، علما أن الأطباء المقيمين والداخليين قرروا تعليق سلسلة الاحتجاجات والإضرابات، حماية للسلم الاجتماعي وتضامنا لحق المواطنين البسطاء والمرضى في الحق للولوج للخدمات الصحية تحقيقا للمصلحة العامة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي التدابير التي ستتخذها وزارتكم لحل هذا المشكل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بوضعية الأطباء الداخليين.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، لابد من الشكر الجزيل للفرق المحترمة التي طرحت هذا السؤال الذي سيمكنني من تنوير السيدات والسادة المستشارين المحترمين وكذلك يمكنني بالتوجه إلى الرأي العام الوطني على العموم، وإلى أبنائي، أقول أبنائي الأطباء الداخليون والمقيمين على الخصوص.

فباش نوضح الأمور لابد باش نرجع شوية اللور ونعرف من البداية.

أولا، منذ أكثر من شهرين قلتو 82 يوم كانت إضرابات ديال الداخليين والمقيمين بسبب ونقولها بكل يعني.. نقولو الحقيقة أنه الإضراب نهار بدا، بدا على الخدمة الصحية الوطنية، وكنتوا أنتما، السيدات والسادة المستشارين، استدعيتموني هنا في هذا المجلس الموقر، وكان نقاش وشرحت أشنو هو، كان هذا هو السبب الرئيسي ما كان حتى شي حاجة أخرى ولا في اللجان البرلمانية ولا في الغرفتين ولا عندكم، كان الخدمة الصحية الوطنية كان هذا هو النقاش.

بعد ذلك بدات الملفات، كان ملف مطلبي تابعو ملف مطلبي اللي قلتو أمامكم، الملف المطلبي ديال اللي حضرت فيه أنا اللي تيجيبوه ليا وليداتي الأطباء المقيمين والداخليين 28 شتنبر، 28 جابو واحد الملف مطلبي اللي تناقشناه واتفقنا عليه، ها هو اللي فيه الإمضاءات ديال الجميع.

رغم هذاك الشي كل شي قال لك غادي يرجعوا الغد باش هاذ الاتفاق غادي نزيدو ندققو في الأمور، فاستقبلناهم يوم 29، 24 ساعة من بعد، فيه 19 نقطة كل شي وقع، نفس الاتفاق فيما يخص هاذ الشي.

غير نذكر فهذا الاتفاق، لا الأول، لا هذا اللي وريت لكم، لا هذا من بعد تدخل الأساتذة باش يكونوا بيناتنا باش يكونوا (les garants, les intermédiaires) باش الطلبة يحميو الحقوق ديالهم، اللي كتبوا معهم واحد الاتفاق وهو مكتوب باليد، كتبوه الأساتذة الأجلاء مع الأطباء الداخليين والمقيمين واعطاوه ليا، اللي ما فهمش لا في الأول ولا في الثاني ولا في الثالث ولو مطلب واحد ديال 3000 ولا 4000 درهم ولا 5000 درهم ولا 1000 درهم، ما فهمش، يمكن لكم تشوفوا هما موقعين كلهم.

رغم هذا فكان لقاءات أخرى، منها واحد اللقاء ديال 26 أكتوبر اللي حضر معايا السيد وزير التعليم العالي بحضور الأساتذة الأطباء المقيمين الداخليين، وزير التعليم العالي وأنا باش نسمعهم من جديد، فكانت لقاءات ومن بعد تواصلت لقاءات أخرى، رغم التعبير المتواصل لوزارة الصحة عن حسن نيتها في جميع مراحل الحوار واستعدادها الكامل لإيجاد الحلول الملائمة، تزايدت المطالب عند كل محطة حوار، وأصبح الملف المطلبي يحتوي على مطالب عديدة ومتعددة وكل مرة كتبدل، آخرها المطلب اللي هو بيداغوجي محض اللي تعطى لبعض الفرق النيابية البرلمانية المحترمة اللي فيه مسائل أخرى، واحد الملف مطلبي بيداغوجي محض ما فهمش الفلوس.

فبعض الأساتذة من بعد الاتفاق معهم اعطاوني الملف المطلبي الأخير، وقال ليك هذا هو اللي فيه 7 النقط وعطاوه ليا الأساتذة وكتبوه الأطباء الداخليون والمقيمون، اللي غير شفتوا أنا هاذ الملف وقلت لهم ما كاين حتى شي مشكل، فيه 7 نقط، 6 النقط ما كاين حتى شي مشكل ولكن ذاك القضية وشرحتها لكم ديال 4000 درهم ما يمكنش، ماشي ضد الفكرة، هي معقولة، الطبيب يستاهل كل خير ويستاهل أكثر من ذاك الشي، ولكن لأن الكلفة المالية ديالها لا هاذوك ولا الأطباء عموما غادي يطيحونا في ورطة، وخاصة جات فآخر السنة، وجات دابا، واعطيني دابا وقول ليا فوقاش شحال غتعطيني، فكان نقاش، وكانت دائما الوزارة الجواب ديالنا مرحبا، مرحبا بكل المطالب المعقولة والممكنة.

أكثر من هذا، هذاك الملف المطلبي ديال 7 النقط ابدينا الأجرأة والتفعيل، مما جاء فيه: مثلا تسريع وتيرة صرف التعويضات، مثلا ضمان، دواو لينا على حق التخصص للداخليين قلنا لهم ما كاين مشكل، الالتزام على جدول المباريات ما كاين حتى شي مشكل وطبقناه، مناقشة منظومة التكوين قلنا لهم ما كاين مشكل مع السي الداودي، تقليص مدة التعاقد من 8 سنوات إلى 4 سنوات من الأطباء اللي غيخدموا في المناطق النائية والجبلية وقلنا لهم بالعكس احنا تنقلبو على هاذ الشي ما كاين مشكل، إلى آخره، وتحيين مرسوم التعويض عن الحراسة. (la revalorisation des indemnités) يا للأسف، فوقاش ما احنا جاوبنا الإضراب تيتزاد، ما علیناش دابا اللي غنكبروه نقصروه".

أخيرا هاذي مدة بضعة أيام بداوا تيفهموا، لأن عياوا أنا تنتفهمهم لأن بداو (les stagiaires) تدريجيا بداو تيدخلوا، بقاوا شي 20% بكل صراحة اللي دايرين الإضراب، وسالاو بالجموع العامة واتفقوا يدخلوا. طلبوا منا لقاء بطلب منهم فكان دائما، هاذي أؤكدها، واخا الإضرابات ما عمرنا ما قفلنا باب الحوار، أي وقت ملي تنعيطو لهم في أي وقت عيطوا لينا استقبلناهم، عيطوا لينا أول البارح بغاوا نشوفوهم اليوم، شفناهم مع السيد الكاتب العام ومدير الموارد البشرية.

هاذي بضع دقائق باش صيفطوا لي واحد (mail) تيقولوا لي وصلوا لواحد الاتفاق، هما هاذوك النقط اللي كانوا، يا للأسف، ضيعنا شهرين ولا شهر ونصف، رجعنا للنقط اللي كنا قلناها وابدينا الأجرأة ديالها.

فتنحيهم من هاذ المنبر، وغنقول لهم أن هاذ الاتفاق غادي نحرص شخصيا على الأجرأة والتفعيل ديالو، ونتمناو يكون خير، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمجموعة العمل التقدمي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا للسيد الوزير.

شكرا على الصراحة المعهودة فيه، وشكرا على النية الصادقة اللي لمسناها في الجواب ديالكم، أ السيد الوزير.

فكما تعلمون الأهمية وكما يعلم الجميع الأهمية ديال الخدمات الصحية ما كتخفى على حتى شي واحد. وفي هذا الإطار، كنغتنم الفرصة، السيد الوزير، صراحة، باش ننوه بالجرأة ديالكم وبالشجاعة اللي كتدبروا بها القطاع وبالإصلاحات العميقة اللي بدات كتعرفها المنظومة الصحية وهذا بشهادة الجميع.

السيد الوزير،

في هذا الإطار ديال الأطباء المقيمين والداخليين راه المواطن خاصو يتعالج، المواطن اللي كيهمو هو يتعالج. وهاذ الناس صراحة إلى عندهم مطالب بكل مسؤولية تجلسوا كاملين للطاولة ديال الحوار، ويكون واحد الإطار ديال الصراحة، واحد الإطار ديال المصلحة العامة، وإلى عندهم أمور اللي خاصها تتصلح، واللي خاصها أسمو.. ولكن المواطن ما خاصوش يمشي ضحية.

ثم أنه باش يكون السبب هو الخدمة الصحية الوطنية، أنا أعتبر كمواطن بأن هاذ الشي ماشي معقول، علاش؟ واش المواطن ديال الجبل ما غاديش يتعالج؟ واش المواطن ديال البادية ما خاصوش يتعالج؟

حقيقة، أن هناك تفاوت، هذا ما كنكروهش، ما بين ظروف العمل وظروف العيش، ما بين المدينة والبادية. ولكن، المواطن ديال البادية ما خاصوش يمشي ضحية ديال هاذ أسمو..

فاللي كنتمنى واللي كنترجى–كما أشرت–هو أنه نجلسو بكل مسؤولية، ونوضعو المصلحة العامة فوق كل اعتبار، وندرسو هاذ الشي هذا، وإلى كان صراحة أن هاذوك الناس يتضرروا ما يتضروشاي، ولكن كذلك المواطن راه خاصو يتعالج، والمواطن خاصنا نوصلو لو الخدمات الصحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والتعقيب الموالي لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الحمد لله، على اولادنا اللي ما ضيعوش سنة، وكانت يمكن لها تنعكس على سياسة 3200 طبيب اللي تيخصها تكون عندنا في 2020.

هذا شيء مهم، إلا أن إلى كنتو انتوما في القطاع ديالكم تفاهمتو مع اوليداتنا، وحصلتو على هاذ الاتفاق، فتيخصكم.. احنا تنسجلو وتيسجلوا معنا المغاربة كلهم، هو أن الحكومة قصرت في العمل ديالها، تماما، وتعطلت، باش نكونو ما يكفينا لتغطية جميع المدن ديال المملكة بالأطباء اللازمين لصحة المغاربة، هو الشيء الأساسي، أ السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد الوزير، خصنا ما نخلطوش ما بين جوج ديال الإضرابات.

أولا، عمرك ما جيتي للبرلمان من أجل هاذ الأطباء، كاين فرق ما بين الأطباء الطلبة، اللي كانوا كيخوضوا إضراب والأطباء الداخليين المقيمين. هاذو جوج ديال الفئات متفارقين.

إذن، هاذي ثلاث شهور، 82 يوم–كما قلت–تمنيت كون كانت الحكومة قامت بدراسة ولو تقديرية للتكلفة الاجتماعية والمالية لهاذ الإضراب والاحتجاجات التي خاضها هذا الإضراب.

تمنيت، مع الأسف الشديد، شكون اللي كيؤدي الثمن؟ هو ذاك المواطن البسيط، هاذوك المغاربة اللي، مع الأسف، أحسن ما سمعت منك في الجواب، هو ملي قلتي أبنائي وبناتي.

لو كنت تدخلت في النوبة الأولى بهاذ التدخل في إطار، استقبلتهم أنت بيديك، كون استقبلتهم، وعاود استقبلتهم، وتكلمت معهم بكل صراحة، لأنهم هاذوك أطباء أبناؤنا بصح، وكيتفهموا.

كاين مسائل اللي هي مقبولة، كاين المسائل اللي يستاهلوها، ولكن إلى كانت الحكومة ما تقدرش تفسر لهم تقول لهم راكم تستاهلوا. ولكن بهاذ اللغة، ماشي ديال اللغة اعياو، راه هاذ الكلمات اللي خصك تسحبها.

وأنا كنطلب منك في التدخل ديالك في التعقيب، سحب كلمة ديال اعياوا، وسير في إطار الحوار، سير في إطار الحوار، راك أنت طبيب، أول واحد اللي خاصوا يدافع على هاذ الفئة هو أنتم، لأنكم كنتوا طبيب قبل ما تكونوا وزير، والحل في يدكم، لأن لحد الآن راه مازال الأمور ما تحلاتش، ومازالين ما تنتظروهمش أنهم يدخلوا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيبات، مازال لك حوالي 3 دقايق تقريبا.

السيد وزير الصحة:

أولا، تنشكركم على التدخلات، غير ما فهمش علاش غادي نسحب.

راه الديمقراطية عندك رأي تنحترموا وغادي نبقى نحترمو واحترم الرأي ديالي، ما قلت عيب، قلت غير وجهة نظري، وجهة نظري، إلى بقاوا حتى لهاذ الوقت لأن كان حسابات سياسوية، استغلالات سياسوية، يا للأسف، من بعض الفرقاء اللي موجودين ما نقولش هنا وليني خارج هذه القبة، ولكن فرقاء سياسيين اللي تيدفعهم لهاذ الشي، اللي تيضحكوا عليهم، واللي ما يقضي لهم والو، واللي ما قضاوا لهم والو.

ثانيا، ملي تنسمع الحكومة تعطلت، الحكومة ما تعطلتش في التكوين، منذ الاستقلال عندنا 4 ديال المراكز استشفائية جامعية هي مراكش، الدار البيضاء، الرباط وفاس، هاذ الحكومة غادي تزيد 4، ها وجدة تدشن، ها أكادير ابدا، ها طنجة ابدا، وها الرباط غادي يبدا عما قريب، فمفهمتش تعطلت منذ الاستقلال 4، ودابا فظرف 5 سنوات غادي يتزادوا 4، وإلى كان هذا هو كان شي حاجة.

أرى نقول الحوار، تيقول ليا السيد المستشار وعندك الحق لو كان استقبلتهم، استقبلتهم، أنا ملي تنقول لك يوم 28 سبتمبر شكون كان جالس معهم 6 سوايع هو عبد ربه، المتواضع، كنت جالس معهم، وهاذ الشي اللي قلتي قلتوها لهم، سدينا البيبان، قلت لهم دابا أنتما وليداتي قولوا ليا أشنو هما المشاكل، قالوا ليا رجع، رجعنا، واستقبلناهم، ما فهمتش.

تتقول ليا دابا أنت ما عرفش أش واقع، تتقول لو كان استقبلتهم، وأنا تنقول لك راه استقبلتهم، راه أنا بكل تواضع، أنا لي استقبلتهم اليوم الأول 6 سوايع ديال النقاش والحوار، أشنو حوار أكثر من هاذ الشي؟ فما نبقاوش أسميتو.

أنا تنظن أن الحوار هو الوسيلة المثلى لحل جميع المشاكل المطروحة، آن الأوان لنقاش موسع ومسؤول ومنتج بدون استغلال، أؤكد على هذا استغلال سياسوي.

تنحيي الطلبة، ذاك النهار ملي جيت دويت على الطلبة ودويت مع المقيمين والداخلين نفس الملف المطلبي، غير 4000 درهم اللي الفرق بينتهم، ذاك الشي باش تنقول نهار جيت دويت على كل شي، لأن كانوا تيحضروا معايا كلهم، منين تيدويو على 28 شتنبر كانوا حاضرين كلهم، لا طلبة، لا مقيمون، لا داخليون، راه تنعرف أش تنقول.

ولهذا، تنحيوهم وتنقول لهم هاذ الشي ما فيهش اللي ربح اللي خسر، أنا مصاب بغيتهم هما يربحوا، قلت لك وليداتي وتنقولها قولا وفعلا هما اللي يربحوا، وأنا من هذا المنبر غادي نحرص على الأجرأة والتفعيل لذاك الاتفاق، وإلى كان أي مطلب زايد معقول، وممكن فمرحبا وألف مرحب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال حول التزامات الحكومة لفتح أقسام الولادة بالعالم القروي.

المستشار السيد عادل البراكات:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين والمستشارات،

سؤالنا يتعلق بتعثر المجهود الوطني في تقليص معدل الوفيات بالعالم القروي والتأخر في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المرتبط بخفض وفيات الحوامل بالعالم القروي. لذلك نسائلكم، السيد الوزير:

- ما هي التدابير التي تعتزم الحكومة القيام بها لتحقيق هذا الهدف؟

- وما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم بخصوص الرفع من فتح أقسام الولادة بالجماعات القروية والجبلية، حيث تسجل أعلى نسب وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون،

تنشكرك على السؤال، الوزارة والحكومة كالوزارات السابقة تولي أهمية قصوى للحد من وفيات الأمهات والمواليد. والمغرب بذل مجهودات كبيرة في هذا المجال، وذلك باش نكونو منصفين، وذلك بتضافر مجهودات الحكومات السابقة أولا، لأن احنا يلاه جينا، لأن الحكومات السابقة كانت وفيات الأمهات في 1990 هو 332 وفاة لكل

100.000 ولادة حية. والحكومات السابقة المتعاقبة ومنها السيد الوزير المحترم وأستاذي الكريم اللي عمل مجهود جبال والوزيرة السابقة كذلك، اللي هاذ الوفيات من 332 نقصت ل 112 وفاة لكل 100.000 نسمة، هذا غير كافي صحيح، هذا غير كافي لأن هاذ الوفيات يمكن لنا نتفادوها.

هاذ الوضع يعكس وضعية صورة صارخة، أقولها كوزير الصحة، هاذ الوضعية فاش احنا الآن اليوم يعكس واحد الصورة صارخة، لماذا التأخر الحاصل ببلادنا في هذا المجال، خاصة الفوارق والتفاوتات اللي كاينة الموجودة بين العالمين الحضري والقروي، وفيات مرتبطة بمحددات اجتماعية صحيح، ما كاينش الطريق، ما قاريش، العادات التقاليد، ولكن المشكل الأول الكبير هو مرتبط بالمنظومة الصحية، المشاكل، النقائص، الاختلالات اللي كاينة في المنظومة، ما كاينش الدم، ما كاينش الأدوية، يعني صعوبة ولوج المرأة الحامل إلى المؤسسات الصحية، فهاذ شي كاين.

فلهذا أعلنت الحكومة والوزارة على واحد البرنامج -2013 2016 لتسريع وتيرة تقليص وفيات الأمهات والمواليد، اللي فيه 6 ديال المحاور واللي فيه 51 إجراء عملي. ما غاديش نذكر أولا توسيع المجانية اللي كانت غير في الولادة رجعت حتى المضاعفات، مجانية الفحوصات المخبرية، توظيف المولدات ما بقاوش تيتوظفوا مع جميع الممرضات، تيدار لهم مباراة بوحدها، البارح كان عندي في البرلمان في الغرف وغادي يجيكم عما قريب قانون جديد بوحدو ديال المولدات ديال القابلات، إلى آخره، وهاذ شي كل شي تنعطيوه الأولوية للأوساط الفقيرة والمهمشة والأقل تغطية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

في الحقيقة هاذ الجواب ديالكم ذاك الشي اللي كنا بغينا نقولوه لكم راه قلتيه لنا السيد الوزير. راه واش عرفت، آ السيد الوزير، بأنه الناس في العالم القروي راه يعانون مشاكل عدة، السيد الوزير، راه عندنا نساء حوامل، السيد الوزير، تيجيوا من الجبل، تهزوهم فوق الدواب، تيجيوا فوق النعش وتيجيوا، السيد الوزير، لهاذ قسم الولادة اللي تتقولوا لنا قسم الولادة وتنلقاو ممرضات دياولكم، الأطر دياولكم تيقولوا لنا الغالب الله، واش هاذ الحكومة، السيد الوزير، ديال الغالب الله؟

واحنا مضطرين باش ننقلو هاذ النساء الحوامل لمستشفيات إقليمية، وهذا اللي تيزيد، السيد الوزير، في ارتفاع عدد الوفيات بالمناطق القروية ديالنا.

لذلك، السيد الوزير، نطلب منكم إعادة النظر في منظومتكم الصحية وإعادة توسيع خدماتكم الطبية فالمناطق الجبلية، راه، السيد الوزير، أنت راه ولد الجبل وعارف المعاناة ديال الناس ديال الجبل، هاذ النساء دياولنا ديال الجبل آش غادي نقولوا لهم، السيد الوزير؟

نقولو لهم الغالب الله، آش غادي نقولو لهاذ النساء؟ نقولو لهم ما تولدوش، ما تمشيوش للصبيطار، انتما ماشي مغاربة، آش نقولو لهاذ النساء ديالنا، السيد الوزير؟ لهاذ الأقسام انتما تكلفت الحكومة وبنات بنايات شامخة تتسموها بأقسام الولادة، هذا السيد الوزير، حاشى معاذ الله تكون أقسام الولادة، احنا كمثال في أزيلال جماعة طابروش عندنا قسم الولادة، السيد الوزير، فيه غرف مجرد غرف لنوم الممرضات، وعندنا واحد 2 متر مربع، السيد الوزير، فيها سرير وقنينة ديال الأوكسجين، واش قنينة الأوكسجين، السيد الوزير، غادي تولد لنا هاذ المرأة؟ فينا هي هاذ المرأة اللي عندها عملية قيصرية آش غادي نديرو لها، السيد الوزير؟ آش غادي نديرو لهاذ النساء ديالنا؟ واش نقولوا لهم سمحوا لنا، آش نقولو لهم؟

لذلك، السيد الوزير، راه الحكومة ديالكم تمتلك بما فيه الجرأة وبما فيه الشجاعة باش تقول مباشرة لهاذ النساء ديالنا ديال العالم القروي، تقولوا لنا سمحوا لنا، السيد الوزير، راه ما عندنا ما نديرو لكم، تقول لهم سمحوا لنا، واش هاذ النساء هاذو ما ينالوش الحظ ديالهم من هاذ المخطط التنموي الصحي ديال هاذ البلاد؟ راه احنا، السيد الوزير، راه بغينا نرجعو للمغرب النافع والغير النافع.

لهذا، السيد الوزير، نطلب منكم التدخل الفوري والاستعجالي لهاذ المناطق القروية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير، مع الأسف، في ثواني محدودة.

السيد وزير الصحة:

غير باش إلى ابغيت تقول لهم أنت ما تولدوش غير قلها لهم، أنا ما عمرني قلت هاذ الهضرة. راه اللي بغيت نقول لك، شوف، راه في أي حاجة كاين التدرج، سبحان الله، غير جيت أنا وزير عاد بدا هاذ الشي، ما كان والو كان كل شي كيديرها.

الله يهديك، راه خاصنا نكونوا شوية عمليين، خاصنا نكونوا شوية، أي حاجة بغيتي تصححها كاين التدرج، وكاين مسائل، ماشي أنا اللي

غادي ندوي على أش درنا. كنحاولو كجميع الوزراء السابقين كل واحد تيزيد أسميتو ونتمناو أنه يكون خير.

أما ذاك الشي اللي قلت قولوا أنت، ما تقول ليش أنت أجي قول لهم، أنا ما عندي ما نقول لهم، قلتها أنت، لا، لا، اسمح لي، وا دويتي، خليني غير سمعني، سمعني دابا أنت ما تتبغي حتى الحوار، راه الديمقراطية سمعني ونسمعك، أنت ما تتبغي حتى أسميتو عاد نجي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكره كذلك على مساهمته معنا في هذه الجلسة وننتقل للسؤال الموجه للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك حول معاناة ساكنة المناطق الجبلية خلال فصل الشتاء، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد فاطمة الزهراء البحياوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدين الوزيرين،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

ماذا أعدت الوزارة كتدابير استباقية لرفع المعاناة والحيف عن ساكنة المناطق الجبلية خلال فصل الشتاء؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

بالفعل، الاختصار ديال السؤال ديالكم كان ممكن حتى أنا نعطي بالاختصار، لكن الحكومة واعية بأنه الساكنة ديال المناطق الجبلية في جميع الفصول، وليس فقط في فصل الشتاء هي عندها واحد النوع ديال الاهتمام كبير، والوزارة تقوم بعدة إجراءات اللي هي مرتبطة بالمناطق الجبلية، وخاصة في فصل الشتاء، هناك مناطق مرحلة ديال الاستعداد، اللي تتكون مرحلة أولية واللي تتبدا في شهر يونيو قبل الفصل ديال الشتاء واللي تيتم فيه الصيانة سواء ديال الآليات ولا ديال الشبكة الطرقية، وكاين مرحلة ديال التدخل اللي تتم خلال المرحلة اللي تتكون فيها بعض العمليات، يا إما متعلقة بفصل الشتاء ولا بالثلوج.

المسألة المرتبطة بالدعم اللوجيستيكي في الإستراتيجية ديال التأخر لتوفير العديد من الآليات اللي تتوصل لحوالي 800 آلية اليوم، واللي جزء منها أكثر من 100 آلية مرتبطة بإزالة وإزاحة الثلوج.

ثم أيضا في هذا المجال نقول لك أنه في هذه السنة اعتمدنا حوالي باش نجددو حوالي 139 وحدة جديدة بحوالي 135 مليون درهم، بمعنى أنه حتى الغلاف اللي هو مبرمج للوجيستيك راه مهم 135 مليون درهم للتجديد، وأيضا 17 مليون درهم من أجل توفير ما هو وقود وحطب للتدفئة والتغذية، وأيضا كل ما هو مرتبط بالتعويضات عن الأشغال الشاقة لفائدة أولئك الذين يتدخلون من العاملين في هذه العملية، حوالي 1.2 مليون درهم خلال هذه الفترة الزمنية ديال فصل الشتاء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة والسيدات والمستشارين المحترمين،

نثمن المجهودات التي تقوم بها الدولة في هذا المجال، إلا أن هذه المجهودات غير كافية في غياب إستراتيجية مبنية على برامج تراعى فيها مقومات العيش الكريم والتنمية المستدامة لهذه المناطق التي تعيش في حالة الخوف والتوجس من الأخطار التي تهددها في فترات من السنة، نظرا لافتقارها للمسالك الطرقية ومرافق تتوفر على إمكانيات مادية وبشرية للتدخل في الأوقات العصيبة من السنة وبنيات تحتية يؤخذ بعين الاعتبار الأخطار المتوقعة مستقبلا.

ولهذا، السيد الوزير، نطالبكم بضرورة التنسيق مع الوزارات المعنية، وخصوصا وزارة الداخلية والتعليم والصحة لبذل المجهودات اللازمة لفك العزلة وتوفير العيش الكريم لساكنة هذه المناطق النائية، وعلى سبيل المثال لا الحصر: ميدلت، إميلشيل، الراشيدية، أملاكو، أسول، اوتربات، آيت هاني، وغيرها، هاته الساكنة التي نحيي فيها صمودها وتشبثها بمجالها وتراثها وطريقة نمط عيشها رغم قساوة الظروف الطبيعية، فهي محددات يجب أن تراعى فيها وضع البرامج في إطار القضاء على الفقر والتهميش، خصوصا أن الحكومة رصدت لهذا

الغرض ميزانية من خلال "صندوق دعم العالم القروي" التي يجب أن ينصب في اتجاه تأهيل العالم القروي، خصوصا وأن بعض المناطق في مغربنا العميق في أمس الحاجة إليه.

كما لا تفوتنا الفرصة، السيد الوزير، في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نؤكد على ضرورة تخصيص تعويض عن المناطق النائية، علما أن موضوع التعويض عن المناطق النائية بقي معلق في اتفاقية 26 أبريل، لأننا متأكدون أن الموظفون والمستخدمين في هذه المناطق يستنزفون قسطا كبيرا من رواتبهم في اقتناء حطب التدفئة وقنينات الغاز نظرا لارتفاع أثمنتها، دون أن يحصلوا على تعويضات تغطي هذه المصاريف، زد على ذلك تنقلهم لعدة كيلومترات للحصول على رواتبهم في غياب وسائل النقل الضرورية ومكاتب البريد ووكالات الأبناك، ولن ينسينا كل هذا في تجديد مطالبتنا برجوع...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

هو، السيدة المستشارة، طرحت الإشكالية في عمومها، والمقترحات التي اقترحتها وأيضا بعض الإجراءات التي تحدثت عنها لا نجد غضاضة في الأخذ بها.

الحكومة عندها إستراتجية، ما يمكنش نقولوا أنه في المجال الجبلي والمجال القروي عموما ما عندناش إستراتجية، لأن الإستراتجية متوفرة وفي الإعلان الحكومي اللي جابتو الحكومة ديال السي بنكيران الأولى ثم الثانية، فيه إشارات واضحة بإجراءات واضحة.

وما الحديث عن الصندوق التي تفضلت بالحديث عنه، إلا جزء من تلك الإستراتجية اللي بالفعل فيها تنسيق، ننسق مع جميع الوزارات والقطاعات وأيضا المؤسسات العمومية وفي جزء منها المؤسسات ديال المجتمع المدني للقيام بتنمية المجال الجبلي.

ولما تحدثت، السيدة المستشارة، عن إقليم ربما الراشيدية والجهة، طحت فالسيد الوزير كان عندهم هاذي ثلاث أيام ولا أربع أيام، وعرض عليهم البرنامج ديال الوزارة فيما يتعلق بالمجال ديال التجهيز والمجال ديال النقل وديال الطرقات، وتحدث مع المنتخبين ديال الجهة ومع اللي كانوا حاضرين على الإمكانات المتاحة هاذ السنة، وما اتخذته الوزارة في هاذ المجال.

وبالتالي، نحن واعون بما تفضلت به السيدة المستشارة، ونقوم باللازم من أجل أن يكون عالمنا الجبلي والقروي في أفضل حال، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة، حول مخاطر النفايات التي تخلفها معاصر الزيتون، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في سياق الدينامية الدولية والوطنية المرتبطة بتعزيز الوعي البيئي وتطوير الآليات القانونية والمؤسساتية في مجال حماية البيئة، وفي ظل استمرار المخاطر البيئية التي تخلفها معاصر الزيتون عند كل موسم، نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول رؤية وزارتكم لمعالجة في هذه الآفة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

حقيقي المشكل ديال المرجان هو علاش كتكلموا، السيد المستشار، هذا مشكل كبير واللي كيعرفوا المغرب من هاذي سنين، هاذي 20 سنة واحنا كنعيشو دائما نفس المشكل.

في أوائل سنة 2014، كيف جيت درنا مخطط مديري لتدبير النفايات ديال المرجان على صعيد الوطني باش نلقاو حل نهائي لهاذ المشكل، عندنا ثلاث ديال مسائل اللي خرجوا لنا من هاذ المخطط.

أولا، عندنا مشكل كبير مع المعاصر الصغرى اللي عندها أقل من واحد طن، واللي مشتتة في العالم القروي على المستوى الوطني، كاين المعاصر الكبيرة اللي أقل من 20 طن وكاين اللي أكثر من 20 طن، فاخذينا التدابير باش، كانوا عدة مواقع، دابا عندنا خريطة التلوث ديال المرجان، فشفشاون، فتاونات، ففاس، وزان، إلى آخره.

إذن درنا إحصائيات ديالهم ودرنا واحد البرنامج مع وزارة الفلاحة، كاين برنامج على 5 سنين اللي الوزارة غتقدم فيه واحد الدعم ديال 125 مليون ديال الدرهم، والبرنامج كامل غادي يسوى لينا 966 مليون ديال الدرهم في أفق 2020 باش غادي نغيروا التصنيع ديال زيت الزيتون على الصعيد الوطني.

كيفاش غندوزوا من 3 ديال (les phases) لجوج ديال (les phases)، يعني في عوض ما نديرو المرجان والفيتور والزيت غنديرو المرجان مخلط مع الفيتور وغادي نشفوه، وغادي نديرو الزيت بوحدها. ولكن هاذي مسيرة غادي نديروها.

الآن، كاينين الآن آليات تحفيزية اللي عند الوزارة، بحيث الوزارة دارت هاذ الآليات التحفيزية، هاذ المسائل كلها راها كانت، كانت الوزارة عندها واحد الصندوق، بل عندها شباك خاص لمعاصر الزيتون، اللي حطات فيه 96 مليون ديال الدرهم باش تساعد هاذ معاصر الزيتون باش يتغلبوا على المشكل.

ولكن المشكل مازال مطروح، وغيبقى مطروح إلى ما اخذيناهش في الشمولية ديالو، وإلى ما اخذيناهش بطريقة صناعية، ما غادينش نتغلبوا على هاذيك المشاكل الصغيرة اللي كاينة فالعالم القروي، خصنا نلقاو لها الحلول ديالها. ولكن على الصعيد الوطني بالنسبة للمصانع الكبرى دابا عندنا الرؤية وعندنا المخطط ديال 5 سنوات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيدة الوزيرة.

في الواقع هاذ المشكل ديال المرجان قلت راه سنين، متفقين على سنين، وكتعرفوا على أن خاص يكونوا برامج متوازية، لأن حكومة واحدة وبلاد واحدة اللي عندنا برامج متوازية. كاين المخطط الأخضر اللي أعطى لهاذ السلسلة ديال الزيتون أهمية كبيرة جدا في المغرب، بغينا ننتقلو من واحد الإنتاج إلى إنتاج آخر.

إذن مهما كنديرو كدولة، كمخطط، كحكومة تدير هاذ المخطط، خاصوا يكون مخطط موازي لمحاربة الآثار السلبية اللي كيديرها المرجان، هذا هو الوعي، علاش؟ لأنه نبداو نخططوا، لأن أشنو هي الحالة؟ الحالة هي هاذي، الحالة على أن المياه، كنتت غير في الشهر اللي فات في (COP21) آش الدور ديال البيئة في العالم في الاقتصاد، في كذا، في كذا، إذن على الأقل هاذ التلويث ديال المياه الجوفية والسطحية، وهي على قلتها، كون غير عندنا إمكانيات مائية كبيرة جدا، يمكن نتكلمو، ولكن عندنا إمكانيات قليلة جدا، ونعمل سنويا، أقول لك سنويا، على ملايين اللترات اللي كيتكبو إما في مجاري المياه بصفة مباشرة في مجاري المياه، كاين إشكال.

إذن إذا كانوا إمكانيات خاص يكون توعية الفلاح، أنا ما كنظنش أن إذا مشيتي عند شي واحد فلاح، وقالت لو أودي الدولة (voilà) راه غادي نعاونك إذا درتي باش تصفي، باش كذا، باش كذا، باش ما تلوتش راه غادي نجي معك.

ولكن إذا ما كانتش التوعية والفلاح ما فراسوش، ما وصلاتوش الخبار على أن هناك دعم، سواء من الوزارة ديالكم أم وزارة الفلاحة باش يمكن تدعموا باش يمكن يحارب هذه الآفة اللي هي خطيرة جدا، راه خطيرة علاش؟ ماشي خطيرة على الصحة ديالنا، هضرت على الفلاحة كذلك راه خطيرة، واحد كيكب لك المرجان فالماء، إذن الأثر ديالو سلبي في 24 ساعة على الزراعات وعلى مياه الشرب وعلى واحد العدد ديال المسائل.

نتمناو على أن الآن خاصكم تكون عندكم واحد الرؤية وواحد الإستراتيجية اللي نعطيو مثلا حدود في الترخيصات كذلك، نشوفو في الترخيص، ما نرخصوش حدا الما، ما نرخصوش حدا السواقي، ما نرخصوش حدا الوديان.

ثم كذلك البستانات الكبار فضينا معهم، البستانات الكبار اللي عندها 20 طن في النهار ولا 30 طن في النهار، كاين قوانين اللي كتضبط الأمور، تيمشي مباشرة تيبدا يدير (un bassin) باش ذاك المرجان ديالو ما يكبوش في الماء.

ولكن ذوك المسائل الصغيرة لابد نخططو لها، علاش؟ لأن داخلين في واحد البرنامج ديال تنويع وتكثير والزيادة في الإنتاج ديال الزيتون، وبالتالي مشينا في الزيادة ديال الإنتاج ديال هاذ الملوث اللي هو المرجان، خاصنا ناخدوه بعين الاعتبار، ماشي لعب، راه المرجان ماشي لعب، خاصنا يكون

من الأوليات ديالكم لمحاربة ديال هذه الآفة، لأن غادي نمشيو من 2 ملايين ديال الطن أو 3 ملايين ديال اللترات من دابا واحد 5 سنين غادي نمشيول 6 ولا 7 ديال الملايين، نشوفو الآثار السلبية على البيئة اللي هو غادي يكون خطير جدا وخطير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

بالضبط، السيد المستشار، هاذ الشي اللي درنا، مشينا في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وقبطنا كل سياسة عمومية وشفنا أشنو هي المخطط المواكب لها من أجل إدماج الاستدامة في السياسة العمومية. وأول وزارة وثقنا معها هاذ الشي ودرنا معها اتفاقية هي وزارة الفلاحة، راه درنا معها اتفاقية باش ناخدو بعين الاعتبار 700 ألف طن ديال الفيتور، و900 ألف طن ديال المرجان من هنا ل 2020 باش نفكو المشكل ديال المرجان. كذلك البلاستيك ديال (les serres) درنا معها اتفاقية.

فإذن، راه كل وزارة وزارة، في إطار تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة عندنا معها واحد المخطط من هنا لأفق 2020، بالضبط هاذ الشي اللي كتقولوا، السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا للسادة والسيدات المستشارين المحترمين.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة العشرين

التاريخ: الثلاثاء 17 ربيع الأول 1437 (29 ديسمبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة واثنتان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السابعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدين الوزيرين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام المادة 100 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نحيط المجلس علما:

أولا: استقالة السيدة مليكة فلاحي من مجلس المستشارين؛

ثانيا: إحالة مشاريع قوانين جديدة على المجلس من مجلس النواب وهي:

1- مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين؛

2- مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة؛

3- مشروع قانون رقم 30.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في الميدان الضريبي، الموقعة بستراسبورغ في 25 يناير 1988، كما تم تعديلها ببروتوكول 2010، والتي وقعت عليها المملكة المغربية بباريس في 21 ماي 2013؛

4- مشروع قانون رقم 57.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون الموقع بالرباط في 17 أبريل 2014، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما؛

5- مشروع قانون رقم 92.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 12 ماي 2014، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان حول التعاون والمساعدة المتبادلة في الميدان الجمركي؛

6- مشروع قانون رقم 102.14 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال تدبير حالة الطوارئ، الموقع بالرباط في 13 يونيو 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان؛

7- مشروع قانون رقم 03.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بندجامينا في 19 سبتمبر 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تشاد؛

8- مشروع قانون رقم 19.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون الثقافي والفني الموقع بالرباط في 3 فبراير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الكويت؛

9- مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود؛

10- مشروع قانون رقم 31.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصحة الموقع بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

11- مشروع قانون رقم 40.15 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل في المسائل الجمركية الموقعة بالدار البيضاء في 17 مارس 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة؛

12- مشروع قانون رقم 42.15 يوافق بموجبه على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، المعتمدة من قبل المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بروما من 7 إلى 24 يونيو 1995؛

13- مشروع قانون رقم 53.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببيساو في 28 ماي 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا بيساو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

14- مشروع قانون رقم 71.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

ثالثا: إحالة فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين لمقترح

قانون يقضي بتغيير المادة 10 من ظهير 24 فبراير 1958 بشأن النظام الأساسي العام للوظيفية العمومية.

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 29 دجنبر 2015، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 35 سؤالا شفهيا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة كتابية.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون مباشرة بعد هذه الجلسة على موعد مع جلسة عامة تشريعية ستخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغييروتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق التجمع الوطني للأحراريطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيدة وزيرة الصناعة التقليدية حول برامج الاقتصاد الاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الفريد الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات وموضوعه "جرائم الاستيلاء على العقارات المملوكة للأجانب ومغاربة الخارج"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد العالي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

الحق في الملكية حق دستوري، لكن نلاحظ في الآونة الأخيرة أن هذا الحق أصبح مهددا بفعل تنامي ظاهرة الاستيلاء على العقارات، وخاصة عقارات الأجانب وعقارات مغاربة العالم.

نلاحظ بأن هناك بعض التواطؤات بين مجموعة من المتدخلين بواسطتها يتم الاستيلاء على أملاك عقارية، هذه الأملاك التي ذهابها يهدد الأمن العقاري في المملكة، يهدد أيضا الاستثمارات المهمة التي يضخها مغاربة العالم في مجال العقار.

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المستعجلة التي تعتزمون اتخاذها من أجل الحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

بالفعل، كما تفضلتم، السيد المستشار، هناك تداول إعلامي متزايد لما يسمى بالاستيلاء على عقارات الغير. ونظرا لخطورة هذا الموضوع، فإننا في وزارة العدل والحريات دعونا إلى اجتماع طارئ حضرته كافة الجهات المعنية، حيث بعد التداول خلصنا إلى مجموعة من التوصيات التي سنسعى إلى تجسيدها على الواقع. ومن ذلك:

- النظر في إمكانية تعديل المادة 4 من قانون الحقوق العينية لإدخال الوكالات ضمن الوثائق الواجب تحريرها بعقد رسمي أو من طرف محامي مؤهل لذلك؛

- حث المحافظين على الأملاك العقارية وعلى الرهون على رفض كل تقييد يتعلق بهذا الموضوع، متى كان هناك شك في صحة المعاملة؛

- حث المحافظين على الأملاك العقارية والرهون على إدخال الطرف المعني بالعقار في أية دعوى ترمي إلى إلغاء قراراته المتخذة بخصوص هذا الموضوع؛

- دعوة النيابة العامة إلى التدخل في الدعاوى المدنية المرتبطة بالموضوع، مع إجراء التحريات اللازمة قصد الوقوف على الحقيقة وتقديم الملتمسات الضرورية في الموضوع، وإيلاء القضايا المذكورة الأهمية اللازمة؛

- تدخل النيابة العامة في ملفات تذييل العقود الأجنبية المتعلقة بتفويت العقارات المذكورة بالحزم والاهتمام البالغين؛

- حث النيابات العامة على القيام بالإجراءات القانونية اللازمة لإجراء حجز على العقارات التي تكون موضوع تصرفات تشكل جريمة ما، في هذا الموضوع بالضبط؛

- التنسيق بين العدول والموثقين والمحامين المؤهلين بتحرير العقود والنيابات العامة المختصة من أجل ضبط حالات التزوير؛

- تشجيع الملاك على سحب نظائر الرسوم العقارية المتعلقة بهم؛

- إنجاز إشهار رقمي من طرف الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية

والمسح العقاري والخرائطية لكافة الرسوم العقارية تتيح للملاك تتبع وضعية عقاراتهم، من خلال الاطلاع على البيانات المسجلة بالرسم العقاري التي تهمهم عبر البوابة الإلكترونية، دون تحمل عناء التنقل إلى المحافظة العقارية؛

- التفكير في إنجاز سجل وطني للوكالات والإراثات والوصايا وغيرها؛

- أخيرا، النظر في إلزام المتعاقدين بإبرام التصرفات المتعلقة بالعقارات المتواجدة بالمغرب داخل الوطن ما داموا مواطنين مغاربة.

طبعا، هناك مجموعة من التوصيات غير هذه التوصيات.

أشير في الأخير، إلى أن الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة تكمن في مجموعة من الأسباب:

- أولها، عدم حضور المالك الحقيقي للعقار وانتحال صفته من طرف الغير ببطاقة مزورة، مدعي أنه المالك الحقيقي؛

- ثانيا، عدم حضور المالك وحضور وكيل عنه بموجب وكالة مبرمة بالمغرب أو بالخارج تبين أنها مزورة؛

- الحالة الثالثة، الإدلاء برسوم إراثة أو وصايا مزورة؛

- الحالة الرابعة، إبرام عقود بيع خارج التراب المغربي.

وأؤكد أن الأمر ليس بالظاهرة وإما هي حالات موجودة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العبادي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بداية، عيد مولد نبوي مبارك وأدخله الله علينا وعلى الأمة الإسلامية جمعاء بالخير والاستقرار واليمن والبركات.

في البداية، نحن في فريق العدالة والتنمية لابد أن نثمن وننوه ما تقوم به وزارة العدل والحريات في إطار الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة وتأهيل المحاكم.

السؤال ديالنا، السيد الوزير، جاء بناء على ثلاث اعتبارات أساسية، هو أن الاستيلاء والسطو على عقارات الأجانب ومغاربة الخارج بالفعل تجاوز السلوكات الفردية، وأصبح يتخذ صورة الجريمة المنظمة تتقاسم فيها الأدوار مجموعة من المستفيدين.

أصابع الاتهام، مع الأسف، تشير إلى تورط نخبة من المجتمع، إلى تورط فئات مهنية معينة وإلى تورط سياسيين، مع الأسف، ومنتخبين جماعيين، وأن هذه الممارسات، كما جاء في السؤال ديالنا، فيها اعتداء على حق الملكية، تهديد للأمن العقاري الذي يعتبر شرطا أساسيا للتنمية وتشجيع الاستثمار.

لذلك، السيد الوزير، ذكرتمونا في الجواب ديالكم بمجموعة من الإجراءات، نحن نبارك هذه الإجراءات، ونعتبرها مدخلا وإجراءات مستعجلة وآنية لحماية الأمن العقاري، لكن هذا عليكم أن تتخذوه في إطار مقاربة تشاركية مع جميع المتدخلين في المنظومة العقارية، كل واحد من زاوية تدخله، لأن المقاربة القانونية تبقى غير كافية لهذا الحل، لكن اتضح لنا من خلال جوابكم أنكم بالفعل أنتم العارفون بهذا الموضوع، لذلك كنثمنوا ما جاء في الجواب ديالكم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لم يتبق لكم الوقت للرد على التعقيب، أشكركم على المساهمة ديالكم في هذه الجلسة.

ونواصل هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة إلى السيد وزير الصحة حول نظام (RAMED[1])، والتي تتميز بوحدة موضوعها، لذا سنعرضها دفعة واحدة. فالسؤال الآني الأول، موضوعه "تقييم حصيلة برنامج (RAMED)". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نظام المساعدة الطبية هو جزء من واحد الورش كبير اللي بداتو بلادنا هاذي سنوات اللي الهدف ديالو هو التغطية الصحية الشاملة للمغاربة، بدينا بالتغطية الإجبارية ثم (RAMED)، على أساس أن هاذ الحكومة كانت غادي تدير التعميم ديال الرميد وتنجحو، ثم تعمل تغطية صحية للمستقلين. هاذ النظام ديال (RAMED) كيعرف واحد العدد ديال الصعوبات، سبق لكم تكلمتوا عليها، السيد الوزير، أكثر من مرة.

السؤال ديالنا اليوم:

- واش وقفتو على هاذ الاختلالات عرفتوها اللي كتوضع إشكالية في

[1] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

الطريق ديال النجاح ديال هاذ المشروع؟

- وثانيا، على بعد سنة من النهاية ديال عمر هذه الحكومة، أشنو ناويين تعملوا في 2016 للتغلب على هذه الصعوبات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني موضوعه "تقييم نظام المساعدة الطبية (RAMED)"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لطرح السؤال.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يعرف نظام المساعدة الطبية (RAMED) عدة اختلالات، سواء على مستوى تعميمه على كل المعنيين أو على مستوى البنيات الاستشفائية القاصرة عن تلبية حاجيات المواطنين.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن قصور الحكومة وإجراءاتها لمواجهة هذه الاختلالات وإقرار عدالة استشفائية لجميع المغاربة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث موضوعه "حصيلة نظام التغطية الصحية (RAMED)"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد تم تفعيل نظام المساعدة الطبية (RAMED) منذ 4 سنوات. ما هي حصيلة العمل بهذا النظام؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن الكلمة للسيد وزير الصحة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بنظام (RAMED) في حدود 9 دقائق. تفضل للمنصة، في حدود 9 دقائق، السيد الوزير، بخصوص الجواب على الأسئلة والتعقيب كذلك.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، الشكر الجزيل للفرق اللي طرحت هذا السؤال اللي تهم نظام المساعدة الطبية (RAMED).

بعجالة، فيما يخص الإنجاز إلى حدود اليوم هناك يعني إنجازات، هناك حصيلة اللي تنسميها أنا إيجابية، ولكن هناك إخفاقات، هناك نقائص، هناك مشاكل، هناك اختلالات.

فيما يخص، بعجالة، الإنجازات: تم تسجيل إلى حدود اليوم كنا تنقصدو 8.5 مليون نسمة ديال الساكنة، تم تسجيل إلى حدود الآن أكثر من 9 ديال المليون شخص، أكثر من الساكنة المستهدفة، أي 113%، ما يعادل أكثر من 3.5 ديال المليون ديال الأسر، كذلك مجموع الساكنة المستهدفة، وقلنا 113%.

هاذ النظام هذا سمح للفرق للعائلات باش يخفضوا النفقات المباشرة للأسر المعنية، يعني الفقيرة واللي داخلة في (RAMED) بـ 38% النفقات المباشرة.

لكن هاذ النظام هذا خلق الاستشفاء، يعني الولوج إلى الاستشفاء (les consultations + l'hospitalisation) أكثر في المستشفيات العمومية، فاقت تزاد بـ 56%، زائد الولوج إلى المستعجلات تزاد بـ 64%، الولادة في المستشفيات العمومية تزاد بـ 40%.

لكن في الوزارة وأنا تنظن حتى جميع المواطنات والمواطنين، رغم هذه الإيجابيات اللي أشرت لها بعجالة فهي غير كافية، ونريد أن نعمل أكثر للتغلب على النقائص والاختلالات والمشاكل اللي تهم البنيات التحتية، اللي تهم الموارد البشرية، اللي تهم التجهيزات البيو طبية، واللي تهم خاصة التدبير والحكامة.

فأولا، فيما يخص التدبير، هو، أولا، التمويل. أول مرة، منذ بداية هذا النظام فالقانون المالي ديال 2016 كاين مليار درهم، أول مرة مخصصة لنظام (RAMED)، الحاجة اللي ما كانتش لا السنوات الماضية، كانت غير حصص تنجمعوها؛

ثانيا، مشينا في اتجاه هيئة مدبرة مستقلة، تكون تدبيرية للنظام، مستقلة هذا قرار خذاتو الحكومة، قرار خذاتو كذلك الهيئة الوطنية للتأمين الصحي في المجلس الإداري ديال هاذي حوالي شهر؛

ثالثا، تحسين الحكامة بالنظام المعلوماتي المندمج اللامركزي، اللي كان بين المستشفيات العمومية والمستشفيات الجامعية ووزارة

الداخلية، باش نحيدو من المستفيدين، يعني الحد من التسجيل المزدوج اللي كاين في (RAMED) وكاينين (en même temps) في (l'AMO[2]).

وأخيرا، كاين إنشاء وتجهيز وتشغيل مؤسسات صحية جديدة، 87 مؤسسة صحية جديدة لاستقبال هاذ المرضى هاذو، اللي زادت في المنظومة الصحية أكثر من 1800 سرير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير. الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

يعني، يؤسفنا نقولو لكم بأن دوزتوا 4 ديال السنوات باش تعرفوا الخلل الحقيقي اللي واقع في (RAMED)، وهو اللي قلتوا، وقررتوا أخيرا أنكم تديرو واحد الهيئة مدبرة مستقلة. والواقع أن الحكومة السابقة فاش كانت كتوجد وكتستعد للتعميم ديال نظام المساعدة الطبية، قررت باتفاق بين وزارة المالية والداخلية ورئاسة الحكومة، باش تخلق هاذ الهيئة المستقلة لتدبير المالية ديال هاذ النظام، وتكون عندها علاقة مباشرة بالمستشفيات، باش يكون واحد النظام ديال الفوترة ما بين المستشفيات وهاذ الهيئة هاذي، باش كل مستشفى تمشي لو الدعم بناء على الخدمات الحقيقية اللي غادي يقدمها للمواطنين.

إذن، اعملتو 4 ديال السنوات باش تكتشفوا أخيرا أن المشكل ها فين كاين، وما كنظنش واش فهاذ السنة غتقدروا تحلوا هاذ المشكل.

ثم اعطيتو بعض المعطيات وبعض الأرقام، لأن هاذ الهيئة كون كانت كون راه اليوم دارت تقرير، كون راه عندنا اليوم تقارير ديال نظام المساعدة الطبية فين وصل، لأن كانت غتدير أبحاث وغادية تشوف أشنو هو الرضى ديال المواطنين على هاذ الخدمات، وتوري لكم مكامن الخلل وأشنو خاص يتعمل، إلى غير ذلك. ما تدارتش هاذ الهيئة، وبالتالي اليوم ما عندكومش هاذ النتائج.

عندكم بعض الأرقام كتعطيوها لنا، ديال عدد الناس اللي اخذاو البطاقة، هذا تيتسمى هذا فقط تعميم ديال البطاقة، ماشي تعميم ديال نظام المساعدة الطبية. تعميم المساعدة الطبية هو العرض الصحي اللي كتعطيو، أما البطائق هذا فقط تعميم ديال البطاقة، هاذي أمور تقنية فقط.

ثم، ما تساءلتوش، السيد الوزير، أن عندكم النسبة ديال الناس اللي كتستافد أو اللي عندها البطاقة أكثر من العدد اللي كان منتظر. اعلاش أكثر من العدد، وهاذ الشي اعلاش قلنا في الأول بأن هاذي منظومة خاصها تتناقش في إطار المنظومة، كون اعملتو نظام التأمين بالنسبة للمستقلين، واحد العدد منهم ما غيمشيش يستافد من البطاقة ديال النظام ديال المساعدة الطبية، وهذاك الخلل اللي وقع أنكم ما نجحتوش في وضع نظام التأمين بالنسبة للمستقلين، هو اللي خلانا اليوم عندنا 113%ديال العدد ديال الساكنة اللي وصلنا لها. فاحنا كنقولو النسبة ديال الفقر كتنقص، ومع الأسف ولت النسبة اللي خذات البطائق أكثر.

إذن، كاين إشكاليات مطروحة، مازال ما عندناش الجواب عليها، كنتمناو في القادم من الأيام يجينا شي جواب السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، لا يمكن أن نختلف على كون المشروع مشروع طموح ولا يمكن لأي أحد من المغاربة أن يكون إلا في صف هاذ المشروع.

لكن يبدو من خلال التطبيق ومن خلال ما وصلنا إليه الآن أن الحكومة للأسف تركز على الأرقام، لكن ما وراء الأرقام هو ما يخجلنا وما يخيفنا.

يمكن أن نتحدث عن رقم معين من بطاقة (RAMED)، يمكن أن نتحدث عن رقم معين من وصولات بطاقة (RAMED)، لكن على المستوى الثلاثي اللي كنصيبوا فيه صعوبات حقيقية على مستوى الميدان، نجد صعوبات على مستوى البنيات، كما قلتم في جوابكم، نجد صعوبات على مستوى الموارد البشرية، وهذا يحيلنا فيما يحيلنا على ما يجري في قطاع الصحة في العلاقة بالأطباء، في العلاقة بالممرضين، في العلاقة مع تصورنا العام لإنتاج الأطباء في بلادنا.

المسألة الثالثة، على مستوى التجهيزات الصحية، اليوم مثلا أعطي مثلا المستشفى الجامعي في وجدة كاين سكانير واحد، يجيب، ديال بركان خاسر، ديال الناظور خاسر، ديال.. بمعنى أنه على مستوى التجهيزات الصحية هناك إشكال، هناك إشكال حقيقي.

المسألة الثانية، أنه تعدد المتدخلين، ربما اعطيتوا واحد الجزء من جوابكم من هاذ الأمر هذا، على مستوى تعدد المتدخلين على مستوى المستشفيات الجامعية أووزارة الصحة أووزارة الداخلية، على مستوى وزارة الداخلية، للأسف الشديد، لا نبحث فقط على العدالة الطبية

[2] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire

والعدالة الاستشفائية، ولكن تدخل مقاييس أخرى اللي كتخوي واللي كتفرغ هاذ المشروع الطموح والمشروع الإنساني من المحتوى ديالو.

المسألة الثالثة اللي بغيت، السيد الوزير، نشيرو لها أنه، للأسف الشديد، أنه إلى بغينا نعالجو واحد الإشكالية ديال إدخال واحد الفئات واسعة من المجتمع المغربي لتكون في إطار المساواة اللي كيفرضها الدستور من الاستفادة، من العلاج ومن الاستشفاء، للأسف الشديد راه غيبقى واحد النسبة كبيرة من هاذ الناس هاذوا راه باقية المسألة صورية ولم تصل بعد إلى التحقيق، لأنه صعوبات حقيقية حتى للولوج للمستشفيات، لذلك فيبدو أنه المشروع اللي قلتوا بطبيعة الحال هيئة مشرفة يمكن أن تحل جزئيا من الإشكال، وكذلك الوكالة الوطنية للتأمين الصحي يجب أن يكون لها دور في هاذ الأمر هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الإتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

رغم المجهودات المبذولة لتعميم التغطية الصحية وانطلاق نظام المساعدة الطبية منذ أربع سنوات، إلا أنها لا زالت تعرف عدة تعثرات ومشاكل، فيما يتعلق خصوصا بالمعلومات بين الهيئات المديرة لهذا النظام، سواء (La CNSS[3] , L'ANAM[4]) أو (CNOPS[5]).

كما أن نظام (RAMED) يعرف عدة مشاكل، منها إشكالية الولوج، خصوصا بالنسبة للساكنة أو المواطنين المتواجدين في المناطق النائية، فعندهم عدة مشاكل في الولوج إلى الاستشفاء والمعالجة، ناهيك على ما يتكبده المستفيد من صعوبات المرور عبر المسالك الصحية من المستوصف إلى المركز الصحي للمستشفى المحلي، الإقليمي، الجهوي ليصل إذا وصل إلى المستشفى الجامعي.

وعلاوة على هذا، فالمستشفيات لا تتوفر على بنيات تحتية ولا على تجهيزات طبية، وإن وجدت فهي معطلة في غالبية الأحيان، ناهيك عن المواعيد التي تفوق أكثر من 6 أشهر، يموت اللي غيموت ويعيش اللي غيعيش، والله يرحمنا.

كما نسجل، في فريق الإتحاد المغربي للشغل، أن هناك فئة عريضة من العاملين كتوصل 800 ألف عامل وعاملة حسب تصريحات مسؤولي الوكالة الوطنية للتأمين، كانت تستفيد من التغطية الصحية المقدمة من طرف (La CNSS) فقدت الشروط الاستفادة بسبب فقدان الشغل نتيجة الإغلاقات والتسريحات الجماعية والطرد التعسفي.

زد على ذلك أن كثير من المستفيدين المفترضين لم يسحبوا بطائقهم لعدم قدرتهم على الأداء، زيادة على أن هذه البطائق لا تُخول لهم أدنى شروط العلاج والاستشفاء، ففي أحسن الحالات فالمجانية لا تتعدى 30% من نفقات العلاج، في حين يؤدي المستفيد 60% و76 بالنسبة لشراء الأدوية من جيبو الخاص، ويضطر في غالبية الأحيان إلى اللجوء إلى القطاع الخاص لإجراء الفحوصات والتحليلات المختبرية، كأننا نعمل لمساعدة القطاع الخاص فهاذ المستوى.

إذا رجعنا، السيد الوزير، لإشكالية التمويل، فالمراكز الاستشفائية لا تتوفر على ميزانية خاصة ل(RAMED)، كما أن الحكومة مدينة للكثير من هذه المراكز الاستشفائية، الشيء الذي يدفع بها إلى عدم تقديم العلاج إلى هؤلاء المرضى.

كما أن الميزانية المخصصة لهذا النظام جد هزيلة للجماعات المحلية أو الجماعات الترابية، وعلى سبيل المثال لا الحصر ميزانية جهة الدار البيضاء، التي خصصت درهمان فقط لكل مستفيد، والتي تم رفضها من طرف مصالح وزارة الداخلية لهذا السبب، ويتعلق الأمر ب800 ألف مستفيد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، انتهى الوقت.

أعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات، تفضل السيد الوزير في حدود ما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الصحة:

شكرا،

أنا غادي نكون جد مقتضب:

أولا، فيما يخص تعميم البطاقة فقط، فأنا ما متفقش على هاذ الشي، لأن ما تنعطيش أرقام غير 9 ديال المليون، 3.5 ديال المليون عائلة، نعطي أرقام كذلك فيما يخص الخدمات الصحية المقدمة، ونعطي غير بعض القليل جدا.

امنين تندويو على 12 عملية قليلة جدا، 12 عملية زراعة الكبد اللي ما عمرها كانت في المغرب، منذ عام رجعات تيستافدوا منها هاذ

[3] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

[4] **A**gence **N**ationale de l'**A**ssurance **M**aladie

[5] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale

الناس ديال المساعدة الطبية، أول عملية زرع القلب، بنت عندها 12 عام، ودابا عايشة راه خارجة لدارها في مراكش، 142 عملية زرع الكلي، 1425 زرع القرنية، هاذي ماشي مهمة؟ ماشي غير نبقاو نقولو أرقام.

ثانيا، أنا تنتعجب منين تيقولوا ليا لو كان درتوا ديال التغطية الصحية المستقلة، لو كان درتوا الدراسات، لو كان درتوا هيئة تدبيرية مستقلة، ما درناهاش إلى حدود اليوم احنا دايرينها، وتتحطوا السؤال، علاش ما تدارتش؟ ماشي غير واحد يلوح للآخر، راه فالورش ماشي بداتو هاذ الحكومة.. احنا ما انطلقناش من الصفر، هاذ الورش بداتو الحكومة السابقة مشكورة، عملت فيه بجدية مشى بعيد، جينا احنا باقتراح باش يتعمم، وهاذ الورش هذا غيكون فيه النجاح، غيكون فيه الإيجابيات كيف ما قلت، ولكن فيه إخفاقات، فيه مشاكل، فيه يعني نقائص متعلقة بالمنظومة الصحية ككل، فما يمكنش هاذ الشي اللي تتقولو، الموعد وهذا، بحال اللي تتقول أنت السكانير تيخسر غير لمول (RAMED)، راه المشكل ملي تيخسر السكانير عندنا مشكل في المنظومة الصحية، تنحاولو نتداركو هاذ الشي تدريجيا، ماشي ديال (RAMED)، يعني أشنو واش السكانير تيخسر أنت دوز صاوب وأنت (RAMED) خاسر، ملي تيخسر راه تيخسر.

المشاكل ديال (RAMED) مرتبطة–بغينا ولا كرهنا–بالمشاكل اللي كتعشيها المنظومة الصحية، وهاذ الشي ما تيتحيدش بين عشية وضحاها، هناك برنامج، برنامج اللي قدمناه أمامكم، برنامج اللي تنحاولو تدريجيا نعملوه، منين تنقول تنشغلو 87 مؤسسة صحية، أكثر من 1800 سرير يعني مصاوبة، مبنية، مجهزة ومشغلة، منين تنصاوبو دابا حاليا 4 ديال المستشفيات جامعية، ومنذ الاستقلال المغرب غير ف4 ديال المستشفيات جامعية، هاذي ماشي عجب، ما تنديروش العجب، وليني الحكومة اللي سبقتنا دارت، احنا عاود ثاني هاذ الحكومة تدير يد الله، وتجي الحكومة الأخرى، إن شاء الله، تدير حتى هي يد الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نبقى دائما في قطاع الصحة، وننتقل إلى السؤال الموالي الآني والمتعلق بانتقال الأمراض والأوبئة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

الأخوات والإخوة المستشارين،

السيد الوزير،

هناك ظاهرة لا تقل أهمية من خطورتها في انتقال الأوبئة والأمراض، هاذي ظاهرة اللي وزارة الصحة مشكورة سمحت للمتدربات والمتدربين بولوج المستشفيات، هؤلاء الزوار يدخلن بوزراتهن، بالطابلية نتاعهم، يتجولون عبر مختلف الأجنحة في المستشفيات، غير أن الضرر سيكمن عند خروج هؤلاء الزوار اللذين سبق لهم أن زاروا المرضى فيلجون المجتمع، بما فيها النقل العمومي وهنا يكمن الخطر.

سؤال الفريق الاستقلالي، السيد الوزير: ماذا ترون؟ وهل من إجراء للحد من هذه الظاهرة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ السلوك من طرف المتدربات والمتدربين موجود، صحيح، ولكنها بكل صراحة هي حالات فرادية ومعزولة، كاينين وليني ما يمكنش لنا نقولو راه 22 ألف مني اللي كاينين فيما يخص الأطباء زائد حوالي 40 ألف ديال.. هاذ الشي ما كاينش. كاين حالات فرادية كاينة معزولة، ولكن كيف قلتي هي غير مسموح بها.

يجب استعمال الوزرات، البلوزة اللي سميتها داخل المؤسسات الصحية الاستشفائية فقط، ليست هناك، اللي غادي نذكر ونتوجه للرأي العام بأنه ليس هناك معطيات علمية دقيقة، لا وطنية ولا عالمية اللي كتثبت خطر انتقال العدوى عن طريق الوزرات خارج المؤسسات، هاذ الشي على الصعيد العالمي، ما كايناش.

ثانيا، ولكن من باب الحيطة، من باب الوقاية يجب احترام قواعد وإجراءات النظافة والسلامة الصحية وعدم التجول بهذه الوزرات خارج المؤسسات الصحية، أصدرنا دورية إلى جميع المدراء الجهويين وجميع المسؤولين، أولا لتحسيس المتدربين وجميع المهنيين على احترام القواعد الصحية داخل المؤسسات الصحية:

أولا، المحافظة على نظافة اليدين قبل وبعد أي فحص أو علاج يقدم للمريض؛

ثانيا، المحافظة على استعمال هذه الوزرات والألبسة ومعدات العلاج داخل المستشفيات فقط.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير على التوضيح.

أنا راني حتى أنا كنستافد من التدخل ديالكم، سيما عندما تقولون بأن الوزرات، أن الثوب ما غاديش يكون ناقل للعدوى، ولكن الفريق الاستقلالي يرى أنها ظاهرة يجب أن توقف أو تتوقف، لأنها ظاهرة مشينة.

البذلة المهنية شرفتها المهنة، شرفتها الحمولة العلمية والفكرية اللي خاص يتحلى بها الزائر المختص الذي يلج مختلف الأجنحة في المستشفيات.

وإذا كنا نعلم ويعلم الجميع عبر العالم أن الريح ناقل، من الأسباب التي تتنقل عبرها الأوبئة والأمراض، الماء، الهواء، حتى تنفس المريض، فأنا أظن أن الحزم نتاعكم، السيد الوزير، اللي ما كنشكوش فيه خاص هاذ الدورية تتعزز باش الزوار، وبالخصوص الناس اللي كيعالجوا وكيمسوا المرضى يجب أن يخلعوا وزراتهم أو الطابلية نتاعهم بعد خروجهم من المؤسسات الصحية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، إذا كان هناك رغبة في الرد على التعقيب..

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى السؤال الآني الخامس المتعلق أو موضوعه "أقسام المستعجلات"، الكلمة للفريق الاستقلالي لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

التزمت الحكومة في البرنامج الحكومي بتنظيم وتحديث العرض الاستشفائي، وخاصة قطاع المستعجلات، وذلك بإحداث نظام فعال للإنقاذ والمستعجلات على الصعيد الوطني وتأهيل المستشفيات إقليميا وجهويا بتنظيم تنقل المرضى بين شبكات العلاجات الأساسية وشبكة المستشفيات.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن ماهية الإجراءات والتدابير التي اتخذت في هاذ المجال؟ وهل استطاعت الحكومة فعلا تحقيق ما التزمت به بخصوص أقسام المستعجلات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فأولا، غادي نجاوبك من الآخر، الحكومة التزمت وإلى حدود الساعة لم تحقق كل ما التزمت به، ما كاينش باقي عام، وليني ما تنظنش في عام أنه غادي نحلو نهائيا مشكل المستعجلات، احنا قدمنا مخطط وطني أمام صاحب الجلالة في فاس في 13 مارس 2013، اللي فيه 5 ديال النقط، التكفل بالمستعجلات الاستشفائية، ما قبل الاستشفائية اللي ما كانتش جديدة نوعناها؛

ثالثا، التكوين والتكوين المستمر؛

رابعا، الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

وأخيرا، التأطير القانوني.

ما أنجز، سولتيني ما أنجز؟ فيما يخص مستعجلات القرب اللي جديدة هي 58 اللي الآن مسجلة ومشغلة و20 في طور الإنجاز في القريب العاجل، كاين رقم وطني مجاني هو 141 للوحدات الإسعجالية المتنقلة اللي دازت 300 وحدة استعجالية متنقلة اللي اشريناها، كاين كذلك 4 ديال المروحيات اللي تتنقل المرضى ما غايدش نقولو راه جميع المرضى فين ما كان كسيدة، فاين ما.. ولكن هاذي كبداية، إلى آخره؛

كاين كذلك فيما يخص التكوين، بدينا بممرض مختص في المستعجلات والعناية المركزة فمعاهد التكوين؛

كاين كذلك مراكز تلقي العلاجات الاستعجالية في جميع المستعجلات الجامعية (Les CESU : les Centres d'Enseignement des Soins d'Urgence)، إلى آخره.

وكاين الشراكة بين القطاعين، ابدينا بتجربة بسيطة اللي كاينة مثلا في الجديدة، واللي خدامة وإن شاء الله عما قريب تكون ديال خريبكة وديال مدن أخرى.

فهذه عموما، ولكن باقي ما حققناش ذاك الشي اللي التزمنا به كليا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

من خلال جوابكم في الحقيقة، غير في الطريقة ولا في المنهجية ديال الجواب، حيث كتقولوا لنا ما راضيينش، ما خليتوا لنا باقي ما نقول، آش باقي بنا نقولو، أنتما ما راضيينش إيوا احنا آش نقولو؟

احنا المواطنين هو الحكم، في السياسة الحكومية، في القطاعية، الشغالات اللي كتديروا، هذاك المجهود وهذاك الشي متفقين عليه.

المواطن، هاذوك الناس اللي تيمشيوا للمستعجلات، واش سألتوا أنفسكم وسألتوهم، واش هما راضيين؟ واش الناس اللي تيرافقوا ذوك الناس اللي مشاوا للمستعجلات واش ما تيكونوش حتى هما مراض؟ تيخرجوا يمرضوا أكثر؟ واش ما تيضلوش في السبيطار الوقت ديالهم كأنه وقت لا قيمة له، كيقدر يقعد ساعات كينتظر وكيخرج خاوي الوفاض.

الأدوية، حتى الأدوية المستعجلة اللي تيخصها تعطى، اللي هي عندها الطبيعة الاستعجالية أشنو المجهود اللي مديور فيها؟ أشنو اللي كاين فيها؟

ثانيا، الوقت شحال عندكم المعدل؟ شحال تيقضي هاذ الإنسان اللي جا للمستعجلات في المستشفى، اشحال تيقضي؟ شحال الحضور ديالو؟ شحال كيتواجد؟

ثانيا، أشنو هي الإمكانيات اللي متوفرة واللي وفرتوا، غير اللي وفرتو؟ بمعنى آخر أشنو هما المؤشرات؟ احنا ما تنقلبوش على المسائل المثالية، احنا بغينا مؤشرات اطمئنانية، ابغينا نحسو بأنه احنا راه غاديين للقدام، احنا ما كاين باس، ولكن اللي اصعيب هو احنا ما غاديينش، أولا احنا كنتأخرو وهاذي كتضر، أما غاديين للقدام مبارك ومسعود، ها احنا غاديين بالتاويل، إلى آخره.

ولكن المؤشرات احنا نبغيو الجواب ديالنا يكون هكا، المؤشرات اللي المواطن يسمعها ويرتاح والناس اللي كيمشيوا للمستشفيات والمستعجلات وحتى في حالة الكوارث يحسوا بأنه فعلا راه كاينة واحد الخصوصية ديال الاهتمام، وبالتالي كاينة واحد الحضور مركز اللي الإنسان كيكون مطمئن وحاضر فيه، خصوصا أن المستعجل، عندما نتحدث عن المستعجل فهو مستعجل حقيقة، والمستعجل ماشي بحال اللي مرض ومشى برجليه عند الطبيب، هذا إما مهزوز في سيارة الإسعاف، إما في حادثة، إما ظرف خاص، بمعنى أنه تيخصوا واحد العناية وواحد الحضور قوي.

وأنا كنشكركم، السيد الوزير، على الصراحة باش قلتو بها الجواب ديالكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير لكم الحق في الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

بعجالة، ملي تتقول ليا أنا قلت لك ما راضيش، حقيقة ما راضيينش، واش نكذب عليك، واش كاين شي واحد في العالم، بلا المغرب راضي على المستعجلات في الدولة ديالو، في البلد ديالو؟ ما كايناش، 42 مليون في الولايات المتحدة، 42 مليون نسمة أنا ماشي تنقارنو غير الرقم، إلى ما عندو باش يخلص تيبقى يموت في الزنقة، ما يهزوا حتى واحد، احنا ما تنقارنوش الولايات المتحدة ولا أوروبا، هاذ الشي تيبدا تدريجيا، هاذ الشي ما تيتحلش بمشكل ديال الفلوس، ما تيتحلش بالزربة، تيتحل بالتكوين، هاذي أفكار جديدة وكاين الشراكة.

منين غتجي الهيلكوبتر ماشي الطبيب اللي تيداوي المريض اللي تيسوق الهليكوبتر، ولا حاضي ليها الكازوال ديالها، لا ماشي هي الطريقة هاذي مسائل جديدة خصها تحط تدريجيا واحنا غاديين.

ملي تتقول ليا، واحنا ما زايدينش للقدام ربما تنتراجعو، هذا رأيك وتنحترمو، تنتحترمو ولكن ما تنتقاسموش، لأن ملي تتقول ليا آش درتوا؟ قلت ليك أش درنا، راه من الصباح وأنا تندوي معك، تنقول ليك ها 141، ها 330 سيارة إسعاف ووحدات استعجالية بحال بمثابة مستشفيات صغيرة متنقلة، ها الهيلكوبتر، ماشي العجب وليني هاذي بداية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

استمرار الخصاص في الأطر الطبية بالعالم القروي والجبلي موضوع السؤال السادس، الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد حميد القميزة:

بسم الله.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

في البداية، لازالت الحكومة عاجزة عن تقديم أجوبة ملموسة عن معضلة الخصاص في الموارد البشرية الطبية بالعديد من الجهات التي تعاني العزلة والفقر والهشاشة، أمام عزوف واعتراض الطلبة الأطباء عن العمل بالمناطق النائية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عما قامت به الحكومة بخصوص تنزيل الخارطة الصحية، وما مآل التزامكم بإيفاد 70% من الموارد البشرية من خريجي 2014 و2015 إلى العالم القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ما مآل التزام الوزارة بتوجيه هاذ الموارد البشرية إلى العالم القروي؟

أولا، كنا ذكرنا بأن الوزارة قالت بأن 70 حتى لـ 75% ديال الموارد البشرية غتمشي للعالم القروي. في 2013: 53% اللي مشات للعالم القروي، في 2014: 81% ديال الموارد البشرية اللي اخذينا مشات للعالم القروي، 2015: 75% اللي مشات للعالم القروي.

صحيح هاذ الشي غير كافي، لأن الخصاص مهول وفوقاش ما صححت هاذ الشي ملي تنقولو 75 يعني خاصنا ناخذو الرقم، وذاك الرقم عاود ثاني الناس اللي تيمشيو ل (la retraite)، الناس اللي تيخرجوا هاذي بداية.

ثانيا، خذينا، مشينا في اتجاه مباريات جهوية، أول مرة في تاريخ المغرب، المباريات الجهوية يعني التوظيف فيما يخص الأطباء وفيما يخص الممرضين، كل جهة جهة تيكون ليها مباراة ديالها باش هما تيتوظفوا، وتيستعملوا الموارد البشرية تيمشيوا وتيتوجهوا فين كاين خصاص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

السلام عليكم.

السيد الوزير،

صحيح هاذ الكلام اللي تتقولوا يمكن صحيح يمكن لا، احنا ما تنعرفوش، ولكن احنا تنشوفو وتنعاينو الواقع اللي تيعيشوه الساكنة ديال العالم القروي والمناطق الجبلية، راه هاذ الناس تيعتبروا بأن هاذ البرامج اللي تتقولوا راه كلهم غير وعود وشعارات، نكونو واقعيين، لأن هاذ الناس اللي عارفين كيف تيعيشوا، هما المتضررين رقم واحد، هاذ الراجل في الجبل إلى مرض أولا، هو بعدا شخصيا إلى مرض راه ما تيقول والو على راسو تيبقى ساكت صابر، ولكن إلى مرض ليه واحد من الأولاد ديالو باش يوصل هذاك المريض، ذاك الولد للطبيب ولا للمصحة، راه خاصو أولا يفكر يبيع شي حاجة من دارو بلاش يوصل هذاك، لأنه الأكثر متضرر هو اللي تيخلص (10 la visite ديال مرات اللي كيخلصوها الناس ديال المدينة باش يوصل لهذاك المكان، وملي تيوصل هذاك المريض للمستشفيات آش تيلقى في المستشفى، السيد الوزير؟ راه ما تيلقى والو، نكونو واقعيين، كيجي هاذ المريض، باش يوصل بعدا حتى لهذا، را ما كاينة لا (ambulance) اللي كتوصلو للمستشفى، يعني كيجي بوسائل...

راه مؤخرا، آ السيد الوزير، كيما شفتوا راه مرا حاملة جات بشاحنة ديال نقل البضائع، وجات حتى لأمام المستشفى، وما كاين اللي يستقبلها، وولدت في الشارع، وولدوها الناس المارة، هاذي راه كيعرفها الناس فاي لمغرب كامل، يعني أشنو اللي خاص دابا، هاذ الناس أنا أشنو كتظنوا؟

وحاليا، السيد الوزير، راجل مسن أمام مستشفى 4 أيام، 4 أيام وهو أمام المستشفى، الديدان كتنخر في الجسد ديالو، الرجل ديالو كياكلها الدود، آ السيد الوزير، وراه كاين في الإنترنت، الدود كياكل رجليه، و4 أيام قدام المستشفى، وما يستقبلوش هاذ المستشفى، يعني أشنو في نظركم، أ السيد الوزير، أشنو، أشنو؟

ولكن أنا اللي كنظن، أنا سمعت واحد التصريح ديالكم مؤخرا في بعض المحطات الإذاعية، أنكم راه ما درتوا والو في الصحة في المجال القروي، هذا اعتراف ديالكم. وكنتمنى منكم وكنطلب منكم، السيد الوزير، الوعد اللي اعطيتوا، أن هاذ 2016 تخصصها وزارة الصحة للعالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الرغبة في الرد على التعقيب؟ تفضل.

السيد وزير الصحة:

لا، اللي قلت أنا في البرنامج، سولوني فين نقط الضعف، وصحيح، قلت الحاجة اللي ندمت عليها، ما زدناش فيها للقدام، يعني المغرب كلو، الحكومات المتعاقبة هي العالم القروي، ما عطيناهش–ربما غالط–ما عطيناهش حقو اللي يستاهل، هاذ الشي قلتو، وتنأكدو أمامكم.

ثانيا، ما خاصناش هاذ الشي اللي قلت، ربما كاين، بحال اللي قلت ليا أنا ربما تنقول صحيح، حتى أنا تنقول لك ربما كاين، وليني أنا اللي مأكد أكثر منك أن هاذ الحالات فرادية معزولة، ما خاصناش، منين تتقولوا، منين تنسمعك تنتعجب، تتقولوا هاذ المستشفيات، ما كاين والو، إيوا دابا صافي. واش بصح ما كاين والو، والو، والو؟ ما كاين لا مستشفى، لا طبيب، لا، في المغرب كلو..؟ ما كاينش، واش تقريبا، ولا ما كاينش؟ وا تتبدا..لا، شوف، الله يرضى عليك، النقائص كاينين، المشاكل كاينين، غير خاصنا.. يعني، المواطن راه تيسمع وتيشوف، هاذ الشي اللي تتقول غادي يحاكموك عليه، غيعرفوك بأن هاذ الشي اللي تتقول غير صحيح.

كاينين مستوصفات مغلوقة، صحيح، كاينين الأماكن اللي ناقصة فيهم التجهيزات، صحيح، كاينين اللي مجهزين، وتيخدموا الأطباء، جلهم من هاذ المنبر اللي تيقولوا استقبلوهم، كلهم جلهم، نزهاء، شرفاء، وتيتكلفوا بأغلى شيء عند الإنسان، هو صحتو، هو حياتو.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الموالي موضوعه "وضعية المستشفيات"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل مولاي ادريس، تفضل.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

رغم المجهودات التي تقومون بها لا زالت بعض المستشفيات تعاني من قلة الأطر والتجهيزات والتجهيزات الطبية، ناهيك عن إهمال أداء الواجب، على سبيل المثال: توفيت مؤخرا سيدة في مستشفى الريصاني، ومستشفى جماعة السيفة لا يوجد فيه طبيب حاليا.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لتحسين واقع المستشفيات والمراكز الصحية في العالم القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال، تفضل.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

أنا قلت في العالم القروي، المشكل ديال الصحة هو ثلاثة ديال الحوايج، أربعة: كاين البنيات التحتية، الموارد البشرية، مهم جدا، كاين التجهيزات البيوطبية، وكاين الحكامة والتدبير.

ففيما يخص الموارد البشرية، قلنا لك، تنديرو مجهود، ذاك الشي اللي عندنا في الموارد البشرية، يعني أكثر من 70، 75، والعام اللي داز 81% ديال الموارد البشرية تتمشي كلها للعالم القروي.

هاذ العام، باش نجهزو هاذ المستشفيات الصغيرة والموجودة والنائية في المناطق الجبلية، العالم القروي، اخذينا من الحكومة مليار درهم، مليار درهم غير ديال هاذ التجهيزات ديال هاذ المستشفيات ديال العالم القروي.

يعني، تدريجيا عن.. ما غاديش نحلو المشكل، صحيح، وليني غادين في اتجاه... أنا أظن- ربما أنا غالط–أنا أظن غادين في الاتجاه الصحيح..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

غير السيد الوزير،

في الحقيقة هاذ الجهد اللي عملتوا عليه والصراحة اللي معهودة فيكم ما يمكنش ينكرها شي واحد.ولكن القطاع ديال الصحة كلنا كنعرفوه بأنه عانى الكثيروكاين تراكمات كثيرة جدا في هاذ القطاع هذا، وبالتالي كان واحد المناطق اللي ما اخذاتش الحق ديالها وهذا إشكال كبير، وهاذ الحكومات اللي متعاقبة ما يمكنش لينا نحاكموك، السيد

الوزير، بوحدك اليوم على هاذ المشاكل اللي وقعت.

ابغيت نعطي بعض الأمثلة، السيد الوزير، كمثال درعة-تافيلالت.

السيد الوزير،

كانت التوسعة ديال سيدي حساين اللي لحد الآن مازال متعثرة واقفة، السيد الوزير، بغيت نهضرو على السكانير في هاذ المنطقة في زاكورة، في ورزازات، في تنغير، في الراشيدية ولو سكانير، وكان التعهد ديالكم، السيد الوزير، آنذاك في واحد الجولة ديالكم على السكانير ديال ورزازات، لحد الآن، السيد الوزير، السكانير مازال متعثر، ماشي غير السكانير عدة آليات.

إشكالية أخرى اللي كنعيشوها، السيد الوزير، وأنتما على علم بها هو أنه مجموعة ديال الأطباء، أنا ما كنقولش كلشي، كيفما قلت كاين ناس، كاين مواطنين، كاين ناس اللي الله يجازيهم بخير، ولكن كاين واحد المجموعة ديال الناس اللي سامحهم الله، اللي كيجي يدوز ثلاث أيام وياخذ الطيارة ويرجع، واش كيتخلص هاذ الطبيب هذا على ثلاث أيام يقولوها لينا، راه عيب وعار أنه يجي يدوز واحد ثلاث أيام ويمشي.

السيد الوزير،

ابغينا منكم تشخيص حقيقي للوضعية ديال المناطق اللي تضررت، واحنا كنعرفو فيكم إلى عطيتوا الكلمة كتوفيوا بها، بغيناكم توفيوا بها أمام هاذ القاعة هاذي قدام هاذ الناس يكون تشخيص حقيقي لهاذ المنطقة، عانت الكثير.

عندنا (transfert) كيوصلوا لسيدي حساين (transfert) لمراكش، كيوصلوا لمستشفى ديال مولاي علي الشريف (transfert) لمكناس، (transfert) للرباط، احنا وليدتنا وعيالاتنا كل شي (transfert) ولينا بحال اللي كنركبو في الستيام.

فلهذا، أنا ماشي كنقلل أو كنقصر من المجهودات، كاين مجهودات ولكن كاين خصاص كبير، لابد أننا نتعاونو فيه.

اهضرتو على المستشفيات الجامعية، ولكن على الأقل المستشفى اللي كاين ديال الاختصاصات، 6 سنين هادي باش عطت الجماعة أعطت الأرض للوزارة، بغينا يخرج للوجود ديال هاذ الاختصاصات، باش على الأقل نعاونو هاذ المناطق، راه ما يمنكش يبقاوا هاذ الناس دائما كيتنقلوا من هاذ المدن للمدن الكبرى، راه كتطيح علينا (la visite) ب 2000 درهم و4000 درهم، راه ماشي ابحال اللي كتطيح عليه بـ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

كل ما جاء على لسانو، غير باش نقول ليه النهار زرت ذيك المنطقة، كان مشكل ديال المستشفيات في الريصاني، كان مشكل ديال مستشفى في تنغير، إلى عقلت.

لا، أنا كنقول فين المستشفيات الجديدة، خلينا ورزازات، ورزازات كاين مستشفى، كاين هذاك (c'est une annexe) اللي كتبنى ديال التخصصات، فخذينا قرار أنه غادي يتبنى مستشفى في الريصاني، غيتبنى مستشفى في تنغير، وهما في طور الإنجاز، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائما في قطاع الصحة، نمر للسؤال الثامن موضوعه "موظفو قطاع الصحة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بسبب تغييب الحوار بقطاع الصحة لما يقارب السنتين، وكذلك عدم تطبيق اتفاق 5 يوليوز 2011، خاضت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمعية حلفائها برنامج نضالي ابتدأ بوقفات احتجاجية في 77 مدينة، بالإضافة للإضراب الوطني اللي كان نهار 10 ديسمبر، وهاذ الشي كلو في قطاع حساس اللي عندو ارتباط بالصحة ديال المواطن، لكنكم، السيد الوزير، لم تحركوا ساكنا.

لذا، نسائلكم: ماذا تعتزمون القيام به لحل مشاكل العاملين في القطاع، ولكن أيضا لتجنيب المواطنين ضياع وقت ثمين وخصوصا فيما يتعلق بصحتهم؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا للسيد المستشار المحترم اللي طرح السؤال فيما يخص المهنيين

اللي كيلعبوا واحد الدور مهم جدا اللي كنشكرهم الشكر الجزيل والثناء الخالص على كل ما يقومون به.

أولا، ماشي لم نحرك ساكنا، يعني هاذ الاتفاق اللي كاين في يوليوز، حاولنا ما أمكن فيما يخص وزارة الصحة اللي في إمكاننا راه خرجناه، مثلا، كانت القانون ديال إحداث مؤسسة الحسن الثاني موجود فكان خاصها تخرج إلى الوجود، بدات الاشتغال ديالها وكان الاجتماع البارحة أنه غيبداو في تخفيضات القطار، غادي يبداو التخفيضات في نسب الفائدة باش الولوج إلى السكن بـ 2.5%، منحة التفوق 1200 في الشهر في 5 سنين، إلى آخره، فهاذي ربما غادي يلعن عليها السيد..

- أولا، تعديل المرسوم وهذا مهم جدا، المرسوم اللي عدلناه في 2012، تعديل المرسوم المتعلق بالتعويضات عن الحراسة والإلزامية والمداومة؛

- ثانيا، الرفع من مبالغ التعويض عن الحراسة والخدمة بـ 50%؛

- إضافة تخصصات طبية أخرى إلى قائمة التخصصات الطبية اللي ما كانتش، كانوا تيناديوا بها الشغيلة؛

- إضافة الأساتذة الباحثين والطلبة اللي ما كانوش مقيمين بالمراكز الاستشفائية الجامعية؛

- كاين كذلك الرفع من التعويض عن الأخطار المهنية؛

- الرفع من التعويض عن التخصص لفائدة الأطباء الاختصاصيين، إلى آخره؛

- إقرار نظام (LMD[6]) اللي كانوا تيناديوا به الشغيلة الصحية.

الآن في البرلمان في اللجنة تناقش مع الإخوان والأخوات 4 ديال القوانين ديال الممرضات والممرضين ديال (Kinésithérapeutes) ديال المولدات وديال المناولين للمنتجات الصحية.

فهذه كلها خرجت للوجود، بالعكس صحيح عندك فيها الحق أنه تغيير الشبكة الاستدلالية يعني من 336 إلى 509 باقية، إضافة درجة جديدة خارج السلم، معادلة دبلوم المعاهد، توحيد نظام التقاعد بالمراكز الاستشفائية، التعويض عن.. هذه كلها مسائل تناقش على الصعيد الوطني، واحنا مستعدين نساهمو فيها، لأن هذه مسائل أفقية، ولكن ذاك الشي اللي قدينا نديرو في وزارة الصحة، راه درناه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب، السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد الوزير، يعني كنعترفوا بأنكم قمتم بمجهودات، ولكن كتعترفوا بأن ما قديتوش تطبقوا مضامين اتفاق يوليوز كلو.

ولكن–كما قلتوا–مثلا عطيتوا المثال ديال الشبكة الاستدلالية بالنسبة للأطباء 336 تبدل ب 509، كنعتقد بأن من 2011 ل دابا ماشي مبررة أن ما نكونوش درنا فيها شي خطوات إلى الأمام. بالإضافة إلى أن مجموعة ديال النقط اللي كاينة في المضامين ديال الاتفاق اللي هي في الحقيقة ما تدار فيها والو.

تكلمتوا على المؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية، صحيح، ولكن مؤسسة الأعمال الاجتماعية فيها خلل في التسيير وأنتما عارفين، يعني هاذ الشي اللي قلتوا مزيان، بطبيعة الحال ما يمكن لنا إلا نصفقو لو، ولكن في التسيير ديال المؤسسة كاين وحد الخلل كبير.

بالنسبة لواحد المجموعة ديال النقط باقي عالقة، بالنسبة لنظام (LMD) صحيح، تم اعتماده بالنسبة لمراكز تكوين الممرضين والممرضات، ولكن كاين ما مطبقش بالطريقة المثلى اللي احنا تنطلبو منها.

ثانيا، كاين المسألة اللي احنا واحد المجموعة ديال النقط، كاين فئات أخرى، ونذكركم، السيد الوزير، في أول لقاء كنتوا درتوه مع النقابات، من بعد تنصيبكم كوزير على القطاع، قلتوا بأن العنصر البشري يعني هو أهم حاجة بالنسبة للإصلاح ديال المنظومة الصحية. وللأسف خلال هاذ الولاية ديالكم إلى حد الساعة ما كنشوفو إلا التحريض ضد الشغيلة الصحية، كنصفق لكم الآن جيتوا كتشكروا الشغيلة الصحية، ولكن هاذ الشي ما كيتقالش خارج هذه القبة للأسف، وهذا يعني نتج عنو واحد المجموعة ديال المضايقات والاعتداءات على الشغيلة الصحية في جميع تقريبا المراكز الاستشفائية والصحية في المغرب.

إذن، السيد الوزير، احنا نسائلكم على تجميد الحوار لمدة سنتين، فهل إذا كانت عندكم نية صادقة لحل المشاكل الحقيقية؟ كنعتقد بأن ما غاديش يمكن لكم تمشيوا للأمام إذا ما شاركتوش الفرقاء الاجتماعيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

[6] **L**icence, **M**aster, **D**octorat

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

ملي تتقول ليا خلل في التسيير وإذن المجلس الإداري ياالاه داز هاذي سيمانة وبحضوركم وبحضور يعني (CDT[7]) ما فهمتش، خلل في التسيير وتتحضروا ويعني هذا عجب.

ثانيا، الشبكة الاستدلالية من 336 إلى 509، التوقيع اللي كان بدون، كانت غير باش يدوز هنا، وإذا به النقابات تيطالبوا أنه يتخلصوا عليه، هذا حقهم، أنا معهم، أنا أساند، ولكن خاصنا نرجعو للاتفاق وخاصة مع وزارة المالية.

ثانيا، ملي تتقول ليا مشاركة الفرقاء، ياالاه بدينا، بدينا هاذي 10 أيام استقبلنا النقابة الأولى وإن شاء الله ابتداء من 2016 نستقبل عاود ثاني في جولات ماشي جديدة، في جولات أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي.. السيدة المستشارة، أرجوك السيدة المستشارة.

السؤال الموالي موضوعه "الارتقاء بالخدمات الصحية بالعالم القروي"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد لحسن ادعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمات،

السيد الوزير المحترم،

رغم المجهودات الجبارة التي تبذلونها للارتقاء بالخدمات الصحية بالعالم القروي، إلا أن هناك بعض الأقاليم في المغرب العميق لا ترقى إلى المستوى المطلوب، مثلا جهة درعة-تافيلالت، وأخص بالذكر إقليم تنغير الذي لازال يعاني.

السيد الوزير المحترم،

إلى متى سيبقى هذا الوضع الصحي على هذه الحالة المزرية، التي أصبحت مثار احتجاجات كبيرة لساكنة الإقليم؟

وشكرا.

[7] La **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

تنشكرك، السيد المستشار المحترم، ملي تتقول رغم هذه المجهودات الجبارة، وإذا بهم مرة مرة تنسمعوا ما كاين والو وما غيكون والو وأنتم فاشلين، تنشكرك، ولكن قلت رغم هاذ الشي راه كاين اختلالات وكاين نقائص، وأنا معك في هذا الشأن هذا.

ففيما يخص إقليم تنغير، بلا ما نرجع للعالم القروي ككل، قلنا ما اخذاش حقو، قلنا فيه اختلالات صحيح، قلنا كاين تفاوتات وفوارق بين العالمين الحضري والقروي، صحيح، وهاذ الشي تيتصحح تدريجيا.

فيما يخص باش نرجعو لتنغير، تنغير خذينا قرار باش يتبنى مستشفى ديال 120 سرير لمصلحة الطب النفسي فيها، حتى مصلحة الطب النفسي، تمت صفقة الهندسة وهو في طور الدراسة، وغيبدا البناء ابتداء من النصف الثاني ديال 2016، هذا فيما يخص.

ولكن كذلك بومنداس اللي 50 كيلومتر على تنغير، توسيع المركز الصحي مع دار الولادة اللي وصل الأشغال ديالو 70%، وكاين تتعرفوا مستشفى قلعة مكونة اللي فيه 45 سرير أنشئ، جهز بالتجهيزات البيو طبية، بالموارد البشرية، كنتسناو غير التدشين ديالو باش تستافد منو الساكنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن ادعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم فيما يتعلق بإقليم تنغير، إلا أنني أرغب في تذكيرنا جميعا بأن الفصل 31 من الدستور يكفل الحق في العلاج والتغطية الصحية لجميع المغاربة على قدم المساواة سواء بالمدن أو القرى.

وفي هذا الإطار أتساءل، السيد الوزير المحترم، كيف مثلا إقليم كإقليم تنغير بشساعته وكثافته السكانية لا يتوفر على عرض صحي في المستوى؟ حيث تشتكي الساكنة من مشاكل بالجملة، على رأسها

النقص الحاد في الأطر الطبية والتمريضية، بالإضافة إلى الخصاص المسجل في مجموعة من التخصصات، ناهيك عن قلة الممرضين.

كما نتساءل، السيد الوزير، على مصير المستشفى الإقليمي الجديد لتنغير الذي سبق ووعدتم بافتتاحه شهر شتنبر الماضي؟

إن مشكل المداومة ليلا، السيد الوزير، يشكل هاجسا حقيقيا للمرضى وطبيب المداومة على السواء، بسبب توافد العديد من المرضى والمصابين، مما يقلل من جودة الخدمات الصحية المقدمة.

وأطرح كذلك تنامي ظاهرة الوفيات عند الولادة في صفوف الأمهات والأطفال، نظرا لسوء ظروف الاستقبال وصعوبة التنقل إلى المراكز الصحية.

مشكل آخر يقض مضجع هذه الساكنة ويتعلق الأمر بالخصاص في الأدوية والتجهيزات والوسائل الطبية، على غرار جهاز الفحص بالأشعة السكانير، السكانير يعني هاذوك قالوا خسر، وجيبوا لنا اللي خاسر باش نصاوبوه، احنا في درعة-تافيلالت غير جيبوا لنا غير واحد خاسر ونصاوبوه، احنا راه ما عندناش السكانير والناس تتعاني خاصهم ينتقلوا.

فضلا عن سوء المعاملة التي يتعرض لها المواطنين والمحسوبية والزبونية، يعني راه كاينة محسوبية يعني غادي نسبقو هذا، نأخرو هذا، نلوحو هذا نصيفطوه، يعني هاذ الشي راه ماشي معقول.

هذا ويعاني سكان إقليم تنغير من منعهم من الاستفادة من خدمات المستشفى الجهوي بالراشيدية، بعض الحالات، وورزازات حيث ترفض إدارتهما استقبال ساكنة هذا الإقليم، فإلى أين يتوجهون؟

هذا الوضع المتردي، السيد الوزير، هو عام بجهة درعة-تافيلالت، ويهم جماعات عديدة بما فيها تلمي، أمسمرير، آيت هاني، بومان، القلعة، إكنيون، ألنيف، تاغزوت، تينجدة، تازارين، زاكورة، ميدلت، وغيرها.

لذا نلتمس منكم إلى المزيد من العناية لهذه الجهة التي تعد الأفقر في بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الحق في الرد على التعقيب، السيد الوزير، إذا رغبتم في ذلك.
شكرا السيد الوزير.

الآن، آخر سؤال بخصوص قطاع الصحة، وموضوعه الخصاص في المستوصفات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارات والمستشارين،

السيد الوزير،

إن المتتبع للإشكالية الصحية ببلادنا يقف على حقيقة يمكن اعتبارها سلبية، وهي ضعف التغطية الترابية بالمستوصفات والمستشفيات، خصوصا بالمناطق النائية والقروية، وحتى في الحالات التي تتوفر فيها البنايات المعدة للمستوصفات تفتقر هذه المنشآت إلى التجهيزات والأطر الطبية المتخصصة، حيث يصطدم المواطن ببنايات وجدران لا حياة فيها.

السيد الوزير،

لابد أنكم واعون بهذه المشكلة، لابد أنكم مطلعون على حقيقة الوضع، خصوصا بالمناطق القروية والجبلية النائية، فأي مقاربة للوزارة لمواجهة مشاكل الخصاص الذي يهدد صحة المواطن بالمناطق القروية، وخصوصا منها الجبلية النائية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير، تفضل السيد الوزير للإجابة.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

سبق لي أشرت أن مشكل العالم القروي، متفقين، كاين تفاوتات، كاين فوارق بين العالمين الحضري والقروي. قلنا، أولا، فيما يخص الموارد البشرية، 70% وقلت لك تذكرت أنا العام اللي داز 81% تيمشيو للعالم القروي.

ثانيا، فيما يخص الأدوية رغم المشاكل أنه 30% ديال الأدوية اللي وصلت إلى حدود الساعة الميزانية ديالها على مستوى وزارة الصحة تفوق 2 ديال المليار درهم، 30% تتمشي للعالم القروي.

ثالثا، فيما يخص البنيات التحتية، راه المشكل ماشي البناء– وقلتها، السيدة المستشارة–لأن تنحاولو فين غادي يكون البناء خاص يكون عندنا موارد بشرية، وخاص يكونوا التجهيزات البيوطبية.

لأن دابا راه منذ 6 سنين ولا 7 سنين كان عندنا 257 مستوصف ومركز صحي مغلق، ابدا تينقص تدريجيا ودابا في حدود هذا اليوم اللي

تندوي معك عندنا حوالي 100، ما نعرف واش 87 مغلقة بكل صراحة، لأن ما كاينش الموارد البشرية، وكاينين مستوصفات أخرى اللي خدام فيها غير الممرض ولا ممرضة، بحال هاذ الشي اللي ما شرتيش ليه في هاذ الجهة اللي تتدوي عليها، أمغاس، إلى آخره، فهذه كلها أمور تصحح تدريجيا ثم بالتدرج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيدة المستشارة، في إطار التعقيب تفضلي، السيد المستشار.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا، السيد الرئيس، على الجواب ديالكم للسؤال اللي طرحناه عليكم.

بغيت غير نقول للسيد الوزير والسادة الوزراء أن لما كنجيو بالملاحظات ديالنا كممثلين ديال الأمة المغربية، ماشي باش ننقصو من المجهودات اللي تتقوم بها الحكومة ديال المملكة المغربية، بل لأن كاين هناك انشغالات ديال الممثلين ديال الأمة، اللي كتطرح عليهم في الدوائر ديالهم الانتخابية.

احنا كنعرفو الإكراهات اللي كتتحملوها، وكنعرفو المعرفة ديالكم الدقيقة بالمشاكل الصحية، ولكن، في نفس الوقت، كنبغيو احنا كذلك، نطرحو عليكم بعض الأمور اللي هي بالنسبة لينا كتبان لينا على أنها كارثية، بالنسبة لبعض المناطق، وخاصة في المجال الصحي.

ولذلك، فاحنا كنبغيوكم تصبروا معانا في الأسئلة اللي كنطرحوها، ولكن في نفس الوقت خاصكم تعرفوا على أننا كلنا معنيين، حكومة وممثلين ديال السكان، بالمشاكل اللي هي مطروحة في القطاعات الاجتماعية بالخصوص، وخاصة فيما يخص هاذ المجال ديال الصحة، لأن الجميع كيعرف على أن "العقل السليم في الجسم السليم".

ولذلك احنا كنطلبوا منكم، السيد الوزير، أن تكون واحد العناية خاصة وواحد الاهتمام خاص بالعالم القروي، اللي هو خاصنا نعترفو بهاذ القضية، مهمش منذ بداية الاستقلال إلى الآن، ولهذا فلابد من العمل في هاذ الباب هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير؟ شكرا السيد الوزير، أشكركم، السيد الوزير، على مساهمتكم في هذه الجلسة.

الآن، نمر إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، والسؤال الأول الموجه إلى السيد الوزير، موضوعه "تفاقم بطالة خريجي الجامعات في بلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لطرح السؤال، تفضل آ السي أحمد.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

كشف آخر إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط تفاقم بطالة خريجي التعليم العالي.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن فحوى الإجراءات التي تعتزمون القيام بها للحد من هذه البطالة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا.

شكرا السيد المستشار.

مزيان بعدا اللي ما اقريتيش ذيك 60%، لأن كون اقريتي ذيك 60%، غنقول لك راه ديال اليونان ماشي ديال المغرب. لا، راها كاينة في الورقة، كالا، الحمد لله، ما قريتيهاش...

الإشكالية المطروحة هو امنين جينا، السيد المستشار، المدرجات وراك كتعرفها قلال، ما كافيينش، عدد الأساتذة اللي كان تيتعطى للجامعات ما كافيينش، البحث العلمي ما كانش كيتمول، احنا تنعالجو هاذ الإشكاليات، ها مراكش كتعرفها، شحال كنبنيو من مدرج الآن؟ وإن شاء الله، هاذ السؤال جاي على تامنصورت، العرض التربوي، قول لي، بالله عليكم، السنة الأولى والثانية سير لكلية الآداب ولا الحقوق ولا العلوم، وجدة، طنجة، أكادير، كل شي في المغرب، كيف كيف..

وضروري تكون البطالة، ولكن البطالة، المندوبية السامية للتخطيط ها هي، 2013: حاملي الشهادات (niveau supérieur)، 20.3%، 2014: 20%.

شوف، إلى كيبان لك هاذ الشي، السيد المستشار، 55 % من الشباب في إسبانيا عاطلون، 55%، فرنسا: 25%، ايطاليا: 35%، اليونان: 60%.

راه لا باس، ولكن راه احنا ما راضيينش بهاذ 20%، واحنا كنعالجو، إن شاء الله، اشوية بشوية هاذ الشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الوزير.

في الواقع احنا بطرح هذا السؤال طرحناه عليكم لأن الغيرة ديالكم على هاذ الميدان، لا نشك في أن عندكم غيرة على الميدان، مرفوض هذا الموضوع. والمعضلة الكبيرة جدا اللي كاينة عندنا كمغرب هو بطالة الشباب، المعضلة الكبيرة عندنا تيكون فيها جانب أمني، لأن العدد الكبير، كما قلت فواحد العدد ديال الدول 60، 25، 30%.

ولكن التقرير ديال المندوبية السامية للتخطيط حول واقع سوق الشغل بالمغرب وآفاق التعليم العالي، كيقول بالحرف، على أن الشباب من بين الفئات الأكثر عرضة للبطالة، وبالخصوص اللي عندهم الشواهد المتوسطة بين الفئة العمرية بين 15 و24 سنة، 19.3%، مزيان إذا قارناه مع الآخرين راه زعما ما قلناشاي، أي ضعف المستوى الوطني. كذلك يصل هذا المعدل إلى 25% بين الشباب حاملي الشهادات المتوسطة.

إذن كاينة فعلا إشكالية، واش انتما اللي سبب هاذ الإشكالية؟ إذا بغينا نديرو هاذ الشي غادي نوليو في السياسوية الخاوية ماشي انتوما، السياسات العمومية اللي كاينين شحال هما اللي أدت إلى هذا الوضع.

ولكن عندنا حكومة جديدة، عندنا حكومة مسؤولة اللي ما كانوش عندها مع رئيس حكومة مسؤول اللي ما كانش هاذي سنين، وبالتالي كنا ننتظروكان الشعب المغرب ينتظر أن يكون هناك في الواقع توجه يعطي لخريجي الجامعة واحد النفس، لأن–كما قلت–فين ما مشيتي كنلقاو نفس المسألة، الجنوب، الشمال، الشرق، الغرب، كنديرو نفس (les formations) عندنا نفس (les formations)، غادي يعطيونا في الواقع واحد العدد كبير جدا من البطالة ديال الخريجين الشباب، إذن غادي يعطيها، علاش؟ لأن ما كايناش اللي نتمناو احنا هو أنه البحث العلمي اللي درتو فيه واحد المجهود، والأكل ديالو يعطي نتائج إيجابية فيما يخص تشغيل الشباب.

ولكن الأساس فيما يخص هاذ تشغيل الشباب، الأساس هو أنه البرامج–وأنت كتعرف هاذ الشي وأنت أستاذ جامعي وعارف البلاد وتتعرف كل شي–على أن الناس اللي تيقراوا، القراية اللي تنقراو في الجامعات ما عندهاش علاقة مباشرة مع سوق الشغل، بالضرورة فين غادي يمشي؟ غادي يمشي للبطالة، إذن هذا هو الإشكال.

إذن، احنا أشنو هما الإجراءات اللي يمكن نديروها، تديرها الحكومة باش يمكن فعلا بحال واحد العدد ديال الماستر درتوهم مزيانين، واحد العدد ديال الماستر، الخدمة غادي تكون، يخرج يلقى الخدمة، ولكن واحد العدد كبير جدا من التكوينات اللي تيكونوا داخل الجامعة لا تعطي أكلها، علاش؟ تنقولوا خاصنا ندخلوهم، خاص يدخل عندو الباكلوريا، خاص يتسجل ويدير كما قلت إما الأدب إما يدير كذا، وما كاينينش، سوق الشغل ما مطلوبش، لذلك قلنا هاذ السياسات تستمر باش يمكن نعطيو لشبابنا الفرص الكافية للشغل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السي تويزي، انتهى الوقت السي تويزي.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

على أي حال، هاذ الحكومة اعلاش تكلمت، أنا مستعد للحساب، قال لك ياالاه دوزنا 4 سنين، 4 سنين مقابل 8 ديال شي وحدين آخرين، 4 دياولي مقابل 8 آخرين، آش دار في هاذ 4 سنين؟ آش دار في 8 سنين؟ متفقين؟ غير العدد ديال الطلبة الممنوحين، الطالب إذا ما عندوش المنحة وفقير كي ابغيتيه يقرا؟

جيت لقيت 182.500 طالب هي اللي عندها المنحة، اليوم 332.000 طالب عندو المنحة، جيت لقيت 700 مليون هي المنح، الآن هاذ السنة 2 المليار ديال الدرهم.

كنعملو مجهودات، الآن العدد ديال الطلبة اللي عندهم متميزين بالمنحة في الدكتوراه تضاعف، تنديرو مجهودات كبيرة، الحمد لله، ولكن النتائج هاذيك ديال "غرسوا فأكلنا ونغرس فيأكلون"، هي هاذي، العلم ما كيظهرش الاستثمار ديالو في سنة ولا سنتين، هاذ الشي اللي كنديرو غادي يبان بعد 5 ديال السنوات ولا 6.

ولكن، الحمد لله، العالم كيعترف الآن، 29 دولة شاركت مع بلادنا في العروض ديال البحث العلمي، من جنوب إفريقيا، دول أمريكا الشمالية كلها، من أوروبا حتى الهند.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائما في إطار قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، السؤال الموالي موضوعه "الاكتظاظ الذي تعرفه جامعة القاضي

عياض"، تفضل أحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوان المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير، حول ظاهرة الاكتظاظ الذي تعرفها مجموعة من الكليات والجامعات المغربية، ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أو الوزارة لحل هذه الظاهرة؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير تفضل.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد المستشار.

الاكتظاظ جينا لقيناه، الغالب الله، هاذ الشي اللي درنا راه، مع الأسف، الاكتظاظ كانت 400 مليون درهم تحل لي المشكل ديال الاكتظاظ في المغرب كله، علاش ما عطيناش للجامعة؟ علاش ما بنيناش؟ فين البرنامج الإستعجالي؟ فين مشاوا فلوسو؟ ماشي أنا اللي كندير، كاين المؤسسات، كاين المؤسسات ديال هاذ الشي.

الآن احنا دايرين برنامج ديال تجاوز إشكاليات ديال الاكتظاظ، باقي عندي في الشمال باقي الاكتظاظ، اعطيناهم باش يبنيوا، القنيطرة كان فيها الاكتظاظ اعطيناهم باش يبنيوا كلية الحقوق جديدة، فين ما كان الاكتظاظ كنعطيوهم باش يبنيوا مدرجات جديدة، وهاذ السنة غادي يفرقوا 1300 منصب ديال الأساتذة، عمركم شفتوها في تاريخ المغرب؟ وقولوا باز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية للتعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

احنا، السيد الوزير، في فريق العدالة والتنمية، كنقدرو المجهودات اللي كتبذلو في القطاع، وخصوصا في التغلب على الاكتظاظ اللي كتعرفو الجامعات المغربية، فعلا بنيتوا واحد العدد ديال المدرجات، بنيتوا واحد العدد ديال القاعات، زدتوا في العدد ديال المناصب ديال الأساتذة، زدتوا في المنحة ديال الطلبة، رفعتوا من العدد ديال الطلبة الممنوحين، واحد العدد ديال الإجراءات مهمة جدا.

ولكن أمام الحجم ديال الخصاص كتبقى هاذ المجهودات باقية خاصة مجهودات إضافية باش نتغلبو على هاذ يعني الخصاص اللي كاين.

احنا فعلا استبشرنا خيرا ملي ترفعت الميزانية ديال سنة 2016 بـ 9% ديال القطاع، وكذلك استبشرنا خيرا ملي قررتوا باش تأسسوا 16 مركب جامعي فسنة 2016، اللي من شأن هاذ الشي باش يخفف الاكتظاظ على الجامعات المغربية.

أنا، السيد الوزير، غنتذاكر على المركب الجامعي ديال تامنصورت، هاذ المركب الجامعي فعلا مركب جامعي مهم جدا، واللي غادي يتعتبر توسعة ديال جامعة القاضي عياض. كتعرفوا الجامعة ديال القاضي عياض مصنفة تصنيف جيد يعني في الترتيب العالمي، وبالتالي بغينا هاذ المركب الجامعي يعني تسرعوا الوتيرة ديال الإنجاز ديالو، لأن كان مقرر باش يتنجز في 2013، اليوم توخر تقريبا واحد السنتين.

بغينا، السيد الوزير، تسهروا شخصيا على المتابعة ديال الانجاز ديالو، لأن الإنجاز ديالو غادي يخفف على الجامعة ديال القاضي عياض، وخصوصا في المجال ديال الاكتظاظ، وكذلك غادي يرفع من المكانة، يعزز من المكانة ديال مدينة تامنصورت ويسرع التمركز ديالها كقطب حضاري ناجح.

السيد الوزير،

الجامعة ديال القاضي عياض هاذ السنة استقبلت ما يزيد على 71 ألف طالب من بينهم 61 ألف طالب يعني في المؤسسات ذات الولوج المفتوح، وهاذ العدد كبير جدا، ما يمكنش تستوعبو المدرجات ويعني القاعات ديال الجامعة ديال القاضي عياض.

لذلك، السيد الوزير، احنا بغينا هاذ المركب الجامعي تعطوه أهمية وتتبعوا الإنجاز ديالو، بغينا يخرج في الآجال المحددة ديالو، باش الجامعة ديال القاضي عياض تزيد تتطور لا في البحث العلمي ولا في الموقع ديالها بين الجامعات العالمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

أولا، نبشر أصحاب مراكش، راه، إن شاء الله، الخميس الجاي غادي يكون المرسوم باش تكون (polytechnique) في مراكش، إيوا دابا باراكا عليك؟ نزيد؟

الآن المشروع انطلق، ذاك المباراة ديال المهندسين تعطات، الفلوس ديالها موجودة، المساطر هي اللي غطول، إلى طولت بسبب المساطر. تنقول لك المشاكل ديال المدرجات–أنا تنقولها أمام الملأ–الموارد اللي تعطات واللي غتعطى ما غاديش تبقى إشكالية ديال الاكتظاظ، أكثر من هذا الآن، ياالاه نهار الاثنين دشنا أول سحابة (Cloud) هي (académique) ذات طابع جامعي باش الطلبة غادي يبقى مفتوح 24 ساعة على 24 اللي ابغا يدير التمارين حتى في 12 ديال الليل يخدم.

إذن، خصنا نديرو التقنيات الحديثة، قلت لكم المشكل ديال الطباشير والسبورة والطابلية الأبيض مات، الآن كيفاش ندخلو الجامعة ديالنا في التكنولوجيات الحديثة؟ راه في أمريكا وفي إنجلترا الناس تيقراو من بعيد، عن بعد، ماشي كلشي تيمشي للمدرج، في 2040 ما غيبقاش كاع المدرج يموت ما غاديش يبقى، مشى أيامات المدرج، واحنا باقيين المدرج را را را، شوفوا ليا التكنولوجيات الحديثة، راه متجاوز هاذ الشي اللي تنديرو احنايا، راه إلى ما شفناش أشنو جاي ونسدو على روسنا ونخدمو بمنطق الستينات، منطق الستينات مات.

ولكن ما كاينش عندنا جامعة في مراكش ما كاينش الاكتظاظ، كاين في بعض الكليات، ولكن في واحد الوقت ها المدرج عامر وواحد آخر خاوي، علاش؟ لأن كانوا تيبنيوا بحال في (le mouchoir) غير شوية هنا، شوية هنا، ما عندناش مركب جامعي، الآن مراكش غيكون عندها أول مركب جامعي حقيقي في المغرب غيكون، إن شاء الله، في مراكش.

إذن هاذي انطلاقة، عندنا تصور ديال تخصصات جديدة دخلناها في الجامعة باش أولاد الشعب ما بقاش ملي يتخرج يلقى الخدمة، أما التقاليد ذاك الشي اللي تنكونوه تنبقاو نكرروه سنة بعد سنة، الآن التخصصات الجديدة كل سنة كاين تخصصات جديدة، نعطيكم غير هاذ السنة أكثر من 6 ديال (les masters) في (big data)، (big data) في 2015..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

ونمر الآن إلى قطاع الشباب والرياضة حول السؤالين الموجهين للسيد وزير الشباب والرياضة، وهما سؤالين يتميزين بوحدة موضوعهما، لذا سنعرضهما دفعة واحدة، فالسؤال الأول موضوعه "ظاهرة الشغب في الملاعب الرياضية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السي سليغوة.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

تشهد العديد من الملاعب الرياضية أحداث عنف وأعمال شغب تسيء إلى الصورة الرياضية ببلادنا، وتطرح أكثر من سؤال حول تدابير الأمن والسلامة.

إن العنف والشغب لهما علاقة بالهشاشة الاقتصادية والاجتماعية وتفكك الروابط العائلية وتعاطي المخدرات والمنشطات والمشروبات الكحولية وانخفاض الوعي بمفهوم الروح الرياضية.

الفرجة المفترضة، السيد الوزير، والصورة الرائعة والرائدة التي تصنعها جماهير الفريقين من خلال المحبين والإبداعات والأهازيج (les ultras) سرعان ما تتلاشى لتحل محلها أعمال الفوضى والعنف التي تطال الشارع العام، وتتسبب في تخريب الواجهات والمرافق العمومية، مع الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم من سيارات وغيرها من مظاهر الإخلال الخطير بالأمن العام.

السيد الوزير،

لذا، نسائلكم ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار القانون 09.09 من هذه الظاهرة وضمان شروط السلامة بالملاعب الرياضية وخارج الملاعب الرياضية بعد انتهاء المباريات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني، موضوعه "ظاهرة الشغب بالملاعب الرياضية"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي،

إخواني المستشارين،

إن ظاهرة الشغب بالملاعب الرياضية لا تسيء فقط للرياضة المغربية، بل تؤثر على سمعة البلاد وحجم الخسائر المادية التي تلحق

بالمنشآت الرياضية داخل الملاعب وخارجها لتطال الممتلكات الخاصة والعامة، يجعلنا نتساءل هل بهذه الصورة أو الأسلوب يمكننا النهوض بالكرة المغربية واستعادة مجدها؟

لذا، نسائلكم، السيد الوزير:

- ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها من أجل الحد من ظاهرة الشغب بالملاعب؟

- ألا تفكرون في وضع قوانين زجرية في حق من يسيء لهذه الرياضة الشعبية وللبلاد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالشغب بالملاعب الرياضية في حدود 6 دقائق، السيد الوزير، بخصوص الجواب والتعقيب، تفضل.

السيد لحسن السكوري، وزير الشباب والرياضة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر بداية السيدات والسادة أعضاء الفريق الحركي والفريق الاستقلالي على اهتمامهم بمحاربة كافة الظواهر المسيئة للرياضة، علما أن الرياضة بشكل عام تجسد أسمى القيم الإنسانية وتشجع على التحلي بمبادئ التضامن والتآزر والعمل بروح الفريق توقوية الشخصية الذاتية والتسامح وقبول الآخر.

وجوابا على التساؤلات التي تفضلتم بطرحها، أود التأكيد على أنني أشطركم الرأي بخصوص الآثار السلبية التي تخلفها، للأسف، ظاهرة الشغب والعنف في الملاعب الرياضية على كل المستويات، علما أن بعض البلدان الأوربية كإنجلترا وألمانيا وفرنسا عانت من ظاهرة العنف المنظم، أو ما يعرف ب (hooliganisme) لم تتم التغلب عليه إلا على مدى سنوات.

إذن، لابد من الاستنكار التام والشجب القوي لهذه الظاهرة.

إن حالات العنف والشغب التي أصبحنا نعاني منها حاليا في المغرب على مستوى عدد من مباريات البطولة الوطنية لكرة القدم وغيرها من الرياضات الأخرى، تمتد غالبا إلى خارج الملاعب متسببة في تخريب الممتلكات الخاصة والعامة وتهدد سلامة المواطنين وتعرقل كل الجهود المبذولة للارتقاء بالرياضة الوطنية.

وفي هذا الصدد، أود التنويه بالعمل الجبار الذي تقوم به مصالح الأمن لاستتباب الأمن وحماية الممتلكات العامة والخاصة، والتذكير بأن المقاربة الأمنية وكذا الإجراءات والعقوبات التي تتخذها الجامعة الملكية لكرة القدم وجمعيات أخرى من توقيف وتأديب في حق الأندية التي تتسبب في أحداث الشغب والعنف، وكذا متابعة المعنيين من طرف السلطات القضائية بالرغم من أهميتها ووجوبها غير كافية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

دائما أقول، مع الأسف، الضحية ديال هاذ الشغب كيكون هو المواطنين.

السيد الوزير،

إننا، في الفريق الاستقلالي، نعتبر أن المطلب الملح اليوم هو العمل على إبداع تدابير تضمن الحد من هذه الظاهرة، بعيدا عن المقاربة الأمنية الصرفة.

ولن يتأتى ذلك باعتقال الفاعلين ولا بفرض غرامات على الأندية الرياضية التي لا ذنب لها، وإنما ببلورة إستراتيجية تحسيسية وتربوية بعيدا عن أسلوب الشحن والتحريض وأيضا من خلال إشراك جمعيات المحبين و"الإلترات" لتضطلع بدورها كاملا في تنظيم الجمهور وتأطيره في اتخاذ القرارات الكبرى التي تهم مصير الفريق، من أجل ألا تتحول هي الأخرى إلى قوة ضغط في خدمة الشغب والعنف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب تفضل السي شد.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنلاحظو بأن الوزارة دارت مجهود كبير، وخصوصا في الآونة الأخيرة، تنلاحظو بأن دارت بنيات تحتية كثيرة وكبيرة ومنشآت رياضية مهمة، ربما أصبحنا تنافسوا بها دول متقدمة، إلا أن هاذ الظاهرة ربما في الآونة الأخيرة، تنلاحظو بأنها تسيء إلى.. وتخريب هاذ المنشآت ربما تترجعنا شوية إلى صفوف الوراء.

ربما، كلنا تنلاحظو وتنشاهدو بأن كاينة عناصر اللي أصبحت تتخرب هاذ المنشآت الرياضية، سواء داخل الملاعب أو خارج الملاعب، ونفس العناصر تنشوفوها تتكرر وتتحاول ما أمكن أنها تسيء للرياضة ديالنا وللمنشآت ديالنا.

ما تتشوفوش، أ السيد الوزير، بأن حان الوقت باش يمكن أننا نوقفو على هاذ النقطة السوداء، ونحاولو ما أمكن أننا كلنا نشاركو من أجل إصلاح ما يمكن نصلحو في هاذ المسألة، وخصوصا في هاذ النقطة السوداء، لأن كانت في البداية، كان التخريب تيشمل يالاه داخل الملعب، شوية تينتقل للأحياء المجاورة، شوية ولى تينتقل تقريبا لجل الأحياء داخل المدينة.

لهذا، بغينا، السيد الوزير، يفكر فشي طريقة جديدة، أو واحد المنهجية جديدة اللي خاصنا نشاركو فيها كلنا، تشارك فيها العائلة، تشارك فيها وزارة التربية، تشارك فيها الأمن، الداخلية، جميع المتدخلين، من أجل وضع حد لتشويه هاذ الصورة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب، في حدود الوقت المتبقى.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة هاذ الآفة راه مشكل قيم، ولهذا فيجب اعتماد مقاربة شمولية وتشاركية ينخرط فيها الجميع، الوزارة، الجامعات الرياضية، الأجهزة الأمنية، وسائل الإعلام، المجتمع المدني، الأسرة، المدرسة، لأنه إضافة إلى الجانب الأمني والعقابي الذي يجب أن يستمر، لأن مهم، هناك جوانب أخرى، منها إصلاح نظام تكوين وتأهيل أساتذة التربية البدنية والرياضة، إدراج تعليم القيم الرياضية وقواعد المواطنة على مستوى الجامعات والعصب والفرق ومراكز التكوين والمؤسسات التعليمية العامة والخاصة.

وهناك أيضا التفكير في الشكل الجمعوي المناسب لمجموعات المشجعين لضمان تتبع ومعرفة الأشخاص والأنشطة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ساليتي ولا مازال آ السيد الوزير؟

السيد وزير الشباب والرياضة:

واش ما زال عندي الوقت؟

السيد رئيس الجلسة:

لا، مازال عندك الوقت.

السيد وزير الشباب والرياضة:

حيث قلت لي 6 ديال الدقايق.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، مازال لك 3 ديال الدقايق، السيد الوزير،تفضل.

السيد وزير الشباب والرياضة:

فيما يخص ما عرفه الديربي الأخير بالدار البيضاء مثلا، وإضافة لهاذ الإجراءات اللي قلت، فعلى مستوى الدار البيضاء، وفي انتظار تمكين هاذ المدينة من مركب رياضي آخر، مسايرة للتطور الكبير الذي تعرفه في مختلف المجالات، فإن مركب محمد الخامس، الذي يعد معلمة وطنية وذاكرة رياضية تاريخية هامة، يصعب التفريط فيها، خاصة وقد تم تصنيف هذا المركب ضمن أفضل 100 ملعب على الصعيد العالمي.

وبالتالي، فسيعرف عملية إصلاح وتجديد ستساهم لاشك في ضمان تنظيم وتأمين جيد للمباراة داخل الملعب من خلال العمليات التالية. إذن هناك هاذ العمليات اللي قلت، وهاذ النظرة الشمولية، ولكن، هناك أيضا بعض الإجراءات اللي في بعض الملاعب خاصنا نقوموا بها:

- أولا صيانة، هاذ المركب غادي يعرف صيانة مختلف مرافق وتجهيزات الملعب؛

- ترقيم الأبواب والكراسي لتسهيل انسيابية الدخول والخروج من الملعب؛

- اقتناء أجهزة إلكترونية لمراقبة واحتواء أي انفلات قد يؤدي لأعمال الشغب، كاميرات المراقبة، أجهزة الاتصال؛

- تزويد الملعب ببوابات الكترونية لضبط استعمال تذاكر الدخول.

هاذ الإجراءات كلها غادي تجعلنا أننا في منأى من هاذ المشاكل وهاذ الشغب اللي كيوقع، خاصة داخل المركبات، ولكن، كما قلت قبيلة، فيبقى هذا إضافة إلى الجوانب الأمنية اللي خاصنا نقويوها ونعطيوها الإمكانيات أكثر، لابد من مقاربة شمولية يعني يمثل فيها الجميع لإيجاد حلول ناجعة لهذه الآفة التي نستنكرها بشدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة

الدستورية.

السؤال الموالي موجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وموضوعه تيسير تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة". الكلمة لأحد السيادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال.

المستشار السيد حميد زاتني:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

الحضور،

بالرغم من المبادرات المختلفة التي أطلقتها الحكومة في مجال الإعاقة في السنوات الأخيرة، إلا أن معاناة الأطفال في وضعية إعاقة مع التمدرس لا تزال مستمرة.

لذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن حصيلة المبادرات التي قمت بها لتيسير تمتع الأطفال في وضعية الإعاقة بهذا الحق، حق التمدرس، وما هي الإجراءات التي تنوون القيام بها لسد الخصاص في هذا المجال؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة المرأة والأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد المستشار المحترم،

هذا من الأسئلة المهمة والتي يُطرح في سياق نفعل فيه صندوق التماسك الاجتماعي، والذي في أحد محاوره والخاص بتمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة، بذلنا جهد مهم جدا.

فالوزارة كانت ترعى أمر تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة، وإن لم تكن هذه العملية تدخل ضمن اختصاصاتها، ومع ذلك فعند تفعيل صندوق التماسك الاجتماعي خصصنا 25.000 درهم للجمعيات التي تسير المراكز المختصة في تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وجعلنا 172 جمعية من الساهرين على هذا الأمر تستفيد في إطار الشراكة مع القطب الاجتماعي، وكذلك استهدفنا 4000 طفل هذه السنة فقط، والمبلغ مرشح إلى أن يرتفع في السنة المقبلة إن شاء الله حتى يصل 35.000 درهم، أقول 350.000 درهم عفوا، قبل ذلك 25 مليون ديال الدرهم و35 مليون ديال الدرهم باش نضبطوا هذه الأرقام، على اعتبار أن صندوق التماسك الاجتماعي مخصص له 50 مليون ديال الدرهم، أكبر مبلغ رصد لأحد المحاور الأربعة اللي جات في القانون المالية هو المحور المتعلق بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية للتعقيب في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية نثمن نحن فريق العدالة والتنمية كل الجهود التي قامت بها وزارتكم فيما يتعلق بتنزيل مقتضيات الدستور، وذلك من خلال مشروع القانون الإطار الذي وضع أهداف متعددة، نذكر أن من أبرزها وأهمها إلزام الدولة بإيجاد سبل كفيلة بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وأيضا ضمان تمدرسهم داخل المؤسسات العمومية.

نشير، ثانيا، إلى نجاحكم في اتخاذ مراكش مدينة نموذجية بامتياز في مجال الولوجيات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

كما لا ننسى الإشادة بكل ما بذلتموه من مجهودات للرفع من الدعم المخصص للجمعيات، فيما يخص تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، كما ذكرتم تم رفع هذا الدعم من 10 مليون درهم سنة 2011 إلى 25 مليون درهم سنة 2015.

نعم، هذا الإنجاز الخاص بدعم الجمعيات إنجاز قيم ويرقى إلى طموحات المجتمع، لكن يبقى تساؤلنا، السيدة الوزيرة المحترمة، عن مدى استفادة الأطفال في وضعية إعاقة من هذا الدعم؟ بل نتساءل هل هناك إجراءات أو تدابير اعتمدتموها أو ستعتمدونها لمواكبة هذه الجمعيات المستفيدة من الدعم؟ وهل هناك برمجة لافتحاصات مالية وتدبيرية لهذه الجمعيات، للتمكن من معرفة هل الأطفال في وضعية إعاقة هو المستفيدون الفعليون من هذا الدعم المرصود أم هناك تسربات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة الوزيرة، لكم الكلمة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة المرأة والأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد المستشارة.

أولا، أريد أن أؤكد على أن مشروع قانون الإطار جاء بمعطى جديد، وهو الذي يحث على أن يكون تعليم الأطفال في وضعية إعاقة جزء لا يتجزأ من المنظومة التربوية والتعليم في المغرب، وهذا شيء مهم جدا.

ثاني شيء، أننا انكببنا على مدى سنتين في بلورة سياسة عمومية مندمجة، الركن الأساس في هذه السياسة العمومية هو التعليم والتدريس للأشخاص في وضعية إعاقة، طبعا إلى جانب تدخلات القطاعات الحكومية الأخرى.

ابغيت نقول لك بأن الدعم اللي كنقدموه طبعا للجمعيات الساهرة على تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة هي في ارتفاع من حيث العدد ومن حيث الدعم المخصص، طبعا هذا يعني مال عام، لابد أن نكون حارسين أو حراس، إن شئتم، على أن يسير في الوجهة التي حددت له، لذلك افتحصنا 1000 جمعية في العموم، وطبعا بعد تفعيل صندوق التماسك الاجتماعي سوف نركز على المراكز التي هي منشغلة ومنكبة على تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة.

بغيت نعطي واحد التوضيح إضافي بالنسبة للولوجيات.. مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

انتهى الوقت، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل الآن إلى السؤال الفريد الموجه للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول مراقبة التمويلات الخارجية لبعض هيئات المجتمع المدني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السي كريم.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني المستشارين،

بالرغم من الزوبعة الكبيرة التي أثيرت في مرحلة السابقة حول خبايا الدعم الخارجي الذي تتلقاه العديد من هيئات المجتمع المدني، فالملاحظ أنه إلى حدود الآن لم تتخذ أية مبادرة للكشف عن مصادر هذه التمويلات وأهدافها وأوجه صرفها.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، حول خلفيات هذا التلكؤ في الكشف عن كل الحقائق والمعطيات المرتبطة بموضوع الدعم الخارج الموجه إلى بعض جمعيات المجتمع المدني؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، على طرح هاذ السؤال.

في الحقيقة تحدثتم بموضوع ديال ما أثير في التمويل ديال الجمعيات من جهات أجنبية، كان الهدف فيه هو موضوع الشفافية بالأساس، الفاعل المدني الجمعوي عندو دور أساسي، أدوار كيقوم بها على المستوى الحقوقي، على المستوى التنموي، الثقافي، الرياضي، الاجتماعي، إلى آخره.

كاين فرص للتمويل من الخارج، كاين حاجة لهاذ الأمر، لكن في المقابل ينبغي أن تكون الشفافية وينبغي أن يكون أكثر من هذا وذاك، الحذر فيما يخص الموضوعات المرتبطة بالسيادة الوطنية.

هاذ الموضوع مؤطر في إطار القانون، الظهير ديال 58 والمادة 32 المكررة منو كتحدد هاذ الإطار، الجهة اللي كتلقى التصريحات هي إلزامية، أي جمعية كتلقى التمويل من الخارج ملزمة باش تقدم التصريح للأمانة العامة للحكومة، هذا الأمر الأول، إذن هناك إلزامية قانونية، هاته المادة أضيفت بمقتضى القانون رقم 75.00 المنشور بالجريدة الرسمية ديال أكتوبر 2012.

هاذ إلزامية التصريح تتضمن المبالغ اللي تسلمت للجمعية، كتضمن المصدر ديال هاذ التمويل منين جا؟ الغرض من هاذ التمويل والأجل ينبغي أن لا يتجاوز 30 يوم كاملة، بطبيعة الحال هناك حالتين، يا إما أن الجمعيات كتصرح وفي هاذ الحالة، بطبيعة الحال، الأمانة العامة للحكومة كتقدم معطيات منتظمة في إطار الشفافية وكتحيل هذه المعلومات على وزارة الداخلية وعلى وزارة المالية من أجل التتبع وإجراءات المراقبة.

في الحالات اللي ما كيكونش تصريح، هذه الحالة القانون صريح بأن كل مخالفة تعرض الجمعية للحل عن طريق القضاء، بطبيعة الحال، والبت يرجع إلى المحكمة اللي ترفع عندها القضية، إما بمبادرة من النيابة العامة أو كل من يعنيه الأمر.

بعض المعطيات المرقمة، السيد المستشار المحترم، هناك تنامي

مضطرد في الولوج لهذا التمويل، إذا كانت سنة 2007 كانت 85 جمعية اللي صرحت، في 2011 طلع العدد ل 96 جمعية، نونبر 2015 وصلنا ل 210 ديال الجمعيات، كان المبلغ المصرح به في 2007: 7 المليار ديال السنتيم، في 2011 طلع ل 14 مليار ديال السنتيم، إلى نهاية نونبر 2015 نتحدث على ما يقارب 29 مليار سنتيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا الرئيس.

السيد الوزير،

احنا بدورنا كفريق لابد ما ننوه بالمجهودات الجبارة اللي تيقوموا بها جمعيات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات المواطنة اللي كتلعب دور في الدبلوماسية الموازية واللي تتقوم بالدور اللي المفروض الدولة أو مؤسسات أخرى اللي تقوم بها، من تجهيز مجموعة من المرافق الصحية بسيارات الإسعاف وثم بعض المدارس بالحافلات للنقل المدرسي، هذا الدور اللي هو معروف فهاذ الجمعيات اللي خاصكم، كحكومة، تدخلوا باش تحفزوهم أكثر وتشجعوهم وتنوهوهم.

لكن، السيد الأمين العام ديال الحكومة تهضر على جمعيات توصلت ب 26 مليار من الخارج، هاذ الدعم هذا كان طالب هو فيه بالتدقيق في الدعم، كان طالب فيه بالتدقيق، واش تم هذا العمل؟ واش قمتم باتخاذ الإجراءات الصارمة، وخاصة أن لها انعكاسات متعددة، أولا الجانب الأمني وأنتما كحكومة غتصرفوا، المس باستقلالية المجتمع المدني، التخوف من خدمة أجندات أجنبية.

فكحكومة كنتوا التزمتوا السنة الفارطة باتخاذ إجراءات صارمة في حق الجمعيات التي لا تكشف عن مصادر تمويلاتها الأجنبية، فبغيناكم توضحوا للرأي العام ويكون فإطار واحد الشفافية، أشنو اللي قامت به الحكومة خاصة أن هناك غياب الوضوح والتنميط اللازمين لضبط شكلية مراقبة أموال الجمعيات التي تستفيد من الدعم العمومي؟

نخاف، السيد الوزير، أن يكون هذا الدعم موجع إلى جمعيات تشتغل في المجال الخيري والإحساني بأبعاد انتخابوية، خاصة الجمعيات الداعمة لبعض الأحزاب السياسية، فنريد توضيح للرأي العام السيد الوزير المحترم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الحق في إطار الرد على التعقيب للسيد الوزير في حدود الثواني المتبقية، تفضل.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

عندما نتحدث عن الشفافية، الشفافية بكل أبعادها اللي كيتلقى الأموال ينبغي أن يقوم بواجبه في التصريح، أي نوع ديال هذه الجمعيات ما خاصناش نعممو، الجمعيات تتقوم بأدوار مهمة جدا.

الجانب اللي تتكون فيه المراقبة من جهتين، جانب وزارة المالية لما كتعطيها المعطيات الأمانة العامة للحكومة واللي فيها الجوانب المالية إلى آخره، وكاين جوانب تتوجه لوزارة الداخلية، في أفق أن عندنا إصلاح ما يتعلق بمدونة العمل الجمعوي اللي فيها إصلاح شامل من ضمنه مزيد من المقتضيات القانونية المرتبطة بموضوع الشفافية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى آخر سؤال مبرمج في جلسة اليوم، وهذا السؤال موجه للسيد الوزير أو وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية حول دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة. تفضل السيد المستشار لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

منذ إنشاء الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وهاته الأخيرة تشهد العديد من الاختلالات التدبيرية، الأمر الذي يحول دون تحقيق هذه الغايات والمقاصد التي أحدثت من أجلها.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير، عن سبل تعزيز دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاضطلاع بالأدوار والغايات التي أحدثت لأجلها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نشكركم، السيد المستشار، على توجيه هذا السؤال.

أريد أن أوضح في البداية حينما تتكلمون عن الاختلالات التدبيرية، خاصكم توضحوا للرأي العام بأي اختلالات يتعلق الأمر، من هنا كنا صريحين، احنا في مؤسسة تشريعية، لاشك أن هاذ الوكالة (l'ANAPEC[8]) لما تأسست في 2001 إلى يومنا هذا، رصيد العمل اللي قامت به عمل إيجابي للغاية، لعل الأرقام المتوفرة دالة، الوظائف ديالها معروفة، 3 ديال الوظائف:

- أولا، تتقرب ما بين العرض والطلب: دور الوساطة؛

- الوظيفة الثانية، وهي مهمة، كترافق حاملي المشاريع فيما يخص التشغيل الذاتي؛

- الوظيفة الثالثة، هي كتساهم في تحسين القابلية ديال التشغيل من خلال إعطاء تكوينات إضافية بالنسبة للشباب.

هاذ الوظائف هاذي جعلت أن الآن منذ تأسيسها في 2001 إلى يومنا هذا، العمل المأجور تمكننا من تشغيل سنويا 30.000، انتقلنا من 30.000 إلى 70.000 سنويا، الآن 70.000 الناس تيشغلوهم، من هاذ 70.000 كيتدمج 60.000 كيتدمجوا بصفة تقريبا نهائية في المقاولة، هذا من جهة.

كاين جانب آخر اللي ما نجحناش فيه بزاف هو الجانب ديال المقاولة، يعني مرافقة المقاولات هذا كاين حقيقة ضعف، ولكن ماشي اختلال تدبيري، هذا ضعف مجتمعي ثقافي يمكن لينا نتناقشوا فيه مطولا.

الآن الوكالة صادقنا في الأيام الأخيرة على مخطط تنموي اللي كان المجلس الإداري ترأسو السيد رئيس الحكومة، وحددنا بعض الأهداف خلال المدة 2016-2020 غادي نتمكنو من إدماج في إطار العمل المأجور 445.000 شخص.

فيما يخص القابلية ديال التشغيل غادي يستافدو 554.000 مواطن شاب وشابة.

فيما يخص التوجيه المهني 510.000 وفيما يخص التشغيل الذاتي غادي نصاحبو 20.000 مقاولة، 20.000 مشروع باش نأسسو 10.000 مقاولة اللي غادي تمكننا من توفير الشغل ل 30.000 شاب، لأن كل مقاولة صغيرة كتحدث 3 ديال مناصب شغل، هذا من جهة.

من جهة ثانية (l'ANAPEC) الآن أصبحت معروفة لدى الجميع، 75 شباك ديال (Agence) وكالة عبر التراب الوطني. عندنا الهدف في 2016 غادي نفتحو 10 ديال الوكالات جديدة، وعندنا كهدف إستراتيجي في كل قرية كيتجاوز عدد السكان ديالها 20.000 غادي نديرو فيها وكالة، هاذي ما يمكناش نتكلمو على اختلالات، بالعكس خاصنا نشجعو الحاجة اللي كتمشى.

لا شك أن هناك نقط ضعف نتعاونو عليها باش نحسنو الأمور، لأن ما يمكنش ها الاختلالات، ها الاختلاس هذا، كلام مطلوق على عواهنه غير معني، أعطيني الدليل ديال الاختلالات، "هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين"، والعيب والعار إلى ما درناش اللازم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، تفضل السي المربوح.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

الاختلالات دابا نتطرقو لهم، ولكن الإطار العام ديال هاذ السؤال هو تفاقم البطالة في بلادنا. الحكومة التزمت بـ 8%، احنا فايتين 10%، والوكالة عندها الدور ديالها، اللهم إلى قلت ليا الوكالة في جهة والحكومة في جهة أخرى.

1.200.000 مغربي في البطالة، السيد الوزير، دون احتساب المعطلين وشبه المعطلين، راه المندوبية ديال التخطيط كتكلم إلى حسبنا شبه المعطلين على 3 ديال المليون، وتقالت لينا في هذه القبة.

السيد الوزير،

ما يمكنش لنا نبقاو ساكتين ونقولو العام زين، ونقولو ما كاين والو و62% من الشباب ديالنا اللي أقل من 30 عام في البطالة، ما يمكنش لينا نسكتو.

بغيتونا نتكلمو على القضية ديال الوكالة نسبقوها، عندكم تقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، جيبوه للرأي العام وقولوا ليه أشنو فيه، وأشنو درتوا للملاحظات ديالو، نعطيك غير جوج ديال الأمثلة، لأن السؤال ماشي هو هذا، الوكالة ديال الرباط تعاودت 4 ديال المرات بأموال باهظة، ديال القنيطرة تعاودات جوج مرات بأموال باهظة، وباركة غير هاذ الجوج، إوا نَوَّر، السيد الوزير، الرأي العام، راه ما كنطلقوش من عبث، راه ما كنطلقوش باش نبخسو العمل ديال أي واحد، ولكن المعطيات هما هاذو هاذ الشي اللي كاين.

[8] **A**gence **Na**tionale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences

وانطلقنا–أنا قلت لك–من الأساس، وهو البطالة كتفاقم في بلادنا، السيد الوزير، ما يمكن لناش نبقاو ساكتين.

العالم القروي، أشنوا كتديروا في العالم القروي؟ قولوا لنا أشنو كتديروا للعالم القروي؟ ومنين كنقولولكم هنا العالم القروي، عندكم غير شعار، كتقولوا لا، ماشي هو هذاك، قولوا لنا أشنو درتوا؟ قولوا لنا آشمن قرية فيها هاذ الوكالة، آشمن بلاصة في العالم القروي اللي الوكالة دارت الوساطة ما بين المشغلين وطالبين الشغل، قولوا لنا شي مثال، قولوا لنا للرأي العام.

السيد الوزير،

قولوا لنا، الجمود ديال المجالس الجهوية والإقليمية لإنعاش التشغيل، ما تفعلاتش هاذي عشر سنوات، قولوا لنا علاش؟ والبطالة واصلة للأرقام اللي قلت لكم دابا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد الحو المربوح:

وا راه باقي اشوية، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا، وقع غلط، ماشي 4 الدقايق، غير 3 ديال الدقايق. وقع خطأ في (tableau)، الله يخليكم.

المستشار السيد الحو المربوح:

تبرع علي بدقيقة ما كاين مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد الحو المربوح:

لا؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على المساهمة في الجلسة.

لا ما عندكش التوقيت.. ما ابقاش التوقيت. ليس لكم الحق في الرد لأن ما ابقاش التوقيت، أ السيد الوزير، معذرة.

أشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة الحادية والعشرين

التاريخ: الثلاثاء 17 ربيع الأول 1437 (29 ديسمبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: خمسون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة التاسعة والعشرين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية، التي سوف نخصصها للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 58.15، يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

أعطي الكلمة للسيد الوزير، أو أعطي الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضل، السيد الوزير، للمنصة.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

باسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني بداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين والسيدات والسادة أعضاء اللجنة الموقرة، منوها بالأجواء التي سادت مناقشة مشروع قانون رقم 58.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، وشاكرا كذلك للسيد الرئيس وللسادة أعضاء اللجنة أريحيتهم وتفهمهم لعامل الوقت، وهو مشروع القانون المعروض على أنظار المجلس اليوم.

كما أود أن أشكر السادة أعضاء اللجنة على المساهمات القيمة والاقتراحات الهادفة، التي ستساهم في إغناء خارطة الطريق التي سيتم تنزيلها في المجال الطاقي.

السيد الرئيس،

من أهداف هاذ المشروع، كما صادقت عليه اللجنة الموقرة بالإجماع، تثمين المؤهلات الوطنية للطاقات المتجددة وإعطاء الرؤية اللازمة للمستثمرين من القطاع الخاص المهتمين بالمشاريع الطاقية، انطلاقا من مصادر متجددة.

وقد جاء اقتراح هاذ المشروع في سياق يتسم بضرورة مواجهة النمو المضطرد للطلب على الكهرباء، الذي يتجاوز 6% سنويا، لمواكبة التنمية السوسيو اقتصادية لبلادنا، وهو ما يحتم استغلال جميع المؤهلات والإمكانات من الطاقات المتجددة التي تزخر بها بلادنا، وذلك من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تقليص تبعيتنا الطاقية للخارج، أولا.

وثانيا، المساهمة الفعالة والإيجابية في التقليص من انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى الكرة الأرضية بشكل عام، من خلال إعطاء نموذج فعال وناجز لاستغلال الطاقات المتجددة.

ولابد من التذكير على الأهمية التي بات يكتسيها مجال الطاقات المتجددة، خاصة بعد خطاب جلالة الملك في قمة الأطراف بباريس، حيث أعلن جلالته عن رفع هدف 42% في أفق 2020، إلى 52% في أفق 2030.

فالمملكة المغربية لن تكتفي فقط بإدخال الطاقات المتجددة في طاقتها الكهربائية، بل إن المصادر المتجددة في هذه الباقة ستتوفق، بإذن الله، على المصادر الأحفورية في الأفق المذكور، وهي رسالة كبيرة وقوية للمنتظم الدولي.

أيها السيدات والسادة،

إن تطبيق القانون 13.09 قد عرف بعض النواقص، ذلك رغم التقدم الملحوظ الذي سجله، ونخص بالذكر منها:

- أولا، عدم تطرق القانون 13.09 لربط منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المنخفض، مما شكل عائقا أمام التنمية الصناعية للمنشآت الصغرى والمتوسطة، لا سيما تلك التي ستبنى على الألواح الشمسية أو ما يصطلح عليه ب (photovoltaïque)؛

- في مجال الطاقة الكهربائية من مصدر مائي، القانون استثنى من نطاق تطبيقه المشاريع ذات القدرة التي تتجاوز 12 ميغاواط، مما شكل عائقا أمام استغلال الحد الأقصى الذي تقدمه الخصائص الهيدرولوجية لمواقع الإنتاج؛

- ثالثا، إغفال الرأي التقني لوكالة الحوض المائي المعنية عندما يتعلق الطلب بإنجاز منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر الطاقة المائية.

وعلى هذا الأساس، السيد الرئيس، السادة المستشارين، يهدف مشروع القانون 58.15 المعروض على أنظاركم إلى تغيير وتتميم أحكام المواد الأولى و5 و8 و10 و12 و24 و26 من القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة عبر:

- أولا، فتح السوق الكهربائية للجهد المنخفض لاستثمارات القطاع الخاص في الطاقات من مصادر متجددة، والذي يخضع تطبيق أحكامه المتعلقة بالولوج والربط بالشبكة لشروط وكيفيات يتم تحديدها بنص تنظيمي؛

- رفع الحد الأدنى للقدرة المنشأة لمشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر مائية من 12 إلى 30 ميغاواط؛

- ثالثا، فتح إمكانية بيع فائض إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة إلى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بالنسبة للمنشآت المرتبطة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد العالي والجد العالي، أو إلى مسير شبكة التوزيع الكهربائي المعني، بالنسبة للمنشآت المرتبطة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المتوسط والمنخفض.

ويجب التأكيد على أن فتح إمكانية بيع الفائض للإنتاج–كما جاءت في مشروع القانون–جاءت، أولا، لتسوية الوضعية الحالية المتعلقة باقتناء المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لفائض إنتاج مستغلي المنشآت المرتبطة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد العالي والجد عالي، حيث أن حقن هذا الفائض يعتبر ضروريا من الناحية التقنية، بالإضافة إلى تثمين كل الطاقة المنتجة وتشجيع الخواص على الاستثمار في هذا المجال، كما سيهم هذا المقتضى المنشآت المرتبطة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المتوسط والمنخفض.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين، أهم مرامي ومقتضيات هاذ المشروع المعروض على أنظاركم، ونأمل أن يلقى هاذ المشروع تجاوبا من قبلكم، على غرار ما كان عليه الأمر داخل لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية الموقرة.

وشكرا السيد الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، لتقديم المشروع.

الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع، تم توزيع..

نمر الآن.. نفتح باب المناقشة، فللتذكير فللإشارة فقط، فخلال اجتماع ندوة الرؤساء صباح اليوم تم الاتفاق مع السادة رؤساء الفرق والمجموعات حول التوزيع الزمني بخصوص مناقشة مشروع هذا القانون، فالكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 7 دقائق..

لكم الاختيار، السيد الرئيس، إذا رغبتم في التدخل عندكم الوقت ديال 7 ديال الدقائق، إذا رغبتم في التسليم للرئاسة، إلى ابغيتو تسلموا للرئاسة التقرير هذا شيء آخر.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

إلى سمحتي، احنا غادي نكونو متضامنين ومتفقين مع مكونات المجلس، جميع الفرق. إذا ارتأى الرأي بأننا نسلمو للرئاسة، الفريق الاستقلالي وهو أول فريق سيستهل هذه المناقشة، فنحن مع التسليم، أما إذا اقتضى رأي الإخوة مكونات المجلس بأن نتلو رأينا وندلي برأينا في الموضوع، فالأمر للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

.. إذن شوفوا، الله يجازيكم بخير، واش نقراو أولا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

فريق الأصالة والمعاصرة، في حدود 6 دقائق، إذا رغبتم في ذلك، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس،

مساء الخير إخواني، أخواتي.

نظرا لأهمية الموضوع، أهمية بالغة، جدا، فنحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نقترح أن يتم عرض التدخلات أمام الجميع.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، السيد المستشار عن الفريق الاستقلالي، ما كاين مشكل. في حدود 7 دقائق، السيد المستشار المحترم، إن شاء الله.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لمناقشة مشروع القانون 58.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.

السيد الرئيس المحترم،

مما لا شك فيه أن هذا المشروع يأتي في إطارتنفيذ التوجيهات الملكية السامية والرؤية المتبصرة لجلالة الملك، لتدعيم الخيار الاستراتيجي لتطوير الطاقات المتجددة وبناء باقة طاقية متنوعة، تمكن من تلبية الطلب المتزايد على الطاقة والحفاظ على البيئة، وبالتالي تقليص التبعية الطاقية للخارج، حيث يرتهن المغرب للاستيراد الطاقي بنسبة 93%.

إن استقراء نص المشروع، الذي نحن بصدد مناقشته، يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن فتح المجال لاستثمار الخاص وربط منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية، انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المنخفض والمتوسط أو العالي أو العالي جدا، سيكون له آثار إيجابية على المواطنين، مما يسهم في تخفيض الفواتير الكهربائية ويخفف عبء الاستثمار في إنتاج الكهرباء على الدولة، إلا أننا في الفريق الاستقلالي نود إيلاء هذا الموضوع مزيدا من العناية واستحضارعدة معطيات، نعتبرها مفصلية لإنجاح هذا الورش الضخم، وذلك من خلال:

- أولا، مواكبة التطور التكنولوجي واعتماد ميكانيزمات التكنولوجيا الحديثة في إنتاج الطاقات المتجددة، مع تكوين اليد العاملة المتخصصة في المجال ونقل الخبرات وإدماج الصناعات الوطنية في المشاريع المندمجة للطاقات المتجددة والدفع بالوحدات الصناعية الوطنية إلى التكامل في إطارمندمج، يمكنها من المساهمة بفاعلية في صناعة الطاقة الوطنية؛

- ثانيا، العمل على تشجيع البحث العلمي وتشجيع البحوث التي تُنجز في هذا المجال، باعتباره قطاعا واعدا، مع الاستفادة من التجارب والخبرات التي اكتسبتها الدول الرائدة في هذا القطاع.

السيد الرئيس،

غني عن البيان أن مطلب إدراج البيئة كمحدد أساسي في تحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية أضحى مطلبا راهنا على المستوى الوطني والدولي لضمان فضاء عيش خلاق ومستديم، ضمن إطاراقتصادي واجتماعي، يهدف إلى المحافظة على البيئة في كل مجالات استخدام للطاقة من صناعة ونقل وخدمات وتجارة واستخدامات منزلية وغيرها.

السيد الرئيس،

إننا، في الفريق الاستقلالي، وإذ نثمن عاليا الإجراءات المهمة التي يقترحها المشروع، واستحضارا للتحديات الكبرى التي ينبغي علينا رفعها، نعتبر أن تحقيق الأهداف المعلنة تقتضي العمل–كل العمل– على إدماج المشاريع الاقتصادية الكبرى ضمن مشاريع عقارية ومدن جديدة لضمان ترشيد واستعمال معقلن للطاقة ببلادنا.

ومن هاذ المنطق، فإننا ندعو الحكومة إلى مواكبة هذا الورش الاستراتيجي الهام بإجراءات وتدابير، تروم رفع الوعي المجتمعي بأهمية هذا النوع من الطاقة وفعاليته وضرورة استعماله بحكمة ونجاعة، من خلال إشراك وسائل الإعلام السمعي وبالبصري في مختلف البرامج التحسيسية، خاصة وأن هذا المشروع يفسح المجال لكل المواطنين للانخراط ضمن منظومة إنتاج هذا الصنف من الطاقات الجديدة.

السيد الرئيس،

إن مناسبة مناقشة المشروع هي فرصة أيضا لنطلب من الحكومة مد البرلمان بشكل دوري بالمعطيات المتوفرة حول مدى تحقيق الأهداف المعلنة في الاستراتيجية الوطنية للطاقة والنجاعة الطاقية، حتى لا يبقى البرلمان بعيدا عن ورش تنموي كبير.

إن مستقبل الطاقات المتجددة بالمغرب يشكل بوابة عبور حقيقية نحو ممارسة طاقية مستدامة وتحقيق الاستقلال في مجال الطاقة النظيفة وبناء نموذج التنمية المستدامة المتكاملة اقتصاديا واجتماعيا. وما الاستراتيجيات المعتمدة في هذا الإطار إلا مثالا ساطعا، يؤكد مرة أخرى الخبرة التي اكتسبتها المملكة، والتي باتت تعي أكثر من أي وقت مضى الأهمية القصوى لقضايا الطاقة والتغيرات المناخية وخطرها على المجتمعات والدول، وهو ما جعلها تُدمج القضية البيئية في هذا المجال، واضعة وبشكل تدريجي حدود رؤيتها الخاصة ورهانات البعد البيئي، وهو ما يتجسد من خلال تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ "COP22" في العام المقبل.

لكل هذه الاعتبارات، واعتبارا للأهمية الاستراتيجية لتطوير الطاقات المتجددة بالمغرب، بما يضمن الأمن الطاقي ويسهم في الرفع من جاذبيته لدى المستثمرين في القطاع الخاص وتأهيل المملكة للتقارب مع أسواق الطاقة الأوربية، فإننا، في الفريق الاستقلالي، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السي المربوح. في حدود 6 دقائق، السيد المستشار.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع القانون 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون 13.09

المتعلق بالطاقات المتجددة، وهي مناسبة للتذكير بالمجهودات التي بذلتها بلادنا في الميدان الطاقي بفضل الرؤية الملكية الحكيمة، والتي مكنت بلادنا من تحقيق نقلة نوعية على مستوى السياسة الطاقية من خلال المشاريع الكبرى والمهيكلة، التي انخرط فيها المغرب من أجل تنويع الباقة الطاقية والاعتماد بشكل أساسي على الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها، خاصة الطاقة الشمسية والريحية والكهرومائية، وينبغي الرجوع في هذا الإطار للخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد في 30 يوليو 2007 والذي أسس لسياسة جديدة في مجال الطاقة، تعتمد بالأساس على تنويع مصادر الطاقة وضمان النجاعة الطاقية.

وفي هذا الإطار، أكد جلالته أن: "**من القضايا الأساسية مشكل الطاقة، الذي يجب التصدي له عبر رؤية مستقبلية، ضمانا للأمن الطاقي لبلدنا، وتنويع الموارد الطاقية الوطنية بأخرى بديلة وترشيد استعمالها**"، انتهى كلام جلالة الملك.

فقد ظلت الطاقة تشكل عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة في ظل تبعية مطلقة لبلادنا في الميدان الطاقي، وهو ما أرهق الاقتصاد الوطني، وساهم في فرملة كل المجهودات التي بذلتها بلادنا لتطوير وتأهيل نسيجها الاقتصادي، فاعتماد المغرب على الخارج في التزود بالطاقة بأكثر من 96% دفع إلى التفكير الجدي في إيجاد حلول جذرية لتفادي هذا الوضع المقلق. وبفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة، الذي دعا إلى الانخراط في برنامج طموح ومهيكل للاعتماد على مصادر أخرى للطاقة، تضمن تنويع الباقة الطاقية والتخفيف من التبعية الطاقية والاعتماد على طاقات نظيفة ومتجددة، وقد أعطى جلالته في هذا الإطار الانطلاقة الفعلية للعديد من المشاريع في هذا المجال.

وهكذا، تم إطلاق مشاريع ضخمة من قبيل المشروع المغربي للطاقة الشمسية، باستثمارات إجمالية تقدر ب 70 مليار درهم، والبرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية، بقيمة تفوق 31 مليار درهم.

ويسعى المشروع الوطني للطاقة الشمسية، الذي أكدنا في فريق الأصالة والمعاصرة في العديد من المناسبات، أنه مشروع مهيكل، سيجعل المغرب فاعلا مرجعيا في هذا المجال إلى إنشاء قدرة إنتاجية للكهرباء، انطلاقا من الطاقة الشمسية، قدرتها 2000 ميغاواط في أفق 2020.

أما البرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية فيروم إحداث حقول ريحية جديدة، ستساهم في رفع القدرة الكهربائية المتولدة من أصل ريحي من 280 ميغاواط حاليا 2000 ميغاواط سنة 2020.

والواقع أن جميع هذه المشاريع والبرامج المتعلقة بالطاقة النظيفة من شأنها أن تجعل المغرب فاعلا مرجعيا بإفريقيا والعالم العربي في مجال الطاقة المتجددة، كما تعكس الإدارة السياسية القوية للمملكة في تطوير الطاقات النظيفة، لاسيما وأنها تتوفر على إمكانات ومؤهلات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، سواء منها الشمسية أو الريحية او المائية.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى مشروع القانون المعروض للمناقشة اليوم، والذي يروم الاستجابة للإشكالات والنواقص التي رافقت تطبيق القانون رقم 13.09، وتحديدا صعوبة ربط منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المنخفض، سواء على صعيد قطاع السكن أو قطاع الخدمات، القانون المتعلق بالطاقة الكهربائية من مصدر مائي يستثني أيضا من نطاق تطبيقه المشاريع ذات القدرة التي تتجاوز 12 ميغاواط، القانون الحالي يطرح، بالموازاة مع ذلك، إشكالات مرتبطة بصعوبة الحصول على الرأي التقني لوكالة الحوض المائي المعنية بمشاريع إنتاج الطاقة من مصدر مائي، وهذا ما عالجه مشروع القانون الذي نحن بصدده.

السيد الرئيس،

لقد تكونت لدينا القناعة بأهمية هذا المشروع قانون وبأنه سيساهم بشكل فاعل في توفير إطار ملائم لاستغلال مكامن الطاقات المتجددة في بلادنا، بما يضمن توفير الطاقة وتعبئة الموارد الوطنية للطاقات المتجددة والمحافظة على البيئة.

وفي الأخير، نود أن نشكر السيد الوزير على التوضيحات التي قدمها خلال المناقشة وتفاعله التام مع مداخلاتنا، ولذلك فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل في إطار المناقشة ديال مشروع القانون، تفضل.. في حدود 5 دقائق.

المستشار السيد حميد زاتني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

السيد الرئيس،

نعم، السيد الوزير، إننا في فريق العدالة والتنمية، وقد سايرنا معكم في اللجنة موضوع تغيير وتتميم القانون رقم 13.09 لمشروع قانون رقم 58.15 المتعلق بالطاقات المتجددة. طبعا في اللقاء ديال اللجنة حاورناكم بجدية طبعا، وكانت توضيحاتكم جد مهمة وجد

واقعية، اللي طبعا أفادتنا وأعطتنا وضوح الرؤية في الموضوع.

لابد بداية أن نستحضر التوجهات الملكية السامية في هذا المجال (مجال الطاقة)، والقاضي بالدعوة إلى رفع التحدي إلى الوصول إلى 52% عوض 42%، وهذا تحدي كبير جدا من 2020 إلى 2030، رفع جلالة الملك التحدي إلى 52% من الطاقة المتجددة المنشأة، وطبعا هذا التحدي هذا سوف يجعل المغرب في منأى ومأمن من مخاطر التبعية الطاقية، اللي طبعا كيعيشها اليوم، حيث يستورد ما يناهز فوق من 90% من الطاقة ديالو.

هذا طبعا دفعكم، السيد الوزير، إلى القيام بتعديل القانون 13.09 اللي تبين فيه مجموعة ديال الضعف في التوجه الجديد ديالكم، وجيتوا بتعديلات. هاذ التعديلات هي تعديلات جد إيجابية، نثمنها، ما يتعلق بالمادة 6 والخاصة بمسير الشركة، المادة 12 رأي وكالة الحوض المائي عند استغلال بعض الأماكن المائية، المادة 24 فتح شبكة الجهد العالي والجد العالي والمتوسط والمنخفض لاستقبال منتوج الشركات التي ستستغل أو ستشتغل في هذا المجال وفتح السوق الكهربائية للجهد المنخفض، رفع الحد الأدنى من الطاقة المائية من 12 ل 30 ميغاواط، فتح إمكانية الطاقة المتجددة للبيع إلخ. كل هذا كيوضح أننا، الحمد لله، نسير في مجال الطاقة نحو طريق جد مفتوح، جد إيجابي مستقبلا.

فإننا في فريق العدالة والتنمية، نثمن مبادرة الحكومة وجرأتها في تعديل هذا القانون وطبعا العمل بجدية حول المستقبل.

هذا القانون الذي سيمكن من الانفتاح على آفاق جديدة لاستعمال الطاقات المتجددة، هاذ القانون سيساهم في التشجيع على البحث العلمي، لأن لا بد من تطوير البحث العلمي، لابد من الاستثمار الإيجابي، لابد من تشجيع المقاولة والمقاولة الوطنية بالخصوص، وكذلك لابد من الحفاظ على البيئة، لأن الطاقة المتجددة هي طاقة محافظة على البيئة، بالتالي غنربحو منها الشي الكثير جدا.

الحمد لله، بلدنا المغرب تيعرف.. يعني حباه الله بمناطق شمسية، مناطق فيها الشمس بشكل كبير، وبمناطق ريحية هامة، منها طنجة، منها الصويرة وأماكن أخرى اللي غتخلي هاذ المشروع بالذات أنه يتوفق فيه المغرب وينجح فيه، مواقع مائية ما ينهاز 400 موقع مائي بإمكاننا أننا نستغلها أحسن استغلال، ولذلك نشجعكم، السيد الوزير، على استغلال مكامن الطاقات المتجددة والمتوفرة في بلادنا.

الحمد لله، الله أعطاها لنا موجودة، خاصنا غير نستثمروها، وبالتالي نوليو احنا عندنا إمكانيات ديال حتى التصدير إذا كان ممكن، إلا أنه لابد أن نشير بالنسبة للشركات اللي غتاخذ هاذ المجال، السيد الوزير، خاصنا ندفعوها أنها تستثمر داخل المغرب، تنشئ شركات صناعة الآليات المتخصصة في هذا المجال، ماشي يجيب لنا السيرة ديالو من برا فقط ويقوم بالعمل ديال، فخاصو يجيب لنا الآليات، يجيب لنا المكننة، يجيب لنا العلم، ويجيب لنا التكوين للأبناء ديالنا، وبالتالي غادي نخلقو فضاءات للتشغيل، وهذا أحسن ما يمكن لنا نستفدوه كذلك مستقبلا في قطاع التشغيل.

لابد من توسيع الشبكة مع مجموعة من الجيران ديالنا، خاصنا نمشيو لإفريقيا، نمشيو للسينغال، نمشيو نبيعو لموريتانيا، نبيعو لمالي، البرتغال كاين مشروع، علاش هاذ توسيع الطاقة؟ وهذا هو السؤال اللي طرحنا عليك، أ السيد الوزير، في اللجنة، قلنا لكم: واش يمكن نخزنو الطاقة؟ قلتوا إيه، ولذلك خاصنا نوسعو هاذ العمل هذا باش نلقاو فين نخزنو الطاقة اللي غنشتريوها من عند المنتجين على الأقل باش أننا ما تنضيعوش فيها، حتى نضمن تخزين الطاقة أكثر ونضمن للمستثمرين.. طبعا المستثمر ملي غيشوف أننا عندنا واحد الاتساع ديال الشبكة ديالنا الكهربائية،لابد أن يجتهد ولابد أن يدخل في هاذ المجال وحتى نتمكن من ضبط السوق، باش ينزل الثمن ديال الطاقة في المغرب، وطبعا احنا كنفرحو إلى وصلنا ل 30 فرنك، كيف ما قلتوا السيد الوزير، 30 فرنك، يعني ستة ديال الريال في الكيلوواط، هذا مهم جدا، والزيادة في البيع، وهذا هو اللي بغينا، إن شاء الله، أن المستثمرين يمكن يبيعوا للمكتب الوطني ما يفوق 20%، احنا درتوا في القانون 20%، يمكن، إن شاء الله، تجيبوا لنا تعديل آخر ما يفوق 20%.

نثمن العمل...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

المستشار السيد حميد زاتني:

طبعا احنا كنساندوكوم، وكنؤيدوكوم وكنصوتوا بنعم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بالمجلس الموقر، لأعرض وجهة نظرنا في مشروع القانون 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.

وفي البداية، نود أن ننوه بعمل لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بكافة أعضائها، كما نشيد بالتفاعل الإيجابي للحكومة في شخص السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وهي مناسبة لنعبر، كفريق حركي، عن تنويهنا وإشادتنا بالسياسة الطاقية لبلادنا، المعتمدة أساسا على تنويع الموارد الطاقية الوطنية بأخرى بديلة، بغية تقليص التبعية الطاقية باعتمادات مقاربة شمولية في تنزيل الإستراتيجية الوطنية بكيفية فعلية وفعالة.

ويبدو ذلك جليا من خلال مشروع "نور" للطاقة الشمسية بوارزازات، كنموذج ذي إشادة من دول العالم، في انتظار استكمال باقي الأوراش الطاقية مستقبلا.

وفي هذا الصدد، لابد من الإشارة إلى أن هذا المشروع جاء بأربعة أهداف رئيسية، تتجلى في أمن الإمدادات وتوفير الطاقة، بالإضافة إلى تعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار معقولة وأيضا التحكم في الطلب وكذلك المحافظة على البيئة.

السيد الرئيس،

تطرق هذا المشروع أيضا إلى 5 توجهات إستراتيجية، وتهم بالأساس تنويع وتنافسية الباقة الطاقية وكذلك تعبئة الموارد الطاقية المتجددة الوطنية وأيضا تعزيز النجاعة الطاقية وتقوية الاندماج الجهوي، بالإضافة إلى نهج سياسة التنمية المستدامة.

وبالتالي، فإن هذه الإستراتيجية هي ترجمة لخارطة طريق، تتضمن برنامج عمل مفصل على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

السيد الرئيس المحترم،

وفي هذا الإطار، نود التأكيد على أن هذا المشروع جاء لمعالجة النواقص التي شابت القانون رقم 13.09 واستغلال مكامن الطاقة المتجددة المتوفرة في بلادنا، بالإضافة إلى وضع برامج وطنية لتطوير واستغلال الطاقات المتجددة.

وعليه، لابد من التساؤل حول أحقية الفلاحين الكبار في إنتاج الطاقة المتجددة واستغلالها وأيضا في ربطها بالشبكة الوطنية، بالإضافة إلى الاستفسار حول الإستراتيجية المستقبلية لدى الوزارة لضبط وتنظيم عملية تخزين الفائض.

السيد الرئيس المحترم،

إذ نعيد تنويهنا بالعمل الجماعي الذي ميز أشغال لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية أثناء مناقشة هذا المشروع الهام، وبالتالي، فإننا، في الفريق الحركي، نثمن هذا المشروع، نظرا للإيجابيات، ونثمن أيضا مبادرة الحكومة وجرأتها في تعديل هذا القانون، وبالتالي فإننا نؤكد، باسم الفريق الحركي، تفاعلنا الإيجابي مع هذا المشروع الهام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين والمستشارات،

نحن بدورنا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نثمن هذا المجهود الذي بُذل من طرف وزارة الطاقة والمعادن لإخراج القانون المعدل، وذلك لأسباب اختصرناها في 4 ولا 5 نقط:

أولا، المجهودات التي تبذلها المملكة من أجل الرقي بمستوى الطاقة إلى مصاف الدول المتطورة في هذا الميدان، وكذلك دعوة جلالة الملك إلى الانخراط في هذا المجهود والمساهمة في إنجاحه وتنويعه حتى يتبوأ الاستثناء في إفريقيا، كفاعل مرجعي في الطاقة المتجددة، وكذلك الوصول إلى الهدف الذي ننشد إليه، وهو تحقيق 2000 ميغاواط، والرفع كذلك من التحدي للوصول إلى 50% من الإنتاج الوطني.

وكذلك هذا المشروع يساهم في تقليص الإنفاق وتحقيق أسعار مريحة للمواطن وكذا في تكوين وإطار ملائم ومكانة مريحة للمجهود المالي، الذي كان يُبذل لتلبية الخصاص، كذلك أنه يشجع الاستثمار والمستثمرين والخواص في هذا الميدان وتنويع هذا الاستثمار في المجالات المواكبة، التي تصاحب هذا المشروع، وبالتالي الرفع من فرص العمل جديدة ومتميزة أخرى ومهمة.

وكذلك هذا المشروع–كيف جا في التدخل ديال الأخ اللي سبقني– هو معالجة النواقص التي جاء بها القانون السابق، يعني 13.09. واحنا في فريق التجمع الوطني للأحرار نصوت بنعم على هذا المشروع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار 4 دقائق، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مشروع قانون 58.15، القاضي بتغيير وتتميم القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، هاذ المشروع الذي نثمنه إجمالا، نظرا لما يتيحه من إمكانات جديدة لاستعمال الطاقات المتجددة، وبفتح آفاقا واسعة لتنميتها واستغلالها، وهو ما عبرنا عنه خلال مناقشتنا لهذا المشروع داخل اللجنة المختصة.

وكما هو معلوم، يلعب قطاع الطاقات دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح محركا حقيقيا للنموومن عوامل الإنتاج التي تحدد بشكل كبير مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأمام الطلب المتزايد على الطاقة، عملت عدة دول على التحكم في الطلب والاستعمال العقلاني للطاقة من خلال خلق بدائل أهمها: تطوير استعمال الطاقة المتجددة، وذلك لتلبية الحاجيات الطاقية في أحسن الشروط من ناحية التكلفة.

ولمسايرة التزامات الدولية للمغرب في مجال الحفاظ على البيئة، لا مناص اعتماد استراتجية لقطاع الطاقة، ترتكز على منظور شمولي مندمج تضع من بين أهدافها تقليص التعبئة الطاقية وتنويع مصادر إنتاجها وتخفيض تكلفتها وتحسين النجاعة الطاقية وتشجيع الحلول البديلة كالطاقة المتجددة، كالشمس والرياح والماء، كمصادر فاعلة وموثوقة لتوليد الطاقة التي نحتاجها بالكميات التي نرغب فيها.

إن البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة الذي يوليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أهمية بالغة، والتي قال جلالته أن تتولى الوكالة المغربية للطاقة الشمسية "MASEN[1]" من الآن فصاعدا قيادة قطاع الطاقات المتجددة، وخصوصا الشمسية والريحية الكهرومائية.

هذا البرنامج الذي سيمكن من استغلال مكامن الطاقة المتجددة المتوفرة ببلادنا لتفادي التبذير والتخفيف من عبء تكلفة الطاقات المستهلكة على الاقتصاد الوطني، خاصة أمام تزايد الاستهلاك الوطني من الطاقة.

وقد دعا جلالته كلا من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة الشمسية للعمل بشكل منسجم من أجل تأييد الزيادة القارية والعالمية في مجال الانتقال الطاقي. ولهذا الغرض، فهما مطالبان بالعمل من خلال روابط تنظيمية قوية وقيادة استراتجية موحدة، وذلك بهدف–يضيف بلاغ الديوان الملكي–توفير وسائل مؤسساتية واقتصادية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. انتهى الوقت.

[1] **M**oroccan **A**gency for **S**olar **En**ergy

المستشار السيد عبد الحميد الصويري:

نشكر السيد الوزير على العمل اللي كيقوم به، وكنصوتو بنعم على المشروع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغل، 3 دقائق.

المستشار السيد محمد زروال:

السلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون والمستشارات المحترمين والمحترمات،

نريد في البداية أن نحيي عاليا المجهود الكبير الذي يبذل من طرف كل الفاعلين وكل مكونات القطاع، ونثمن الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال الطاقات المتجددة.

في الحقيقة، القراءة الأولية لمشروع القانون 58.15 وضعت أمامنا العديد من علامات الاستفهام حول جملة من الإشكالات، التي أثارت مخاوفنا، إلا أنه بعد مناقشة الموضوع في إطار اللجنة المختصة والشروحات الإضافية التي تقدم بها السيد الوزير، تبددت بعض من مخاوفنا حول الأمن المائي.

السيد الوزير،

نحن مع توجه الدولة واستراتيجيتها في تنمية وتطوير الطاقات المتجددة لتقليص التبعية والسعي نحو الاستقلالية الطاقية، ونحن كذلك لسنا ضد استثمار الخواص في هاته الطاقات، سواء كانوا وطنيين أم أجانب، والدليل أننا صوتنا بالإيجاب على المشروع موضوع هذه الجلسة في اللجنة الدائمة المعنية، رغم الملاحظات التي أبدينا حوله.

لكن، نحن مع الاستثمار الذي لا يلغي المؤسسة الوطنية، بل يحافظ لها على مكانتها الاعتبارية، التي تجعل منها صمام أمام أي تهديد للأمن الطاقي والمائي للبلاد. كلنا عشنا مشكلة ساكنة طنجة مع شركة أمانديس التي، لولا الألطاف الإلهية ثم تدخل الدولة في الوقت المناسب، لاتخذت الأمور أبعاد خطيرة.

في هذا الصدد، انطلاقا من إيماننا العميق وقناعتنا الراسخة بالدور الوطني التاريخي الذي قامت به المؤسسة الوطنية في الحفاظ في الأمن الطاقي والمائي للمغرب والاستثمارات الكبيرة والهائلة، التي مكنتها من بلوغ ذلك، نريد أن نلفت انتباهكم إلى خطورة التخلي عن

دور المؤسسة العمومية لصالح القطاع الخاص أو إعطائها أدوارا ثانوية في قطاع حيوي سيادي، وهذا في اعتقادي يضعنا أمام مفارقة عجيبة بين هدف التحرر من التبعية الطاقية من حيث الوقود بتطوير وتنمية الطاقات المتجددة، من جهة، وبين تحويل قطاع بإنتاجه ونقله وتوزيعه بشمسه وريحه ومائه إلى الخواص من جهة أخرى، فعن أي استقلالية نتحدث؟!

وهذا يدفعنا إلى دعوة الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها التاريخية والعمل على بذل المزيد من الجهود لتمكين المكتب الوطني للكهرباء والماء من تحمل الدور المنوط به في الحفاظ على الأمن الطاقي والمائي.

أما بخصوص مشروع القانون 58.15 فليس لنا أي اعتراض عليه، ونصوت عليه، إن شاء الله، بالإيجاب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي، الأستاذ تفضل، لكم الكلمة في حدود 3 دقائق.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أعتقد أن هذا المشرع القانون 58.15 المغير والمتمم للقانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة أملته الحاجة، الحاجة لأننا سنكون مضطرين حتى في السنوات القادمة القليلة أن تأتي الوزارة المعنية بمشاريع قوانين أخرى، لأننا نتحدث عن مشروع ضخم، وهذا المشروع الضخم ربما أنا أقول نتحدث عن مشروع مجتمعي، مشروع مجتمعي اللي هو ليس نتاج ديال الحكومة ولكن جميع المؤسسات الدستورية في البلاد، وعلى رأسها المؤسسة الملكية، ونحن قبل أيام شهدنا.. سمعنا بلاغ الديوان الملكي اللي تحدث على رفع الطاقة من 42% سنة 2020 إلى 52% سنة 2030.

اليوم من بين المشاريع – أعتقد–ذات المقاربات السليمة اللي كتعيشها بلادنا، وهو مشروع الطاقات المتجددة بمكوناتها الثلاثة، إن نحن في المغرب استثماراتنا ضخمة في الطاقة الشمسية. صحيح ما بغيتش أنا نتكلم على تفاصيل المشروع، أتحدث على الجانب الآخر المتعلق بالبناء المتواصل لهذا المشروع الكبير، فواحد المرحلة بنينا المؤسسات المكلفة بهاذ الشي واحنا عشنا القوانين الأصلية ديال الطاقات المتجددة، ديال النجاعة الطاقية، ديال الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية. اليوم نحن في المسار الذي من خلاله نبحث على أفق أرحب لهاذ.. لذلك فالمغرب، بغض النظر، اللي كنقولو فعلا هناك اختيار البحث عن الاستقلالية، هناك بحث عن الأمن الطاقي، ولكن هناك جانب أساسي جدا، المغرب اختار هذه الطاقات النظيفة ولم يختر الطاقة النووية، ونعرف أن الطاقة النووية رغم كلفتها، ولكن الآثار ديالها راه أعمق (les résidus) ديالها راه صعيبة، ولكن احنا اختارينا هذا لأن الجانب الثقافي الأساسي، والجانب الثقافي ما نحيدوهش من بالنا، لأننا اخترنا أن نُدخل المعطى الديمقراطي البيئي في المسألة الديمقراطية، في مكونات المسألة الديمقراطية.

المغرب بهذا الاختيار يرقى نحو أن يكون جزءا من العالم، من المشترك الإنساني في العالم المتقدم في العالم الديمقراطي.

لذلك، فهذا مدخل للبحث عن جودة الحياة، وجودة الحياة هي تكريم للإنسان، نحن راه كنعرفو أبناء الطاقة الأحفورية، واحنا أبناء مناطق اللي كانت فيها الطاقات، نعرف المآسي التي خلفتها والتي لا زالت نعاني من آثارها.

لذلك، لا يمكن إلا أن نكون مع هذا المشروع، ولا يمكن إلا أن نقول أن هذا المشروع هو مدخل أساسي للتصالح مع البيئة ديالنا، وخاصة ونحن مقبلون في السنة المقبلة على احتضان "COP22"، واللي هي ليست من أجل عيون المغرب السوداء، ولكن لأن المغرب اختار هذا الطريق واختار هاذ المشروع ولا يمكن إلا أن ندعمه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.. لكم 3 دقائق، السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

طبعا يشرفني أن أتقدم باسم مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة هاذ المشروع، مشروع قانون رقم 58.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09.

طبعا الرهان على الطاقات المتجددة هو يشكل تحديا حقيقيا لضمان الأمن الطاقي لبلادنا، وبالتالي لا يمكن لأي كان أن يُفاوض أو يناقش في هاذ التحدي وأننا كلنا–كمغاربة–هذا هو التحدي ديال الوطن برمته، لكن هاذ التحدي اللي مطروح على بلادنا هو أيضا فيه جانب اللي خاص نوضحو للرأي العام ونورو الإخوة أعضاء مجلس المستشارين بالأشياء المترتبة عنه، وهنا غادي يمكن نتفقو كلنا على أنه هاذ التحدي هو تحدي كبير، لكن أشنو هي المصاحبة باش يكون هاذ

المشروع الطموح الكبير في مستوى الرهانات المطلوبة.

فلابد من بعض الأشياء، اللي احنا كمجموعة كنفدرالية احنا كنهو لها الحكومة ولأنه ضروري سن إستراتيجية وطنية لاكتساب التكنولوجية، لأنه مع الأسف احنا كبلد ما عندناش أطر في هاذ المجال وفي السياسة وفي المنظومة التعليمية ديالنا، هذا مجال خصب للاشتغال. وبالتالي خاص تكون منظومات مصاحبة لهذا المشروع.

كذلك، التكوين والتكوين المستمر من أجل توفير الضرورية، كذلك لابد من استغلال كل الإمكانيات التي تزخر بها بلادنا، خاصة الطاقات الأخرى اللي كتلوث البيئة ديالنا، وغادي نعطي مثال لا الحصر (les décharges) مطارح النفايات، اللي كتشكل خطورة كبرى على البيئة، وهي مصدر مهم بالنسبة للطاقات المتجددة.

كذلك، النجاعة الطاقية تعتبر في حد ذاتها مورد للطاقة، وبالتالي حان الوقت باش نبلورو هاذ الفكرة ديال النجاعة الطاقية لأنها مهمة ومهمة جدا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بعد الاستماع لمداخلات السادة رؤساء الفرق والمجموعات، في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، ننتقل الآن للتصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها المشروع، فأعرض المادة الفريدة للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع قانون برمته للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 3.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.**

شكرا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة الثانية والعشرين

التاريخ: الثلاثاء 24 ربيع الأول 1437 (05 يناير 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان واثنتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا أشرف خلق العالمين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواتي، الإخوان المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

طبقا لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن عن توصل مكتب المجلس من الفريق الاشتراكي بأربعة مقترحات قوانين وهي:

1- مقترح قانون يرمي إلى إحداث غرف للسياحة؛

2- مقترح قانون يرمي إلى إحداث المجلس الوطني للسياحة؛

3- مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 31.96 المتعلق بالنظام الأساسي لوكالات الأسفار؛

4- مقترح قانون يرمي إلى تغييروتتميم القانون رقم 1.74.16، المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1396، موافق 12 أبريل 1976، المتعلق بالمكتب الوطني المغربي للسياحة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 5 يناير 2016 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 42 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة.

كما نحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة على موعد مع جلسة تشريعية ستخصص للدراسة والتصويت على:

- أولا، مشروع قانون رقم 45.15 القاضي بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة؛

- ثانيا، مشروع قانون رقم 71.15 يتعلق بتغييروتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير السياحة حول حصيلة برنامج "رؤية "2020، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد يوسف محيي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات المحترمات،

في ظل الأزمة الخانقة التي عرفها قطاع السياحة ببلادنا، السيد الوزير، نسائلكم عن وضعية إستراتيجية 2020، وكذا عن التدابير المتخذة لإخراج هذا القطاع من الركود الذي يعرفه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرح هاذ السؤال.

وبهذه المناسبة أريد أن أقدم تحياتي بالنسبة للسنة الميلادية الجديدة ومن خلالكم لجميع المغاربة.

غير بالنسبة للكلمة ديال أنه وضع كارثي، أنا تنظن ليست السياحة في وضع كارثي، بالعكس أنه نظرا لكثير من العوامل اللي وقعت على المستوى العالمي، السياحة المغربية أبانت عن صمودها وعن مقاومتها.

ولكن لا يتسع الوقت باش نعلمو واحد التقييم ديال الرؤية ديال 2020، نحن في إطار الآن العمل على واحد التقييم اللي غادي يكون في هاذ الستة أشهر المقبلة باش نشوفو أين وصلنا بالنسبة لأهداف ديال الرؤية ديال 2020، وكذلك ما هي النوعية ديال إعادة النظر في بعض الأهداف في هذا الإطار هذا.

ولكن السؤال اللي توصلت به يسأل بالفعل على المقاولة وماذا نعمل في إطار المقاولة. هناك برنامج تم اعتماده في هذا الإطار هذا، اللي هو برنامج وطني للإبداع والتنافسية، تتعرفوا بأنه في بداية 2012 رصدنا تقريبا 420 مليون درهم لدعم التنافسية ديال المقاولة، هناك كذلك صندوق تم الآن الموافقة عليه، اللي هو صندوق كذلك لضمان تمويل القروض البنكية بالنسبة للاستفادة للمقاولات. تم تحيين نظام تصنيف المؤسسات الفندقية، هاذي مسألة اللي أساسية جدا، والآن هو في إطار التطبيق ديالو، وتقنين الإقامات العقارية بالنسبة للسياحة، وهذا يساهم كذلك في إطار المقاولة، مع العمل الذي نقوم به في إطار تحسين جودة الخدمات السياحية، خصوصا بالنسبة للمرشدين وبالنسبة لمهن أخرى متعلقة بالسياحة.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الوزير.

ولكن بكل صراحة الوضعية كارثية للسياحة، ونعطيكم بعض الأرقام بسيط،ة وتتعرفوها أكثر مني أنا.

بالنسبة لعدد السياح، السيد الوزير، 10 ملايين احنا فيها من 2010 لليوم، (donc) كملنا 2010، 2020 ما درنا فيها والو، ليالي المبيت تقلصت من 2014 ل 2015 ب 7% على العموم. وإلى حسبنا غير الأجانب تقلصت ب 13.5% الأجانب اللي تيدخلوا للمغرب، مدينة أكادير بوحدها نقصت بـ 9%، يعني هاذي من المدن اللي تتعيش نقولو تقريبا غير بالسياحة بوحدها.

المداخيل، السيد الوزير، ديال القطاع اللي تيدخل لنا 60 مليار فالعام ديال الدرهم واللي تنعولو عليه باش يساهم في التقليص من العجز التجاري، نقصت بـ1%، يعني 500 مليون درهم إلى حدود أكتوبر 500 مليون درهم اللي ما دخلتش هاذ العام اللي تنقصت.

في المقابل، السيد الوزير، (le budget) الميزانية اللي ما صوتناش عليها احنا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لأنها هزيلة وماشي غير ديالكم بوحدكم، احنا راه تنساءلوكم، السيد الوزير، وتنساءلو على طريقكم الحكومة ككل، لأنه القطاع قطاع أفقي، كيتداخلوا فيه جميع الوزارات وجميع القطاعات.

الميزانية نزلت ل 200 مليون درهم، كاين دول أخرى، السيد الوزير، اللي عندها نفس الإكراهات اللي عندكم وأكثر، لأن احنا، الحمد لله، وزارة الداخلية قايمة بالواجب والإستراتيجية ديال سيدنا فهاذ الباب هذا خلاتنا نكونو بلد آمن ما استفدنا منهاش، وهما خدموا، عندنا الأمان لأن، الحمد لله، بخير وعلى خير، ولكن آش درنا به؟ وصلنا لهاذ الأرقام اللي قلت لك، دول كدبي، كالأردن، كإسرائيل كاع اللي هما عندهم الحرب، غادين في تقدم مستمر.

الناس اللي تيستثمروا، المستثمرين دياولنا، السيد الوزير، خلقوا ما يقرب من 40 ألف غرفة مصنفة من 2010 لليوم، هذا استثمار، هاذ الناس كي غيديروا يردوا فلوسهم؟

اللي خاصنا نعرفو، السيد الوزير، هو اليوم احنا تنطالبو بموارد اللي في المستوى ديال الدول اللي بحال المغرب، دول سياحية، خاصنا 3% من المداخيل ديال السياحة تمشي للسياحة، يعني خاصنا مليار و700 مليون ديال الدرهم ماشي 200 مليون، وكل شي خاصو يعمل عليها باش تكون حاضرة.

احنا ابغينا، السيد الوزير، التشاور مع المهنيين، ابغينا رقمنة القطاع بطريقة جيدة، الإنترنيت هي اللي خدامة اليوم، ابغينا في التكوين ابغينا الجودة، ما ابغيناش العدد، باغينا تشجيع اللغات، الله يخليك، للجميع، الناس راه تيشجعوا الناس باش يقراو اللي تيعملوا في الميدان، تيشجعوهم باش يمشيو يقراو اللغات باش يتعاملوا مع السواح، ابغينا النقل الجوي، ابغينا خلق وكالة وطنية لتسويق المعارض والمناظرات العالمية، ابغينا تلميع صورة المغرب، ابغينا، السيد الوزير، نعرفوواش هاذ القطاع باقي قطاع استراتيجي أولا، لا؟ بصريح العبارة، واش نعولو عليه، ونبقاو نمشيو فيه ولا نحبسو؟

وتنطالبو، السيد الرئيس، احنا اللجنة المتخصصة وابغيتها باش تسجل باش تدعي لواحد اليوم دراسي اللي نتباحثو فيه، لأن كيف قلت الوقت ما كافينشاي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للسيد الوزير في حدود الثواني المتبقية.

السيد وزير السياحة:

صافي، غير ثواني؟

لا، غير بالنسبة.. غير نتفاهمو على الأرقام.

في 2012 فاش جات هاذ الحكومة، كانت السياحة 9 مليون ديال السياح، يعني في 2013 وصلنا إلى 10.300.000، هذا هو الرقم اللي خاصنا نتعاملو به.

بالنسبة لهذه السنة العدد ديال الوافدين نزل بـ 0.9%، إذن نقص بـ 0.9% إلى حدود نوفمبر، ولكن بالمعطيات اللي موجودة على المستوى العالمي، وكذلك المشاكل اللي كتعرفها كثير من البلدان، بالنسبة لنا هذا إنجاز، لأنه كنا ننتظر مع هذه الأحداث اللي هي موجودة في المنطقة أنه يكون تدهور أكبر، ولكن هناك مقاومة، وهناك كذلك مناعة، هناك عمل يقوم به المهنيين، هناك عمل يقوم به المكتب الوطني المغربي للسياحة الذي يجب أن يُشكر عليه.

ولكن حتى الأرقام راه ماشي 200 مليون ديال الدرهم، راه 200 مليون ديال الدرهم هي ما هو مرصود في الميزانية، هناك 400 مليون ديال الدرهم كتجي من الضريبة اللي هي موجودة على الطيران، هناك 150 مليون ديال الدرهم كتجي من الضريبة المحلية، هاذي راه 750 مليون ديال الدرهم، هذا مجهود اللي هو مهم جدا.

نعم، أنا أتفق معك أنه غير كافي وخاصنا نوصلو لمليار ديال الدرهم ونوصلو لمليار و300 مليون ديال الدرهم اللي هي مرصودة بالنسبة للرؤية ديال 2020، ولكن رغم ذلك هناك مجهود تقوم به الدولة، هناك مجهود يقوم به المهنيون في هذا الإطار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

قبل أن ننتقل إلى السؤال الثاني، بغيت نخبر المجلس المحترم أنه يحضر معنا أشغال هذه الجلسة وفد عن الاتحاد العربي للعمل التطوعي، وبهذه المناسبة أرحب باسمكم.. إذن متمنيا لكم مقاما طيبا في بلدكم الثاني المغرب.

ننتقل إلى السؤال الثاني، موضوعه "الإقلاع السياحي"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليتفضل أحد منهم.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

شكرا السيد الرئيس.

يشتكي مهنيو قطاع السياحة من العديد من المشاكل، التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المسطرة، وعدم الاستفادة واستثمار ما تعرفه مملكتنا من استقرار وأمن، خلافا لمحيطنا الإقليمي.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن السياسة الحكومية للإقلاع السياحي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم للإجابة.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على طرح هذا السؤال.

بالفعل سنة 2015 كانت سنة صعبة، وكذلك الآخر ديال 2014، ولكن رغم ذلك كانت مناعة وكان هناك مقاومة. أنا بالنسبة لي السنة الماضية كانت سنة ديال الصمود في وجه كل التأثيرات الخارجية.

نعم، بلدنا آمن، ومن هذا المنبر أحيي ما تقوم به الأجهزة الأمنية، وأحيي ما يقوم به كل المغاربة من أجل أن يبقى البلد آمنا، ولكن رغم ذلك كانت صعوبات.

بالنسبة للسنة المقبلة، هناك إستراتيجية وضعناها، هاذ الإستراتيجية تعتمد على 3 ولا 4 ديال محاور.

المحور الأول وهو التنويع، ما غاديش نبقاو معتمدين على سوق واحدة، هناك تنويع، يعني غادي نمشيو للسوق الألمانية، السوق الإنجليزية اللي عرفنا فيها تطور هائل بالنسبة لهذه السنة، هاذي المسألة الثانية.

هناك أسواق صاعدة نريد أن نستفيد منها، السوق الروسية، أوروبا الشرقية وكذلك الأسواق العربية.

نريد أن نستثمر كذلك في إطار الطيران، ونريد أن نستمر في التطور الذي تعرفه السياحة الداخلية اللي صارت تشكل 33% من السياحة الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لأحد المستشارين من حزب الاستقلال، الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

أولا، نثمن كذلك نحن الاستقرار اللي تشهدو بلادنا ونثمنو العمل ديال الأجهزة الأمنية اللي قايمة بدورها أحسن قيام، إلا أننا كنرى، السيد الوزير، أنو الإقلاع إقلاع سياحي ناجح كيتطلب، أولا، تحسين التنافسية فهذا القطاع، لذا نسائل كذلك مرة أخرى عن فين وصلت الإنجاز ديال المحطات السياحية؟ ما مدى إخراج المناطق السياحية الناشئة إلى حيز الوجود؟ واش كاين إشراك فعلي للقطاع الخاص بالنسبة للسياحة الداخلية واللي قلتو، السيد الوزير، أنها تشكل أكثر من الثلث ديال النشاط ديال هاذ السياحة؟

كاينة مجموعة من النقائص، خاصة في التأخر الملحوظ في التنزيل للمشاريع الموجهة إلى السياحة الداخلية، كاين كذلك نقص في احترام المعايير الدولية في مجال البنيات التحتية والخدمات المقدمة، لأنه الخدمات المقدمة للسائح الداخلي راه فيها بزاف ديال النقائص، واللي نذكر منها حادثة وقعت أخيرا فأحد الفنادق المصنفة في مدينة أكادير، واللي راحت ضحيتها فتاتين صغيرتين بريئتين، علاش؟ لأن ما كانش (maitre nageur) احـدا (la piscine). هاذي الأمور هي اللي خاصها يؤخذ بعين الاعتبار باش تكون واحد النوع من الاستجابة للإنتظارات ديال السياح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة:

شكرا، السيد المستشار المحترم.

في الحقيقة غير نعرفو أشنو هو الإنجازات اللي وقعت فهاذ الفترة هاذي؟

60.000 سرير راه ماشي مسألة اللي هي سهلة ولا هينة، الاستثمار اللي بالغ تقريبا واحد 40 مليار ديال الدرهم غير ماشي مسألة اللي هي هينة، تطور كبير جدا بالنسبة للسياحة الداخلية من 25% إلى 33% ليست بالمسألة الهينة.

ولكن بحال دبا إلى بغينا نتكلمو على الجودة ديال الخدمات، خاصنا نشوفوها في إطار دراسات، نحن نقوم بدراسة على تقريبا 10.000 سائح كل 3 أشهر، وكتعطينا البارومتر، كتقول لينا واش كاين نسبة الرضى ولا ما كايناش، نسبة العود ولا ما كايناش، تقريبا 80% ديال السياح راضون، وتقريبا راضون عن الوجهة المغربية، وهناك اللي هما راضون بشكل محض حتى تتوصل إلى 90%. إذن، هاذو مسائل اللي خاصنا لابد أننا ناخذو بها.

واش احنا وصلنا أنه الجودة العالمية؟ مازال لم نصل إلى ذلك، ولكن احنا نعمل على هذا، ولكن، هذا راه ماشي فقط يعني أنه المحيط السياحي ديال المدن اللي هو خاصو يتحسن، خاص جودة الخدمات في الفنادق، خاص تكوين في الفنادق، خاص كذلك أنه التحفيز ديال الموارد البشرية اللي تتشتغل معنا، خاص الاستقبال في المطارات. هاذو كلها أمور وأوراش نعمل عليها كحكومة، ونريد أن نحسن جودة الخدمات التي تقدم للسياح.

غير واحد القضية بالنسبة لنا احنا في المغرب، راه يحتدى بنا كوجهة سياحية على المستوى العربي والمستوى الإفريقي، فاش كنمشيو للمنتديات الدولية، تيقولوا لنا أنه المثال والنموذج الذي نريده هو السياحة، ماشي هاذي ديال وزير السياحة ولا ديال الحكومة، هاذي ديال الفاعلين والعاملين والمدن المغربية والمنتخبين اللي كلهم كيشتغلوا، باش يمكن لهم أنهم يجعلوا الوجهة ديالنا وجهة متنافسة. نحن في إطار العمل بأنه نحسن هذه الوجهة، ولكن كذلك من أجل أن يكون هناك استثمار أكثر.

غير بالنسبة للمحطات السياحية اللي قلت، المحطات السياحية نحن في إطار إخراجها، لأنه كانت هناك صعوبات من عند المستثمرين، كانت صعوبات اللي هي كانت بالنسبة للأزمة الاقتصادية، ولكن نشتغل الآن على تغازوت بشكل حثيث، أنه بدا العمل على فنادق، هناك فندق اللي خرج، هناك كذلك الغولف هو في إطار الخروج، وكذلك بالنسبة للسياحة الداخلية نحن نشتغل على هذا، والدليل على ذلك المؤشر ديال التطور ديال السياحة..

السيد رئيس الجلسة:

اقطع الصوت.

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول توفير الحماية للأشخاص في وضعية إعاقة بالشوارع والطرق الوطنية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدين الوزيرين،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

السيدة الوزيرة،

هل من إجراءات وتدابير استعجالية لفرض احترام الأشخاص ذوي الإعاقة بالشوارع الوطنية، وحمايتهم من تهور بعض السائقين منعدمي الضمير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة عن السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

طبعا، الأمر لا يتعلق فقط بالجانب القانوني، ولكن يتعلق كذلك بالجانب الثقافي وبتوعية المجتمع، لكن ما يرتبط بمهمتنا لتذليل الصعاب بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، خصوصا في هذا المجال، سواء فيما يتعلق بالمعايير الخاصة بالتشوير أو المعايير المتعلقة بالولوجيات، فقد اشتغلنا، أولا، على الجانب التشخيصي وقمنا بمجموعة من الدراسات فيما يتعلق بالولوجيات المعمارية والعمرانية وكذلك الولوجيات في النقل العمومي.

انتهينا إلى تفعيل لجنة التقييس المتعلقة بالولوجيات، لجنة أحدثت سنة 2012، ولجنة التقييس هاذي وضعنا ليها 13 معيار، لابد لأي جهة تريد أن تنشئ ولوجيات أن تحترم المعايير 13 اللي حددناها.

ثاني شيء، كان هناك مرسوم خاص بالولوجيات، لكن لم يفعل، علاش؟ لأنه يحتاج إلى قرارات وزارية لكي تفعل على الميدان. الآن، مشاريع القرارين المتعلقة بتفعيل هاذ المرسوم جاهزة.

ثالث شيء هو متعلق بتفعيل الولوجيات، يعني أننا نزلو هاذ المبادئ وهاذ المعايير على المستوى الميداني، وكنقول لكم–ومازال كنؤكد–بأننا بدينا الاشتغال في مدينة مراكش لكي تصبح مدينة نموذجية من حيث الولوجيات، وهناك تصاميم في نفس المجال جاهزة لمجموعة من المدن، أذكر الدار البيضاء، الرباط، طنجة ووجدة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدين الوزيرين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الإقصاء والتهميش وغياب ثقافة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وعدم إدراج موضوع الإعاقة في المخططات والإستراتيجيات الوطنية وعدم تفعيل قانون الولوجيات، الذي أقره المغرب ومقتضيات المادة 9 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وعدم تكافؤ الفرص، هو السبب في معاناة هذه الفئة بعد تعرضها لحوادث سير مميتة في أغلب الأحيان، وخصوصا فئة المكفوفين اللذين هم أكثر الأشخاص عرضة لهذه الحوادث، نظرا لعدم وجود أي إشارات صوتية أو أي وسائل أو ممرات خاصة لتنبيههم بالخطر.

وفي غياب كل ما سبقت الإشارة إليه، فلا يمكن تحميل المسؤولية لهذه الفئة بأي وجه كان، بل إلى الجهات المسؤولية وأعني الوزارة المسؤولة.

نعم، كاين مراكش كنموذج، ولكن مراكش هي مدينة سياحية، واش تختارت مراكش لأنها مدينة سياحية ولأنها معروفة ولأنها واجهة وبغينا نغطيوا يعني الشمس بالغربال؟ لأن خاص التعميم، السيدة الوزيرة، لأن مراكش ماشي بوحدها، هي مراكش ولوجة بطبعها بموقعها هي ولوجة، وما فيهاش الطلعات بزاف.

(Donc) تنقولو التعميم، إلى امشينا لدرعة، أنا نعطيك مثلا درعة-تافيلالت، ما كايناش، السيدة الوزيرة، شي حاجة اسميتها الولوجيات، ما كيناش، وحتى لكانوا تيكونوا بواحد الشكل محتشم. أرفود منعدمة فيها، يعني تيداروا أوراش، ولكن ما تنفكروش، ذاك المقاول ملي تنعطيوه يدير شي ورش ولا شي أوراش ولا البنية التحتية حتى تنوسعو الطرقان وندير و (rond-point) نصبغو ونقادو في الآخر عاد تنقولو: أ، نسينا ما درناش لهنايا الناس منين يدوزوا، وحتى لكانت بشكل محتشم.

يعني تنتمنى، السيدة الوزيرة، تديري شي زيارة لدرعة تافيلالت، الناس في أرفود ما عندهومش ما كاينش شي حاجة سميتها ولوجيات نهائيا.

ومن هنا، السيدة الوزيرة، أطرح سؤالا عريضا:

هل سيقوم "صندوق التماسك الاجتماعي" بحل المشاكل التي يعاني منها الأشخاص في وضعية إعاقة؟ حيث تم الوقوف على العديد من الاختلالات داخله منذ انطلاقه، ويمكن إجمالها فيما يلي:

فرض التوفر على ورقة الاحتياج وبطاقة (RAMED[1]).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

[1] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

نعم، طبعا الحكومة تتحمل المسؤولية ماشي قطاعيا فقط، ولكن على مستوى الالتقائية الضرورية في هذا الباب بين جميع مكونات الحكومة. بطبيعة الحال فالمجال ديال الولوجيات خاصنا نتكلمو على وزارة التجهيز، نتكلمو على وزارة النقل، نتكلمو على وزارة الداخلية، نتكلمو على وزارة الإسكان، كنتكلمو على الحكومة، ونحن نتحمل المسؤولية.

طبعا إلى بدينا بأي مدينة غادي تقول لي علاش هاذ المدينة، إلى بدينا بالرباط غادي تقول لي العاصمة، إلى بدينا بالدار البيضاء غادي تقول لي اقتصادية حيث كبيرة، إلى بدينا بطنجة غادي تقول لي أنها مطلة على البحر الأبيض المتوسط، اللي قلناها غادي تقولوا شي تبرير، احنا اختارينا مراكش ووجدنا تصاميم ديال مجموعة ديال المدن، الآن كاين تعامل على مستوى المنتخبين وكذلك على مستوى الولاة والعمال باش أنهم ياخذوا التصاميم وينزلوها. احنا كوزارة مسؤولين على التنزيل فواحد المدينة نموذجية اللي هي مدينة مراكش.

نبغي نقول لك كذلك بأن مشروع قانون الإطار اللي صادقت عليه هاذ المؤسسة، قبل طبعا التشكيلة الحالية، سيكون فاتحة خير على الأشخاص في وضعية إعاقة في كل المجالات، لأن القانون الإطار غادي..

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الثاني، موضوعه وضعية شغيلة مؤسسات الرعاية الاجتماعية، الكلمة لأحد المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

طبعا نعرف أن هناك التقاء أو تقاطع بين وزارتكم ووزارة التشغيل في هذا الموضوع، ولكن نسائلكم من باب أنكم الوزارة المشرفة وصاحبة التتبع والإشراف على هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

القانون 14.05 والمرسوم التطبيقي أوكلا مهمة تدبير هذه المؤسسات لجمعيات المجتمع المدني عبر لجان التدبير المحلية، ولكن هذه الجهات المسيرة سارعت إلى توظيف مجموعة من الشباب من خريجي الجامعات وحاملي الدبلومات بدون أن توفر لهم لا الحد الأدنى للأجور المتعارف عليه ولا الحقوق والتغطية الاجتماعية.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة، عما قمتم أو ستقومون به من إجراءات لضمان حقوق هذه الشغيلة وصيانة مكتسباتها وحمايتها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال المهم جدا، لأنه بالفعل كيوضع الأصبع على واحد الوضعية اللي احنا ما راضيينش عليها ديال العاملين الاجتماعيين.

وكيف ما كتعرفوا أن العاملين الاجتماعيين كيشتغلوا مع جمعيات مسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية. مع كامل الأسف، ليس هناك ما يجمع بين الطرفين من تعاقد. كذلك لا تخضع هذه العلاقة لمدونة الشغل، لذلك هناك تدني الأجور وتفاوت، كتلقى واحد فزاكورة عندو 1500 درهم وواحد في مكناس عندو 5000، 6000، 7000 درهم، وهاذ التفاوت لا يمكن أن يرضينا. ناهيك على عدم وجود التغطية الصحية وغيرها من ظروف العيش الكريم، احنا واعيين بهذا الأمر.

لذلك، قمنا بواحد العمل مهم جدا إصلاحي على مستوى تعديل القانون 14.05 الساري به العمل منذ 10 سنوات، وكذلك نشتغل على نص ديال العاملين الاجتماعيين اللي كيمسهم هما في الحقوق ديالهم وفي الواجبات ديالهم.

فاحنا نأمل، إن شاء الله، بهذا الإصلاح، بمعية جميع المتدخلين في هذا الباب، خصوصا وزارة الداخلية، باش نخرجو هاذ القانون 14.05 اللي اليوم كنتشاورو احنا وهاذ المتدخل الأساسي معنا فيما يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وكذلك المصادقة ديال مشروع القانون المتعلق بالعاملين الاجتماعيين غادي يكون–مرة أخرى، أقولها–فاتحة خير على العاملين الاجتماعيين في هذا الباب.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، السيدة الوزيرة نشكرك على الجواب، ونثمن المجهودات التي قامت بها وزارة التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية، حيث أنه لأول مرة يتم إعداد تقرير حول هاته المؤسسات، وتم إعداد دليل للتعريف بهذه المؤسسات.

كما قامت الوزارة بمشاورات موسعة حول أهم الإشكالات، وكما جاء في جوابكم أنه تم تعديل القانون 14.05 الذي كان فيه بعض الاختلالات وبعض الفراغات، وهذا القانون بالأخص هو أعطى مهمة التدبير للجمعيات تحت إشراف الوزارة، ولكنه نسي وضعية مهمة وهي وضعية الأطر والمستخدمين التي لم يأخذها بعين الاعتبار، لا وضعيتهم الإدارية ولا القانونية ولا حتى المالية في كثير من المؤسسات، وهذا أدى إلى صراع دائم بين الجمعيات وهذه المؤسسات.

وفي غياب وضعية قانونية وإدارية داخل هذه المؤسسات، تتعرض هذه الفئة للطرد التعسفي بدون اتخاذ المساطر القانونية، كما أنهم يتقاضون أجور هزيلة وليس لهم تغطية صحية، ولا يستفيدون من الضمان الاجتماعي ولا التعويضات العائلية.

لهذا، لا يمكننا أن نتكلم عن تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية بعيدا عن تأهيل الموارد البشرية العاملة في هذا الفضاء..

السيد رئيس الجلسة:

من فضلك..

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

أولا، أنا أثمن متابعة السيدات والسادة المستشارين لما نقوم به.

احنا لا نعرف التسويق للأعمال ديالنا، ولكن ها أنتما كتذكروا بأن درنا تشخيص حقيقي وخرجنا تقرير وحددنا كذلك مداخل الإصلاح، ولقينا من مداخل الإصلاح على المستوى التشريعي، خاصنا نصلحو القانون 14.05 وكذلك نوضعو قانون ديال العاملين الاجتماعيين.

ولكن ريثما يخرجوا هاذ القوانين احنا درنا واحد الإجراء، الاتفاقيات التي تجمع بين الوزارة والمؤسسات التابعة لها والجمعيات المسيرة للمراكز، شرطنا عليهم باش يحترموا (le SMIG[2]) بالنسبة للعاملين الاجتماعيين، يعني كنقولو احنا كندعموكم في التسيير، ولكن في المقابل خاصكم تضمنوا الأجر الأدنى للعاملين في هذا الباب.

ومن جهة ثانية، درنا واحد البرنامج ديال التكوين للعاملين الاجتماعيين باش نؤهلوهم، وفي التأهيل ديالهم طبعا غادي تكون واحد (la valorisation) للوضع ديالهم، وبالتالي كنظنو بأننا وضعنا يدينا على الداء، وبدينا الخطوات الأولى في إصلاح المنظومة المتعلقة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والعاملين بها.

السيد رئيس الجلسة:

والآن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير الداخلية، والسؤال الأول حول تنمية الأقاليم الحدودية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد امحمد احميدي:

تعتبر المناطق الحدودية جغرافيا وتاريخيا مناطق ذات حساسية بشكل تصبح معه تنمية هذه المناطق الحدودية رهانا جيو إستراتيجيا لضمان إدماج تلك المناطق في منظومة التنمية الاقتصادية الوطنية، وأحد أهم عوامل الاستقرار في تلك الأقاليم، حيث باتت ظاهرة التجارة الموازية والتهريب بالفضاءات الحدودية المغربية تتبوأ درجات غير مسبوقة في سلم المخاطر الإستراتيجية المهددة لأمن البلاد واقتصاده.

لذلك، السيد الوزير، السؤال ديالنا حول هذا: ما هو تصور الحكومة في مجال تنمية الأقاليم الحدودية في أفق إدماجها في منظومة التنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد حصاد، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

فبالنسبة للأقاليم الحدودية، ما نهضرش على الشمال لأن، تبارك الله، راه ولى في واحد المستوى عالي جدا من حيث التجهيزات، غنهضر فقط على المناطق الشرقية واللي ما يمكنش شي واحد ينكر على أنها عرفت واحد التطور كبير جدا فيما يخص التجهيزات ديالها. فاللي كيزور الآن المدن ديال وجدة ولا ديال فكيك ولا ديال بوعرفة ولا ديال بركان ولا ديال الناظور، فما عندها حتى شي علاقة مع اللي كانت عليه هاذي 10 سنوات ولا 15 سنة، نفس الشيء بالنسبة للربط بالشبكة ديال الكهرباء وبالنسبة للماء الصالح للشرب، إلى آخره. والناس، واحد العدد ديال الناس كينساوا على أن المناطق الشرقية قبل 5 سنوات فقط راه ما كانتش عندهم (l'autoroute) غير هاذي 5 سنين، والحمد لله الآن راه ما بقاتش.. وليتي كتوصل لوجدة بحال أي منطقة في المغرب مرتبطة بالطرق السيارة إلى آخره.

هذا ماشي معناه أن راه درنا اللي فيه الكفاية وبس، فراه كتعرفوا العناية ديال جلالة الملك بهاذ المناطق، راه كيزورها باستمرار، بعض المرات جوج ثلاثة المرات في السنة، وبفضل هاذ الرعاية فالمجهودات، إن شاء الله، ستواصل في نطاق البرامج الجديدة، خاصة ديال المناطق القروية، فبلا ما نعطيكم الرقم ديال الجهة الشرقية، فأرقام مهمة جدا، وإن شاء الله، راه إلى تنجزت هاذ المشاريع كلها راه غتعطي انطلاقة أخرى، إن شاء الله.

[2] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الوزير.

فعلا بأن لا أحد ينكر، كما تكلمتم عن الحدود الشمالية، هاذي مسألة واضحة، ولكن بؤر التوتروفي خضم ما تمربه بلادنا بكل صراحة من تحديات اقتصادية وسياسية، فأصبح من الضروري فتح نقاش عمومي حول تنمية المناطق الحدودية، خصوصا، السيد الوزير، لأن هناك عملية ديال التهريب بجميع أشكاله، ثم أخطر من ذلك المسائل ديال الإرهاب، خصوصا عدد المهاجرين اللي كيتوافدوا على بلادنا منين تيدوزوا؟ التخوف ديالنا هو غادي تدوز مسائل أخرى، خصوصا بأن المغرب فعلا كان من السباقين فيما يخص استطاع بناء سياج إلكتروني على مساحة 40 كيلومتر، إلى حين برنامج هناك 70 كيلومتر بين السعيدية وبني حمدون اللي تابع لجرادة، ثم المنطقة الشرقية بكل صراحة اللي ذكرتوا، السيد الوزير، هي أكبرمنطقة متضررة، خصوصا تحت وطأة إغلاق الحدود واللي المغرب كيختار سنويا واحد 2% من الناتج الوطني الخام، بما يقدر18 مليار ديال الدرهم.

إذن هناك نماذج، السيد الوزير، خصوصا إلى جينا غادي ناخذو واحد النموذج ديال بين سويسرا وفرنسا اللي كاين واحد غنخلقو تما مناطق صناعية إلى غير ذلك، بين حدود المكسيك وأمريكا كذلك اللي عملوا فيها مناطق صناعية.

واحنا في ظل هاذ الجهوية المتقدمة وفي ظل المجهودات ديال صاحب الجلالة اللي اعطا ورش ديال المشاريع الكبرى اللي غتكون في الجنوب، علاش ما غنفكروش خصوصا بأن ليست الحدود الشرقية بوحدها اللي فيها المشاكل، ولكن هناك الحدود الجنوبية مع موريتانيا، خصوصا واحد المنطقة اللي تلقبت بقندهار. علاش ما تفكرش الدولة بأنها تعمل مناطق صناعية اللي بكل صراحة، خصوصا بأن هناك اليد العاملة اللي محتاجة بأمس الحاجة للاشتغال، ثم غادي ندفعو بلادنا باش غادي تكون فواحد المستوى، خصوصا بأن–كما قلت السيد الوزير– المشاكل اللي كتجي لنا احنا للمغرب والتخوف ديالنا بكل صراحة لأن احنا نطمأنو على الأمن ديال المغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

فهاذ الوقت القصير ابغيت جوج ديال المسائل، واحدة نطمأنو على أن الحدود الشرقية آمنة، راه، الحمد لله، كاين القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي قايمين بالواجب ديالهم راه حتى شي حاجة ما كتدخل، الحمد لله.

والحاجة الثانية، أنا متفق معكم بأن من ناحية الرواج ومن ناحية فرص الشغل إلى آخره، كاين مازال مجهودات خاصها تدار، وراكم كتعرفوا على أن من جملة الاختصاصات ديال الجهات الجديدة وهي التنمية الاقتصادية ديال.. وتبارك الله، راه الإمكانيات غادي يتعطاوا للجهة الشرقية باش إلى بغت تدير مناطق صناعية وإلى بغات تدير(les zones d'activités) اللي يشتغلوا فيهم الناس راه في إمكانهم واحنا تنساعدهم عليهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني والثالث تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة، السؤال الأول موضوعه تردي خدمات التدبير المفوض، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارات المحترمين،

وقعت مجموعة من الجماعات الحضرية عقود مع شركات من أجل التدبير المفوض لقطاع حيوي كالكهرباء والماء والصرف الصحي.

ولقد تم اللجوء إلى هذا النظام على اعتبار أنه ضرورة ملحة لترشيد نفقات الدولة ولضمان استمرارية الخدمات العمومية وتحسين جودتها، فضلا عن جلب المستثمرين ورؤوس الأموال، غير أن هذه التجربة أبانت عن وجود اختلالات كبيرة على مستوى تفعيل هذا النظام بالشكل المطلوب، وهو ما أجج احتجاجات المواطنين في طنجة وبدرجة أقل من الرباط والدار البيضاء.

بناء عليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم:

هل هناك من دراسة وتقييم لهذا النظام؟

ما هي استراتيجيكم المستقبلية لتصحيح الإشكاليات الناجمة عن التدبير المفوض؟

وهل هناك من اقتراح لتغيير هذا النظام، مادام أنه لم يحقق

أهدافه الأساسية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه اختلالات التدبير المفوض، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارين والمستشارات المحترمات،

في نفس السياق ديال التدخل ديال الزميل ديالي، فعلا استفادت واحد العديد ديال الشركات الأجنبية من تدبير وتسيير العديد من المرافق بالمدن الكبرى، بما يتعارف عليه بالتدبير المفوض خلال السنوات الأخيرة.

أنتم، السيد الوزير، عشتم مؤخرا وقائع مدينة طنجة، التي كنتم واليا بها وكانت زيارتكم الأخيرة بمصاحبة رئيس الحكومة لمتابعة المشاكل اللي جات على إثر الاحتجاجات ديال المواطنين.

اليوم السؤال ديالنا، السيد الوزير، هو يصب بعد هذه التجربة وبعد الاجتماعات اللي عشتوها شخصيا، ما هي التدابير التي قمتم بها والتدابير التي مزمع القيام بها، للأخذ بعين الاعتبار أولا ضعف الآليات ديال التتبع، وثانيا بعض الاختلالات اللي كتعرفها دفاتر التحملات المتعاقد عليها؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على السؤالين المتعلقين بالتدبير المفوض.

السيد وزير الداخلية:

اشحال؟ (six minutes)؟ 6 دقايق؟ ما غناخذهاش كلها.

هاذ المسألة ديال التدبير المفوض كل شي الظروف فاش التجأنا لهاذ النمط هذا ديال التسيير ديال المرافق، خاصة ديال الماء والكهرباء، راكم عرفتوا الحالة اللي كانت عليها الشبكات ديال الماء والكهرباء داخل بعض المدن، هاذي ما كاين لاش نرجعو لها.

أعود فقط للاختلالات الحالية، هاذ الاختلالات فيها جانبين:

الجانب الأول هو المرتبط بالعلاقة ما بين هذه الشركات والمواطنين، فاللي تلاحظ مؤخرا، خاصة لا في مدينة طنجة ولا في الرباط ولا في الدار البيضاء، هو أن هناك أغلاط كثيرة جدا تقع في الفواتير ديال الزبناء، ومن طبيعة الحال هاذ الأغلاط عندها واحد الأسباب متعددة جدا وكل شي كيعرفها، (soit les compteurs) كاع ما كيمشيو يشوفوهم، (soit) كيكون العداد مشترك ما موجودش والناس كتجيهم فواتير غالية، إلى آخره.

هاذ الاختلالات كلها تعالجت مؤخرا، ماشي غير تعالجت فقط ولكن طلبنا من الشركات باش قبل ما تصيفط الفواتير للزبناء تكون المراقبة ديالها، المراقبة ديالها معناه أن الفاتورة ملي كتجي وكتبان على أنها غير عادية، يعني فايتة كثير ذاك المعدل ديال الاستهلاك العادي، فقبل ما تصيفطها للزبون خاصها توقفها وتدير التحريات ديالها باش تشوف واش هذاك الاستهلاك كاين ولا ما كاينش.

طلبنا منهم كذلك باش المواطنين اللي تيجيوا يشكيوا على الفاتورات ديالهم، باش الشركات تاخذ بيديهم وتبقى معهم حتى تفضي المشكل وتشوف المشكل منين جا، إذن هذا الجانب المتعلق بالعلاقات مع المواطنين.

كاين جانب آخر اللي هو متعلق بالعلاقة بين هذه الشركات والجماعات المعنية، اللي عطاتها التدبير المفوض، فسمعت على أن العقود ماشي، اسمح لي، اسمح لي، ما يمكنش لي نشوف من جوج جوايه، سمعنا على أن العقود ما هياش دقيقة، أؤكد لكم على أن العقود دقيقة جدا وحجمها كبير جدا، يعني بواحد الدقة ما كتصورهاش، الإخوة اللي كيعرفوا هذه المسألة هاذي كيعرفوا على أن..

إذن هاذ القضية ما فيها حتى شي حاجة، اللي كاين هو أن واحد العدد ديال المسائل اللي كانت فهاذ العقود هاذي، هاذ الشركات ما دارتهشاي، وهاذ الاختلالات خرجت لا فالتقارير ديال المجالس الجهوية للحسابات، وخرجت كذلك فالتقارير ديال المصالح اللي هي مكلفة بتتبع ومراقبة هاذ الشركات.

فكل هاذ الاختلالات، تخذات واحدة بواحدة، وكلها هاذ النواقص كلها، دخلت فالمراجعة ديال هاذ العقود هاذي. بالنسبة للدار البيضاء منذ عدة سنوات. بالنسبة لطنجة والرباط هي حاليا في طور الإنجاز.

كونوا متيقنين على أن نظرا للدقة ديال هاذ العقود هاذي، راه ما كاين حتى شي اختلال اللي غادي يفوت بلا ما تكون عليه محاسبة، لا مادية أو (une pénalité)، وإلى آخره.

بالنسبة للنظرة المستقبلية، نفس السؤال راه كان تطرح على السيد رئيس الحكومة هنا، وجاوب عليه، هو المهم عندنا، المهم عندنا هو تأمين التزويد العادي بالماء والكهرباء في ظروف جيدة ومناسبة لفائدة السكان. هذا هو الهاجس الأساسي عندنا، ولحد الآن، لحد الآن ما عندناش أي حل آخر من غير اللي كاين دابا، لأن واحد العدد ديال الناس كيطالبوا بفك الارتباط، مزيان، فك الارتباط مزيان، ولكن مزيان غير بالكلام.

راه إلا بغيتي تفك الارتباط، أولا، التكاليف ديالو مهمة جدا، ثانيا خاص يكون عندك حل موجود اللي يمكن ياخذ مباشرة (la gestion) ديال هاذ المرافق هاذي.

إذن في انتظار أن هاذ الجماعات يكون عندها تصور واضح، بالمساعدة ديالنا من طبيعة الحال، هاذ (les contrats) راه ما بقاش فيهم، واخا، لأن المدة، المدة كاين اللي بقى فيها 10 سنين، ولا 11، راه دغيا كتدوز. ما كاين لاش نخلقو مشكل كبير قدوقداش وبتكاليف مالية مهمة جدا. المهم هو–كما طلب واحد العدد ديال الإخوان–المراقبة تكون أكثر صرامة والتتبع يكون أكثر دقة، وإن شاء الله، المهم هو هاذ المرفق يبقى يتمشى بصفة عادية، والمواطنين ملي يحل الروبيني ديالو ولا ملي يشعل الضو، يكون عندو، يكون عندو...

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم، السيد الوزير، على الجواب ديالكم المقنع.

غير في الحقيقة، هي كاينين اختلالات، ما غاديش ننكرهم، كاينين اختلالات فهاذ الشركات، وكاينين، كيف ما قلتوا السيد الوزير، كاين عقود، بنود فهاذ العقود اللي ما محترماش. هذا هو اللي كاين، ذوك العقود والبنود اللي كاينين فهاذ العقود، كناش التحملات اللي كاينين، ما كيحترمهومش هاذ الشركات. هذا هو الخلل الكبير اللي كاين ما بين المواطنين وهاذ الشركات.

وهاذ الشي ما قلناهش احنا، السيد الوزير، لأن هناك العديد من المؤسسات العمومية، منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اللي اعطى تقرير فهاذ الإطار هذا، هاذ الشي ماشي قلناه احنا، المجلس الأعلى للحسابات الذي قدم تقريرا أسود على هاذ الاختلالات اللي واقعين من هاذ الشركات.

ولهذا، السيد الوزير، احنا تنعرفو المجهود الجبار اللي كتقوموا به، والإعانات الكبيرة اللي كتعطيوا لهاذ الجماعات الحضرية باش يمشيوا فهاذ الاتجاه، لأن كنعرفو واحد العدد ديال الجماعات ما عندهومش قدرة باش يمولوا هاذ المسائل هاذي، لو ما كانتش المسائل والتمويلات ديال وزارة الداخلية، راه هاذ الجماعات راه ما غيقدروش يمشيوا هاذ المسائل هاذي.

زيادة على هذا، السيد الوزير، كاين واحد العدد ديال الاختلالات، منها هاذ الشركات هاذو، راهم ولاوا كيتلاعبوا حتى على المواطنين دياولنا السيد الوزير. راه واحد الحدد ديال القضايا، اللي هي مطروحة أمام المحاكم، كيكون موظف واحد السيد، شوية كيطلقو لشركة أخرى، يقول له، أنا ماشي أنا اللي بقيت، راه ولت شركة أخرى، هاذ الشي واقع عندنا غير في واحد.. هذا ماشي غير فالماء الصالح للشرب والكهرباء، وإنما حتى فالأزبال وفي المسائل اللي هي هذاك، اللي هي مطروحة، راه ولينا عندنا الحنين لواحد العدد ديال الوكالات، كنقول غير آسفي، كاينة الوكالة الحضرية اللي باقة، راه ما عندناش حتى شي إشكالية.

كاين كذلك غير النقل الحضري، في آسفي، ماشي بحال الدار البيضاء، عندنا مشاكل في الدار البيضاء والرباط غير في النقل الحضري. إلى عاوننا هاذ الناس واعطيناهم اعتمادات مهمة راه غادي تكون عندنا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارات والمستشارين،

نثمن الجواب ديال السيد الوزير، نثمنه عاليا، بالاعتراف أنه تم هناك اختلالات الوقوف عليها ونثمن الإجراءات المتخدة في الوقوف على إصلاح هاذ الاختلالات.

كاين 3 ديال المستويات: أولا، الشق المرتبط بالمرتفقين يعني المصالح والحقوق ديال المرتفقين، ثم المصالح ديال المستخدمين فهاذ الشركات ثم الشق المرتبط بالجماعات الترابية.

نتمنى من السيد الوزير أن تتم مصاحبة المجالس الترابية الحديثة، التي تم تشكيلها لكي لا تقع في الأخطاء التي تم الوقوع فيها سابقا. هناك مجموعة من القطاعات، النقل، النظافة، المطارح، مجموعة من القطاعات فيها دفاتر تحملات تشوبها اختلالات، مثلا فأكادير كاين مطرح، كاين الشركة التي تدبر المطرح، هناك إشكال بيئي خطير ينبغي الوقوف من جديد على هاذ الاختلال لأن كاين (Lixiviat)، هذاك غادي يشكل واحد الإشكال خطير جدا ينبغي معالجته.

ثم أيضا هناك تشكيل مجموعة التجمعات ديال الجماعات الترابية فيما يتعلق بالنقل الحضري، نتمنى إسراع إعادة النظر في القانون المنظم 54.05 للملاءمة بين جميع القوانين المرتبطة بهذا

الموضوع واستحداث إجراءات جديدة من أجل التتبع الدقيق لتنزيل هاذ الشراكات.

نحن أيضا الدراسة، قبل اختيار أي صيغة من صيغ ديال التدبير المفوض، سواء التدبير المباشر أو الشراكة بين القطاع العام والخاص، هاذ الأمور كلها ينبغي أن نتجه نحو التدبير الأمثل لتقديم الخدمات يعني الجيدة للمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات فيما تبقى.. ما بغيتيش؟

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع، موضوعه تنمية الكفاءات البشرية للجماعات الترابية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مصطفى حركات:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارون.

السيد الوزير،

باعتبار الجهوية المتقدمة تمثل مشروع مجتمعي على درجة كبيرة من أهميته، ستكون له دون شك انعكاسات على كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبغض النظر على الصلاحيات والسلطات التي سيتم منحها للجهات والموارد المالية التي سيتم تخصيصها لها، فإن رأس المال البشري يظل عاملا حاسما ورهانا رئيسيا لنجاح مشروع الجهوية المتقدمة.

في هذا السياق، السيد الوزير، ما الذي قامت به الحكومة لتنمية الكفاءات والموارد البشرية، سواء بالنسبة للمنتخبين المحليين أو الموظفين بالجماعات الترابية والمصالح اللامركزية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

كما جاء في التدخل ديالكم فنجاح ديال الجهات في حلتها الجديدة من طبيعة الحال مرهون بأمرين أساسيين مهمين:

أولا، راكم كتعرفوا هاذ الشي، هي الموارد المالية، إلى ما كان موارد مالية ما غادي يكون حتى شي حاجة، ولكن أهم من الموارد المالية وكل شيء هي الموارد البشرية، هو بنادم، هو الناس. وهاذ الموارد البشرية فيها جوج ديال العوامل، هو، أولا، كيخص الجهات يكون عندها إمكانية ديال استقطاب أحسن الكفاءات للعمل داخل الجهات، هذا هو العمل الأول اللي خاصنا نديرو به. وباش تستقطب أحسن الكفاءات تيخص التحفيز ديالهم، التحفيز ديالهم لا من الناحية النوعية ديال العمل، تكون عندهم واحد المسؤولية داخل الجهة، إلى آخره، ولكن كذلك من الناحية ديال الخلاص ديالهم وديال.. هذا هو اللي كنشتغلو عليه مع السادة رؤساء الجهات، فمثلا بالنسبة للمديرين العامين ديال الجهات، اقترحنا عليهم واحد (le contrat) واحد العقدة (type)، كنظنو على أنه غادي تكون محفزة، إن شاء الله، غادي تكون محفزة لأن فيها واحد الراتب اللي هو لا بأس به، وكنظن غادي يجيب الكفاءات، ونفس الشيء، إن شاء الله، بالنسبة للأطر المسؤولة هي الأخرى داخل الجهات.

والحاجة الثانية من طبيعة الحال بعد استقطاب الأطر الكفأة هي من طبيعة الحال التكوين ديالهم، لا فيما يخص الإلمام التام بالتقنيات والمساطر الإدارية والقانونية إلى آخره، وهاذ التكوين هذا يمكن يكون لا بالنسبة للأطر ديال الجهات ولا حتى بالنسبة لبعض المنتخبين اللي هما كيساهموا في التسيير.

فهذا احنا يالاه في البداية ديال هاذ المشروع الكبير جدا، وأنا متفق مع الإخوان على أن إلى كاين شي أهمية خاصها تعطى في الأول، خاصها تعطى للعامل البشري أولا، لأن من بعد ملي كيكونوا الناس في المستوى مكلفين بهذا الجهات، خاصة من الناحية الإدارية، فكل شي غادي يتمشى مزيان من بعد، وإلى كان العكس فلا قدر الله غادي نكونو كلنا أخطأنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لأحد المستشارين من أعضاء الفريق.

المستشار السيد مصطفى حركات:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

لكن أتمنى أن تعمل وزارتكم على وضع الشروط اللازمة لربح رهان الجهوية في بعدها التنموي. وارتكازا على تنمية القدرات الوظيفية لرأس المال البشري، السيد الوزير، فانطلاقا من تجربتي كمنتخب محلي، بالضبط بالجماعات الحضرية بالمحمدية، أكاد أجزم أن التخصيص على إحداث مديرية عامة للمصالح الجماعية في وضعية إدارية تتسم بالجمود والنمطية، لم تحقق، السيد الوزير، الأهداف المرجوة، إذ

لم يتم التفكير الجدي في استئصال كل مظاهر القصور الإداري الذي تعيشه جل المؤسسات المنتخبة، ولا داعي للتركيز بطبيعة على القصور.

وعليه، مازلنا ننتظر معرفة شروط التعيين في هذه المناصب، السيد الوزير، الذي لازال، للأسف، خاضعا للولاء الحزبي، كذلك متى ستعملون على إقرار التنظيم الهيكلي للجماعات بنظام تحفيزي على غرار الإدارات الأخرى وشروط تحمل المسؤولية، السيد الوزير؟

في غياب ذلك، فإن الجهوية ستبقى عاجزة على تحقيق الأهداف مادامت الجماعات الترابية محليا تعيش على إيقاع الخصاص المادي والعوز البشري المهول.

السيد الوزير،

خاصكم تديروا شي قانون يعطي للإدارة هامش القرار والمنتخبين ما يبقاوش يتحملوا مسؤولية كثيرة وبديهم مكتفة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

التعقيب الوحيد هو أن هاذ الشي كلو اللي قلتوا مزيان، راه في يد الرؤساء راه ما كاين حتى شي حاجة في يد.. احنا اللي غنستنتج من الكلام ديالك هو خاصنا نراقبو أكثر العمل ديال الرؤساء، لأن وزير الداخلية هو اللي كيسني كيمضي على التعيينات اللي كتدار، فربما خاص الاحتياط شوية أكثر، أما هاذي مسؤولية ديال الرؤساء، وخاص كل واحد يفكر فالمنفعة العامة، قبل–كما قلت–المنفعة اللي هي قريبة تكون حزبية أو غير حزبية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس، موضوعه دور وكالات تنمية أقاليم الشرق والشمال والجنوب في ظل الجهوية المتقدمة.

في هذا الإطار أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

في إطار إرساء التنظيم الترابي اللامركزي الجديد القائم على الجهوية المتقدمة، باعتبار أن الجهة تحتل دور الصدارة في إعداد وتتبع برامج التنمية، ونظرا لأنه الدور ديال وكالة تنمية أقاليم الشمال والشرق والجنوب تقوم بنفس الأدوار في مجال التنموي، ونظرا للتقاطع اللي تيحصل في تداخل الاختصاصات، نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لتفادي هاذ التداخل في الاختصاصات. كما نسائلكم، السيد الوزير، عن دور هاذ الوكالات مستقبلا في ظل الجهوية المتقدمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

فحقيقة هاذ السؤال مطروح، لأن القانون الجديد ديال الجهات ينص على أن غادي تكون وكالات جديدة، المسماة "الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع"، وفي نفس الوقت هناك في بعض المناطق كاين في 5 ديال الجهات، فهناك وكالات اللي هي موجودة حاليا.

فالسؤال اللي مطروح هو واش تبقى هاذ الوكالات تشتغل وتجي وكالات جهوية تشتغل يعني بصفة متوازية، ولا نغيرو القانون ديال الوكالات حاليا، باش تولي هي الوكالات لجهوية بالنسبة ل..

فالاختيار اللي وقع هو الاختيار الثاني، معناه أن الوكالات اللي موجودة الآن، أي وكالة الشمال ووكالة الشرق ووكالة الجنوب هي اللي غادي تولي الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع التابعة للجهات، فغادي نوفرو، الحمد لله، هاذوك المستخدمين اللي (déjà) عندهم تجربة في تسيير المشاريع، إلى آخره.

إذن، بالنسبة لهاذ الجهات هاذي غادي تكون بالنسبة لهم مزيانة وبالنسبة للدولة كذلك مزيانة، لأن باش ما يكونش تضارب في الاختصاصات ما بين هاذ الوكالات وما بين..

بصفة خاصة بالنسبة لوكالة الجنوب، كما كتعرفوا عندهم.. الوكالة عندها (des antennes) يعني اسميتو تمثيليات في كلميم وفي الداخلة وفي العيون، فهاذ التمثيليات هي اللي غتكون النواة الأولية للوكالات الجديدة الجهوية. فمشروع القانون هو الآن في طور التحضير وإن شاء الله في أقرب وقت، ربما في أعقاب شهر ولا شهرين غادي يوصل عندكم للمصادقة عليه، ومن طبيعة الحال لابد أن أؤكد...

(توقف السيد وزير الداخلية ريثما ينتهي آذان صلاة المغرب)

السيد رئيس الجلسة:

الرصيد ديال الوزير فيه دقيقة ردها.. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

قلت أن مشروع القانون اللي غادي يتعرض عليكم سيضمن الحقوق ديال العمال بطبيعة الحال، اللي غادي يبقى نفس الحقوق اللي عندهم الآن، نفس الامتيازات. وكذلك الشأن بالنسبة لكل المتعاقدين مع هاذ الوكالات، فغادي تكون الحقوق ديالهم مضمونة من طبيعة الحال للاستمرارية، فهذا هو اللي كنظن أحسن حل بالنسبة لهاذ الموضوع.

وشكرا لواضع السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، طبعا نشكر السيد الوزير على هذه التوضيحات المهمة المتعلقة بتوضيح هاذ السؤال أو التساؤل الذي طرحه الفريق. وبالمناسبة نؤكد ونثمن الدور المهم والرصيد الإيجابي لوكالات تنمية أقاليم، لا سواء الشمال أو الجنوب أو الشرق، ومساهمتها في التنمية المحلية والتراكم اللي خلقاتو على مستوى التنمية أو المساهمة في التنمية المحلية على مستوى هذه الأقاليم.

لكن، انسجاما مع جوابكم، السيد الوزير، ربما أن تغيير المقتضيات القانونية لهاذ الوكالات سيخلق هناك التزامات، من قبيل مثلا الالتزام ديال وكالة تنمية أقاليم الشمال في إطار برنامج التنمية المندمج مع الاتحاد الأوروبي.

إذن هناك دعم يقدم لهذه الوكالات في إطار اتفاقيات سابقة، فبالتالي هاذ التغيير ربما سيخل بهذه الالتزامات، فبالتالي واش هناك تصور واضح لهذه المسألة المتعلقة كما قلت بالالتزامات السابقة لهذه الوكالات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

التصور اللي عندنا هو أن غادي تكون هناك استمرارية تامة فيما يخص العمل ديال الوكالة كيف كانت قبل، فحتى من ناحية الاعتمادات اللي كانت كتعطى لها من قبل، فهاذ الجهات ما بغيناش، ما يمكنش هاذ الجهات يتنقص لها شي حاجة من ذاك الشي اللي كان عندها قبل، خاصة بالنسبة للأقاليم الجنوبية، فمن طبيعة الحال غتكون الاستمرارية التامة، وهاذ الشي غيكون مضمن في القانون، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس، موضوعه مراقبة أسواق الجملة للخضر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

من الملاحظ أن أسواق الجملة للخضر تشهد بعض الممارسات اللاقانونية وغير التنظيمية، بالإضافة إلى الإهمال الذي يطال البنية التحتية لهذه الأسواق، زيادة على بعض الممارسات التي لا تشرف هذا القطاع.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير:

ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذها الحكومة لتنظيم هذه الأسواق ومحاربة الفوضى والتسيب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

فالمشاكل ديال أسواق الجملة كنظن ما كاينش اللي ما كيعرفهاش، خاصة فيما يتعلق بالصعوبة الكبيرة للمراقبة، ما يمكنش في النظام الحالي اللي هو نظام يعتمد على الوكالاء، ما يمكنش تكون مراقبة دقيقة

لهاذ الأسواق هاذي، ما كاينش شي سوق ديال الجملة الآن في المغرب اللي ما عندوش المشاكل اللي كتضيع أموال كثيرة جدا على الجماعات المعنية.

فهاذ النظام دازت عليه أكثر من 50 سنة، كنظن من 62 و63 ما تبدلش تماما، مازال النظام ديال الوكلاء، مازال النظام ديال (les appels d'offre) مازال واحد العدد ديال...

فاللي كاين واللي كنقولو احنا وهو هاذ النظام خاصو يتغير، خاصو يتغير، بطبيعة الحال كاين واحد العدد ديال الناس اللي هما كيستافدوا من المداخيل ديال هاذ الأسواق، وبطبيعة الحال ما خاصهومش يضيعوا إلى كان شي تغيير، ولكن في نفس الوقت المسؤولية ديالنا كلها ما خاصناش نخليو هاذ الشي كيف هو. ذاك الشي علاش في القانون التنظيمي ديال الجماعات، لأن كان القانون القديم كان ما يمكن لكش تدير حتى شي حاجة أخرى من غير ذاك الشي اللي كاين، فالقانون الجديد التنظيمي ديال الجماعات دخلنا الإمكانية ديال الجماعة باش تشوف شي نظام آخر مخالف لما هو معمول به الآن عن طريق شراكات، أما الشراكات تابعة للجماعات المحلية إذا بغت تخلقها أما الشركات بتشارك مع وزارات أخرى أولا مع قطاع عمومي آخر، أو حتى شراكات مع القطاع الخاص إذا بغت.

فخاصنا ندوزو لهذا التنفيذ ديال هاذ الشي في أقرب وقت، لأن كما كيعرف الجميع–وكنظن كل شي متفق على هاذ القضية هاذي– الأسواق كيف مسيرة الآن تنظن ما خاصهاش تبقى، وحتى الفلاحة– راكم كتعرفوا هاذ الشي–حتى الفلاحة راه ملي تيمشي لسوق الجملة راه تقريبا ما غنقولش كلمة، راه كيتريش، لأن ماشي معقول حتى شي واحد ما كيستفد من هذه الوضعية هاذي إلا بعض الأشخاص اللي هما راكم كتعرفوهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة عندما طرح الفريق الاستقلالي هذا السؤال كان ينتظر أنكم تجهلون ما يروج، غير أننا اليوم نؤكد ما قلتموه، السيد الوزير، ولكن نود إصلاح ما استطعنا، لأن هذا أمر يهدد سلامة المواطنين، عندما نلاحظ كيف توضع البضائع داخل هذه الأسواق، ناهيك عن اقتصاد الريع الذي تشهده معظم الأسواق.

نحن لسنا ضد من يستفيد الآن، سيما إذا لاحظنا أن جل المستفيدين هم قدماء المحاربين والمتقاعدين من الجيش، كلهم أناس أسدوا البلاء الحسن خدمة للوطن، فما على الوطن إلا أن يجازيهم، غير أن وضعيتهم الصحية اليوم تقتضي منا البديل، والبديل قد أشرتم إليه، السيد الوزير، في نظام آخر جديد، يمكننا أن نستدرك، أولا، استرجاع المبالغ المالية التي تضخ في صندوق الجماعة وثانيا القطع مع التسيب، لأن اليوم الأسواق، انعدام الحراسة، انعدام النظافة، وسأعطي مثال تطوان مثلا، تمت هناك وعود وتم استبدال الوكلاء بوكلاء آخرين، الشيء الذي أغضب هؤلاء التجار البسطاء، الذين لا حول لهم ولا قوة، ينتظرن تدخلكم، السيد الوزير، للحد من هذا التسيب، وهذا هو الموضوع الأهم في سؤالنا، اليوم هناك، بالخصوص تطوان تشتكي مئات التجار يضيعون ويُعرضون للضياع، فنلتمس الحزم والحسم حتى لا تبقى الأسواق عرضة للتسيب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب إذا أراد.

السيد وزير الداخلية:

الكلام مفهوم، وكنظن احنا متفقين، ما كاين حتى شي اختلاف في هذا الموضوع هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السابع والثامن تجمعهما كذلك وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

السؤال الأول موضوعه الوضعية الأمنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بعض المدن المغربية تعيش على وقع الإحساس بانعدام الأمن أحيانا وكذا ظهور بعض الظواهر الجديدة المتعلقة بالاختلال في هاته المنظومة، والتي تنتشر أحيانا الصور ديالها والأخبار ديالها عبر المواقع

الاجتماعية ووسائل الإعلام، خاصة لما تظهر لنا تلك المواقع الاجتماعية شباب يحملون أسلحة بيضاء وفي أوضاع غير لائقة.

هاذ المستجدات، السيد الوزير، جعلت المواطنين يشكون هاته المدن بالذات، وخاصة في المدن الشعبية والهوامش، يعني هوامش المدن بظاهرة اللا أمن.

تفريعا على هاذ المعطيات نسائلكم، السيد الوزير، عما هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمواجهة هاته الظواهر المنحرفة؟ وما هي الأسباب التي حالت دون وجود خطة استباقية لعدم تفشي هذا الوضع المخل بالأمن العام؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفشي الجريمة في الشارع العام، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي فليتفضل أحدهم.

المستشار السيد سيدي محمد ولد الرشيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد أصبحت العديد من شوارع المدن ببلادنا مسرحا لعمليات إجرامية خطيرة ومتعددة ومتنوعة، وذلك من سرقات واعتداءات بالسلاح الأبيض واعتراض سبيل المارة ليلا ونهارا، كلفت العديد منها إلحاق عاهات مستديمة بضحاياها من مختلف الأعمار والأجناس، أبطالها شباب منحرفون من الجنسين معا، أغلبهم ينفذون عملياتهم الإجرامية تحت التأثير القوي للمخدرات، مما بات يحتم مضاعفة الحيطة والحذر، وخاصة في الشارع العام مخافة ضربة طائشة من مجرم قد تكلف الناس حياتهم أو المساس في أرزاقهم.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير التي سيتم اتخاذها للحد من هذه الجرائم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالوضع الأمني.

السيد وزير الداخلية:

شكرا.

بعض المرات تنشوف في التلفزيونات ديال الخارج وزارة الداخلية دائما عندهم نفس الوضع الأمني، الجرائم، إلى آخره. اللي ابغيت نقول لكم هنا، هو، أولا، ما كاينش انفلات أمني في بلادنا، لأن الانفلات الأمني معناه أن الأمن خارج السيطرة، هاذ الشي ما يمكنش نتكلمو عليه، خاصة وأن–راكم كتعرفوا هاذ الشي–أن بلادنا، الحمد لله، دابا على الصعيد الدولي راه مشهود لها بالكفاءة ديال رجال الأمن ديالها.

الجريمة كاينة وكاينة في كل البلدان. باش نشوفو واش عندنا الجريمة كثيرة خصنا نقارنو بدول أخرى، عندنا مقارنات بدول أخرى راه اعطيتها لكم واحد الخطرة، عندهم واحد (le critère) واحد اللي تيستعمل في الدول ديال العالم كلها، وهو عدد القتلى محسوبة على العدد ديال السكان، المغرب عندنا معدل ديال قتيل واحد في النهار، بطبيعة الحال قتيل اصعيب، لأن ملي تيجيك شي جورنال كيكون قتيل تيدير الروعة، ولكن راه كاين بلدان اللي فيهم 15، 20 كل نهار، هاذو هما اللي يمكن نتكلمو على المسألة ديال الجريمة.

الحاجة الثانية اللي ابغيت نقولها هو أن واحد العدد ديال الصور كتخرج في الإنترنيت وكاين في بعض المرات كاع (des petits films) وذاك الشي كلو، احنا تنديرو عليهم (les enquêtes) كلهم هاذوك (les films) وذاك الشي كلو، يمكن نقول لكم، راه ربما الإخوان راه شافوا المديرية العامة للأمن الوطني امشات للأصل ديال هاذوك (les films) ما عندهمش حتى شي علاقة بالمغرب، حتى شي علاقة بالمغرب، راه إلى شفتوها راه بعض المرات راه خذاوا الفيلم الأصلي وبينوا في الأخير على أنه فيلم اللي هو (tourné) في بلاد أخرى بالصور وبالحروف يعني بالكلمات ديالو اللي هي من دولة أخرى، إلى آخره.

ثانيا، بعض المرات تتشوف شي امرأة مشرطة من هنا راه كلها مفتوحة، إلى آخره، هاذوك (c'est des photos truquées)، ونردو البال لهاذ الشي هذا، ما خصناش نمشيو فهاذ المسائل هاذي، وراه ملي تيضبطوا هاذوك اللي عملوا هاذ الشي راهم متابعين الآن، ما خاصهمش يبداو يخوفوا المواطنين بالمسائل اللي هي ما كايناشاي.

ملي نرجعو قلت المقارنة مع ما هو في الدول الأجنبية ومقارنة كذلك مع السنوات الماضية. فهاذ السنة ديال 2015، فكل أنواع الجرائم عرفت انخفاض ما بين 4 حتى 12%، المعدل هو 8%، راه اقلال البلدان ديال العالم اللي كتنخفض فيهم الجريمة بـ 8 ولا 10%، قليل، راه، دوروا قلبوا في هذا غادي تشوفوا، راه قليل، قليل جدا.

والحمد لله، كما تنقول الأجهزة ديالنا الأمنية راه بالليل وبالنهار، راه إلى شفتو راه بعض المرات راه تيبقاو غير بوحدهم تيدوروا وكيعملوا، أنا اشتغلت معهم، لا ملي كنت في الولايات، ولا اللي كنت.. راه خصكم تشوفو يعني الظروف فين كيشتغلوا والحماس اللي عندهم، ما تنقولش التقنية، المخاطر اللي تياخذوها، راه يمكن نعطيكم غير مؤخرا هاذ الأسبوع هذا واحد العدد ديال لا الأمن ولا الدرك الملكي ولا هذا،

اللي تعرضوا لاعتداءات خطيرة جدا، لأن امشاوكيتصداو بكل شجاعة لبعض، خاصة في الميدان ديال المخدرات، واخذاو مخاطر بحياتهم باش واحد آخرين ما مديها حتى في شي حاجة، ولكن هما كيخاطروا بحياتهم في سبيل الحفاظ على الأمن.

ومن طبيعة الحال احنا ما تنقولوش هاذ الشي كافي، لأن كيف ما كانت الجريمة ما خاصهاش تبقى في المستوى اللي هي عليه، خاصنا دائما نشتغلو باش نحسنو هاذ المسائل. فراكم شفتو في قانون المالية الجديد، فالأمن سيعزز بأكثر من 5000 تقريبا ديال عناصر جديدة، ونفس الشيء بالنسبة للدرك الملكي اللي غيتعزز، إن شاء الله، بـ 2000 عنصر جديد خلال السنة المقبلة، وهاذ المجهود اللي جلالة الملك أعطى فيه تعليمات صارمة لا لوزير المالية ولا لوزير الداخلية باش هاذ (l'effort) هاذ المجهود المهم باش نبقاو مسايرين عليه خلال على الأقل 3 أو 4 سنوات المقبلة.

فنفس الشيء بالنسبة لقرارات جلالة الملك باش يوحد المدير العام، يكون ما بين المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة ديال مراقبة التراب الوطني، اعطاوا واحد النفس جديد لاشتغال المصالح الأمنية، بحيث أن ملي تيكون شي مشكل خاص في مدينة معينة أو في حي معين، كيكون تدخل بفرق خاصة لا من الأمن الوطني ولا من (La DST[3]) باش يحتويو الأمر كما كنت أشرت ليه واحد المرة، كما تعمل في مدينة فاس، وكما، إن شاء الله، غادي يتعمل في مدن أخرى، للقضاء بعض الحالات على بعض العصابات المنظمة واللي كيخصها تدخل من هاذ الشكل هذا، اللي تيخصها تدخل قوي واحترافي، والناس ديال فاس راه كيشهدو على أن وقع تحسن كبير جدا فيما يخص الأمن.

ومرة أخرى، أغتنم هذه الفرصة، أنا كنشتغل مع هاذ الناس هاذو واشتغلت معهم في الميدان وشفت المجهودات اللي كيقوموا بها لفائدة طمأنينة السكان.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

ننتقل للتعقيبات على جواب السيد الوزير، وفي هذا الإطار أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

من خلال الجواب ديالكم، الفريق الاشتراكي استطاع أن يحصل على طمأنة، طمأنة للبرلمانيين أو البرلمان ومن خلاله الرأي العام الوطني، خاصة لأن ما يقض مضجع الجميع هو ما تروج له بعض المواقع الالكترونية.

احنا اليوم في الفريق الاشتراكي تعمدنا طرح هذا السؤال باش نحصلو من خلال الجواب ديالكم على طمأنة بأن ذاك الصورة هي مفبركة، وبأن هاذيك الأفلام التي تبث عبر المواقع الالكترونية هي لا أساس لها من الصحة، وبأنها مفبركة.

وبالمناسبة، السيد الوزير، لابد لي أن أغتنم هاذ الفرصة لأثمن الدرجة ديال اليقظة الأمنية والمراقبة الاستباقية أو الوقائية اللي كتميز العمل ديال الإدارة العامة للأمن الوطني، لحماية بلادنا من المخاطر ديال الهجمات الإرهابية.

كما كنثمن المجهودات اللي كتقوم بها نساء ورجال الأمن الوطني والدرك الملكي، اللي أُكبر فيهم هاذ الروح اللي كيعرضوا الحياة ديالهم للخطر.. وكذلك القوات المساعدة باش نعيشو احنا في أمن وأمان.

لكن، السيد الوزير المحترم، أنا كنشاطركم الرأي–وأنتم غتتفقوا معايا–هو ارتفاع جرائم الحق العام، السرقة بالنشل، كاين الاغتصاب، إلى مشيتي لمحاكم الجنايات من طنجة للكويرة، كتلقى نفس الشباب، شابات، نفس السن، يحاكمون من أجل هاذ الجريمة ديال السرقة وديال الاغتصاب، وما شاكل ذلك.

احنا بغينا نقولو بأن المشكل ماشي مشكل فالأمن، هذا مشاكل أو هاذ الجرائم هي متمخضة على تفاقم الوضع الاجتماعي، هناك هدر مدرسي، هناك بطالة، هناك ظروف ديال الاشتغال غير طبيعية وغير صحية.

فبالتالي على الحكومة جميعا، في إطار المسؤولية التضامنية ديالها، أن تجتهد في الشق الاجتماعي لتجنب الوطن أو لتجنب البلد المخاطر ديال ارتفاع جرائم الحق العام، وخاصة، السيد الوزير المحترم، الملفات اللي كيتعرضوا بالجنايات، بعض المرات تنلقاو حتى القاصرين، 17، 18 سنة، ما بين 18-25، أنت غادي كيديرليك سرقة بالنشل، فبالتالي..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

نحن كذلك داخل الفريق الاستقلالي، نثمن عاليا مجهودات مختلف الأجهزة الأمنية واليقظة، التي، الحمد لله، بواسطتها استطاعت بلدنا أن تنعم بالأمن، خاصة في قضايا كبرى كقضايا الإرهاب.

[3] La **D**irection de la **S**urveillance du **T**erritoire

ولكن، السيد الوزير، كما جاء على لسانكم، هذا السؤال لا يسائل وزير الداخلية وحده، بل يسائل السياسة العمومية للحكومة في خفض معدل الجريمة. وهذه السياسة ترتبط أساسا بالحد أو بنقص معدل الفقر، بنقص معدل الهشاشة، بنقص معدل البطالة، بنقص كذلك معدل الإدمان على المخدرات واللي هي ظاهرة، اللي أيضا هي من الأسباب الحقيقية ديال الجريمة.

تسائل الحكومة كذلك، هل استطاعت هذه الحكومة في هاذ ظرف الخمس سنوات أن تقلل من هذه المؤشرات المقلقة، واللي هي حقيقة هي المنبع الحقيقي للجريمة في الشارع المغربي ومن بين الأسباب الحقيقية. زيادة على ذلك شبكات التواصل الاجتماعي، والتي تربي في النشأ النزعة نحو الجريمة. إذن، هذا هو التساؤل الحقيقي.

التساؤل كذلك في ظاهرة المخدرات، كم أعدت هذه الحكومة من مراكز ديال المعالجة ديال الإدمان؟ هذا هو الأسئلة الحقيقية. كم استطعنا في إطار التربية والتكوين في المجتمع، على أننا نربيو ناشئة في إطار التربية والتكوين قادرة على أنها تواجه، ولو بصفة معنوية هذا النوع من الجرائم؟ مثلا بعدم وجود أطباء نفسانيين داخل المؤسسات التعليمية، إذاعة واحد النوع من الثقافة ديال التسامح، ديال التعايش، اللي غادي تنبذ مجموعة من الممارسات اللي كتؤدي لهذه الجرائم؟ هاذي هي الأسئلة الحقيقية اللي تسائل حول السياسة الحكومية.

أنتم دوركم، السيد الوزير، تقومون به مشكورا، هو دور الرادع، والرادع تقومون به، بالرغم من قلة الإمكانيات المتوفرة لدى الأجهزة الأمنية، لا الإمكانيات المادية ولا الإمكانيات البشرية، ولكن هناك عمل جبار. هذا العمل يبقى دائما ضعيفا في حجمه المرئي، إذا لم تكن سياسة حكومية أو سياسة عمومية للحكومة، قادرة على انتشال أو خفض معدل حقيقي، خاصة في المؤشرات الحقيقية اللي كتكلم عنها المنظمة ديال الأمم المتحدة لمحاربة المخدرات وكتعطي المرتبة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال التاسع، موضوعه إعادة النظر في النسبة المخصصة للجماعات الترابية من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد ابا حنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات الوزراء،

زملائي المستشارين،

السيد الوزير،

تعتبر الجماعات الترابية وحدة أساسية لنظام التنظيم اللامركزي للدولة ولتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن دورها ظل دون مستوى التطلعات في ظل ظرفية يسعى من خلالها المغرب إلى إرساء جهوية متقدمة، وذلك لعدة اعتبارات، على رأسها ضعف الموارد المالية.

وقد سبق للدولة أن قامت سنة 1985 بتخصيص حصة من الضريبة على القيمة المضافة، لا تقل عن نسبة 30% لفائدة هذه الجماعات كخطوة لإنعاش دورها التنموي، إلا أنه تبين أن غالبية هذه الحصة توجه لنفقات التسيير على حساب دعم التجزئات الاستثمارية.

السيد الوزير،

ألا ترون أن جميع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية التي حددت على ضوئها هذه النسبة بعد مرور أكثر من 30 سنة قد تغيرت وتغيرت ملامح التحديات التي يواجهها المغرب اليوم، وبالتالي فهل لديكم أدنى تصور للرفع من حجم حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة وإرساء نظام جديد، يراعي بشكل أكثر دقة العدالة التوزيعية لهذا المورد الذي يتعين أن يساهم في إرساء نظام جهوية مستمرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

هذا الحصة ديال 30% في الضريبة على القيمة المضافة، هي واخا 30% كتبان قليلة ولكن راه كتبقى مبلغ مهم جدا، ويمكن نقولو على أن هاذ (La TVA[4]) راه فيها البركة، فملي كنشوفو اللي تدار في المدن ديالنا الآن، من هذاك البرامج كلها ديال التأهيل الحضري والمساهمة فالمشاريع ديال الكهربة القروية وفالطرق القروية وفالماء الصالح للشرب، هذا كلو من هاذ 30%، معناه أن راه (déjà) راه فيها البركة، والحمد لله مازال مازال...

احنا بلاصة ما نجيو ونزيدو 30%، نزيدو فيها 32% ولا 33% اللي غادي تخرج على أي حال من (le budget) احنا كنفكرو الآن–وهاذي أول مرة كنطرحو هاذ الفكرة علنية–باش نشوفوا أنماط أخرى للتمويل، بحال مثلا نقولو على هاذ الصندوق ديال (La TVA) بلاصة ما يعطي مساهمة مباشرة للجماعات، يمكن يبدا يفكر يتدخل فقط

[4] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

في ضمان القروض اللي كتاخذها الجماعات، فاش كتعطيها واحد الإمكانيات مهمة جدا للقروض، خاصة (le FEC[5]) ولا يمكن كاع لهاذ الصندوق ديال (TVA) هو براسو يخلص ذاك الأقساط ديال هاذوك (les prêts) اللي غادي يتدار من عند.. فاحنا تندرسوها الآن وغادي تفتح آفاق مهمة جدا، خاصة بالنسبة للجماعات الصغيرة اللي كتكون تيخصها بعض المرات غير مليون و2 ومليون ولا 3 مليون ديال الدراهم، فبلاصة ما تكون هاذ الجماعة ما عندها حتى شي إمكانية باش تقترض، يمكن الصندوق هذا يتدخل باش يضمنها وباش هذيك القروض تعطى لها وتخدم بها، من طبيعة الحال في انتظار باش تنمي الإمكانيات ديالها.

فهاذي من جملة (les pistes) اللي هما موجودين الآن، ولكن كاين (des pistes) آخرين، فخاصنا نشتغلو عليهم باش هاذ اللي قلت (déjà) هاذ 30% اللي فيها البركة، نزيدو في البركة ديالها عاود ثاني أكثر، وكاين إمكانيات مالية باش اللي يمكن تستغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق التجمعي.

المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

لقد أفرد دستور 2011 بابا بأكمله للجماعات الترابية، مما يعكس الدور المحوري لهذه الهيئات اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة.

وامتثالا للتوجهات الملكية السامية فيما يتعلق بالتنمية المحلية، في أفق التنزيل الواقعي للجهوية الموسعة، ندعوكم، السيد الوزير، ومن خلالكم الحكومة، إلى العمل على تمكين الجماعات الترابية من الوسائل الضرورية لممارسة اختصاصاتها، بما يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة، وعلى رأس ذلك وضع تصور عادل في توزيع حصة هذه الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة، التي تبقى هزيلة وهزيلة جدا، خصوصا بالنسبة للجماعات القروية، التي تشكل موردها الرئيسي، حيث لا تفي بأبسط الحاجيات التي عليها توفيرها للمواطنين، كما هو الحال بالنسبة للجماعات القروية لأصادص وأركانة وتلمكانت والمنيزلة وسيدي موسى الحمري والكدية والقفيفات وتيدسي وغيرها بإقليم تارودانت.

كما أننا نرى ضرورة توسيع الوعاء الضريبي للجماعات المحلية، عبر خلق مداخيل إضافية، كمثلا تنازل الدولة عن جزء من الضريبة على السيارات والضريبة على الأرباح العقارية لفائدتها، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تحسين جاذبية الجماعات الترابية فيما يتعلق بالاستثمار.

هذا، وندعوكم كذلك، السيد الوزير، إلى ضرورة التنسيق مع وزارة الفلاحة فيما يتعلق باستفادة الجماعات القروية من صندوق 55 مليار درهم الخاص بالتنمية القروية والمناطق الجبلية، وكذلك ما هي استفادة الجماعات الترابية من تنزيل مقتضيات قانون المالية لسنة 2016؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد.. شكرا، شكرا.

السؤال العاشر موضوعه التكوين المستمر لفائدة موظفي الجماعات المحلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والسيدات المستشارات،

السيد الوزير المحترم،

في البداية أشكركم، السيد الوزير، على حضوركم هذه الجلسة والتفضل بالإجابة على أسئلة السادة المستشارين في هذه الجلسة الدستورية المتميزة، باعتبارها الجلسة الأولى من خلال السنة الأولى أيضا التي يتشرف فيها المجلس بحضوركم.

أما بخصوص السؤال، فإن الموضوع يتعلق بالتكوين المستمر لموظفي وأطر وأعوان الجماعات الترابية، فصحيح أن بلادنا أنجزت إصلاحات كثيرة في مجال اللامركزية وفي مجالات الحكامة الترابية والإدارية، ولازالت تتطلع إلى إصلاحات أعمق، لكن الحجر الأساس الذي يتوقف عليه نجاح هذه الإصلاحات، يتمثل في مدى قدرة الموارد البشرية الجماعية على تنزيل الإصلاحات والانخراط فيها، فلا حكامة بدون موارد بشرية ولا مخططات التي أصبحت برامج العمل محل مخططات التنمية بدون موارد بشرية.

لا يعقل، السيد الوزير، أن تبقى الموارد البشرية المحلية والجماعات بعيدة عن المستجدات التشريعية المتعلقة بالحكامة وحسن التدبير المجالي والمالي والإداري.

لأجله، نسائلكم، السيد الوزير: أي مخطط للوزارة لتأهيل الموارد البشرية الجماعية بالتكوين والتكوين المستمر؟

[5] le **F**onds d'**E**quipement **C**ommunal

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

غنحاول نكون اشوية واضح، هاذ المسألة ديال التكوين المستمر عندوواحد الأهمية قصوى جدا، لأن–كما قلتوا–لا بالنسبة للمنتخبين ولا بالنسبة للأطر ديال الجماعات، فإلى ما عندهومش إلمام تام بالمسائل القانونية والإدارية والتقنية للتسيير، فغتبقى ديما الجماعات ديالنا في واحد المستوى اللي ما هواش المستوى اللي كنبغيوه، هاذي الحقيقة الأولى.

الحقيقة الثانية هو أن المديرية ديال التكوين المستمر اللي كاينة في وزارة الداخلية راه ما يمكنلهاش تشرف على التكوين ديال 150 ألف موظف ديال الجماعات، خاص نزولو هاذ القضية من راسنا. فالجماعات عندها الاختصاص التام الآن باش تتكلف بالموظفين ديالها من الدخول ديالهم والتكوين ديالهم وكل شيء، فالاقتراح ديالنا، واحنا راه، إن شاء الله، غادي نكاتبوا الجماعات فهاذ المسألة هاذي، هو أن هناك جامعات، هناك معاهد تابعة للدولة أو للقطاع الخاص، فيمكن للجماعات تدير معها عقد للتكوين المستمر لهاذ الناس هاذو، في الغالب ما كتكونش التكاليف ديالها مهمة، لأن هاذي جامعات ومعاهد وطنية وحتى هي يمكن تساهم فهاذ المسألة هاذي، احنا مستعدين باش نؤطرو هاذ المسألة هاذي، ونواكبوها من طبيعة الحال إداريا وتقنيا وحتى ربما ماليا، لأن باش نبقاو معولين على مديرية واحدة باش تكون لنا 150 ألف واحد، أنا درت الحساب دغيا، راه ما عمرنا نتوصلو لها، فهذا نداء للجماعات باش ياخذوا هاذ المسألة في يدهم واحنا غنكونو بجانبهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار الرد، أعطي الكلمة لأحد أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي للتعقيب.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة ديالكم.

فقط من خلال ما أتيتم به من تدابير ومعطيات لتكوين هذه الأطر التي بإمكانها أن تساعد الجماعات المحلية والترابية في التقدم، إلا أن ألا ترون بأن الوقت حان لكي توفركل جهة معهد خاص للتكوين في التدبير المحلي؟ يعني تديروا مجالات تدبير الجهوية في إطار الجهوية الموسعة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير إذا أراد.. مرحبا. شكرا.

السؤال الحادي عشر موضوعه عدم ترقية الموظفين بالشواهد المحصل عليها، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك الصادي:

طيب، شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

طبعا قبل ما نطرح السؤال، لابد ما نعلنو التضامن ديالنا باسم المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع الأساتذة المتدربين في معركتهم، خاصة وأن المدرسة العمومية تعرف خصاصا مهولا في الأطر التربوية.

سؤال: بعد منع ترقيات الموظفين بالشواهد المحصل عليها، نسائلكم، السيد الوزير، عن سبب عدم تنظيم مباريات للترقية الخاصة بحاملي الشواهد في الجماعات الترابية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

أولا هاذ الموضوع هذا يمكن نقولو كيهم الإدارات كلها، والمشكل كنظن–الإخوان كلهم عارفينو- هو أن شي واحد تيدخل بمستوى معين وربما بعض المرات كيشهد كاع بأن ما عندو حتى شي مستوى آخر من غير هذاك اللي دخل به، وواحد العام ولا عامين من بعض إما تيكمل الدراسة ديالو، إما كتكون عندو (déjà) ذاك الدبلوم قبل وكيقول لك لا، هذاك (l'échelle) باش دخلتيني خاصك ترقيني وتديرني فواحد المرتبة أخرى.

هذا مشكل وقع فيه حسم نهائي منذ 3 أو 4 سنوات، اللي دخل فواحد (l'échelle) فواحد العمل معين كيبقى فالمعين ديالو إلى حين فتح مناصب أخرى، وكيشارك فيها كجميع الموظفين باش يدوز لهذيك.. إذن هاذ المسألة هاذي راه ما يمكن لناش نحلوها.

وبالنسبة للأساتذة المضربين، واخا ماشي شغالي بشوية أخرى، ولكن تكلمتوا عليه. أنا تنظن أحسن حاجة هما هاذ الناس يمشيوا يدخلوا باش يقراو مع روسهم، راه الإمكانيات ديال التوظيف راه راس

العام، إن شاء الله، راه كاين 7000 ولا 8000 وظيفة غتكون محلولة فهذاك، راه كيضيعوا وقتهم وربما غيضيعوا حتى المستقبل ديالهم، هذا نداء لهم باش يمشيوا يرجعوا للأماكن ديال الدراسة ديالهم.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الوزير على ردكم.

إلا أنه الموضوع ديال ترقية حاملي الشواهد، نذكركم، السيد الوزير، على أنه في سنة 2007 سبق لنا درنا اتفاق مع وزارتكم لترقية حاملي الشواهد، واستطعنا بشكل جماعي أن نرقي أكثر من 3200 موظف.

فإلى كنا، السيد الوزير، كنعتقدو جازمين على أنه ما يمكنش أي تنمية محلية تكون في المستوى إلا بتنمية الموارد البشرية، فكيف يمكن نحرموهاذ الموظفين اللي كونوا نفسهم بنفسهم ومشاوا للكليات يقراوا، والعناء ديال الدراسة والعمل واخذاوا شهادة اللي ما قدراتش توفرها لهم الجماعة اللي كيخدموا فيها، كيف ما يمكن نحرموهم من الترقية؟

للإشارة، السيد الوزير، الترقية ديال هاذ الموظفين لا تتطلب إمكانيات مادية من الجماعات الترابية، علاش؟ لأنه إلى درنا مباراة ماشي في القطاعات كلها، لأنه القطاعات الأخرى دارت مباريات لحاملي الشواهد، الجماعات الترابية بوحدها ما دارتش المباريات من نهار اللي خرج المرسوم المشؤوم اللي منع الترقية بالشواهد، الجماعات الترابية بوحدها ما دارتش الامتحانات. في القطاعات الأخرى تداروا امتحانات وترقاوا الناس بالشهادة، احنا في الجماعات ما دارتش نهائيا.

قلت الترقية بالشهادة هو حق مكتسب، خاصة وأنه الناس كتمشي تتعذب باش تقرا. لهذا، السيد الوزير، قلنا نديرو مباريات ونديرو تحويل دايل المناصب ديالهم اللي ما كيكلفش بزاف، واحد سلم، 6، 7، 8، غادي نديرو ليه تحويل ديال المنصب غادي يتزاد واحد 500 ولا 600 درهم، وإلى كان ذاك الموظف كيتسفد من التعويضات على الأعمال الشاقة والملوثة ما غيتزاد لو حتى شي سنتيم، معناه أنه الترقية ديالو ما كتكلفش نهائيا الميزانية ديال الجماعات، وكاين العديد من الرؤساء عندهم الرغبة، لم لا وزارتكم أنها تقبل تحويل المناصب ديال الترقية؟ وهكذا نعطيو الحقوق ديال مالها، واحنا تنطلبو حوافز أخرى، السيد الوزير. من غير الحقوق المكتسبة، هذا حقو مشى قرا، احنا تنطلبو الحوافز لهاذ الطاقم البشري باش يمكن التنمية المحلية كيف التصور ديالنا كاملين، إلى ما اعطيناش الاهتمام للموارد البشرية غير ممكن أنه نمشيو بعيد في التنمية ديال بلادنا، لهذا هاذ المسألة ملحة وما كتطلبش أشياء كثير بالعكس كتطلب إرادة سياسية فقط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، إذا أراد.

السيد وزير الداخلية:

الموضوع شاسع، وربما خصو شي لقاء مفصل حول هاذ المسألة هاذي، لأن اصعيب نتذاكرو عليه بمناقشة جدية في دقيقة ولا دقيقة ونصف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، حول الاهتمام بالداخليات.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الحضور الكريم،

شكرا لكم.

تضطلع الداخليات بدور أساسي في محاربة الهذر المدرسي، وتساهم أيضا بشكل كبير وفاعل في توفير الشروط الضرورية للمنحدرين من القرى ومن المناطق النائية. وبالنظر لأهمية هذه المؤسسات الداخلية فإننا، السيد الوزير المحترم، نطلب منكم الجواب على تساؤلنا الأول وهو: هل عملت وزارتكم على الرفع من عدد الداخليات؟ ثم هل عملت وزارتكم على تأهيل وتطوير الداخليات المتواجدة بالمملكة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد برحاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من المؤكد أن الداخليات تلعب دور كبير في تشجيع التمدرس والحد من الهدر المدرسي، وفي هذا الصدد بذلت حكومة صاحب الجلالة مجهودات كبيرة للرفع من عدد الأكاديميات في السنوات الأخيرة، وكذلك تمكين عدد أكبر من الاستفادة من هذه الداخليات، سواء على مستوى الإيواء أو على مستوى الإطعام، يظهر ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات والإحصائيات، بحيث أنه إذا رجعنا إلى هذه الإحصائيات سيظهر هذا التزايد المستمر في عدد الداخليات وعدد المستفيدين، بحيث أنه في الموسم الدراسي 2008-2009 كان هناك عدد الداخليات لا يزيد على 426 داخلية. خلال الموسم الدراسي 2015-2016 هناك حوالي 832 داخلية، يظهر إذن ويبرز بأن هناك نسبة زيادة تقارب 95%، ومن المتوقع خلال هذه السنة أن يتم إحداث 49 داخلية جديدة.

كذلك هناك تطور–كما أشرت إلى ذلك–في عدد المستفيدين، بحيث إنتقل إجمالي عدد المنوحين والممنوحات بالداخليات من 78.256 برسم السنة الدراسية 2007-2008 إلى حوالي 149.737 برسم الموسم الدراسي 2015-2016، مع العلم أن المستفيدين من هذه الداخليات يتم في إطار الإيواء أو في إطار الإطعام المدرسي، بحيث أن هناك عدد كبير يستفيدون كذلك من الإطعام المدرسي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحدهم.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير.

بالنسبة للأرقام التي قدمتم إلى قارناها مع الأهداف اللي رصدتوها في البرنامج الحكومي، واللي هي: إعادة الثقة في المدرسة العمومية وتعميم التعليم ومحاربة ظاهرتي ديال الهدر المدرسي والتكرار، في الواقع أنه نصطدم، لأنه ليس هناك تحسين وليس هناك تأهيل بالنسبة للداخليات.

هناك مشاكل في بالنسبة للإطعام وبالنسبة للتجهيزات وبالنسبة للصيانة وبالنسبة للاكتظاظ، إذن البرنامج الحكومي الذي وضعته الحكومة لم تحقق ولو جزء يسير للتخفيض من هذه المشاكل.

إذن المشاكل لازالت مطروحة، وخاصة بالنسبة.. لم تساهم في حل المشاكل، وخاصة بالنسبة للبرنامج الذي أكد على أنه سيقوم بإحداث شبكات مدرسية تضم ثانويات وإعداديات ومدارس ابتدائية وتكوين مهني، هاذ النوع أو هاذ القرى كما نسميه "القرى التعليمية التربوية" منعدمة وليست موجودة، وكذلك لم تؤخذ بعين الاعتبار إنشاء أو مواكبة مع هذا سكن للمدرسين والإداريين وكذلك "دار الطالبة" لإيواء الإناث، وذلك بهدف الحد من الاختلالات التي يعيشها التعليم في العالم القروي، فالعالم القروي مليء بالاختلالات، منها الخصاص المهول بالنسبة للمتمدرسين، بالنسبة للأطر التربوية وكذلك بالنسبة لهاذ المشكل ديال الداخليات، لازلنا نعاني من..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

قلت وأكرر بأن السؤال يتعلق بالداخليات، وسأبقى مرتبطا بهاذ الموضوع، بحيث أشرت إلى المؤشرات والتي تبين بوضوح بأن هناك تقدم ملموس، سواء على مستوى المستفيدين من الداخليات أو على مستوى عدد الداخليات، وهاذ الإحصائيات هي جد واضحة، مع ذلك الوزارة تبذل مجهودات أخرى، خصوصا انطلاقا من هاذ الموسم الدراسي، حيث تم تنزيل تدابير ذات الأولوية المنسجمة مع الرؤية الإستراتيجية للمجلس الأعلى للتعليم، وهناك عدة برامج لتطوير الأداء وتحسينها ومن ضمن هاذ البرامج ما يتعلق بإنجاز عدد داخليات أكبر من العدد الحالي، وكذاك تمكين عدد أكبر من التلاميذ من الاستفادة من خدمات هذه الداخليات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي، موضوعه ضحايا النظامين الأساسيين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوة والأخوات المستشارات،

وضعت الجامعة الحرة للتعليم ملفا حول فئات ضحايا النظامين الأساسيين 85 و2003 منذ 2011، واتفقت النقابات كلها عبر الحوار القطاعي على أن يصفى هذا الملف باتفاق جميع النقابات، ولكن لحد الآن ليس هناك أي جواب وأي إجراء أو أي تدبير ملموس على أرض الواقع.

ترى، ما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيدة المستشارة على هذا السؤال.

موضوع هاذ السؤال من ضمن الانشغالات الدائمة للوزارة، بحيث أن عدد الموظفين الذين تم توظيفهم في السلمين السابع والثامن يبلغ حوالي 30.113 موظف، ضمنهم أساتذة التعليم الثانوي- الإعدادي 27.038، الملحقون التربويون 1323، ملحقو الاقتصاد والإدارة 960، تظهر هاذ الإحصائيات أن هناك انتباه ودراسة تهم هذه الفئة.

المعنيون بالأمر مرتبون كلهم حاليا في السلم العاشر ولا يتوفرون على أقدمية 10 سنوات من أجل الترشيح للترقي إلى الدرجة الأولى للسلم 11، مع ذلك ملف هذه الفئة مازال قيد الدرس في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي وبالتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة ووزارة الاقتصاد والمالية، وهناك الآن لجنة مشتركة بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ووزارة الوظيفة العمومية تنكب على دراسة هاذ الموضوع بإمعان مع الجهات المختصة لإيجاد الحل المناسب لهذا الملف بكيفية نهائية وفي أسرع وقت ممكن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشارة السيد خديجة الزومي:

السيد الوزير،

أولا، أعلن تضامني مع الأساتذة المتدربين.

ثانيا، الحوار القطاعي انتهى واتفقت جميع النقابات منذ 2013 على سيناريوهات متعددة، أحدها يقول بضرورة إعمال 6/17 بمعنى 6 سنوات في الأقدمية للتقيد في جداول الترقية مع 15 سنة ديال الأقدمية العامة.

ولكن المشكل اللي كاين هناك من له باكلوريا ومشى للسلم 7، كاين باكلوريا السلم 8، اللي عندو مستوى اعطاوه 9، إذن ما يمكنش واحد عندو 7 وواحد 8 وواحد 9، ما كاينش عدالة على هاذ المستوى هذا، كل شي عندو باكالوريا إما حاصل على الباكلوريا، إذن القانون الأساسي ديال 85 وديال 2003 أغفل هذا الجانب، ما يمكنش أنا بباكلوريا تعطيني 8 ويجي واحد مورايا 5 سنين ولا 7 سنين تعطيه بباكلوريا 9، إذن هذا ليس عدلا.

ثم كذلك ما يمكنش كل الفئات كتعطيوها 6 سنين باش تترقى، إلا هاتين الفئتين، ما يمكنش، علما، السيد الوزير، أن هاتين الفئتين العريضتين التي تتعدى 30 ألف مستهدف أو متضرر كان لابد أن يعاد النظر في هذا الملف.

ثم غير إلى اعطيتي لهم هاذ الشي واعطتي لمالين 7 اعطيتهم 4 ديال النقط جزافية ومالين 8 اعطيتهم 3 ديال النقط جزافية، ودرتوا إعمال 15/16 ويدخلوا في الحصيص اللي كاين مع الإخوان ديالهم، ما قلنا لكش أحدث لي مناصب ولا شي حاجة، في نفس الحصيص.

إذن أنا بالنسبة ليا ضروري أن يفعل هذا التدبير، لأنكم اتفقتم مع النقابات، ولا سيما مع الجامعة الحرة للتعليم داخل وزارة التعليم، على تفعيل هذا السيناريو، إذن ما كانشوفش لاش المالية وما كنشوفوش حتى علاش وزارة تحديث القطاعات، لأن لو كانت وازرة تحديث القطاعات كنتوا تستدعيوها ملي كنتوا كتديروا النظام الأساسي، ما يمكنش فئة تعطيوها 6 سنين ديال الأقدمية وفئة تديروا لها 10 سنين ديال الأقدمية، كانت هنا خاصها تكون وزارة تحديث القطاعات، ماشي حتى لدابا أشنو غتدير وازرة تحديث القطاعات؟ هل سنعيد النظر في شي حاجة ديال (statut) ولا النظام الأساسي؟ لا. هاذي فئة عريضة متضررة لابد أن تنصف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

نحن نتفق على اعتبار هذه الفئة ضمن أعمدة النظام التعليمي في المغرب. هذا الموضوع شائك، وهو نتاج تراكمات لعدة سنوات، وكما قلت هناك دراسة لهذا الملف بجدية وبكل ثبات، وهناك–كما قلت- لجنة بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والشؤون الإدارية تعمل على إيجاد الحلول المناسبة لإنهاء الموضوع في أسرع وقت ممكن، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

أشكركم، السيد الوزير، على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي، موجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، وموضوعه تعديل اتفاقية الضمان الاجتماعي لفائدة الجالية المغربية بهولندا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحدهم، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات الوزيرات،

إخواني أخواتي المستشارات،

هاذ السؤال كيهم، السيد الرئيس، المغاربة ديالنا في هولندا، وعلى حسب الإحصائيات الرسمية في هولندا 80% فيهم كيتلكموا بالأمازيغية، الجيل الثاني والثالث ما كيتكلموش، ما كيفهموش العربية، كيهضرو بالأمازيغية والهولندية.

السيد الوزير كيفهم الأمازيغية، وأنا كنتكلم بالأمازيغية، إذن هاذ السؤال هاذ الموضوع (الكلام بالريفية)

"أَذايَسْ اسِّيوْرَغْ سَثْمازيغْثْ باش أَنَفْسَفْهامْ، باش أَذاغْفَهْمَن أَيَثْمَثْنَغْ أَيَدّجان ذي هولاندا. ماني ثَوَّضْ، السيد الوزير، الاتفاقية نَضَّمان الاجتماعي يَدجان واسِّينَغْ مَشْحال زَكْوامي يْخاس نَسَّاوارْرا ذي مجلس المستشارين را ذي مجلس النواب، عامين روخ ما ثَرْتَسْنين نَشِّينْ نَسَّاوَرْ ذي الموضوع وا، ولكن أَيَثْمَثْناغْ ذي هولندا عاذ غاسَنْ المُشْكل أَكْوْذانْ خالمُسْتَقبَل أَنْسَانْ خاصة إيوْذانْ يَدْجانْ ثْقاعْدَنْ زْدْغَنْ ذا ذي لمغرب، ذْيينِّي يازُّون أَضَاوْحَنْ أَذدجا ذا الأرامل إلخ

آزُّوغْ أَشَسَّقْسيغْ، السيد الوزير، ماني ثَوْضامْ ذي المفاوضات، خاصة أنه يَدْجا رَخْبا، يَدْجا رَخْبا روخ ذي ثْسَاعَتّا أنه وَثْوَقْعَمْ شي الاتفاقية. ماغا وَثْوَقْعَمْ شي الاتفاقية؟ واش أَيَثْماثْنَغْ أَضَطْمَأَنَّنْ نيغْ أَلاّ؟"

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة.. بلاتي السيد الوزير...

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس...

السيد رئيس الجلسة:

بلاتي، السيد الوزير، بلاتي، أ السيد الوزير. آ السيد الوزير، أنا مازال ما اعطيتكش الكلمة السيد الوزير، مازال.

انتوما كتعرفوا على أن الأمازيغية لغة وطنية في الدستور.. الأخ، مازال.. أنا ماشي مترجم باش نقول لك.. اسكت أ سيدي، الله يرضي عليك، الله يرضي عليك، الوزير راه فهم وغادي يجاوب على السؤال.

أسيدي اسكت، ما عندكش الكلمة، ما عندكش الكلمة.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار،

كنشكرك، وكنت باغي، كنت كنتمنى أن يجي ليا بعدا السؤال بالأمازيغية، باش نكون مهيأ، ولكن، مع ذلك، أستسمحكم، غادي نجاوب بسرعة باللغة العربية، ومن بعد غادي نكمل الإجابة باللغة الأمازيغية، نظرا لكون أنه أنا متفق معكم 80% من المغاربة اللي خدامين في هولندا هما أصلهم من المناطق الريفية.

جوابا على السؤال، أولا، فيما يخص لأطمئن الإخوان ديالنا في المغاربة المقيمين بهولندا، وأطمئن الرأي العام أننا تقدمنا كثير، توصلنا لجميع الحلول فيما يخص المفاوضات مع هولندا، كانت مفاوضات عسيرة، دامت شهور عديدة، مفاوضات اللي ترأستها وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، بحضور ممثلين عن بالطبع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووزارة المغاربة المقيمين بالمهجر.

اتفقنا على الجميع، وكان رضى ديال الجمعيات، والمغاربة راضيين على ما توصلنا إليه من حلول. بقى المشكل فقط، الآن واقف مشكل سياسي، ما يخص الوحدة الترابية ديال بلادنا، بغاوا يفرضوا علينا أن الخريطة ديال المغرب تكون مبتورة من الأقاليم الصحراوية، وهو ما رفضناه بالطبع، هاذ الشي كنتكلمو باسم جميع المغاربة، لأن ما كاين مغربي واحد، وأساسا المغاربة ديالنا في هولندا، ما يرضاوش وما يمكنش يقبلوا أن المغرب يتفصل من الصحراء ديالو، اللي ضحينا من أجلها، لذلك، سنبقى احنا متمسكين بهاذ المطلب لأنه مشكل وطني، متفقين عليه جميع المغاربة، وما كاينش مغربي واحد كيشك في الوحدة الوطنية.

واسمحوا ليا نتكلم باللغة الأمازيغية في الوقت المتبقى لي.

"الكلام بالريفية:

السؤال يوجه السيد المستشار المحترم يَثْهَمّا الاتفاقية نالضمان الاجتماعي يْجَمْعَن المغرب ذْ هولاندا. نَشِّينْ نَكَّا المفاوضات، نَتْوَصَّل نِجَنْعَداد نَلْحُلول، حلول مهمة:

أولا: جميع المغاربة إيغايَدْجا الحقوق أسْنَقّيمَن الحقوق أَنْسَنْ، يعني الاتفاقية ثْهما بعض التنازلات، تهما المرحلة 2016 فما بعد. في جميع الاقتراحات إِقَدْمَنْ الهولنديين، نَشِّينْ نْبَدْ إِكيذْسَنْ سَالمِرْصاد، نْدافَع خَالحُقوق إيمغرابِيَّنْ أَنَّغْ، لأن أَمَنِّيغْ إيجَنْهار ذي المنصة، ونْزامّار أَنَسْمَح ذي الحقوق إيمغرابِيَّنْ، الكرامة أُمَغْرابي إِخَسَّا أخاسْنْدافَع، لأن نَشِّينْ سَالْمَلِك أَنَّغْ، سالْحُكومة أَنَّغْ، سَالشَّعْب أَنَّغْ، نَشِّينْ شعب واحد وَنَزْمار أَنَسْمَحْ ذا واواوْيا. فَإيخَسَّا إيمَغْرابِيَّنْ أَذِقِّيمَنْ مَتْضامْنين، أَغَسْنْتِيري الثقة ذي الحكومة أَنْسَنْ، غاسَنْ الثقة ذي الْمَلك أَنْسَنْ، الثقة ذي ثَمُورْثْ أَنْسَنْ، نَشِّين إيكيذْوَمْ، وَنْزَمّارْ أَذاوَمْنَسْمَحْ".

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما نعلم جميعا، من الأمور المهمة التي جاء بها دستور 2011، هو الترسيم ديال اللغة الأمازيغية، اللي واحد العدد كبير من المواطنين المغاربة يتكلمونها.

بالموازاة مع ذلك، نص الدستور على قانون تنظيمي سيصدر، المتعلق بكيفية ترسيم هذه اللغة الأمازيغية، وبالتالي، أنا أعتبر بأن هذا موضوع ينبغي أن نبتعد فيه عن المزايدات، وينبغي أن نبتعد فيه عن خلق بعض السوابق، اللي ربما ستُؤدي إلى التشويش على هاذ الورش المهم ديال الترسيم ديال اللغة الأمازيغية، بعيدا عن المزايدات.

أنا كنظن، في هاذ القاعة–كنظن–الجميع يعلم، وبالمناسبة راه ماكاينش البث دابا، البث حبس. احنا كنتكلمو هنا باش نفهمو بعضنا البعض. العربية–كنظن–الجميع هنا يُحسنها، فبالتالي، أنا ألتمس من الجميع أن نبتعد عن المزايدات في هذا الموضوع حتى يستتب الوضع القانوني الذي أشرت إليه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

غير أنا لا يمكن لي، اسمح.. نقطة نظام؟ تفضل السي العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

احتراما في الحقيقة للمداخلات، السيد الرئيس، ما كانش عليكم تعطيو نقطة نظام حتى يعقب السيد الرئيس. هاذي معروفة في.. منذ بدينا تنشتغلو في هذه المؤسسة واحنا تنعرفو ملي تتكون الكلمة عند أي مستشار من المستشارين ما تيمكنش تعطي نقطة نظام.

ثانيا، السيد الرئيس، هاذ الموضوع ديال الأمازيغية وهاذ الطرح ديالنا لهاذ السؤال بالأمازيغية والسيد الرئيس اللي شرح المضامين ديال هاذ السؤال وضح علاش بغى يطرحو بالأمازيغية لأن 90% من هاذ الناس ما تيفهموش العربية، وهاذي مسؤولية ديال.. لأن الدستور في 2011 فاش تعدل الدستور، وفي 2012 و2013 و2014 كان على الحكومة باش تجيب هاذ القانون، وهاذي مسؤولية ماشي ديال البرلمان وماشي ديال ذاك المواطنين، المسؤولية ديال الحكومة هي اللي تعطلت وما سرعاتش بهاذ القانون اللي كان خاصو يجي فوقتو.

ولهذا، السيد الرئيس، عليكم أن تعطوا الكلمة للسيد الرئيس يكمل التعقيب ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد العربي، شكرا أ السي العربي.

غادي نعطي لو الكلمة غير أنا ابغيت نوضح نقطتين:

- النقطة الأولى: أنا ما يمكنش نمنع واحد يهضر بواحد اللغة رسمية موجودة في الدستور، هاذي واحد؛

- ثانيا: احنا عارفين بأن النظام القانون التنظيمي مازال ما خرج، ولكن ماشي أول مرة، هاذ الشي حتى في مجلس النواب كانت هناك سابقة أو عدة.. فالله يرضي عليكم، كل ما راج، سواء بالأمازيغية أو بالعربية، غادي تصدر في الجريدة الرسمية ديال المجلس، كلها غادي يقراوها وغادي يعرفوا أشنو كاين.

الكلمة لرئيس الفريق.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

(الكلام بالريفية)

"لمغاربة أُنَّغْ ذي هولاندا، السيد الوزير، آضَانْ، ربما أَذيرين آضانْ لأنه المحاكم ذي هولاندا ثَوْشاسَنْ الحق، نَشِّينْ عاذْ وَنَوِّضْشي شَكْ ثَقَّاثَيْ أودي نَوَّضْ غالحُلول، كَنِّيوْ عاذ وَثْوَقْعَمْ إيكْ الحكومة الهولندية، عاذْ وكِيسْنتْوَقْعَمْ شي، إذن مايَدجّانْتْ الحلول ثينا، ذيني المحاكم الهولندية أَوْشينَسَنْتْ الحق إلمْغارْبَة. أَنْهارا الموضوع أقَّاثْ ذي البرلمان الهولندي، البرلمان الهولندي يَكَّا الملتمس إلحكومة نهولندا باش أذَلْغان الاتفاقية من جانب واحد، وا مُلتمس نالبرلمان الهولندي، انهارا وزير الشغل والشؤون الاجتماعية ذي هولندا يَنَّاسَنْ أَياوَدّي قَويَدجي بو ذي المصلحة نْهولندا أَنَلغى مَنايا ذي الجانب واحد، ماغا؟ ماغا لأنه أَذَمْضَارَنْ، ثَسْنَثْ ماغا أَذَمْضَارَنْ ما ألا؟ لأن الملحقة الاتفاقية، التنسيق الإداري، أَزَّايَسْ ثَضَّارْ هولاندا، ميثْثَقَّار الاتفاقية ثا؟ ثَقَّا هولندا غاسْ الحق أَتَكْ التحقيق ذي الممتلكات ذالأرصدة نَالْمغارة أُنَّغْ ذي المغرب، أَبْذانْ ذي 2002، أَكِّين 89 حالة السيد الوزير، ذي 2013 ذين 240 نَالْمغاربة، واش غاكُمْ رَخْبا ما وَغاكُمْ بو رَخْبا؟

ذين إِجَنْ المكتب ذي زنقة أزروذا ذي أرْباط نيثْني إيكَتْكَلَّفَنْ سْمَنايا، ما تْنَسّاقَنْ إيكِذْكُمْ ما وَكيذكُمْ تْنَسّيقَنْ شي؟ يينَا تْراقَبَنَّسَنْ أكْرانْسَنْ ذي المغرب تَكْسَنَّسَنْثَنْ ذي هولندا، تْخَدجّاسَنْ خاسْ أَبْروصي، إِجَنْ الْعَدَادْ نَالمغاربة، روخْ مانايا يَذْوَرْ إيجْ نَالسِّياسة ثابتة ذي الحكومة الهولندية تشكل إِجَنْ التهديد ذامَقْران خالمغاربة أَنَّغْ ذي هولندا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا، شكرا السيد الرئيس.. الكلمة للسيد الوزير للرد فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

لا، باقي الوقت، راه كنجاوبو بالعربية والأمازيغية، خاصنا وقت مضاعف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكركم على المساهمة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

...خلي السيد الوزير يجاوب.

السيد رئيس الجلسة:

آه؟

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السيد الوزير استنفذ الوقت ديالو في الأمازيغية والترجمة ديالها، إذن دابا غادي يجاوبنا عاود بالعربية وغيجاوبنا بالأمازيغية، واحنا ككونفدرالية ما عندنا حتى مشكل أنه يتكلم بالأمازيغية، ولكن نفهمو آش غيقول عاود السيد الوزير، لأنه ملي غنبقاو نستعملو اللغة الأمازيغية غنحتاجو نترجمو.

السيد رئيس الجلسة:

المجلس سيد نفسه. الكلمة لرئيس الفريق الاستقلالي، السي اللبار، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

أظن أن كلام العقلاء ينزه عن العبث، لا أحد منا في هذا المجلس ينكر أو يستخف أو يستصغر اللغة الأمازيغية، هي لغة رسمية في الدستور، غير أن حق المستشار الذي لا يتقن اللغة الأمازيغية، ما ذنبه إذا فرط وقصر المجلس عن إيجاد ترجمة حتى تعم الفائدة؟ وإلا فالرجاء، السيد الرئيس، أن نوفر الشروط اللازمة لتشريف اللغة الأمازيغية، هي ليست لغة زائدة، بل لها كرامتها ولها رجالاتها ولها جذورها في التاريخ، نحن مغاربة أمازيغ غير أننا نرفض أن تمس هذه اللغة إذا استخففنا بها عندما لا تترجم.

النقطة الثانية، السيد الرئيس، أستسمحك باش تقبلني شوية، الله يجازيك بخير، سمعت اللحظة أن الجلسة غير مبثوثة عبر قناة التلفزة، إذا لم تكن مبثوثة فلنا موقف آخر.

شكرا السيد الرئيس، وأستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

بالنسبة للنقطة الأولى.. دايزة. بالنسبة للنقطة الأولى، السيد الرئيس، غادي نوصل هذا لمكتب المجلس وغادي ندرسو هاذ الشي في الأسبوع القادم، إن شاء الله، طبعا لإيجاد الحل لهذا المشكل، أحيانا كيوقع هنا وأحيانا أخرى كيوقع في مجلس النواب.

الله يرضي عليكم، يالاه تفضل، تفضل، نقطة نظام، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

غير باش واحد الدقيقة نساهمو في هاذ النقاش، الإشكال اليوم، السيد الرئيس، السادة المستشارين، ليس هو أن نتحدث باللغة الأمازيغية أو لا نتحدث بها. الإشكالية اليوم: هل سنخرج كمغاربة مشروع حقيقي، يعطي لإدراج اللغة الأمازيغية في الدستور معنى حقيقي؟ هل سندرجها في برامجنا التعليمية بشكل صحيح؟ هل سندرجها في مستشفياتنا ومصالحنا الاجتماعية ومرافقنا الاجتماعية؟

لذلك، فأرجو أن نترفع على هذا النقاش ونمشيو لعمق النقاش الصحيح، القانون التنظيمي تأخر، كنا نتمنى أن نكون حسمنا في هذا الأمر وصادقنا على القانون التنظيمي، لذلك نرجو أن نترفع عن النقاش ونمشيو في عمق القضايا الكبرى.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، الرسالة وصلت.

آخر نقطة نظام تفضلي الأستاذة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

هو الآن احنا كمستشارين أمام واحد الوضع، وخلقتوه انتم كذلك، السيد الرئيس. أنا لست ضد أن السيد بنعزوز يتكلم بالأمازيغية، ولست ضد أن يرد السيد الوزير باللغة الأمازيغية، ولكن من حقي حتى أنا نعرف ونفهم. الإخوان ديالي حتى هما ما فهموش، إذن قبيلة أنا علاش درت هاذ الملاحظة؟ لأن السيد الوزير اضطر باش يجاوب ويترجم جوج مرات فسؤال واحد، (donc) أنا كنعتبر بأن الوقت ديالو مازال

ما استنفذو، لأن دابا عاود غادي يجاوب السي بنعزوز وغادي يعاود يترجم لنا، غيجاوبو باللغة الأمازيغية ويترجم لنا عاود باللغة العربية، هذا هو الشيء اللي بغيت نقولو، لأن لست ضد اللغة، بالعكس، ولكن من حقي نفهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الوقت ديال السيد الوزير استنفذه، وأشكرك على المساهمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء، حول بناء سد بالجهة الشرقية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق..

هاذ الشي اللي كاين، حول مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين حول المناخ، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، فليتفضل أحد منكم لتقدم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدتين الوزيرتين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

بلادنا غادية تنظم فنهاية هذه السنة تظاهرة مهمة جدا متعلقة بمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول المناخ، وهذا حدث فحد ذاتو، أولا، هو اعتراف بالعمل والمجهود اللي كيقوم به المغرب في مجال الحفاظ على البيئة، وبالتالي يتطلب تنظيمه مجهود أكثر من طرف الحكومة، هذا هو الموضوع ديال السؤال ديلانا، وفي الشق الثاني من السؤال طبعا مناسبة بحال هاذي كتكون مناسبة ديال الدول لتقديم المنجزات ديالها على المستوى البيئي والتحديات اللي وضعت على نفسها، كنعرفو أن جلالة الملك خلال الدورة 21 اللي كانت في فرنسا أعلن على أنه المغرب غادي يرفع من نسبة الطاقات المتجددة في الإنتاج الطاقي للمغرب، عندكم، السيدة الوزيرة، اوحد العدد ديال البرامج وعندكم استراتيجية، بغينا نعرفو أشنو هي الأشياء اللي غيستفدها المغرب، اللي غتستفدها بلادنا من هاذ التظاهرة بهاذ المناسبة؟

إذن شقين، الشق الأول متعلق بالتنظيم، واش كاينة إجراءات؟ واش كاين تنسيق على المستوى الحكومي لإنجاح هاذ التظاهرة؟ والشق الثاني يتعلق بالمنجزات البيئية في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة والسيدات المستشارين،

السيد المستشار،

نعم قمة الأطراف 22 هو الحدث، الحدث التاريخي الدبلوماسي المناخي اللي غادي يعرف المغرب في 2016، إن شاء الله بحول الله. هاذ الحدث كنتظرو فيه 30 ألف زائر أو مشارك، 3000 ديال الصحفيين، 10 آلاف مشارك من المجتمع المدني.

إذن، حدث اللي غادي يخلينا، كمغاربة، ماشي كوزارة البيئة، كمغاربة، كلنا ضروري علينا باش نشاركو باش نوجدو هاذ الحدث وباش نجحوه، لأن غادي يعطي إشعاع، أولا، كبير للمغرب غادي يعطي للمغرب الفرصة باش يبين المشاريع الكبرى ديالو، وتكلمتوا عليها، المشاريع الطاقية، المشاريع ديال التنمية المستدامة، لأن المغرب ولو أنان ما درناش بزاف، ولكن كاين عندنا واحد الاستراتجيات اللي باينة في جميع القطاعات، ماشي غير في البيئة الماء الفلاحة إلخ، اشتغلنا.. كانت ترسيم ديال قمة الأطراف 22 في ليما 2014، بحيث كان هذا العمل قمنا به كوزارة البيئة، الآن تتوج هذا العمل تحت الريادة ديال صاحب الجلالة، نصره الله، اللي هو كيشرف عليه، اشتغلنا درنا خريطة طريق ديال التوجيد ديال قمة 22 والآن غادي نبداو في خريطة الطريق المغربية اللي غادي نوجدوها كاملين، كمؤسسات، برلمان، مستشارين، المجتمع المدني، القطاع العام، القطاع الخاص، كاينة خارطة طريقة اللي غنستقبلو فيها 10.000 نسمة من هنا حتى ل قمة الأطراف و30 ألف نسمة في قمة الأطراف.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من أعضاء الفريق الاستقلالي، فليتفضل أحدكم مشكورا.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيدة الوزيرة على هذا الجواب.

في الشق الأول المتعلق بالتنظيم، كنتمنى أنه يكون فعلا واحد التنسيق ومجهود ديال جميع الأطراف المعنية بإنجاح هذه التظاهرة المهمة لبلادنا، وفي الجانب الثاني تكلمتوا على خارطة الطريق ديال المغرب بالنسبة لهاذ التظاهرة، عندنا تخوف من أن هاذ خارطة الطريق يكون فيها واحد شوية ديال المشاكل، وهنا بغيت نطرح على القطاع اللي كتسهروا عليه، السيدة الوزيرة، لأن عندكم واحد الآلية موضوعة

رهن إشارتكم وهي واحد الصندوق خاص، الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة، اللي فيه رصيد ديالو تقريبا حتى لحدود 2014 كان 700 مليون درهم، يعني 70 مليار ديال السنتيم، دابا يمكن راه أكثر 800 أو 900 لأن سنويا الميزانية كتوضع فيه دعم لهاذ الصندوق باش تديروا بيه عدد ديال المشاريع.

عملتو واحد العدد ديال الاتفاقيات مع جماعات محلية، مع الوزارات لإنجاح واحد المجموعة ديال البرامج اللي داخلة في الإستراتيجية ديالكم، ولكن فاش كنشوفو الإنجاز في هذا الصندوق كنلقاو في 2013 يالاه 13 مليون ديال الدرهم، في 2014، 27 مليون ديال الدرهم من 700 مليون ديال الدرهم، مع أن في 2012 كانت 160 مليون ديال الدرهم، إذن كاين شي مشكل ما عرفناهش في استعمال هاذ الآلية اللي واضعاها الدولة رهن إشارتكم باش تنجحوا المشاريع ديالكم، ولكن ما كايناش، إذن الالتزامات ديالكم المالية تجاه الشركاء ديالكم على المستوى الوطني ما قادرينش تلتزموا بيها باش تنجحوا المشاريع ديالكم، باش نبينوا صورة إيجابية لبلادنا في هاذ المؤتمر اللي غيكون في هاذ السنة سنة ديال الانتخابات، واللي غادي يكون فيها الأشغال كثيرة، وخاصنا ما كتكونش شي نقطة سوداء فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

شكرا للسيد المستشار.

عندك الأرقام صحيحة، ولكن باش جبتيها اللي.. اسمح لي نصحح لك شي حويجات.

صحيح الصندوق الآن فيه 700 مليون ديال الدرهم وماشي 800 ولا 900، ولكن جاتنا 200 مليون ديال الدرهم من الجباية ديال البلاستيك، اللي ما كانش عندنا الحق باش نتصرفو فيها إلا من بعد سنة، هاذي.. إذن إلى ارجعنا للحسابات ديال 2013 أواخر 2013 فاش رجعت أنا كنسهر على هاذ القطاع كانت عندنا واحد ما بين 300 و400 مليون ديال الدرهم.

الآن أشنو وقع في هاذ السنتين؟ في 2014 درنا الدراسات درنا الاتفاقيات، وأنتما كتعرفوا باش خاصك تدير الدراسة وتدير دفاتر تحملات وتوصل للمبلغ اللي خاصك تخصص لكل مدينة مدينة أو كل مطرح ديال النفايات، لأن كتهضر على مطارح النفايات وعلى محطات ديال الفرز، كيخصك تدير الدراسات بات تدير (l'estimation) باش يكون عندك أشنو هي الكلفة. باش نوصلو لهاذ الشي استغرقنا 2014، أواخر 2014 عاد توثقوا الاتفاقيات مع جميع الشركاء، الآن الاتفاقيات كلهم عند الآمر بالصرف اللي هو وزير الطاقة والمعادن، اللي غادي يوثقهوم وغادي نبداو في الأشغال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال الموجهة إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء، حول بناء سد بالجهة الشرقية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات المحترمات،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يختلف اثنان في كون بلادنا حققت إنجازات هامة ومهمة جدا في مجال تدبير الموارد المائية، وذلك بفضل سياسة السدود المتبعة منذ القرن الماضي، جعلت من بلادنا المغرب مرجعا، بل ومثالا يحتذى به على الصعيد القاري والجهوي، لكن رغم كل هذه الإنجازات المهمة ورغم كل هذه المجهودات المبذولة في هذا المجال الحيوي، فمازالت الجهة الشرقية في أمس الحاجة إلى بناء سد، وخاصة بسهل كرواو الكبير المتمركز بإقليم الدريوش، قد يمكن ساكنة المنطقة بل والجهة ككل من تنمية مواردها المائية.

سؤالنا، السيدة الوزيرة: ما هي إستراتيجيتكم ومآل إحداث سد بهذه المنطقة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة شرفات اليدري أفيلال، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أولا، تنبغي نشكرك على هاذ السؤال.

بالفعل بلادنا انخرطت في مسلسل التحكم وتعبئة الموارد المائية بالخصوص عن طريق المنشآت المائية الكبرى، السدود، بحيث كنتوفرو على بنية مائية جد مهمة و140 سد كبير بالإضافة إلى 12 سد تقريبا في

طور الإنجاز.

كل هذه المنشآت مكنت البلاد من تأمين حاجياتها من الماء، سواء الماء الموجه للاستهلاك البشري أو الماء الموجه بالأساس إلى تنمية الفلاحة المسقية.

منطقة الجهة الشرقية حظيت بعناية لازمة فيما يخص البرمجة، إذ كانت إحدى أولى الأحواض المائية التي أخرجت المخطط المديري لتهيئة الموارد المائية، أنتج العديد من المشاريع منها بالأساس سد الحسن الثاني، سد مشرع حمادي، سد على واد زا، سد أيضا صفيصف، ثم سد محمد الخامس، اللي كل هاذ المنشآت مكنت من تعميم تزويد المنطقة الشرقية بالماء الصالح للشرب وأيضا دور الحماية من الفيضانات، بالإضافة إلى تنمية الفلاحة المسقية.

هناك أيضا عدة سدود في طور الإنجاز، اللي غتعرفها المنطقة، بالخصوص سد تاماينوت، سد صفيصف وسد الركيزة اللي عندو دور أيضا فيما يخص تنمية الفلاحة المسقية.

فيما يخص السد على واد كراو، بالفعل كان هناك سد صغير اللي هو سد أفسو اللي كتعرفوه، السيد المستشار، واللي أصبح يعاني من ظاهرة التوحل، نحن الآن بصدد تحيين دراسات من أجل الحد من معالجة هاذ ظاهرة التوحل وأيضا تعلية هاذ السد حتى يقوم بالأدوار المنوطة بها.

في إطار أيضا تنزيل مضامين المخطط الوطني للماء، عدة سدود مبرمجة بالأساس في إقليم الدريوش سد عزيمان، ثم سد لقصوب أيضا وتعلية سد محمد الخامس. أظن هاذ المشاريع كلها سوف تؤمن حاجيات المنطقة من المياه لكافة الاستعمالات، وسوف أيضا تقوم بأدوارها فيما يخص الحد من ظاهرة التوحل، لأن منطقة تتعرف واحد ظاهرة التوحل بواحد الحدة قصوى، وأيضا المساهمة في الفلاحة، تنمية الفلاحة على صعيد حوض ملوية.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على هذا الجواب القيم، إلا أنه للتوضيح، نريد فقط هذه السدود التي ستنجز مستقبلا نريد منكم: هل أنها سوف تكون على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد؟

إذن نريد تحديد الظرفية الزمنية لإنجاز هذه السدود، ثم أيضا أريد أن أنوركم بهذه المنطقة التي نحن بصدد الكلام عنها أنها تتميز بخصوبة تربتها، هاذ الشي معروف، نقدرو نقارنوها بمنطقتي ألميريا ومورسيا الإسبانيتين، اللي كانتا بالأمس لا شيء، ولكن بفضل جر ماء السقي للمنطقتين أصبحتا المزودتين الرئيسيتين للسوق الأوروبي.

إذن فبغينا أيضا نجعلو من هاذ المنطقة ديال كرواو نموذج لهاذ المناطق الإسبانية بحكم الجوار ديالها، بحكم أنها مجاورة تماما لهذه المناطق.

ثم أيضا أريد أن أقول لك، السيدة الوزيرة، أنه بإحداث وبناء سد بالمنطقة فسوف نكون حصلنا على توفير التغذية ثم أيضا نكون قد خلقنا مناصب للشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

فيما يتعلق بآجال إنجاز هاذ المشاريع، أولا، تخضع لمنطق التخطيط القبلي، هناك مخطط يحدد الآجال الزمنية لكل مشروع مشروع عندما تستنفذ جميع المنشآت الموجودة حاليا في منطقة معينة دورها وتصل إلى حد التشبع، واحد النوع ديال (la saturation)، عاد كنبرمجو سد باتفاق مع جميع الأطراف. اللي أساسي هو أنه نخرجو منشأة مائية تكون متفق عليها مع الفرقاء اللي غيدبروها واللي غيستغلوها، أعني بالأساس قطاع الماء الصالح للشرب والقطاع الفلاحي بالأساس، ما يمكن ليش نبني سد ونخليه ينتظر ريثما أن كل الجهات الأخرى أو الشركاء الآخرين عاد يبنيوا المنشآت الملحقة بهاذ السدود.

على أي، هناك مخطط يحدد آفاق الآجال الزمنية لكل مشروع مشروع، ثم أيضا هناك المالية العمومية، هل تتحمل هاذ المنشآت؟ لأنها مشاريع مكلفة وتتطلب إمكانات مالية ضخمة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة.

غير ابغيت نذكر المجلس أن مباشرة بعد هذه الجلسة، راه كاين جلسة تشريعية.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة الثالثة والعشرين

التاريخ: الثلاثاء 24 ربيع الأول 1437 (05 يناير 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: أربع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة السابعة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروعي القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 71.15 يتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 71.15 يتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

السيدة جميلة المصلي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بداية، يطيب لي أن أتقدم اليوم أمام مجلسكم الموقر بعرض مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة.

فبعد عرض المشروع على مجلس النواب والمصادقة عليه بالإجماع في الجلسة العامة بتاريخ 10 نونبر 2015، أحيل على مجلسكم بنفس التاريخ. وبتاريخ 30 دجنبر 2015 حظي هذا النص في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم بالدراسة المستفيضة لمضامينه من طرف السيدات والسادة المستشارين الذين صوتوا عليه بالإيجاب، بعد تعديل الفقرة الثالثة من المادة الثالثة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد تمت إعادة تنظيم جامعة القرويين بمقتضى الظهير الشريف، 1.15.71 الصادر في السابع من رمضان ن 1436، الموافق ل 24 يونيو 2015، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6372، بتاريخ الثامن من رمضان 1436 (25 يونيو 2015). وتم وضعها تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ووصاية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وجعلها مؤسسة علمية مرجعية في علوم الدين وفي تاريخ الفكر والحضارة الإسلامية، كما تم تحديد قائمة المؤسسات والمعاهد التابعة لهذه الجامعة.

وتبعا لذلك، فإن مشروع هذا القانون يهدف إلى استثناء هذه الجامعة من نطاق تطبيق أحكام القانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، وكذا حذفها من لائحة الجامعات المحددة بمقتضى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في العاشر من شوال 1395 (16 أكتوبر 1975)، المتعلق بإحداث الجامعات.

وحرصا على ضمان السير العادي لنظام الدراسات بالمؤسسات الجامعية، التي لم تعد تابعة لجامعة القرويين، والتي سيتم إلحاقها بمختلف الجامعات التابعة لنفوذها الترابي، يقضي مشروع هذا القانون بأن يستمر العمل بمختلف أسلاك ومسالك التكوين المعتمدة وباقي التكوينات الأخرى التي يتم تلقينها بالمؤسسات الجامعية التي كانت تابعة لجامعة القرويين، إلى حين استيفاء آجالها طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

أما بخصوص الشهادات الوطنية والشهادات الخاصة التي تسلمها المؤسسات الجامعية المشار إليها أعلاه، ينص مشروع هذا القانون على أن توقع من لدن رؤساء الجامعات التي ستلحق بها المؤسسات المذكورة، على أن تدخل هذه المقتضيات المتعلقة بنظام الدراسات حيز التنفيذ، ابتداء من الدخول الجامعي 2015-2016.

وتجدر الإشارة، إلى أنه بعد مصادقة مجلس النواب على مشروع القانون رقم 45.15 في صيغته الأصلية، اتضح فيما بعد بأن هذه الصيغة الأولية للمشروع بحاجة إلى مزيد من التدقيق والتوضيح، خاصة المادة الثالثة.

وبناء عليه، فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر لم ترمانعا من قبول تعديل الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من مشروع القانون المشار إليه أعلاه، وفق صيغة متوافق عليها داخل اللجنة المختصة.

ويهدف هذا التعديل إلى تمكين الطلبة خريجي المؤسسات الجامعية، التي كانت سابقا تابعة لجامعة القرويين والمسجلين بها قبل سنة 2015-2016، من الحصول بصفة استثنائية على شهاداتهم موقعة من طرف رئيس جامعة القرويين وليس من طرف رؤساء الجامعات التي ألحقت بها هذه المؤسسات.

وهذا طبعا، هذا التعديل يجد أساسه وتبريره القانوني في كون هؤلاء الطلبة تسجلوا رغبة منهم في الحصول على شهادة موقعة من جامعة القرويين وليس من غيرها من الجامعات الوطنية.

إذن، فبناء على ذلك، تم قبول هذا التعديل، وبالتالي أضيفت فقرة في المادة الثالثة. "وبصفة استثنائية، فإن شهادات الطلبة المسجلين بالمؤسسات الجامعية، المشار إليها أعلاه، قبل السنة الجامعية 2015-2016 (يعني قبل صدور الظهير الشريف) توقع من لدن رئيس جامعة القرويين".

وفي الختام، نجدد شكرنا للسيدات والسادة المستشارين على حسن مساهمتهم في دراسة هذا المشروع وإغنائه والتصويت عليه.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع إذا لم يكن موزعا، توزع؟ تفضل.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199، بتاريخ 15 من صفر 1421، الموافق ل 19 ماي 2000، والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398، الصادر في 10 شوال 1395، الموافق ل 6 أكتوبر 1975 المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة، كما وافق عليه مجلس النواب في 10 نونبر 2015.

في مستهل هذا الاجتماع، الذي انعقد يوم الأربعاء 30 دجنبر 2015، وترأسه السيد عبد العلي حامي الدين، رئيس اللجنة، وحضرته السيدة جميلة المصلي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، والتي قدمت عرضا، أوضحت من خلاله أنه قد تم إعادة تنظيم جامعة القرويين بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.71، الصادر في 7 رمضان 1436، الموافق ل 24 يونيو 2015، ووضعها تحت الرعاية الملكية السامية ووصاية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، كما تم تحديد قائمة المؤسسات والمعاهد التابعة لهذه الجامعة، وأبرزت أن مشروع القانون يهدف إلى استثناء جامعة القرويين من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، وكذا حذفها من لائحة الجامعات المحددة بمقتضى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398، الصادر في 10 من شهر شوال 1395، الموافق ل 16 أكتوبر 1975، والمتعلق بإحداث الجامعات.

أما بخصوص المؤسسات الجامعية التي لم تعد تابعة لجامعة القرويين، والتي سيتم إلحاقها بمختلف الجامعات التابعة لنفوذها الترابي، فقد أبانت أن مشروع القانون يقضي بأن يستمر العمل بمختلف أسلاك ومسالك التكوين المعتمدة وباقي التكوينات الأخرى، التي يتم تلقينها بالمؤسسات الجامعية التي كانت تابعة لجامعة القرويين، إلى حين استيفاء آجالها، طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

كما ينص مشروع القانون على أن توقع الشهادات الوطنية والخاصة التي تسلمها المؤسسات الجامعية من طرف رؤساء الجامعات التي ستلحق بها، على أن تدخل هذه المقتضيات المتعلقة بنظام الدراسات حيز التنفيذ ابتداء من الدخول الجامعي 2015-2016.

ولتدارك أي لبس أو غموض قد يشوب المادة الثالثة من مشروع القانون، صرحت بأن هناك اقتراح بتعديل هذه المادة بهدف تمكين طلبة المؤسسات الجامعية، التي كانت تابعة سابقا لجامعة القرويين، والتي ألحقت بجامعات مغربية أخرى من الحصول، عند تخرجهم، على شهادات موقعة من طرف رئيس جامعة القرويين، وليس من طرف رؤساء الجامعات التي ألحقت بها، اعتبارا لكون هؤلاء الطلبة قد تم

تسجيلهم بهذه المؤسسات قبل صدور الظهير الشريف رقم 1.15.71، الصادر في 7 من شهر رمضان 1436، الموافق ل 24 يونيو 2015 القاضي بإعادة تنظيم جامعة القرويين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار النقاش العام، طرح السادة المستشارون مجموعة من التساؤلات والاستفسارات، كما تم تسجيل عدة ملاحظات حول المقتضيات القانونية التي جاءت بها المادة الثالثة من مشروع القانون، والتي شكلت محور مداخلات السادة المستشارين، بهدف تجويد مضامين هذا القانون.

وتمت الإشارة إلى الأهمية التي تكتسيها جامعة القرويين، بالنظر إلى مكانتها العلمية المتميزة وإشعاعها الحضاري، كما تم الإلحاح على أهمية الإرتقاء بالبحث العلمي وبالجامعات الوطنية لتكون في مستوى تنافسية الجامعات الأجنبية.

ونتيجة للإجراء الجديد الذي جاءت به مقتضيات المادة الثالثة، والرامي إلى إعادة تنظيم جامعة القرويين واستثنائها من تطبيق أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي وحذفها أيضا من الظهير الشريف بمثابة قانون المتعلق بإحداث الجامعات، تمت إثارة عدة استفسارات، همت بالخصوص الأسباب الحقيقية الكامنة في إلحاق الكليات التابعة لجامعة القرويين إلى جامعات أخرى وإلى سن نظام خاص بجامعة القرويين وعن دواعي استثنائها من وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر كما هو الشأن بالنسبة لباقي الجامعات الأخرى.

وتم التساؤل عن مآل جامعة القرويين في ظل الوضع الجديد، الذي ستصبح في إطاره تابعة لوصاية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وإن كانت ستبقى محتفظة بقيمتها العلمية وعبقها التاريخي.

أما فيما يتعلق بوضعية الطلبة المسجلين في جامعة القرويين، تم الاستفسار حول وضعيتهم وحقوقهم المكتسبة وعن الجهة التي ستقوم بالتوقيع على شهادات الطلبة، سواء المغاربة أو الأفارقة التي تسلمها المؤسسات الجامعية التي كانت تابعة لجامعة القرويين.

ومن جهة أخرى، تمت الدعوة إلى أهمية تجميع المؤسسات الجامعية وإلى تغيير اسم جامعة القرويين، مع اقتراح أن يصبح اسمها مؤسسة، وذلك اعتبارا لوضعيتها القانونية الجديدة.

السادة المحترمون،

في معرض جواب السيدة والوزيرة على تساؤلات واقتراحات السادة المستشارين، أبانت أن الإجراءات القانونية التي أتى بها هذا المشروع القانوني ترمي إلى ملاءمة أحكام القانون رقم 01.00 مع الظهير الشريف رقم 1.15.71، الصادر في 7 رمضان 1436، الموافق ل 24 يونيو 2015، والقاضي بإعادة تنظيم جامعة القرويين، والصادر طبقا لمقتضيات الفصل الثامن من الدستور.

وأبرزت أن الهدف يتمثل في تحصين الجامعات وتجميعها، مع العلم أن جامعة القرويين تم وضعها تحت الرعاية الملكية السامية ووصاية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، بالنظر إلى أنها مؤسسة علمية مرجعية في علوم الدين وفي تاريخ الفكر والحضارة الإسلاميين، مع تحديد قائمة المؤسسات والمعاهد التابعة لها، والمتمثلة في 6 معاهد بكل من مدن الرباط والدار البيضاء وفاس، وذلك طبقا للمادة 16 من الظهير الشريف، القاضي بإعادة تنظيم جامعة القرويين، أما المؤسسات التي كانت تابعة لجامعة القرويين فستصبح تابعة للمؤسسات الجامعية المتواجدة في نفوذها الترابي، وفقا للمرسوم رقم 2.15.505 المتعلق بالمؤسسات والأحياء الجامعية.

وأشارت إلى أن هناك طلبا متزايدا لعدد من الدول قصد فتح فروع لجامعة القرويين ببلدانهم، لرغبتهم الشديدة في الاطلاع على أصول الفقه المالكي.

وأفادت أن جامعة القرويين تظل مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وسيصدر نظام أساسي ينظم حقوق الموظفين التي تبقى مصانة، وذلك طبقا للمادة 9 من الظهير الشريف المتعلق بإعادة تنظيم جامعة القرويين.

السادة المحترمون،

حظيت المادة الثالثة من مشروع القانون بنقاش مستفيض من طرف السادة المستشارين، وذلك لتفادي كل لبس أو غموض بشأن توقيع شهادة الطلبة المسجلين بالمؤسسات التي كانت تابعة لجامعة القرويين قبل الدخول الجامعي 2015-2016، حيث تم الاتفاق على إدخال تعديل للجنة على مقتضيات هذه المادة من خلال إضافة فقرة ثالثة جديدة.

وفي الختام، وافقت اللجنة على مواد مشروع قانون وفق النتيجة التالية:

المادة الأولى: حصلت على الإجماع؛

المادة الثانية: الإجماع؛

أما المادة الثالثة المعدلة:

الموافقون: 6؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: واحد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المقررة.

والآن غادي نفتحو باب المناقشة، وكيف كتعرفوا بأن تطبيقا للقرار ديال ندوة الرؤساء، فقد تم تخصيص حصص زمنية لمناقشة مشروعي القانونين المدرجين في جدول الأعمال، وللفرق والمجموعات توزيعها كيف ابغات.

الكلمة للفريق الاستقلالي في 8 دقائق، تفضل السيد الرئيس، أراه (تم تسليم المداخلة لرئيس الجلسة).

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة (تم تسليم المداخلة لرئيس الجلسة)

الكلمة للفريق المحترم العدالة والتنمية، بدون..

الكلمة للفريق الحركي، شكرا (تم تسليم المداخلة لرئيس الجلسة).

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار (تم تسليم المداخلة لرئيس الجلسة)

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تم تسليم المداخلة لرئيس الجلسة).

الكلمة للفريق الاشتراكي، السيد الرئيس، طبعا، شكرا (تم تسليم المداخلة لرئيس الجلسة).

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل (تم تسليم المداخلة لرئيس الجلسة).

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي إن وجد. شكرا.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد الرئيس،

القانون 45.15 احنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كنا نهنا لمجموعة ديال الأمور، لكن ما ورداتش في التقرير اللي تقدم أمام المجلس، كما أننا أكدنا على أن جامعة القرويين هي من أعرق الجامعات، هي أقدم جامعة في العالم، والمفروض أن القيمة ديالها تبقى في كونها تبقى تابعة للتعليم العالي، لأنه تصوروا معايا باحث اللي غادي يبحث على أقدم جامعة في العالم، تعطيه جامعة القرويين، ملي يقلب في الموقع ديال وزارة التعليم العالي ما يلقاش جامعة القرويين.

نهنا أيضا على أنه الموظفين والأساتذة ديال جامعة القرويين انتخَبوا وانتُخبوا في مجالس الجامعة والمؤسسات التابعة لها. بعد ذلك الموظفون ديال هاذ المؤسسات تلحقوا بجامعات أخرى، وبالتالي فهم لم يشاركوا في الانتخاب–وهذا يمكن هو الإشارة اللي ما فهمتهاش السيدة الوزيرة–لم يُنتخبوا أو لم يَنتخبوا في الجامعات التي ألحقوا بها. المشكل ديال الأساتذة يمكن أنه يتحل، ولكن مشكل الموظفين لا يمكن حله لأنه ما عرفناش واش يتعاودوا مجالس الجامعات، الانتخاب ديال الموظفين في مجالس الجامعات أو أشنو اللي غادي يتعمل؟

أيضا، فجامعة القرويين يمكن اعطت أقدم شهادة ديال الطب كيف ما جا في المداخلة ديال السيدة الوزيرة.

وعليه، نحن في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نلح على أنه هاذ الإجراء واخا تخذا، لأنه آنذاك ما كناش متواجدين في مجلس المستشارين، ولكن نلح على أن هذه جامعة عريقة معترف بها دوليا، يجب أن تبقى تابعة لوزارة التعليم العالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لمجموعة العمل التقدمي.

نقطة نظام؟

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس،

فيما يخص التقرير، جرت العادة والقانون والأعراف وكل ما يدور حول التقارير، فإنها لا تدخل في حيثيات ما قيل، بل ندخل–أقول– في النقاش المستفيض وننصب التقرير حول النتائج وحول ما قالت الحكومة إلى غير ذلك فقط.

السيد رئيس الجلسة:

متفق، متفق. شكرا،

ننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة الأولى: (Bon)، السيد الأمين ما كاينش.

الموافقون= 32؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 4.

المادة 2:

الموافقون: نفس العدد (32)؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 4.

المادة 3: نفس العدد؛

الموافقون= 32؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 4.

الآن، غادي نعرض المشروع بأكمله: نفس العدد.

الموافقون= 32؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 4.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة.**

الآن، ننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 71.15 يتعلق بتغييروتتميم القانون رقم 07.00، القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

السيد خالد البرحاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

هاذ مشروع القانون–ما نطولش عليكم–مشروع قانون بسيط، تم التصويت عليه بالإجماع في الغرفة الأولى وفي لجان الغرفتين. يتعلق هاذ مشروع القانون بملاءمة تقسيم الأكاديميات مع التنظيم الجهوي الجديد، في إطار مواكبة الإجراءات المتخذة من طرف حكومة صاحب الجلالة، والهادفة إلى تنزيل الجهوية المتقدمة من جهة وتحقيق الملاءمة ما بين حكامة قطاع التربية والتكوين والتقسيم الجهوي.

هاذ القانون، إذا صادقنا عليه في أسرع وقت ممكن، سيمكن الأكاديميات الجهوية من الاستمرار في ممارسة المهام والاختصاصات ديالها بدون مشاكل في أقرب وقت ممكن، سيمكن من تحيين كيفية تعيين مديري الأكاديميات، والمسلسل انطلق وينتظر المصادقة على القانون.

هاذ مشروع القانون ينص على كيفية نقل الموظفين المزاولين عملهم بإدارة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين القائمة حاليا، وهاذ المقتضى بالذات تم الاتفاق عليه بتشاور وتحاور وبتنسيق مع جميع مكونات المجلسين، لتفادي المساس بوضعية واستقرار الأسر المعنية، واحد العدد اللي هو قليل.

ثم هاذ مشروع القانون سيحدد كيفية تدبير مرحلة انتقالية اللي تتعلق بحلول الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين المحدثة وفق التقسيم الجهوي الجاري به العمل محل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين القائمة في جميع الحقوق والالتزامات.

هاذ مشروع القانون إذن أو هاذ القانون من بعد المصادقة عليه سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم.. وزع، شكرا، شكرا على تسهيل المأمورية.

المناقشة؟ نفس الشيء، المناقشة الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

ارتأى الفريق الاستقلالي أن يبدي برأيه بعجالة دون احتساب الوقت، نظرا لأهمية المشروع.

سنصوت بالإيجاب نظرا لأهمية المشروع. سنصوت دعما لقطاع التربية الوطنية، غير أننا، السيد الرئيس، الإخوة المستشارين، نتساءل: هل سيظل الوضع التعليمي كما عشناه وسوف لن تكون الأكاديميات إلا مجرد نيابات إقليمية فقط؟ أم ستكون لها سلطة قوية لتثبيت وإصلاح التعليم؟ هذا سؤال، سؤالنا دائما يتجدد من جديد.

سنكون مدعمين للمشروع وسيصوت الرفيق الاستقلالي بالإيجاب، شريطة أن يتم تعيين مدراء أكفاء وازنين لهم غيرة وطنية، وسوف لن نسقط في ما سقطنا فيه في إطار المخطط الإستعجالي.

الغريب، السيد الوزير، والكل يعلم اليوم أن من أفسدوا المخطط وأثروا على حساب أبناء الشعب، أثروا على حساب المال العام لازالوا يذيعون فساد وتم تعيينهم أيضا. أقولها وأتحمل مسؤوليتي بالحجج.

اليوم، السيد الوزير، نتمنى أن يكون هذا التغيير وهذا التقليص أن يكون بادرة خير على وزارة التربية الوطنية وعلى التعليم، حتى يتبوأ التعليم مكانته الخاصة به، لأننا مللنا أن نشاهد المنكر ونسكت عليه.

أملي وأمل الفريق الاستقلالي أن تكون آذان الوزراء والمسؤولين عن تعيين الأشخاص أن تكون حذرة ويقظة لبناء التعليم.

سنكون موافقين ومكبّرين ومكبرين هذا المشروع، لأنه سيخدم الجهات، تماشيا مع التقسيم الترابي الذي جاء به دستورنا، وسنبقى

أوفياء لخدمة هذا القطاع، نظرا لحساسيته ونظرا لأهميته.

سنكون بجانبكم، السيد الوزير، إن كنتم ستسهرون فعلا على تنظيف التعليم.

وآخر سؤال على الهامش، السيد الوزير: ما مآل لجان المراقبة في مجال المخطط الاستعجالي؟

لا أنتظر جواب، ولكن سيبقى الجواب عندكم للقيام بما هو موكول لكم في إطار غيرتكم الوطنية والحنكة المشهود لكم بها.

شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الأصالة المعاصرة، شكرا، دفعوا، شكرا (تم تسليم المداخلة لرئيس الجلسة).

فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد أشرف المخلوقين.

في البداية، لابد أن أشير إلى أن هاذ المشروع قانون رقم 71.15 المتعلق بتغييروتتميم القانون رقم 07.00، القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، هو مشروع مهم، وهو يأتي في سياق الملاءمة بين مقتضيات الجهوية المتقدمة التي اختارتها بلادنا، والذي هو تدبير وإجراء في الحقيقة هام جدا، واليوم الأكاديميات تريد أن تتلاءم مع هذا المشروع، فنحن لن نكون إلا مثمنين وإلا موافقين على هاذ الإجراء.

لكننا، السيد الوزير، ونحن نتناقش اليوم هذه المقتضيات التي وردت في القانون، لابد أن نؤكد على أن، السيد الوزير، ونحن نناقش في اللجنة أنه التزم بالتزامات، وكنا نود أن يكون حاضرا، خصوصا المقتضيات المتعلقة بالمادة 11 مكرر، التي تتحدث على تنقيل الموظفين من مكان إلى مكان، من أكاديمية حالية إلى أكاديمية محدثة.

نعم مشروع القانون يتحدث على أن الأمر يكون بطلب أو يكون تلقائي، لكن السيد الوزير التزم على ألا يكون هناك تعسف في تنقيل الموظفين، خصوصا أن هذا الأمر طالما عاشه الموظفون البسطاء.

في نفس الوقت، التزم السيد الوزير بإشراك الشركاء الاجتماعيين، النقابات، واليوم نريد منكم، السيد الوزير، أن تنقلوا هذا إلى السيد الوزير – الذي، المهم، لعذرما لم يحضر معنا- أن التزامه هو التزام ديال مؤسسة، التزام وجب أن ينفذ، والتزام أيضا هو باعتباره رئيس الإدارة أنه التزام حتى ديال الإدارة، أن هاذ الموظفين وجب أن لا يلحقهم وأن لا يمسهم تعسف في عملية التنقيل.

الأمر الثاني، السيد الوزير، وجب أن نشير إلى أن التفعيل، بالمناسبة، الحديث عن تفعيل التوصيات الصادرة عن المؤسسات، خصوصا المجلس الأعلى للحسابات وفروعه الجهوية، المجالس الجهوية، التي وأيضا المصالح ذات الصلة وذات الاختصاص فيما يتعلق بالاختلالات التي عرفها البرنامج الاستعجالي.

ونريد هنا مرة أخرى أن نذكر، وجب أن لا يكون الموظفون البسطاء هم الضحية، وقد سبقني السيد الرئيس قبلي، وأشار إلى أن اختلالات عرفها البرنامج الاستعجالي، وأصحابها لا زالوا يتحركون، وقد يكون الضحية هو بعض الموظفين البسطاء الذين قد يؤدوا ثمن الكبار.

نريد تفعيل هذه التوصيات، تفعيل التوصيات الصادرة عن المصالح ذات الصلة، خصوصا المفتشيات، فهاذ الأمر لابد أن نؤكد عليه.

في نفس الوقت وفي نفس الاتجاه، نريد أن نؤكد، وندعو السيد الوزير مرة أخرى إلى تسريع عملية الأداءات المتعلقة بالصفقات المنجزة لفائدة الأكاديميات، وهي صفقات متعددة، متعلقة بالحراسة، متعلقة بالإطعام، متعلقة بالبنايات، أصحابها أو هؤلاء المستثمرون الذين لازالوا ينتظرون اليوم مخصصاتهم، ينتظرون الأداءات، ينتظرون السيولة، خصوصا على مستوى الأكاديميات، لأداء مستحقاتهم. نريد تفعيل هذا والتعجيل به، اليوم قبل الغد، وشكرا.

ولن يكون فريق العدالة والتنمية–كما قلت سابقا–إلا مثمن لهذا المشروع الذي يعرض اليوم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي أو.. شكرا، شكرا (تم تسليم المداخلة لرئيس الجلسة).

فريق التجمع، نفس الشيء، عندك.. تفضل، شكرا (تم تسليم المداخلة لرئيس الجلسة).

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، شكرا.

المستشار السيد ياسين غنموني:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

لن أطيل عليكم. نحن نشاطر الرأي مع حزب الاستقلال، لأنه، السيد الوزير،الجهوية مزيانة، ولكن إلى ما كينش التسيير الجهوي، ماغاديش نحققو الأهداف المنشودة، وخاصة لأنه هاذ القطاع قطاع حساس جدا.

وبالمناسبة، وانطلاقا من الدور الهام الذي تلعبه هاذ الأكاديميات الجهوية للنهوض بقطاع التربية والتكوين، وباستحضار تجربتها، نؤكد على ضرورة الاستفادة من التراكمات التي حققتها ومعالجة المشاكل التي تتخبط فيها.

وفي هذا السياق ينبغي الحرص على احترام الضوابط والمعايير، بما يضمن الشفافية والنزاهة واعتماد الكفاءة والخبرة في إسناد المهام والمسؤوليات وإعمال مبادئ الحكامة والمحاسبة والعمل على توفير كل الإمكانيات المالية والبشرية لمعالجة الإشكاليات ذات الطبيعة الاستعجالية التي تعاني منها بعض الجهات.

ولن أطيل عليكم، فالتسيير مهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي. اعطيتي.. شكرا (سلم المداخلة سَلَفا).

فريق الاتحاد المغربي للشغل، اعطيتها لنا؟ آه، تفضلي.

المستشارة السيدة أمال العمري:

في نصف دقيقة تقريبا، أنا فقط أريد أن أؤكد بأننا ثمنا في الاتحاد المغربي للشغل هاذ المشروع، على اعتبارهاذ المشروع هو مشروع قانون اللي كيهم الملاءمة، ملاءمة حكامة القطاع التربوي مع طبعا الحكامة الترابية. فبالتالي، ما كانش يمكن يكون عندنا اعتراض.

كيبقى مسألة فقط اللي كتخص بالفعل تنقيل الموظفين اللي كيشتغلوا الآن في الأكاديميات القائمة، وبالتالي هنالك جوج ديال المساطر، واحدة طبعا إرادية، والثانية ما يسمى بالتنقيل التلقائي، هذا غير بالسمية ديالو كيخوف شويش، لأن عندنا تجربة مع التنقيل التلقائي.

إلا أن هنالك بالفعل تعهد والتزام ديال الوزير اللي قال بأنه هاذ الناس ما كيفوتش عددهم واحد 500، وبالتالي الأغلبية فيهم غادي تخاذ المساطر من قبل، وفي ظرف 3 أشهر باش يمكن لهم يمشيوا فين ما بغاوا يطلبوا، يعني غيكون عندهم مسافة زمنية باش يطلبوا فين بغاوا يمشيوا، اللي غيتبقاوا هما اللي غيكون عندهم التلقائي، وبالتالي هاذ التلقائي بالضبط بغينا طبقا للتعهد ديال الوزير أنه يتحافظ لهم على حقوقهم ومكتسباتهم، وأنه كذلك ما يكونش هنالك تعسف، وطبعا هاذ الشي ما يمكن لو يكون ويتم إلا بإشراك ديال الممثلين ديالهم، الممثلين في القطاع وفي المجال الترابي المعين، هاذ الثقافة ديال الحوار اللي خاصها تكون ثقافة عند الحكومة كلها ماشي فقط في مجال التعليم.

شكرا السيد الوزير.

ابغينا باش تنقل للسيد الوزير بلمختار التعهد ديالو وأننا كنتظرو يطبقو على أرض الواقع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي إذا كان.. آه، صافي شكرا.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أنا أريد أن أقدم ملاحظة حول التقرير، لأن التقرير جا بواحد النقطة اللي تتعلق بالأساتذة المتدربين، واللي كانت الإشارة فيه إلى أنه هناك في إطار النقاش في اللجنة كان كل النقابات كلهم حاضرين وتكلموا على الوضعية ديالهم، وقلنا بأنه خاص إيجاد حل لمشاكلهم، إلا أننا لم نقل على أنه احنا تنطلبو باش يكون حل مشكل حتى في القطاع الخاص، وهذا راه كيظهرلي بأن احنا ما متفقينش عليه كاملين.

يمكن إلى هذا.. وأنا تنقول بأن وجود هذه الفقرة هاذي في التقرير احنا ما كنتفقوش عليها، وكنتعجبو كيفاش أنها كاينة! لأن كنقرا الفقرة، الأخت: "..لحل ازدواجية العمل من طرف أساتذة في التعليم العمومي والتعليم الخصوصي.." على أساس أننا نحلو المشكل.

كذلك، كانت النقطة المتعلقة بالتنقيل ديال رجال ونساء التعليم المتواجدون في الأكاديميات، وقلنا بأنه خاص تكون الاستشارة ديالهم القبلية وتكون مراعاة الظروف الاجتماعية ديالهم قبل التنقيل ديالهم.

إذن هذا هو اللي الملاحظات اللي عندنا.

فيما يخص قطاع التربية والتعليم، في اللجنة حطينا طرحنا مجموعة ديال..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

الكلمة لمجموعة العمل التقدمي إن كان هنالك تقرير أو من أراد أن.. ما كاينش.

إذن ندوزو مباشرة للتصويت على مواد المشروع.

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون= 0؛

الممتنعون= 0.

المادة 2:

نفس العدد: الإجماع، (المعارضون= 0؛ الممتنعون= 0).

المادة 3:

نفس الشيء: الإجماع، (المعارضون= 0؛ الممتنعون= 0).

الآن أعرض المشروع ككل برمته:

نفس الشيء: الإجماع، (المعارضون= 0؛ الممتنعون= 0).

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 71.15 يتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.**

رفعت الجلسة.

الملحق:

المداخلات المسلمة إلى رئاسة الجلسة في مناقشة مشروعي القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199، بتاريخ 15 من صفر 1421، (19 ماي 2000)، والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398، الصادر في 10 شوال 1395،(16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 71.15 يتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

I. مناقشة مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199، بتاريخ 15 من صفر 1421، (19 ماي 2000)، والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398، الصادر في 10 شوال 1395، (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة.

1) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

السيد الرئيس المحترم

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي في مناقشة مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة، والذي يأتي في سياق تنفيذا التوجيهات الملكية السامية، على أن تستعيد جامعة القرويين إشعاعها المعرفي ودورها الريادي الذي اضطلعت به منذ نشأتها وعلى أن تستمر، باعتبارها مؤسسة علمية مرجعية للتكوين المتخصص والمتميز والرصين في علوم الدين وفي تاريخ الفكر والحضارة الإسلامية.

السيد الرئيس المحترم،

في الحقيقة أن هذا المشروع الذي يروم استثناء جامعة القرويين من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بالتعليم العالي وحذفها من لائحة الجامعات المحددة بمقتضى القانون المحدث للجامعات يكتسي أهمية كبرى، لكونه يتعلق بأقدم جامعة بالعالم ولا تزال منتصبة ومستمرة بإشعاعها حتى الوقت الحاضر.

أجل، السيد الرئيس، يتعلق الأمر بجامعة القرويين، التي أسستها فاطمة بنت محمد الفهري، في حدود سنة 857 م أي قبل مائة سنة من تأسيس جامع الأزهر.

جامعة القرويين التي لم تكن مقصد التلاميذ من إفريقيا والعالم الإسلامي فحسب، بل كانت مقصد الأوربيين أنفسهم في ذلك العصر.

ونجد من بين أساتذة القرويين: ابن خلدون وابن الخطيب وابن باجة وغيرهم من كبار العلماء والمفكرين، الذين رسموا بمداد من الفخر والاعتزاز تاريخ مجيدا للبشرية والإنسانية جمعاء..

جامعة القرويين والتي تشهد إحدى غرف مدارسها عن النواة الأولى لتأسيس حزب الاستقلال.

جامعة القرويين التي أنجبت قادة تقدميين ومجددين، وفي مقدمتهم الزعيم علال الفاسي، رئيس حزب الاستقلال وأحد القادة الذين قادوا الأمة إلى الاستقلال.

جامعة القرويين التي لقنت خصائص التقدم الاجتماعي، وبعثت في الشبيبة روح الاستقلال، وما ارتبط به من إصلاح على المستوى الاجتماعي والسياسي.

ومن هذا المنطلق، فإن الفريق الاستقلالي، واستحضارا منه للمكانة الاعتبارية والواقعية المتميزة التي تحظى بها هذه الجامعة في قلوب وذاكرة وحاضر المغاربة، يطرح التساؤل المشروع حول ضرورة استمرار هذه المعلمة في جعل الدراسة دراسة إسلامية بحتة وصحيحة، لكي تقي

الشباب المغربي من الانسياق في التيارات العالمية التي يمكن أن تجرفه للانحراف عن التربية والأخلاق الإسلامية وما شهده العالم من تحولات على المستوى العقائدي من كل تعصب وتطرف ديني؟

السيد الرئيس المحترم،

لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن هذا المشروع ينبغي أن يشكل أحد الركائز الأساسية للتوجه الذي انخرطت فيه بلادنا لإعادة هيكلة الحقل الديني على المستوى الوطني والدولي، وفق مقاربة شمولية لإصلاح عميق لهذه المؤسسة، تروم تحقيق استقلاليتها عن النظام السابق وتمكينها من الوسائل الكفيلة بأداء رسالتها في إشعاع صورة مشرقة عن الإسلام وتحصين الشباب من الوقوع في شباك التطرف وملء الفراغ المسجل في تأطير الجاليات المسلمة بأوربا

إلا أن الإصلاح المنشود، وحتى يحقق الأهداف المتوخاة منه، ينبغي أن يتجه إلى تحقيق التوازن بين التدريس والبحث العلمي، بل المفروض أن يتم تغليب جانب البحث العلمي على كل شيء، لأن أي حديث عن الفعالية والمردودية لن يحقق مبتغاه إذا لم يكن مقرونا بسياسة بحثية تتجه إلى التحديث والعصرنة العلمية، وتواكب التطورات المتسارعة للتكنولوجيا وتقنيات المعلومات وكيفية التعامل معها، مع ما يتطلبه ذلك من عمل ومجهود لإدخال وسائل الاتصال المتطورة والتفتح على الثقافات واللغات الأجنبية، الأمر الذي يسهم في تأصيل القيم الإسلامية الخالدة مع امتلاك قيم العصرنة والحداثة.

ولكل هذه الاعتبارات، فإننا في الفريق الاستقلالي سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع، لكي تكون جامعة القرويين، بعد استقلاليتها وإضافة بعض المؤسسات إلى اختصاصها، جامعة قائمة على دعائم متينة من الثقافة الإسلامية واللغة العربية والقيم الوطنية والقومية ومنفتحة على الثقافات واللغات الأجنبية وقيم الحداثة، مما لا يضر بجوهر مقدساتنا، ومركزة على خدمة المحيط الاجتماعي والتفاعل معه، بتقديم تكوين متين وبحث علمي متطور.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات السادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع قانون رقم 15.45 المتعلق بتنظيم التعليم العالي وإحدث الجامعات وبسن أحكام خاصة.

واسمحوا لي، في البداية، أن أتقدم بالشكر للسيدة الوزيرة على عرضها، الذي أبرزت خلاله الدوافع التي أدت إلى إحالة هذا المشروع قانون على البرلمان.

ولابد في هذا الإطار من إبراز الأهمية الدينية والعلمية لجامعة القرويين التي تعد أقدم جامعة أنشئت في العالم الإسلامي، بل على المستوى العالمي، إذ أنشئت عام 245 هـ، وسبقت جامع الزيتونة في تونس ومسجد جامع الأزهر في القاهرة، كما تمثل الجامعة رمزا من رموز الهوية الإسلامية وصرحا من صروح الفكر والثقافة في العالم، جمعت بين الأصالة والمعاصرة والتجديد، وانتشرت منها أنوار المعرفة والحكمة والشريعة في كل أرجاء المغرب والعالم الإسلامي، كما ساهمت بشكل فعال في نشر تعاليم الإسلام السمحة في إفريقيا والعديد من بقاع العالم، وقد كان لزاما أن تستعيد الجامعة دورها في التكوين والتأطير والتمسك بالثوابت وتجسيد دورها كحاضنة للثقافة الإسلامية واللغة العربية.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن مجهودات صاحب الجلالة لتفعيل الدور الريادي لجامعة القرويين وإعادة الاعتبار لوظيفتها الدينية والروحية والحضارية، وفي هذا الإطار جاء الظهير الشريف رقم 1.15.71 لتنظيم جديد يضعها تحت الرعاية الملكية السامية ووصاية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، كما يحدد بموجبه قائمة المؤسسات والمعاهد التابعة لهذه الجامعة وكذلك استثناء جامعة القرويين من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، وحذفها من لائحة الجامعات المحددة بمقتضى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 المتعلق بإحداث الجامعات.

إننا، فريق الأصالة والمعاصرة، حريصون على مبدأ ملاءمة وتجويد تشريعاتنا مع ما أضحت تتمتع هذه المعلمة التاريخية والعلمية والأهمية، التي أصبحت تكتسيها جامعة القرويين، بالنظر إلى أنها مؤسسة علمية مرجعية في علوم الدين وفي تاريخ الفكر والحضارة الإسلامية، إلى جانب إشعاعها الحضاري وتزايد الطلب من طرف العديد من الدول قصد فتح فروع لجامعة القرويين ببلدانهم لرغبتهم الشديدة في الاطلاع على أصول الفقه المالكي.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه داخل اللجنة، نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون، مع التأكيد على ضرورة وفاء الحكومة بالتزاماتها في الحفاظ على مكتسبات الموظفين العاملين بهذه الجامعة وحقوق طلبة المؤسسات الجامعية، التي كانت تابعة سابقا لجامعة القرويين، والتي ألحقت بجامعات مغربية أخرى، من الحصول عند تخرجهم على شهادات موقعة من طرف رئيس جامعة القرويين، وليس من طرف رؤساء الجامعات التي ألحقت بها.

وشكرا السيد الرئيس.

3) مداخلة الفريق الحركي الفريق الحركي

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لأعرض وجهة نظرنا في مشروع القانون رقم 45.15 المتعلق بإحداث الجامعات وسن أحكام خاصة.

وفي البداية، لا تفوتنا الفرصة دون التنويه بالنقاش المسؤول والهادف، الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، كما نثمن التفاعل الإيجابي للحكومة في شخص السيدة الوزيرة مع المقترحات والتعديلات التي تقدم بها السادة المستشارون.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع الذي نحن بصدد دراسته جاء من أجل إعادة تنظيم جامعة القرويين ملاءمة مع الظهير الشريف رقم 1.15.71، الصادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو2015) ووضعها تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وتحت وصاية السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، مع تحديد قائمة المؤسسات والمعاهد التابعة لها، حيث أصبحت الجامعة تستثنى من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، وبالتالي تم حذفها من لائحة الجامعات المحددة بقانون رقم 1.75.398، الصادر في 16 أكتوبر 1975 المتعلق بإحداث الجامعات.

السيد الرئيس،

حرصا على ضمان السير العادي لنظام الدراسة داخل المؤسسات الجامعية، التي لم تعد تابعة لجامعة القرويين، يقضي هذا المشروع باستمرار العمل بمختلف الأسلاك التي كانت تابعة لجامعة القرويين إلى حين استيفاء آجالها طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، مع الحرص على تمكين طلبتها من الحصول على شهادة موقعة من طرف السيد رئيس جامعة القرويين، وليس من طرف رؤساء الجامعات، التي ألحقت بها هذه المؤسسات، في حين توقع الشهادات الوطنية والشهادات الخاصة من طرف رؤساء الجامعات التي ألحقت بها المؤسسات التي كانت تابعة لجامعة القرويين، ابتداء من الدخول الجامعي 2015-2016.

وفي نفس السياق، فتطلعنا كفريق حركي هو العمل على مواكبة الجهوية الموسعة بتقطيعها الجهوي في برمجة بناء وفتح الجامعات تفاديا لتمركز الأقطاب الجامعية في جهات بعينها.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات السالفة الذكر، فإننا في الفريق الحركي سنصوت إيجابا على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار (تقديم المستشار السيد محمد البكوري)

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون متعلق بتنظيم التعليم العالي، وهي مناسبة لكي أنوه فيها بالإصلاحات التي عرفها هذا القطاع في عهد الحكومة، مشددين على أن الترسانة القانونية التي صادقنا في السنوات الأخيرة عليها تروم تطوير القطاع وجعله أكثرفعالية، مذكرين بأن هذا المشروع الذي نحن بصدد مناقشته، جاء بناء على تعليمات ملكية سامية لرد الاعتبار لجامعة القرويين وجعلها تابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، كما أنه جاء لفصل مختلف المعاهد التابعة لها وتصنيفها لتلعب أدوارها في تطوير قدرات الأئمة والعلماء والقيمين الدينين.

السيد الوزير المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

إن الأدوار التي أرادها جلالة الملك لهذه الجامعة التاريخية، التي بنتها أم المؤمنين فاطمة الفهرية سنة 859 م، وظلت شامخة إلى اليوم، هو مساهمتها في حماية الأمن الديني لبلدنا في ظل الظروف التي يعرفه العالم، حيث أصبح يعيش تحت طائلة الإرهاب الأعمى والذي يهددنا جميعا، حيث وجب على هذه المؤسسة العلمية المساهمة في تطوير منظومتنا الدينية عبر الارتقاء لمستوى الأئمة والخطباء والوعظاء وجعلهم يساهمون في حماية ديننا الإسلامي الحنيف المعتدل ومذهبنا المالكي، مشددين بالمناسبة على ضرورة حماية الحقوق المكتسبة للعاملين بهذه المؤسسة وبالطلبة المسجلين فيها، خصوصا بالنسبة للمؤسسات التي ستنفصل عن الجامعة أوتلك التي ستبقى حاضنة لها.

وأمام أهمية هذا المشروع، لا يسع فريق التجمع الوطني للأحرار، الذي ينتمي بطبيعة الحال للأغلبية الحكومية، إلا أن يصوت أعضائه بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تقديم المستشار السيد يوسف محيي)

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 45.15، الذي تم تنزيله بعد

صدور الظهير الشريف بتاريخ 26 يونيو 2015، القاضي بإعادة تنظيم جامعة القرويين ووضعها تحت الرعاية السامية لجلالة الملك ووصاية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية واستثنائها من أحكام القانون المتعلق بإحداث الجامعات وحذفها من لائحة الجامعات الخاضعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لتصبح مؤسسة جامعة، كما يقضي المشروع بتنظيم المرحلة الانتقالية للمؤسسات التي كانت تابعة لجماعة القرويين.

السيد الرئيس،

كما يعلم الجميع، فجامعة القرويين تعد من أقدم الجامعات في العالم، والتي بقيت مركزا للنشاط الفكري والثقافي والديني، درس وتخرج منها العديد من علماء الدين والمفكرين، لذلك ينبغي الحرص على أن تستعيد هذه المعلمة التاريخية والحضارية إشعاعها المعرفي ودورها الريادي، الذي اضطلعت به منذ نشأتها، وأن تضاهي مثيلاتها على مستوى العالم الإسلامي وأن تكون على رأس الجامعات الدينية الكبرى، التي تنشر الفكر الوسطي وتتصدى للفكر الإرهابي، وتؤسس لأن تكون مركزا للتعاون والبحث العلمي ومركزا لحوار ثقافات العالم.

السيد الوزير،

وللاعتبارات المشار إليها، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نصوت بالإيجاب.

6) فريق الاتحاد المغربي للشغل

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل من أجل مناقشة مشروع قانون رقم 45.15، حيث تم إعادة تنظيم جامعة القرويين بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.71، الصادر في 09 رمضان 1436 الموافق ل 29 يونيو 2015 ووضعها تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس ووصاية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وتبعا لذلك، فقد تم سن مشروع هذا القانون بهدف استثناء هذه الجامعة من نطاق أحكام القانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا حذفها من لائحة الجامعات المحددة بمقتضى الظهير الشريف بمثابة قانون 1.75.398، الصادر في 10 شوال 1395 الموافق ل 16 أكتوبر 1975 المتعلق بإحداث الجامعات.

وإذن نثمن في فريق الاتحاد المغربي للشغل هذا المشروع ونؤكد على أهميته ونثمن كذلك صدوره عبر الظهير الشريف 1.15.75 حسب الاختصاصات الحصرية لجلالة الملك بمقتضى الفصل 41 من الدستور، خصوصا وأن السياق الوطني والدولي يعرف حراكا كبيرا على مستوى التأويلات والتفسيرات للنصوص الدينية، مما سيمكن بلادنا من الوقوف بحزم على تنظيم وإعادة هيكلة الحقل الديني، تفاديا لأي انزلاقات قد تفتح الباب أمام التأويل والاجتهاد وزرع الفتنة وخلق التوتر في صفوف المواطنين، إضافة إلى قطع دابر أي محاولة للنيل من استقرار ووحدة البلاد، من خلال انتشار بؤر التطرف التي تغذي الإرهاب بكل أنواعه.

إن جامعة القرويين كانت عبر التاريخ منارة علمية كبرى، واعتبرت أول جامعة تهتم بالشأن الديني والعلمي، وإصلاحها سيمكن – لا محالة–من إعطاء صورة مشرفة عن الإسلام وعن الثقافة الإسلامية، ويحصن الشباب من الوقوع في براثن التطرف من خلال انفتاح الجامعة على محيطها، من جهة، وعلى العلوم الحديثة، من جهة أخرى.

ومن خلال ما ورد في مشروع القانون قيد المصادقة، وحرصا على أن يستمر السير العادي لنظام الدراسات الجامعية، التي لم تعد تابعة لجامعة القرويين، والتي سيتم إلحاقها بمختلف الجامعات التابعة لنفوذها الترابي، حيث سيستمر العمل بمختلف مسالك وأسلاك التكوين المعتمدة كباقي التكوينات الأخرى، التي يتم تلقينها بالمؤسسات الجامعية التي كانت تابعة لجامعة القرويين إلى حين استيفاء آجالها، طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، إضافة إلى المقتضى المتعلق بالشهادات الوطنية والشهادات الخاصة، التي تسلمها المؤسسات الجامعية التي سبقت الإشارة إليها، حيث سيتم توقيع الشهادات من لدن رؤساء الجامعات التي ستلحق بها المؤسسات المذكورة، على أن تدخل هذه المقتضيات المتعلقة بنظام الدراسة في هذه الجامعات حيز التنفيذ ابتداء من الدخول الجامعي 2015-2016.

وحيث أن النقاش كان مركزا على المادة الثالثة، خصوصا الفقرة الثالثة، والتي تم فيها تبني تعديل باسم اللجنة، وحيث أن اللجنة صوتت بالإجماع على المشروع، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب للمشروع.

والسلام.

II. مناقشة مشروع قانون رقم 71.15 يتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00، القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

1) الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 71.15 بتغيير وتعميم القانون رقم 07.00، القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والذي يروم ملاءمة التنظيم الإداري للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين مع التقسيم الجهوي الجديد الذي تبنته بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

لقد شكل الميثاق الوطني للتربية والتكوين نقلة نوعية في إعادة هيكلة الأكاديميات لتصبح سلطة جهوية للتربية والتكوين لا متمركزة، تتوفر على اختصاصات جديدة تشمل وضع المخططات والخرائط المدرسية وتتبع مشاريع البناء التجهيز والإشراف على السير العام للدراسة والتكوين وغيرها من الاختصاصات.

لكن، الصعوبات التنظيمية والإشكالات المتراكمة المطروحة ساهمت في تأخر تطبيق مضمون الإصلاح، بسبب ضعف آليات اللاتمركز واستمرار هيمنة المركز على بعض القرارات الأساسية. وضع لم ينجح في تجاوزه المخطط الاستعجالي (2009-2012).

واليوم، ومع البدء في تنفيذ ورش الجهوية المتقدمة، الذي بات الدعامة الأساسية للإدارة الترابية وحجر الزاوية في تكريس لامركزية متقدمة وتنمية محلية فاعلة وقريبة من المواطن، والتي أضحت أكثر من أي وقت مضى في صلب انشغالات وأهداف مغرب اليوم بحكم التحديات التنموية القادمة؛ تطرح من جديد إشكالية القيمة المضافة للأكاديميات الجهوية على المستوى التربوي ومدى قدرة هذا المشروع والرؤية المتبعة في تحويل هذه الهياكل من مجرد هياكل إدارية منسوخة من المركز أو تقوم بنفس ما تقوم به النيابات إلى مؤسسات باختصاصات وبإمكانيات مهمة وبقرارات حاسمة، تحقق الحكامة وتسهم في إيصال الإصلاحات إلى قلب الأقسام الدراسية.

السيد الرئيس المحترم،

إن تقليص عدد الأكاديميات إلى 12 بدل 16 لملاءمتها مع التقسيم الجهوي الجديد لا ينبغي النظر إليه كونه مجرد إجراء إداري أو تقني عابر، نمر عليه مرور الكرام، بل ينبغي أن يكون مناسبة ومحطة أساسية من محطات الإصلاح بما يمكن من تقوية الدور الذي تضطلع به الأكاديميات في تعزيز حكامة القطاع وتحويلها إلى فضاء مؤسساتي للنقاش الهادف.

- أكاديميات تسهم في الارتقاء وتجويد المنظومة التعليمية على الصعيد الجهوي؛

- أكاديميات تضطلع بدور مهم في تعزيز البنى التحتية بما يمكن من تحقيق هدف تعميم التمدرس والتخفيف من معظلة الاكتظاظ؛

- أكاديميات قادرة على إبداع برامج رائدة لتشجيع التمدرس؛

- أكاديميات تساهم في تطوير أداء المدرسين والمدرسات عبر التكوين والتكوين المستمر.

السيد الوزير المحترم،

إن تنزيل الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم، التي عممها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، يستوجب خلق الترابط بين السياسات المتبعة في مجال الحكامة التربوية والحكامة الترابية، بما يتطلبه ذلك من مراجعة عميقة لسياسة اللاتمركز الإداري وخلق الانسجام والالتقائية بين المؤسسات اللامتمركزة على صعيد الجهة، من أجل رفع تحديات التنمية ومحاربة الفقر.

لكن، هل يمكن تحقيق ذلك في ظل استمرار نفس المقاربة على المستوى التربوي وفي ظل الواقع الحالي للأكاديميات؟

الجواب الأكيد سيكون بالنفي، لأن ضمان نجاح هذا المشروع رهين بتبويئ الأكاديميات المكانة اللائقة بها، باعتبارها مؤسسات لامتمكزة، متمعة بصلاحيات واسعة، تقوم على الإنصاف وتكافؤ الفرص وتحقق الجودة والارتقاء بالفرد والمجتمع، كما تستلزم إعادة التفكير في طريقة التعيينات وتسمية المسؤولين من خلال وضع مدبرين متشبعين بالعمل الميداني التشاركي، رابطين بين المسؤولية والمحاسبة والحق والواجب.

السيد الوزير المحترم،

إننا، في ختام مداخلتنا، نتمنى أن يسهم هذا المشروع في تجاوز الاختلالات التي تعرفها منظومتنا التربوية على مستوى الجهات. واعتبارا لأهمية هذا المشروع في مواكبة مشروع الجهوية المتقدمة، فإننا في الفريق الاستقلالي سنصوت بالإيجاب على المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات السادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع قانون رقم 71.15، القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

السيد الرئيس،

في البداية أتقدم بالشكر للسيد الوزير على عرضه، الذي أوضح من خلاله أهداف ومرامي هذا المشروع قانون والدواعي التي فرضت إخراجه، والتي تتمحور حول ملاءمة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وفق التقطيع الجهوي الجديد للمملكة ومواكبة الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني لتفعيل دخول الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بصيغتها الجديدة حيز التنفيذ، وفق التقسيم الإداري الجديد للمملكة، مع ضمان انتقال سلس من 16 إلى 12 أكاديمية جهوية للتربية والتكوين وضمان السير العادي للمرفق العام، في أفق الشروع الفعلي للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في مزاولة مهامها، ابتداء من تاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية.

وتفاعلا مع هذه المقتضيات التي انخرطنا بإيجابية في التعاطي معها، إيمانا منا في فريق الأصالة والمعاصرة بأنها تترجم حرصنا على

ضرورة تفعيل مشروع الجهوية الموسعة بجدية وبوتيرة سريعة، كما جاء في المرجعيات المؤطرة لمشروع الجهوية المتقدمة في الخطب الملكية السامية، والتي نخص منها بالذكر خطاب الذكرى 62 لثورة الملك والشعب 2015 وخطاب افتتاح الدورة التشريعية أكتوبر 2015 إلى جانب النصوص التشريعية والتنظيمية والرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030 للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وغيرها من التوصيات المنبثقة عن اللقاءات التشاورية حول المدرسة المغربية والتدابير ذات الأولوية المرتبطة باللامركزية.

السيد الرئيس،

لقد بدا واضحا أن هذا المشروع قانون ينسجم مع التوجهات التي انخرطت فيها بلادنا والرامية إلى التطبيق الفعلي للجهوية المتقدمة، والتي همت تقليص عدد الجهات من 16 إلى 12 جهة بضم بعض الجهات الموجودة وإحداث جهة جديدة، وقد كان من الطبيعي أن يتم تكييف وضعية الأكاديميات الجهوية للتربية للتكوين مع هذا المشروع قانون.

وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه داخل اللجنة، نصوت في فريق الأصالة والمعاصرة بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

3) مداخلة الفريق الحركي

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر للمساهمة في مناقشة ودراسة مشروع القانون رقم 71.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.00، القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

في البداية، لا تفوتنا الفرصة دون التنويه بالنقاش المسؤول والهادف الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية أثناء مناقشة هذا المشروع وبكافة أعضائها، كما نشيد بالتفاعل الإيجابي للحكومة في شخص السيد الوزير مع آراء ومقترحات السادة المستشارون المرتبطة بالمشروع.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع، الذي نحن بصدد دراسته، جاء تطبيقا للتوجهات الملكية السامية الرامية إلى تطبيق الجهوية المتقدمة، من خلال الخطاب الملكي السامي الذي وجهه إلى الأمة بمناسبة الذكرى 62 لثورة الملك والشعب في 20 غشت 2015، مع تأكيد جلالته في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة في 9 أكتوبر 2015 على ضرورة التعجيل بإقامة مؤسسات جهوية ناجعة في إطار التقطيع الجهوي الجديد، وتفعيلا لمقتضيات النصوص التشريعية والتنظيمية، خصوصا القانون رقم 07.00 بشأن إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والقانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات والمرسوم رقم 2.15.716 بشأن التقسيم الإداري للمملكة.

وفي هذا الصدد، لابد من الإشارة إلى أن هذا المشروع جاء بأربعة أهداف رئيسية تتجلى في:

- إنشاء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وفق التقطيع الجهوي الجديد للمملكة؛

- مواكبة الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني لتفعيل دخول الأكاديميات الجهوية في صيغتها الجديدة حيز التنفيذ؛

- الانتقال السلس من 16 إلى 12 جهة، مع ضمان استمرارية المرفق العام؛

- الشروع الفعلي للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في مزاولة مهامها، ابتداء من فاتح يناير 2016.

السيد الرئيس،

في هذا الإطار، نود التأكيد على أن هذا المشروع جاء لتفعيل الجهوية الموسعة وملاءمته مع مضامين القانون الجديد المنظم للجهات.

وعليه، لابد من التأكيد على أن من حسنات المشروع ضمان نقل الممتلكات والقيم المنقولة المتواجدة في ملكية الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين القائمة إلى ملكية الأكاديميات الجهوية المحدثة، بالإضافة إلى تأكيدنا كفريق حركي على مراعاة الحقوق المكتسبة أثناء نقل الموظفين المزاولين عملهم بإدارة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين القائمة حاليا إلى إدارة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين المحدثة وفق التقسيم الجديد الجاري به العمل، من خلال مراعاة الجانب الاجتماعي في تدبير هذه الحركية.

السيد الرئيس،

إذ نعيد تنويهنا بالعمل الجماعي الذي ميز أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية من مختلف الأطياف السياسية والنقابية أثناء مناقشة هذا المشروع، وبالتالي فإننا في الفريق الحركي نصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

4) مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار (تقديم المستشار السيد محمد البكوري)

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة هذا المشروع، الذي يبقى–في نظرنا–مشروعا تقنيا، جاء لإرساء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وفق التقطيع الجهوي الجديد

للمملكة، ويواكب الإجراءات المتخذة لتفعيل هذا الإجراء الإستراتيجي الملائم للتقسيم الجيد، شاكرين سرعة انخراط وزارة التربية الوطنية، حتى يتم الدخول المدرسي المقبل في أحسن الظروف.

السيد الرئيس المحترم،

لاشك أن تقليص عدد الأكاديميات من 16 إلى 12 أكاديمية سيخلق للوزارة الوصية العديد من المتاعب والصعوبات، ستعوق بكل تأكيد استمرارية المرفق العمومي في أداء هذه الوظيفة الأساسية التي تعيش منظومتها العديد من الاختلالات.

إن تنزيل الجهوية المتقدمة في قطاع التربية والتكوين صعب، وأشكر الحكومة التي سارعت إلى إخراجه في أقرب وقت ممكن، لأن تدبيره سيشغل بكل تأكيد حيزا زمنيا كبيرا، خصوصا في مجال انتقال رجال ونساء التعليم، وهنا لابد أن تأخذ الوزارة على عاتقها تدبير توزيع العنصر البشري بشكل تشاركي مع المعنيين بالأمر ومن يمثلهم، حتى لا تطرح إشكالات اجتماعية للموارد البشرية.

السيد الرئيس المحترم،

لابد، ومن منطق التواصل مع المؤسسة التشريعية، إفادتنا بالنصوص التنظيمية المواكبة لتطبيق هذا المشروع، مطالبينكم بالانكباب على حل مشاكل الأساتذة المتدربون وفتح الحوار معهم لمعالجة ملفهم المطلبي والإسراع في إصلاح منظومتنا التعليمية التي لازالت تعاني العديد من الإكراهات.

ومن منطلق موقفنا، وبما أن هذا المشروع جاء لتفعيل مشروع الجهوية المتقدمة، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نصوت بالإيجاب عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 71.15 بتغييروتتميم القانون رقم 07.00، القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

السيد الرئيس،

بداية، نسجل التفاعل الإيجابي لوزارة التربية الوطنية مع ورش الجهوية المتقدمة، من خلال إرساء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومواكبة الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني لتفعيل دخولها بصيغتها الجديدة، ابتداء من فاتح يناير 2016، وفق التقسيم الإداري الجديد للمملكة.

السيد الرئيس،

وبالمناسبة وانطلاقا من الدور الهام الذي تلعبه هذه الأكاديميات الجهوية للنهوض بقطاع التربية والتكوين وباستحضار تجربتها، نؤكد على ضرورة الاستفادة من التراكمات التي حققتها ومعالجة المشاكل التي تتخبط فيها. وفي هذا السياق، ينبغي الحرص على احترام الضوابط والمعايير، بما يضمن الشفافية والنزاهة واعتماد الكفاءة والخبرة في اسناد المهام والمسؤوليات وإعمال مبادئ الحكامة والمحاسبة والعمل على توفير كل الإمكانيات المالية والبشرية لمعالجة الإشكاليات ذات الطبيعة الاستعجالية، التي تعاني منها بعض الجهات.

فرغم أن بلادنا أولت قطاع التربية والتكوين اهتماما بالغا، غير أن النتائج المحرزة تظل غير كافية بالنظر إلى الأهداف المرسومة، إذ لازال ينتظرنا الكثير، مما يفرض تكثيف الجهود والحزم من أجل بلورة الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015-2030)، التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والعمل على إرساء وتحديد الآليات والإجراءات العملية، التي يستدعيها تنزيل وترجمة مضامين هذه الاستراتيجية، بتفاعل مع إمكانيات وحاجيات وتحديات كل إقليم وكل جهة من جهات المملكة، بهدف إعداد جيل قادر على الابتكار والمبادرة ومؤهل للاندماج في دينامية التنمية.

وفي الأخير، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنتعاطى بإيجابية مع مشروع القانون هذا.

6) فريق الاتحاد المغربي للشغل

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتناول الكلمة اليوم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل من أجل مناقشة مشروع قانون رقم 71.15 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، بعد أن تمت مناقشته في إطار اللجنة المختصة للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، حيث جاء هذا المشروع في إطار الملاءمة مع الورش الكبير للجهوية المتقدمة، الذي تواكبه الآن جميع القطاعات الوزارية وفق ما جاء في المرجعيات المؤطرة له، وأخص بالذكر الخطب الملكية السامية: الذكرى 62 لثورة الملك والشعب (20 غشت 2015) والخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة في 09 أكتوبر 2015 والقانون رقم 07.00 المحدث للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وكذا القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، إضافة إلى المراسيم المواكبة بشأن التقسيم الإداري للمملكة.

وحيث إن مشروع الجهوية المتقدمة الذي تبنته بلادنا وما يترتب عنه من تغييرات على مستوى الدوائر الترابية للجهات كان له الوقع

الكبير على حكامة وتدبير مجموع القطاعات الوزارية، وفي مقدمتها قطاع التربية والتكوين، وهي المناسبة التي نناقش فيها هذا الموضوع، الذي يستهدف استمرارية الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في ممارسة المهام والاختصاصات الموكولة إليها بموجب القانون 07.00، وذلك إلى غاية إحداث أكاديميات وفق التقسيم الجهوي الجاري به العمل تحل محلها، مع استمرار الهياكل المحدثة بهذه المؤسسات العمومية في مزاولة الاختصاصات الموكولة إليها، وذلك إلى غاية فاتح يناير 2016 التاريخ المحدد، الذي تم تحديده للشروع الفعلي لمزاولة الأكاديميات الجديدة لمهامها.

ونحن، في فريق الاتحاد المغربي للشغل، إذ نشارك في هذه الخطوة ونثمن المشروع، فإن هاجسنا الأول هو تأثير هذا القانون على الموارد البشرية للأكاديميات الجهوية والعاملين بها، سواء فيما يتعلق بطريقة تعيين مدراء الأكاديميات الجهوية وكيفية نقل الموظفين المزاولين عملهم بإدارة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين القائمة حاليا إلى إدارات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين المحدثة بموجب هذا القانون وفق التقسيم الجهوي الجديد.

لهذا السبب، وخلال مناقشة مواد المشروع، تم التركيز على المادة الثانية، والتي تتمم القانون رقم 07.00 بالمواد 11 و13 مكررة و13 مكررة مرتين، والتي تهم إجراءات نقل الموظفين المرسمين والمتدربين والأعوان المزاولين عملهم بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين القائمة والآجال المحددة لطلباتهم، حيث تم تحديد ثلاثة أشهر كأقصى أجل لتقديم الطلبات دون تحديد تاريخ بداية هذا الأجل.

وبعد نقاش مستفيض حول ضمان حقوق موظفي هذه الأكاديميات وكيفية انتقالهم وتحديد الإجراءات والمساطر التي تخول لهم هذا الحق، كان إجماع اللجنة على المواد الثلاث التي يشملها مشروع القانون وعلى النص برمته، لذلك فنحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على مشروع القانون.

والسلام.

III. مناقشة مشروعي القانونين معا:

- مشروع القانون رقم 45.15 بتغيير أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة.

- ومشروع القانون رقم 71.15 المتعلق بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

مداخلة الفريق الاشتراكي

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروع القانون رقم 45.15 بتغيير أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة.

هذا المشروع الذي يهدف إلى إعادة تنظيم جامعة القرويين واستثنائها من نطاق أحكام القانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي وحذفها من لائحة الجامعات المحددة بمقتضى الظهير الشريف بمثابة قانون المتعلق بإحداث الجامعات.

وإن كنا في الفريق الاشتراكي نعتبر أن حذف بعض الكليات التي كانت تابعة لجامعة القرويين يعد خسارة لأنه من المفروض أن تبقى تابعة لهذه الجامعة، إضافة إلى المؤسسات التي أضافها الظهير. لكن مع ذلك وفي إطار التفاعل الإيجابي مع هذا المشروع ولخصوصية هذه الجامعة، التي تعتبر منارة علمية أصيلة وللصورة المشرقة التي أعطتها للثقافة الإسلامية المغربية، المبنية على الوسطية والاعتدال والتسامح ونبذ ثقافة العنف والتطرف.

نعتبر أن هذا النص وهذا الظهير سيتيحان الانتقال بمجال الحقل الديني في المجال العلمي والتكويني إلى مستويات متقدمة قد تضاهي بعض المؤسسات المماثلة في دول أخرى ولتساير السياق الوطني، الذي دخل فيه

المغرب، بقيادة صاحب الجلالة وتحت إشرافه، في مسار إعادة هيكلة الحقل الديني، والذي بدأ بمجموعة من القوانين تتعلق بالتعليم العتيق، ثم السياق الدولي الذي يتكلم فيه العالم كله عن جانب التكوين الديني.

السيد الرئيس،

بخصوص المشروع الثاني رقم 71.15 المتعلق بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، فهو مشروع تقني صرف جاء للملاءمة مع مضامين القانون الجديد المنظم للجهات، لكن مع ذلك وجب التذكير أنه في إطار هذه الملاءمة يجب مراعاة الطريقة الناجعة المتبعة لعملية الانتشار الخاصة بالموارد البشرية والمعايير الموضوعية الواجب اتخاذها في هذا الباب.

كذلك، هذه الملاءمة تفرض ضرورة مراجعة الاختصاصات داخل الأكاديميات لتعزيز استقلاليتها داخل منظومة الجهوية الموسعة المتقدمة والاهتمام بالموارد البشرية وتشجيعها.

محضر الجلسة الرابعة والعشرين

التاريخ: الثلاثاء فاتح ربيع الثاني 1437 (12 يناير 2016).

الرئاسة: المستشارة السيدة نائلة مية التازي، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وتسع دقائق، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الرابعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي، رئيسة الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين أحمد لخريف، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف أمين الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نعلن عن توصل مكتب المجلس بقرار المجلس الدستوري رقم 983، الصادر في 6 يناير 2016، والذي قضى بموجبه برفض طلب إلغاء انتخاب السيد سيدي المختار الجماني المنتخب عضوا بالمجلس في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي غرفة الصيد البحري الأطلسية الجنوبية.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 12 يناير 2016، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 52 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة.

ونحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة، مع الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة، حول الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة وذلك مباشرة بعد صلاة المغرب.

كما نذكر السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين بموعد اللقاء الدراسي المشترك حول النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان، والذي سينعقد يوم غد الأربعاء ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.

والسلام عليكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني حول وضعية الأساتذة المتدربين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيدة الرئيسة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الرئيسة، تهنيوك وتهنيو المرأة المغربية، لأنه في تاريخ هذه المؤسسة لأول مرة تطلع امرأة لذاك المكان، لذاك الكرسي، وتترأس على السادة المستشارات والمستشارين، هنيئا للمرأة المغربية.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا، شكرا للجميع.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السؤال ديالنا هو حول هذه الاحتجاجات للأساتذة المتدربين وغياب الحوار البناء لإيجاد مخرج لهاذ الأزمة.

كنسولكم، السيد الوزير، أين وصلتم في الحوار مع هؤلاء، أبناء الشعب المغربي؟

وشكرا لكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد برجاوي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد المستشار.

جوابا على هاذ السؤال، أريد دائما التذكير بأنه كانت هناك فرصة لتقديم ردود حول هاذ الموضوع للسيدات والسادة المستشارين ونواب الأمة.

وأريد أن أذكر هنا بأن هاذ الإجراءات الجديدة التي تقرر الفصل بين التكوين والتوظيف قد تم اعتمادها في إطار مرسوم صادر عن الحكومة، بمجرد المصادقة على هاذ المرسوم في يوليوز 2015 أخبرت الوزارة عبر الرأي العام بهذه المضامين الجديدة لهاذ المرسوم، وتم الإعلان عن المباراة، مع تضمين هاذ الإعلان للشروط الجديدة الواردة في هاذ المرسوم.

كما أن مجلس الحكومة سابق كان قد أكد على مضامين هاذ المرسوم وعلى التشبث بها، وهاذ المضامين الجديدة هي تسير في اتجاه اعتماد مقاربة جديدة في التوظيف تؤكد على الجودة وتحفيز الطلبة الأساتذة على العطاء والمردودية أكثر.

وبهذه المناسبة أريد أن أجدد دعواتي للطلبة المتدربين للالتحاق بمراكز التكوين للعطاء وللاستفادة من فرص التكوين المتوفرة، وهناك كما سبقت الإشارة إلى ذلك، 7000 منصب رهن إشارتهم للتنافس عليها، وهناك كذلك فرص للطلبة المتدربين أخرى في السنة المقبلة وكذلك في القطاع الخاص لولوج سواء الوظيفة العمومية أو فرص أخرى.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير المحترم،

تتكلموا على هاذ المراسيم وكأنهم قرآن منزل.

السيد رئيس الحكومة، السيد الوزير المحترم، قال لن يتراجع عن هذا القرار ولو تطلبت الأمور إسقاط الحكومة.

السيد الوزير المحترم،

احنا يعني هاذ عدم التجاوب ديالكم وديال السيد رئيس الحكومة مع متطلبات هاذ الفئة العريضة من المواطنين من الأساتذة المتدربين، وهاذ المراسيم اللي تتكلموا عليها، السيد الوزير المحترم، وهاذ الأساتذة اللي ما تيطالبوا بشي حاجة غريبة، تيطالبوا الحوار، تيطالبوا يجلسوا معكم، تيطالبوا يشوفوا رئيس الحكومة ووزير التربية الوطنية.

اعلاش، السيد الوزير، لا أنتما ولا رئيس الحكومة ما بغيتوش تجلسوا مع هاذ الناس؟

مع العلم هاذ الناس المطالب ديالهم تتبان من خلال المرافعات ديالهم أنها معقولة، لأنه ما شي معقول، السيد الوزير المحترم، عندنا 20.000 منصب خصاص فهاذ القطاع، 13.000 اللي غادي تغادر، اللي غادي تمشي للتقاعد، السيد الوزير المحترم.

هاذ المنحة اللي تتعطيوا لهاذ الطلبة المتدربين كانت 2450 قلصتوها ل 1200 بدون سابق إشعار ولا إنذار مع هاذ الناس.

جلسوا مع هاذ الطلبة المتدربين، السيد الوزير المحترم، افتحوا باب الحوار، راه الجو على برا والشارع العام راه تيبين بأن هناك احتقانات، هناك مشاكل كثيرة ومتعددة، والحكومة لم ترد الإنصات لهذه الفئة والفئات المتعددة اللي تتطالب الآن في الشارع واللي تتحتج وتتطلب باش الأبواب ديالكم تفتحوها وتسمعوا أكثر ما يمكن لهاذ الناس، لأنه ربما الحوار يحل المشكل.

ولكن بالتعنت ما غادي تحلوش المشكل، السيد الوزير، بالتعنت ما غادي تحلوش المشكل، السيد الوزير، لأنه تبعنا احنا وشفنا المطالب ديال هاذ الناش وشفنا ذاك المرسوم اللي تتكلموا عليه، ولقينا هاذ المرسوم ما هواش قرآن ممكن تناقشوا مع المعنيين بالأمر، ممكن نحلو المشكل...

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

كما قلت الأمر يتعلق بمرسوم صادر عن الحكومة ومر بجميع القنوات القانونية التي يتطلبها، وكانت هناك دراسة معمقة، وهو ينسجم مع تصور الوزارة في التدابير ذات الأولوية التي اعتمدتها، وخصوصا في مجال اعتماد مقاربة تسير في اتجاه العمل على توفير رجال تعليم أكفاء وتحفيز الطلبة المتدربين على العطاء وعلى المردودية.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه ظاهرة الاكتظاظ التي تعرفها الأقسام المدرسية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

السيدة الرئيسة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد عرف قطاع التعليم عدة برامج إصلاحية، وخاصة البرنامج الإستعجالي الذي خصصت له ميزانية ضخمة للتخفيف من ظاهرة الاكتظاظ، إلا أن الملاحظ مؤخرا هو تفاقم هذه الظاهرة بشكل جلي، حتى أصبح القسم الواحد ببعض المدارس يضم ما يناهز أكثر من 70 تلميذ.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير التي تعتزم الوزارة اتخاذها للتخفيف من هذه الظاهرة، والتي تتطلب حلولا استعجالية؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيدة المستشارة.

في هذا الصدد الوزارة اعتمدت مقاربة مدروسة وقابلة للتغيير في أي وقت لمواجهة ظاهرة الاكتظاظ المعروفة في بعض المؤسسات وبعض الجهات.

هذه الظاهرة التي قد تنتج على بعض الظواهر غير المتوقعة وغير المتحكم فيها مسبقا، نظرا لطابعها الفجائي، كظاهرة الهجرة وتزايد الطلب على بعض المؤسسات المعينة، وإضافة إلى ذلك هناك العوامل الطبيعية التي قد تؤثر في ظروف الاستقبال في بعض المؤسسات التعليمية، مما يتطلب فترة لإصلاحها وإعادة تأهيلها لاستقبال التلاميذ.

كما تنبغي الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة هناك تراجع في عدد الأساتذة بفعل التقاعد والتقاعد النسبي، وكذا محدودية المناصب المالية التي يتم رصدها لقطاع التربية الوطنية والتكوين، والتي لم تواكب حجم الخصاص المتوفر.

ومع ذلك، كما قلت، هناك متابعة دائمة وهناك إستراتيجية مدروسة لتجاوز كل هذه المظاهر السلبية.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيدة الرئيسة،

للأسف، السيد الوزير، لم أسمع جوابا عن الاكتظاظ، كلما أعدتم فقط صياغة السؤال بشكل آخر، وهو أنكم تعترفون أن هذه ظاهرة سيئة ومتواجدة ومتفشية.

السيد الوزير،

سؤالنا أتى في سياق الحديث عن جودة التعليم، وجاء في سياق الارتقاء بمنظومة التعليم، وجاء على إيقاعات سميتموها المخططات الاستعجالية للتعليم.

ولكن راجعتم المناهج، راجعتم البرامج، اختلقتم مجموعة كبيرة من المقاربات، التدريس بالأهداف، التدريس بالكفايات، بيداغوجية الإدماج، إلى غير ذلك من الأشياء، ونسيتم الحلقة الأساسية وهي المتعلم والمعلم.

فقلتم كذلك، السيد الوزير، في معرض حديثكم أن هناك تراجع عدد الأساتذة بفعل التقاعد.

إذن في نظرنا، وجاء كذلك تقرير المجلس الأعلى للتربية والتعليم يؤكد أن وتيرة نمو المؤسسات لا تتعدى 2.8، ولكن وتيرة تزايد التلاميذ تصل إلى 5.5، وبالتالي فنحن أمام معادلة غريبة دون شك، لنصل إلى قسم فيه 70 تلميذ ولنصل إلى أقسام مشتركة، إلى غير ذلك.

إذن على حساب الفهم، على حساب الشرح، على حساب التجارب بالنسبة للمواد العلمية، فإنكم تحاولون أن تقولوا بأنكم تدرسون أبناء المغرب.

السيد الوزير،

الحل هنا في الشارع، هؤلاء الأساتذة المتدربون يجب أن يوظفوا وأن تفك الاكتظاظات من داخل الأقسام، لا يمكن في ظل عجز خطير من الأساتذة والمعلمين، فإننا لا يمكن أن نتحدث، السيد الوزير، عن جودة التعليم.

لابد أن يقف التعنت لأنه وصل إلى مداه، ولابد أن نعيد النظر،

ثم كذلك لن يفك هذا الاكتظاظ والله العظيم إلا بتوظيف المعطلين والأساتذة المتدربين.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

سأعود إلى الاكتظاظ الذي هو موضوع السؤال لأقول وأؤكد على أن الوزارة تتابع هذا الأمر بكل وضوح وبكل إصرار لتفادي هذه الظاهرة بشكل مستمر، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير ترمي إلى توسيع العرض المدرسي مع توفير التكييف الأمثل للموارد من خلال الأخذ بعين الاعتبار تغير وتطور الطلب، ثم تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات المدرسية والمحافظة على صيانتها، وكذا تثمين مساهمة القطاع الخاص في العرض المدرسي.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع البيئة وهي أسئلة تجمعها وحدة الموضوع لذا نعرضها دفعة واحدة.

السؤال الأول موضوعه "مآل اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجماعات الترابية". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، إخواني المستشارات،

نظرا للأخطار المحدقة بالبيئة سواء في المجال القروي أو الحضري، وسعيا من الحكومة لإيجاد آلية للحد من تلك المخاطر، تم إبرام العديد من اتفاقيات الشراكة بين الوزارة المكلفة بالبيئة والجماعات الترابية، إلا أنها لم تتم أجرأتها على أرض الواقع.

وعليه نسائلكم، السيدة الوزيرة:

ما هي الأسباب التي تحول دون تنفيذ تلك الاتفاقيات؟

وهل هناك جدول زمني من أجل ترجمة هذه على أرض الواقع؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "مصير اتفاقيات الشراكة مع الجماعات الترابية"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد المختار صواب:

السيدة الرئيسة،

السيدة والسادة الوزراء،

الإخوة والأخوات المستشارين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن مصير الاتفاقيات التي وقعتها وزارتكم مع الجماعات الترابية والتي تهم بالأساس تدبير التطهير السائل والصلب؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة المكلفة بالبيئة للإجابة على السؤالين معا، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، نبغي نوضح المشكل ديال هاذ الاتفاقيات. احنا هاذي سنتين الآن كانت السنة الأولى.. عندنا جوج ديال الأنواع ديال الاتفاقيات:

اتفاقية فين الوزارة كتقوم بالأشغال بطريقة مباشرة على الصعيد الوطني، والآن فهاذ الوقت اللي كنتكلم معكم كاينين 20 ديال المشاريع كبار اللي هي في طور الإنجاز اللي خدامين.

والاتفاقية الثانية هي اتفاقيات اللي كتكون مساهمة من الوزارة، كاين 2 ديال الأنواع ديال المحاور علاش تنشتغلو مع الجماعات المحلية، وذلك في إطار واحد اللجنة وطنية اللي فيها وزارة الداخلية، فيها وزارة المالية، فيها بعض الشركاء، وكنديرو البرنامج ديالنا في الأول ديال السنة باش كنشتغلو على تطهير السائل وعلى تطهير الصلب كذلك.

ففي إطار هذه اللجنة تدار برنامج في الأول د السنة، ولكن أشنو هي المعايير اللي كتخلينا نوصلو للاتفاقية، أولا كيخص الدراسات ديال المخططات المديرية يكونوا واجدين، وخاص الإقليم يكون عندو المخطط المديري واجد.

ثانيا، كيخص الوعاء العقاري يكون موجود وتكون الجماعة الترابية دوزاتو في الدورة وصادقت عليه، وعاد كنوصلو للدراسات الدقيقة التقنية في المحل، في الوعاء العقاري، وكندير دراسة التأثير على البيئة، كندير دفاتر التحملات، وكندير و(L'estimation) بشحال غادي يطيحو الأشغال، أشنو هي الكلفة ديال الأشغال، عاد كنوصلو للاتفاقية.

غير باش تفهموا بأن فاش تنتكلمو على اتفاقية، راه عمل ديال سنة حتى لسنة ونصف واحنا كنشتغلو باش نوصلو مع هاذ الجماعات لاتفاقية.

الآن السؤال ديالكم وأنا تنشكركم على هاذ السؤال هذا، كيبين بأنكم كلكم متابعين والسادة المستشارين اللي هدروا عرفتهم كيهدرو على الاتفاقيات ديالكم كلكم متابعين، واحنا راه احنا خدامين على هاذ الاتفاقيات، الاتفاقيات باش نتوصلو بهم، توصلنا بهم فأوائل شهر (décembre)، أنا كتعرفوني ماشي أنا هي الآمرة بالصرف، احنا عندنا وزير اللي هو آمر بالصرف واللي من حقو حتى هو يدير الخدمة ديالو ويشوف واش ذيك الاتفاقيات تدارو في المساطر، يشوف أشنو هي الاتفاقيات، راه ماشي سهلة، راه أكثر من 38 اتفاقية هاذي اللي خاص الوزير يدرسها، ونفسرو لو إذا كاينة شي ما تفسر وغادي يسنيها.

مازال ما دوزنا لا 6 أشهر ولا 7 أشهر في 2016، احنا عاد بدينا هاذي أوائل السنة، كنتمنى أنني غادي يمكن لي نقول لكم، بأن في بعض الأسابيع المقبلة، السيد الوزير غادي يصادق، وغادي ندوزو للإنجازات، لأن كلشي واجد، الدراسات واجدة، الصفقات دازت، كلشي واجد، غادي ندوزو للإنجازات باش نوصلوا بهم في أواخر السنة المقبلة إن شاء الله.

أنا فاش جيت لهاذ المنصب كنت واعدتكم بتسريع الوتيرة، وأنا عند الوعد، أنا قلت لكم بأنه في 10 د السنوات تصاوبو 20 د المطارح، أنا صاوبت 20 د المطارح في سنتين، وعندي دابا لحد الآن 38 مشروع اللي غادي تبدا فيهم الإنجازات، فأوائل السنة على حساب 2016، وعندي مازال 9 د المشاريع اللي هي فيها الأشغال على حساب 2015، فإذا انتظروا شوية.

وتنشكركم على الاهتمام ديالكم بهاذ المجال ديال تطهير السائل وتطهير الصلب.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

ننتقل إلى التعقيبات على جواب السيدة الوزيرة، والكلمة أولا للفريق الحركي.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

شكرا السيد الوزيرة على جوابكم القيم.

كما تعلمون فإن الشراكات والتعاقد التي تلجأ إليها الجماعات الترابية مع الدولة عبر القطاعات الحكومية يشكل دعما أساسيا في تنميتها أمام ضعف مواردها المالية.

وعليه، فعدم تنفيذها والتزامها بها يؤدي إلى بعثرة برنامجها التنموي، البرمجة فيه الزمن والمكان، كما يخلق ذلك نوع من الشك لدى الساكنة في مصداقيتها ومنتخباتها الأمرية الذي يدعو اليوم لمطالبة كافة القطاعات الوزارية في الإسراع بتفعيل اتفاقيات الشراكة والتعاقد مع الجماعات الترابية، وفي صدرها الاتفاقيات المتعلقة بالمجال البيئي، لما له من أهمية إيكولوجية وتنموية خاصة.

وفي ظل الاختصاصات الجديدة المكونة لهذه الجماعات، وأملنا، السيدة الوزيرة، أن تتغلبوا على كافة العراقيل التي تحول دون تمكينكم من تنفيذ هذه الاتفاقيات في الأجل المحدد لها، متطلعين إلى رؤية حكومية مندمجة ومسيجة تجعل قطاع البيئة فوق الحسابات القطاعية المحدودة التي تجعل الرهان البيئي هو الضحية.

والسيدة الوزيرة كنطلبوكم باش تعطيو أهمية للجماعات القروية، لأن الجماعات القروية راه تقريبا بحال إلى قلت مهمشة، بغيناكم تعاونوهم لأن ما عندهومش ميزانية ما عندهم والو، بغيناكم تعاونوهم.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة ثانيا للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيدة الرئيسة.

بدوري أهنئ الزميلة بترأسها أول جلسة في تاريخ مجلس المستشارين بطبيعة الحال.

السيدة الوزيرة،

نتأسف لجوابك، نتأسف كل الأسف، هذا كيبين عدم اندماج الفريق الحكومي فيما بينهم.

احنا يلاه هاذ الأيام كنا في مشكل ديال الآمر بالصرف ديال شي صندوق، ها احنا عاود ثاني هاذ الصندوق عندو واحد الوزير، والوزيرة كتدير اتفاقيات وتسني مع الجماعات وتعطيهم وتقول لهم الآمال أننا غادي نجمعو هاذ المطارح وغادي نقادو هاذ البلاد وغادي نقادو هاذ المدينة.

وإذا بنا وزيرة مع وقف التنفيذ، هذا عار في حق هاذ الحكومة هاذي، والله إلى عار بالله.

إذن، إلى كان هاذ الشي، ما معنى أن وزيرة ولا عضو من الحكومة أنها

توقع اتفاقية مع قطاع إلى ما عندهاش الصلاحيات؟ هذا حرام وعار، حشومة على هاذ الحكومة تدير هاذ الشي.

اسمحوا ليا، مدن يبقاو المطارح ديالنا واحنا على أبواب أننا عيطنا للعالم باش يجتمع معنا في (COP22) اسمحوا ليا الله يخليكم.

وأنتما ما قادرينش تفكوا المشكل بيناتكم كأعضاء في الحكومة، هذا حرام اسمحو ليا، احنا كنهضرو على مجموعة من المدن، سيدي إفني، الداخلة، العيون، بوجدور، طنجة، الدار البيضاء، أسفي، مراكش، مجموعة من الاتفاقيات معكم وأنتم ما قادرينش تصرفوا العمل ديالكم، ما قادرينش تنجزو، إلى كان هاذ الشي أش غنقولوا مع القطاعات الأخرى؟

هذا احشومة، السيدة الوزيرة، هذا مشكل بينكم في الحكومة، خاصكم تنفذوا الالتزامات ديالكم.

اسمحوا ليا، أنا غادي نهضر ليك على منطقة اللي مسينية معكم ديال سيدي إفني اللي كنتمي ليها، اسمحوا ليا، هاذيك سيدي إفني ظلمتها كل الحكومات، حتى المطرح ما قديتوش تقادوه سنيتوا معهم الاتفاقية وما تقدوش، آ اسمحوا ليا الله يخليكم.

يا إما الحكومة كاينة، إما الحكومة ما كايناش، باش هاذ المشكل يكون ما بين وزراء، وزير واحنا كنسمعوا، السيد رئيس الحكومة مع كل التقدير والاحترام للسيد رئيس الحكومة، كيقول لك كل وزير كنعطيه اختصاصه.

وإذا بنا احنا وزراء كيسنيو اتفاقيات مع مجموعة من المدن في المغرب مع وقف التنفيذ، هذا عار، آ ما يمكنش هاذ الشي، ما يمكنش، إلى كانت الحكومة ما كتعطيش المثال في احترام المبادئ والاتفاقات اللي وقعات عليها فمن يحترم هذه الاتفاقات؟

باش غنطلبو من هاذ الجماعة تدير هاذ الشي؟

اسمحوا ليا، أنا عندي كل المدن اللي اسنيتيو معهم الاتفاقيات وأنتم كتغنيو خارج السرب.

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

السيدة الرئيسة،

السيد المستشار،

أولا غنجاوب على السؤال اللي ما فهمش الغوات بزاف ديال العالم القروي.

العالم القروي...

حماس، وكنشكر السيد المستشار على الحماس ديالو، وهذاك الحماس ديالو كيشجعنا وكيجشعنا كاملين وغادي نجاوبوا، ولكن بغيت نجاوب على العالم القروي.

صحيح، كنا وعدنا بأننا غادي نديروا واحد الخط مالي للعالم القروي، واحنا كنا رهن الوعد، بحيث خلقنا هذاك الخط المالي اللي كانت فيه 100 مليون ديال الدرهم، وهاذ 100 مليون ديال الدرهم مشات لتطهير السائل في العالم القروي، ولاسيما في المناطق اللي عندها هشاشة فيما يخص التلوث بالمياه العادمة.

بالنسبة للمناطق أو المراكز الأخرى، كاينين جوج حالات، إما غادي تدخل في البرنامج الوطني لتطهير السائل اللي تيشرف عليه المكتب الوطني لتطهير السائل وإما غادي يدخل فهاذ المخطط الجديد اللي دارتو الحكومة ديال العالم القروي، وأنتما كتعرفوه.

الآن، احنا عندنا واحد 8 ديال المراكز اللي كنسهرو عليهم، وتكلفنا لهم بتطهير السائل ديالهم، لأن عندهم واحد الهشاشة خطيرة فيما يخص التلوث ديال الفرشة المائية.

بالنسبة للسيد المستشار، أنا أولا كنشكرك، لأن التحمس ديالك هو صححني، كيبين بأنه راك متابع البرامج ديالنا، أنا كنقول كنت نتفهم هاذ التحمس وكنشكرك عليه، لو كان تعطلنا بواحد الشهرين أو ثلاث أشهر، لا السيد المستشار، اسمح لي، الله يجازيك بخير، أنا متبعة الاتفاقيات ويمكن لي نقول لك وسول راه كاينين رؤساء معنا هنا، أنا كنت كنعيط لهم بالتلفون شخصيا، باش نسنييو الاتفاقيات.

اعلاش تعطلوا الاتفاقيات؟ ماشي عندي في الوزارة، تعطلوا الاتفاقيات، لأن مشاوا للجماعات وجاوا انتقادات وبقاوا الانتقادات، فوقاش توصلت بهم؟ في أوائل ديسمبر عاد توصلت أنا بالاتفاقيات، فوقاش كانوا عند السيد الوزير؟ فالسيمانة الثانية ديال ديسمبر.

إذن، لو كان تعطل السيد الوزير واحد الشهرين أو ثلاث أشهر غنكون معك عندك الحق، عندك الحق، ولكن الآن احنا مازال ما عندناش، لا، شوف آ سيدي أنا كنتكلم على الحكومة اللي أنا فيها ديال هاذي سنتين ونصف، هاذ الشي علاش كنتكلم.

ويمكن لي نقول لك بأن غنكونو في الميعاد إن شاء الله بحول لله.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، حول وضعية الأئمة والقيمين الدينيين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

فعلا السؤال ديالنا يتمحور حول وضعية الأئمة والقيمين الدينيين، كما تعلمون السيد الوزير، الأئمة والقيمون الدينيون وخاصة في المساجد بالعالم القروي، عملهم يدعو إلى الاعتزاز، فمنهم الإمام ومنهم المعلم والمربي والقائم بشؤون القرية على التوجيه الحسن، ولا ربما سياسة المغرب في هذا المجال لا يشهد بها محليا وإنما أصبح يشهد بها دوليا لما تلعبه المساجد من دور ودور القرءان إلى غير ذلك.

إلا أنه سؤالنا، السيد الوزير، هو حول ما آلت إليه مستحقات الكثير من الأئمة والقيمين في الشأن الديني لسنوات -2013 -2014 2015؟

شكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكركم السيد المستشار المحترم.

إذا كان الأمر يتعلق فقط بقضية تسوية وضعية عدد من الأئمة في المساجد، لأن الأئمة في المساجد ولاسيما في العالم القروي كيتعرضوا لواحد الحركة انتقالية من عند أنفسهم احنا متبعين هاذ الشي، ويقل عام فعام، وحتى حد ما غادي يضيع في المستحقات ديالو، إذا كان هذا هو الموضوع.

إذا كان الموضوع بصفة عامة بأنه هؤلاء يستحقون، فنحن هاذ المسألة ما كاينش فيه فرق خلاف بيننا وبينكم، يستحقون أكثر ماشي فقط ما يحتاجون ما يستحقون.

لكن نحن في صيرورة يعني تحسين هذه الوضعية في عشر سنوات، والحمد لله انتقلت هاذ المكافئات من 60 مليون لمليار و128 مليون، هناك مجهود، وكاين هناك، إذا تحدثنا على القيمين الدينيين فالأمر يتعلق ب48 ألف إمام وواحد 10 ألف خطيب اللي ماشي هما أئمة، لأن هاذوك 48 ألف فيهم ولاسيما في العالم القروي هم أئمة أيضا، و41.753 مؤذن.

هاذي واحد الكتلة كبيرة، وكنتمنوا أننا نزدادو كل سنة الاعتناء بها، هاذ العام اللي تزادوا فهاذ الكتلة هما العناية بالقيمين الدينيين بتنفيذ تعليمات أمير المؤمنين أعزه الله، وهاذوك اللي ما كيتلقاوش 10، تقريبا 27% ما كيتلقاو حتى شي شرط ولا حتى من جمعيات، المكافئات ديالهم من 1400 حتى ل 2500 درهم شهريا، واللي تيتلقاوا الشرط من الجمعيات من 1100 درهم إلى 1700 درهم، بالإضافة إلى التغطية الصحية للجميع بالإضافة إلى خدمات مؤسسات محمد السادس للأعمال الاجتماعية.

فها احنا في صيرورة وأنتم كتتبعوها معنا، أما المبدأ فاحنا متفقين فيه.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد حميد زاتني:

السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم،

نحن، في فريق العدالة والتنمية، نثمن هذه المجهودات ونقدرها، والحمد لله الأمور تسير إلى أحسن.

صحيح أن هذه الفئة من المواطنين يعني الموضوع يتعلق بمنحة كيتوصلوا بها، والتغطية الصحية هي إيجابية نعم، ولكن، السيد الوزير، هذه المنحة هي جد ضعيفة على كل حال مع الظروف المتغيرة للمعيشة.

أضف أن المواطن في العالم القروي مدخوله ضعيف وبالتالي ملي تيسمع هاذ المنحة هاذي، كانوا تيعطيوه ذيك ما يسمى بالشرط أو بالمساهمات توقفات على بعض القيمين الدينيين، مما خلق معه إشكال أن مجموعة، هاذ الأربع سنوات الأخيرة 2013، 2014، 2015، السيد الوزير، كاين اللي ما توصل حتى بشيء معين، وهذا إشكال كبير، مما دفع هاذ الأئمة.. كاين الآن اللي هو في وضعية كارثية، بإمكانك تسول، وبالتالي فالمغرب الحمد لله معروف بالكرم، معروف بالخير، ولا يعقل أن حملة القرآن الكريم يعيشون على شظف العيش، لابد من إكرامهم ومن خلالهم تكريم القرآن الكريم.

هناك مقترح، السيد الوزير المحترم، في الإطار التشاركي مع وزارة

التربية الوطنية، لماذا لا نستثمر مجهودات هؤلاء القيمين الدينيين فيما يخص محاربة الأمية والتربية غير النظامية وحتى المساهمة في التمدرس الأولي واللي أصبح الآن مفروض، حتى يستفيد العالم القروي منهم بشكل كبير وتستفد طبعا الساكنة ويستفدوا حتى هما حتى لا تبقى هاذ الوضعية ديالهم واللي هي ضعية شيئا ما لا تليق بالمغاربة.

فندعوكم أنكم، الحمد لله، يعني راكمتم واحد القوة فهاذ المجال، كاين زيادات إيجابية تنشهدو بها، كاين تطور إيجابي بشكل عام في العالم الحضري، لكن العالم القروي مازال بعض الشيء كاين واحد النوع ديال الوضعية اللي هي مازال خاصها تحسن.

وكنتمناو أنكم طبعا بتوجيهات الملك الله ينصرو أنكم تزيدوا فهاذ الدعم هذا وتحاولوا أنكم تجودوا هاذ المجهودات.

ولكم الشكر.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد المستشار.

فيما يتعلق بقضية العالم القروي اللي خاصنا نشتاغلوا فيه هو كيفاش يمكن لنا ما نخربوش هاذ العوائد ديال الشرط، لأن واحد الشيء حضاري ثقافي ومادي وإحساني ومهم، وذلك بضمان أنه الشرط ما يكونش فيه لا تراجع، وربما يكون فيه تحفيز على الزيادة، يكون هناك تشارك بيننا وبين.. هذا هو الباب اللي يمكن يجي منو شيء آخر.

فيما يتعلق بقضية هذاك الاقتراح ديال التربية الوطنية لا أرى أنه ممكن، لأن أولا كاين المؤهلات، ثم الإمام مشغول فالمسجد ديالو في أوقات، تيفيق قبل الفجر وتيبقى كذا، ثم عندو الظهر والعصر وكذا، ثم الأئمة مطالبون أنهم اللي يمكن ليه يقري القرآن، وكاين واحد التعويض رمزي راه بدا تيتعطى هذه سنتين اللي كيقري القرآن كيتعطى ليه.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، وشكرا.

توصلنا برسالة من وزير العلاقات مع البرلمان، يطلب فيها تأجيل السؤال الموجه إلى قطاع الصحة إلى آخر الجلسة، لأن يمكن الوزير تيقدم واحد.. نعم السيد الوزير، تفضل.

السيد عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

أنا في الحقيقة ابغيت في البداية نهنيك، السيدة الرئيسة ومن خلالك المرأة المغربية اللي تترأسي أول جلسة في مجلس المستشارين بهذه الصفة، فنهنؤك على هذه الثقة.

السيدة الرئيسة،

تنعقد في هذه اللحظة جلسة تشريعية في مجلس النواب معني بها السيد وزير الصحة وكذلك السيد وزير التشغيل، كذلك ألتمس من السادة المستشارين تفهم هذا الأمر في ترتيب القطاعات.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن غندوزو للسياحة، ننتقل للسؤال الموجه للسيد وزير السياحة حول إشراك المهنيين في إعداد وتدبير الإستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع السياحة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد الرزمة:

السيدة الرئيسة، هنيئا لك.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

زملائي المستشارين،

في إطار المبادرة التشاركية التي نص عليها الدستور، أصبح من اللازم إشراك مهنيي قطاع السياحة لمعالجة مكامن الخلل الذي يعاني منه القطاع.

سؤالنا، السيد الوزير، ألا ترون أن إشراك المهنيين العاملين بالقطاع السياحي أمر ضروري في تنزيل رؤية 2020 للسياحة؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيدة الرئيسة.

وتهاني الحارة كذلك لرئاسة هذه الجلسة.

شكرا للأستاذ المحترم.

أنا غير ما افهمتش الطبيعة ديال السؤال، بالنسبة لنا في وزارة السياحة التشارك مع القطاع المهني هو القاعدة ماشي الاستثناء.

بالعكس، أنه الرؤية ديال 2010 تعملت بتشارك مع المهنيين والرؤية ديال 2020 تم التوقيع عليها، والآن ما كنشتغلو على حتى شي حاجة بدون المهنيين، بالعكس احنا عندنا 6 ديال اللجان قطاعية، لجنة الاستثمار، لجنة التسويق، لجنة الاستدامة، التنافسية، الرأس المال البشري، لجنة الحكامة، هذه كلها القطاع الخاص متواجد فيها.

اللجان التي تعطي حتى التراخيص بالنسبة لوكالات الأسفار، المهنيين المتواجدين فيها، اللجان التي تعمل على تصنيف المهنيين متواجدين فيها، أي إستراتيجية أنا ما يمكنليش يمر مثلا أسبوع ما عندناش لقاء مع المهنيين، المهنيين ديال جميع المدن وكذلك ديال المجالس الجهوية للسياحة، إذن أنا راه مازال ما فهمتش السؤال.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد لحسن ادعي:

شكرا السيدة الرئيسة.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين، السيدات المستشارات،

أشكركم، السيد الوزير، على توضيحاتكم.

ونحن لا نشكك في المجهودات التي تقومون بها للنهوض بالقطاع السياحي الذي يلعب دورا مهما في اقتصاد البلاد ويساهم كذلك في توفير مناصب الشغل.

إلا أننا نشدد على أهمية جعل المهنيين شركاء حقيقيين في تدبير إستراتيجية هذا القطاع، لأن هذه الفئة هي التي يمكنها أن تعكس واقع السياحة المغربية ومتطلباتها.

كما ندعوكم إلى المزيد من الاهتمام بالمقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة التي تلعب دورا مهما في تنشيط هذا القطاع.

وكذلك وفي إطار التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم ندعو الحكومة إلى إعادة النظر في معايير رؤية 2020 السياحية، عبر التركيز بشكل أكبر على الكيف بدل الكم، والعمل على استقطاب السياح ذوي الإنفاق المرتفع لمواجهة أي ركود محتمل في عدد السياح.

والسيد الوزير، نطلبكم أن تلتفتوا شيئا ما إلى جهة درعة-تافيلالت، لأن فيها جبال خلابة، هاذيك المنطقة راه منسية، الله يجازيكم بخير.

وشكرا السيدة الوزيرة والسيد الوزير والسيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل أنه الاهتمام ببعض المناطق مثل درعة وتافيلالت هي مهمة جدا بالنسبة لنا، لأنها بالنسبة لنا هاذي هي المنطقة اللي تعطينا النموذج على السياحة المسؤولة والسياحة المستديمة، وهي اللي كنعملو عليها وكنشتغلو عليها وكنشتغلو مع المهنيين، وكان عندنا لقاء مع المهنيين ديال هاذ المنطقة هاذي لإيجاد ما هي الإمكانيات للنهوض بهذا القطاع هذا.

بالنسبة للسياحة ذات القيمة العالية، احنا بالنسبة لنا في المغرب لنا توجه بأنه سياحتنا متنوعة، من 3 يعني نجوم ونجمتين إلى أربعة نجوم إلى ما هو راقي، وفهاذ التنوع هذا أساسي جدا، راه فالوقت فاش وقعت الأزمة ديال 2010 ،2011، 2012، كانت السياحة الراقية هي التي ساهمت بشكل كبير جدا، ولكن حتى السياحة ديال أربعة نجوم اللي هي ديال مروجي الرحلات مهمة جدا.

الآن التركيز اللي تما فهاذ السنة، وعلاش أنه حاولنا أننا هاذ الانخفاض اللي كاين في السوق الفرنسية تجاوزناه، لأنه ركزنا على السياحات وعلى أسواق ذات قيمة مرتفعة عالية اللي هي السوق الألمانية واللي هي السوق الإنجليزية.

نركز كذلك على السوق العربية لأنها ذات قيمة مضافة كبيرة جدا، كنا نركز على السوق الروسية حين كانت قيمتها مضافة بشكل كبير جدا، ونفتح على أسواق مثل السوق التركية والسوق الهندية.

إذن هاذ التركيز هذا مهم جدا، ولكن كل هذا يعمل في إطار العلاقة مع المهنيين، لماذا؟ لأنه احنايا أشنو هو الدور ديالنا كوزارة السياحة هو التسويق، هوالترويج، هو يعني العمل على صورة المغرب، هو دعم الطيران ودعم مروج الرحلات، ولكن راه اللي تيقوم بالعملية التجارية هم المهنيين، إذن احنا تنمشيو مع المهنيين.

الأسبوع القادم احنا راه غادين لمدريد غادين مع المهنيين ونركز على السوق الاسبانية، لأنها السوق في متناولنا، لأن احنا أكبر وجهة بالنسبة للسوق الإسبانية، هذا نعمله مع المهنيين ولا شيء إلا مع المهنيين.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الموالي موجه لقطاع التضامن وموضوعه "مآل مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عدي شجري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الرئيسة،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

في إطار مناهضة العنف ضد النساء وحماية المرأة والأسرة المغربية، نسائلكم السيدة الوزيرة على مآل المشروع المتعلق بهذا الموضوع؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيدة الرئيسة.

أريد بداية أن أهنئكم بهذا الموقع الجديد على النساء.

وأريد كذلك أن أقول بأننا أنهينا في المغرب مع نمطية الرئاسة التي كانت محصورة وحكرا على الرجال، فطوبى للمغرب بك في هذا الموقع.

السيد المستشار،

أولا، لابد أن نذكر أن للمغرب إستراتيجية لمحاربة العنف ضد النساء، وفي هذا الإطار تم إحداث المرصد الوطني لمحاربة العنف ضد النساء، وكذلك إنتاج مجموعة من النصوص التشريعية، من ضمنها النص اللي هو بين يدي البرلمان المتعلق بإحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والمشروع القانون المتعلق بالعنف ضد النساء.

هاذ المشروع هذا جاء كنص معياري فيه الإطار المفاهيمي المحدد للعنف، فيه كذلك إحداث هيئات وآليات للتكفل بالنساء وفيه تحديد آليات للمتدخلين بمختلف قطاعاتهم، وهناك كذلك تجري مجموعة من الأفعال التي لم تكن مجرمة في القانون الجنائي، إضافة إلى تشديد العقوبات على بعض الأفعال التي ترتكب في ظروف محددة وفي حالات نساء محددة، مثل المرأة الحامل وكذلك الزوجة أمام الأبناء والوالدين.

كما تم اعتماد تدابير حماية جديدة في إطار التدابير المسطرية، هاذ القانون إن شاء الله نحن ننتظر برمجته في لقاء واجتماع الحكومة المقبل إن شاء الله.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيدة الرئيسة.

يمكن نقول بأننا احنا محظوظين لما نتحدث على العنف ضد النساء، وزيرة كتجاوبنا والرئيسة هي اللي مترئسة.

السيدة الوزيرة،

للأسف لم تسلم المرأة المغربية حتى من تعنيف وعنف الدولة، وهاذي صورة، ما وقع للأستاذة المتدربة يوم الخميس الأسود.

السيدة الوزيرة،

للأسف اليوم نلاحظ تفشي ظاهرة العنف ضد النساء والتي أخذت أشكال جديدة وخطيرة، نموذج منها "التشرميل"، أكثر اليوم من 63 من النساء هن ضحايا لشكل أو أشكال من العنف، أيضا نلاحظ انتشار العنف الأسري 48%، والعنف النفسي.

كذلك نلاحظ، السيدة الوزيرة، أن هاذ القانون هاذي مدة وهو يراوح المكان، كنا ننتظر منكم إعطائنا نتائج نتاع المرصد الوطني للعنف ضد المرأة الذي تم تأسيسه في 29 أبريل 2013.

كنا ننتظر منكم، السيدة الوزيرة، أنه في إطار إخبارنا أين وصل البحث لانتشار العنف ضد المرأة، وذلك لتحيين المعطيات والإحصائيات حول ظاهرة العنف على المستوى الوطني، البحث الأول تدار سنة 2009.

السيدة الوزيرة،

للأسف اليوم التشريع المغربي لا يحمي النساء ضد العنف، أكثر من هذا، فمن أجل تقديم شكوى بالعنف المنزلي يجب على المرأة أن تحصل على شهادة طبية تثبت إصابتها بعجز نتاع 20 يوم، أكثر من هذا، النساء ضحايا التحرش الجنسي ملي كيمشيوا يقدموا شكاية كيمكن يتعتقلوا بدعوى نتاع ممارستهن الجنس خارج الشرعية.

من ضمن التوصيات الأساسية اللي قدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإن وزارة الداخلية ووزارة العدل والحريات ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية مطالبين بإطلاق مبادرات قوية لتوعية المجتمع بكل جوانب المساواة بين الجنسين، بدءا من منع العنف ضد النساء وإدماج هذه المبادئ في التربية والتكوين.

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

في الواقع محاربة العنف ضد النساء هو ثقافة وسلوك وليس كلام، يعني الكل الآن يتحدث عن موقفه من العنف وأنه ضد العنف، لكن عندما تعود معه إلى بيته أو إلى الشارع أو إلى مكان عمله تجده يمارس أحد أنواع العنف، يا إما تحرش، يا إما عنف لفظي، يا إما..

وهاذ الشي كنظن بأن عندو واحد العلاقة مع المنطق التمييزي الذي يطال المرأة، من الفكرة ديال الرجال أنهم أرقى وأفضل وأحسن وأكفأ من المرأة، نحن أمام ثقافة العنف التي يجب أن ننبذها ويجب أن نحاربها ابتداء من أنفسنا، خصوصا الرجال، لكن عندما أتحدث عن الثقافة فأنا أتحدث عن ثقافة مجتمع، لأن العنف يمكن أن يصدر عن النساء كما يمكن أن يصدر عن الرجال، كما يمكن أن يصدر عن الأطفال ذكورا وإناثا.

لذلك، أنا ابغيت نقول بأنه اليوم واحنا كنتكلمو على العنف، سواء في الأسرة أو في أي مكان آخر، ملي كيكون في يدنا واحد القانون من الناحية البيداغوجية، أكثر من الناحية الجنائية أو العقابية أو الزجرية، كيكون عندنا واحد الأداة من الناحية البيداغوجية اللي كتقول بأن المغرب ضد العنف وخرج واحد القانون.

وكذلك المعنفين كيعرفوا بأن بهاذ القانون سيطالهم العقاب إذا ما هم مارسوا هذا العنف ضد النساء.

التقرير غادي يجيكم قريبا لأنه جاهز ديال المرصد الوطني لمحاربة العنف.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل للسؤال الأول الموجه للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية وموضوعه "تعليق الحوار الاجتماعي من طرف الحكومة"، الكلمة لأحد الوسادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد رشيد المنياري:

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سؤالي باختصار شديد: لماذا تصر الحكومة على تعليق الحوار الاجتماعي في مخالفة صريحة لمقتضيات الدستور المغربي وللمواثيق والعهود الدولية؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الرئيس للإجابة على السؤال.

السيد عبد السلام الصديقي وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد قليل سيجيبكم السيد رئيس الحكومة على هذا الموضوع في سؤال محوري، هذا لا يمنع أنني سأجيبكم بالطبع فيما يتعلق بالقطاع الذي أتحمل مسؤوليته.

فيما يخص القطاع الذي أتحمل مسؤوليته، الحوار دائما مفتوح الحمد لله، الاجتماعات ديال المجالس الثلاثية التركيب، كما تعلمون السيدة، وأنتم نقابيين، يتم عقدها في وقتها، درنا حوار فيما يخص تقييم مدونة الشغل، درنا حوار فيما يخص الكيفية اللي نظمنا بها الانتخابات المهنية، درنا حوار فيما يخص إعداد إستراتيجية التشغيل وكنتم أطراف مباشرة معنية، كنديرو حوار هنا في مجلس المستشارين وقلتها في المرة اللي فاتت المجلس الوحيد في العالم، مجلس المستشارين الوحيد في العالم اللي فيه التمثيلية النقابية، هذا مكسب بالنسبة لبلادنا، وهاذ حوار.

كان حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مدى الأيام وعلى مدى الأسابيع، كاين حوار حتى مع رئيس الحكومة، ربما توقف يعني نسبيا، ولكن عمليا راه الحوار أفضى إلى نتائج مهمة للغاية، الزيادة ديال 20% في الأجور، الزيادة في الحد الأدنى ديال الأجور، والسيد رئيس الحكومة غادي يقدم لكم توضيحات إضافية باش ما نسبقوش في الجواب، نخليو شوية د المفاجأة تجي من بعد.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رشيد المنياري:

السيد الوزير المحترم،

شكرا على جوابكم الذي عوم الرد عن السؤال.

في إطار التضامن الحكومي اللي هو مبدأ من المبادئ الدستورية،

أنا أتأسف على هذا الجواب، وما ابغيتش ندخل في مساجلات كلامية.

لدي وقائع، وأسائلكم مرة أخرى عن دوركم، اعلاش؟

لأنه اليوم وللأسف الشديد نجد تضامن أو نشهد تضامن السلطات العمومية مع المشغلين من خلال عدم إلزامهم باحترام القوانين، وهذا دوركم السيد وزير التشغيل.

كما أنها تتغاضى عن عدم احترام الحقوق الأساسية في العمل وعن الانتهاكات الجسيمة للحريات النقابية.

الأجراء ليسوا رخيصين إلى هذا الحد، الأجراء هم أغلى من أرباح الرأسمال، والأجراء لا يمكن أن تكون قيمتهم أقل من قيمة الرأسمال.

عندنا إشكالية شركة المغرب للصلب، "مغرب ستيل" أكثر من 3 أشهر وهم معتصمون أمام الشركة ومعروف شكون هو رب العمل وشكون هو المدير العام، شركة (Made paper) طردت 70 من العمال ومعروف شكون هو رب العمل، شركة "بيم التركية" اللي تتقول بأنها شركة عملاقة، في هذا الأسبوع هذا طردت أزيد من 20 عاملا بمجرد تكوينهم مكتبا نقابيا، والمدير ديال التسويق أمام المندوبية ونحن حاضرون تيقول لك ممنوع العمل النقابي داخل هذه الشركة ولن أسمح به، وكاينين المحاضر، ولكم أن تسألوا عنها.

شركة (Rabat parking)، شركة (Somaport) ديال ميناء الدار البيضاء التابعة للشركة الفرنسية (CMA-CGM[1]) لا تحترم الاتفاقيات التي وقعت عليها، وشركة الحراسة ونموذج (télé 24).

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد.. انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيد المستشار المحترم،

أحترم رأيك. أنت حطيت لنا سؤال في 3 ديال السطور، ما حطيتش هاذ الأمور هذه، حطها ونجاوبوك عليها حالة بحالة، وتتعرفها، عملنا يوميا هو هذا، تندخلو في النزاعات ديال الشغل، نحل الكثير من نزاعات الشغل، بالطبع الأخر تيصعب علينا الحل ديالو، إشكالية مجتمعية، ما كاينش شي حكومة في العالم، واش أنا غادي نمشي نعصيهم.

ولكن ينبغي أن نعترف أننا تنتمكنو من التدخلات ديالنا باش نحلو على الأقل، والمعطيات متوفرة تتعرفها، 50% ديال نزاعات الشغل، التدخلات ديالنا تنحاولو نتفادو 50% ولا أكثر ديال الإضرابات اللي كانت باش تندلع، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، تتعرف، السيد المستشار، وأنت نقابي كاين اجتماعات ديال الصلح اللي كيترأسوها العمال والولاة، إلى توصلوا لحلول تبارك الله وإلى ما توصلوش لحلول تيحيلوا الملفات على اللجنة الوطنية وكتعقد اجتماعات.

طبعا هناك قضايا مستعصية، وأنا متفق معك، ولكن لا علاقة لها بالحوار الاجتماعي فالمرة الأولى، لو كنت صريحا ووضحت السؤال ديالك كما ينبغي لأتيتك بأجوبة ربما قد لا تشفي غليلك ولكن على الأقل أجوبة بعينها.

أما أننا نديرو مراوغات بحال هاذ الشي باش نحطو سؤال فشكل ونجيو هنا للبرلمان نديرو سؤال فشكل، هاذ الشي ماشي معقول، يعني الإنسان خاصو يكون صرايح، احنا تكون الصراحة بيننا، احنا إخوة وبلادنا هاذي تندافعو عليها، ما كاينش مزايدة، راه الهم ديالكم هو الهم ديالنا، لا مزايدة فهاذ الأمور هذه، لا مزايدة بحال الحكومة بحال النقابات، هذا خروب بلادنا، وأعتذر عن الكلمة، يعني تنحاولو ما أمكن أننا نلقاو الحلول.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني لوزير التشغيل موضوعه "ارتفاع إغلاق المقاولات"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا للسيدة الرئيسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نلاحظ في السنوات الأخيرة ارتفاع وتيرة إغلاق المقاولات وتسريح العمال، وفي أغلب الأحيان دون احترام المساطر القانونية.

وأمام هذا الوضع، نسائلكم، السيد الوزير، عن ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم للحد من ظاهرة تسريح العمال وإغلاق المؤسسات؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيدة المستشارة المحترمة،

[1] **C**ompagnie **M**aritime d'**A**ffrètement-**C**ompagnie **G**énérale **M**aritime

نشكر بالطبع السؤال ديالك فيما يتعلق بإغلاق بعض المعامل وتسريح العمال المترتب عنه.

طبعا، كما تعلمين هناك مسطرة قانونية، مدونة الشغل تتنص فواحد العدد ديال البنود ديالها كيفية الطريقة ديال الإغلاق، خاص يعني يتم نقاش مع مناديب العمال أو مع ممثلين العمال.

"المادة 66" واضحة بأن أي واحد اللي ابغا يفصل خاصو يدير لقاء، ويبلغ المندوبية ديال الأجراء والممثلين النقابيين قبل شهر، هذا على الأقل، هذا المنظومة القانونية وتتعرفوها.

بالطبع، في بعض الحالات تحترم هذه المقتضيات القانونية، في حالات أخرى لا تحترم، غير المعطيات خاص تكون عندنا، تتكلموا على الزيادة احنا المعطيات اللي متوفرة، راه تنديرو واحد التقرير سنوي ديال الحصيلة الاجتماعية، تنديرو فيها هاذ المؤشرات تتعتمدوا عليها في غالب الأحيان، بالطبع المؤشرات يمكن ما تنغطيوش جميع الحالات، ولكن مهما يكن من أمر المعطيات اللي عندنا إلى غاية شتنبر 2015، هاذ المعطيات تتوفر عند الوزارة وليس إلا، ما كاينة لا في المندوبية السامية للتخطيط ولا فشي هذا.

عدد المقاولات المغلقة خلال التسع أشهر الأولى، هي 30 مقاولة مقابل في نفس الفترة من 2014 مقابل 42 مقابلة، أي هناك تراجع بحوالي 28.6%، فيما يخص العمال اللي تم الطرد ديالهم ولأن ضروري، كيبلغ 1028 منصب شغل اللي تفقد مقابل 1968.

هاذ المناصب ديال الشغل اللي تفقدات ليست هي الحقيقة باش ما.. هاذي فقط المعطيات اللي شملها العمل ديال المفتشين ديال الشغل واللي تم الإحصاء ديالها.

أما فيما يخص بالطبع الأعمال المفقودة، يعني الأشغال المفقودة تتجاوز بكثير على سبيل المثال في 2014، غادي نعطيوكم الأرقام: هي 35.000 منصب شغل اللي تفقد أساسا في الصناعة وبالدرجة الأولى في النسيج، هاذي المعطيات اللي كاينة.

بالطبع احنا تندخلو وسجلنا محاضر فيما يخص الإغلاقات غير المرخص لها، هي في 2015 سجلنا 148 محضر للمخالفات والجنح ضد المشغلين الذين يلجؤون إلى إغلاق المعامل دون احترام المساطر، لأن كاين شي خطرات تيكونوا مجبرين، دابا احنا ملي قلنا التعويض عن فقدان الشغل يعني مواجهة أساسا هذه الظواهر التي قد تحدث في الاقتصاد في جميع البلدان، ما كانتش شي مقاولة اللي يمكن.. البقاء لله، ما تيبقى لا بنادم لا مقاولة، كلشي كيموت، المقاولة كتموت حتى هي كما تيموت بنادم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك الصادي:

طيب، شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارين،

الواقع كنتسائلو على الإغلاقات والتسريحات ديال العمال، وبالتالي بغينا الدور ديال مديرية التشغيل يبان في الحفاظ على مناصب الشغل ويبان على مستوى تحصين المقاولات الوطنية.

السيد الوزير،

فعهد هاذ الحكومة كاينة تسريحات بالجملة وكاينة إغلاقات دون احترام المسطرة، ومع الأسف أمام مرأى ومسمع وزارتكم.

المشكل عندنا فهاذ البلاد وقبيلة قلت ما غاديشاي نعطيو العصا للعمال، لأنه في أغلب الأحيان هاذ العاملين وهاذ الشركات اللي كتدير الإغلاقات والتسريح بالجملة للعمال تهرب من الاقتصاد المهيكل إلى الاقتصاد الغير المهيكل، وهذا مشكل، السيد الوزير، تيعني الحكومة وتيعني الدولة بالأساس، لأنه هاذ التهرب واللي مع الأسف كتشجعوا عليه بهاذ الإجراءات ما يمكن يخدم إلا المصلحة ديال اللوبي اللي مستفد من هاذ...

أما أي حكومة مسؤولة ما يمكن لها إلا تحارب هاذ الظاهرة، وخاصكم، السيد الوزير، تديروا مجهودات كبيرة، وغادي هنا نسائلكم، السيد الوزير، على دور مديرية التشغيل، احنا تنسولكم أشنو هو الدور ديالكم، واش ديال المصالحة؟ واش ديال تطبيق واحترام القانون؟ وأشنو هي الحدود ديال التدخلات ديالكم؟ لأنه مع الأسف ملي تيمشي في نزاع الشغل عند مديرية الشغل تيقول لك أنا عندي دور المصالحة، ما عنديش القانون نلزموا باحترام القانون.

وبالتالي اشكون، السيد الوزير، اشكون اللي غادي يلزم المشغل باحترام القانون وعندنا مجموعة ديال المؤسسة تتغلق لأنه ما بغيش (une fois) يدار مكتب نقابي، كاينة إغلاق ديال مؤسسة ويمشي يدير التشغيل المؤقت ويجيب (la sous-traitance) للشركة ديالو، وهاذ الشي كتعرفوه، وبالتالي فين غادين بهاذ البلاد، أنا في الحقيقة اسمحوا ليا، هاذ الشي ديال التسيب عند البسطاء وعند الطبقة العاملة وعند الفقراء، ونسولك، السيد الوزير، ملي تتجي من الدار ديالك تتلقى (des femmes de ménage) في (la gare de train) تيتخلصوا بأقل من (SMIG[2])، كتلقاو مجموعة، فين الدور ديال الحكومة وديال الوزارة ديالكم؟

شكرا.

[2] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت، السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت السيد المستشار، انتهى الوقت شكرا.

السيد الوزير، ما ابقاش الوقت للتعقيب.

إذن، السؤال الموالي موجه للسيد وزير الصحة وموضعه "مآل المستشفى الجديد لمدينة خنيفرة"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السؤال ديالنا، السيد الوزير، حول المستشفى الإقليمي الجديد لمدينة خنيفرة، تم البناء ديالو وانتهت الأشغال هاذي المدة ديال واحد 7 أو 8 أشهر، بغينا تعطينا التاريخ والوقت فوقاش غادي يتم الافتتاح ديال هاذ المستشفى هذا، وبغينا كذلك باش تعطينا شوية د المعطيات حول الموارد البشرية.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنشكرك السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

فتتعرف أكثر مني باللي المستشفى الحالي 170 سرير قديم، 1952 وما يمكنش يستوعب 400 ألف إذا جينا نشوفوا، 300 وشي حاجة في خنيفرة.

ولهذا، اخذينا قرار، كان اتخاذ قرار بناء وتجهيز وتشغيل واحد المستشفى جديد، حتى هو 170 سرير، هذا المستشفى الجديد الحالي اللي ابغيتي تسولني عليه، مبني على 4 ديال الهكتارات، 280 مليون درهم ديال البناء و64 مليون ديال التجهيزات.

جميع التخصصات فيه، من الولادة، الجراحة العامة، طب الأطفال، مصلحة الطب، الرضوض، أمراض العيون، الأنف، الحنجرة...إلخ.

هاذ بناء المستشفى الجديد:

- 6 قاعات للعمليات الجراحية، 3 فهاذ القديم؛

- مصلحة استقبال مستعجلات جديد؛

- مصلحة الإنعاش؛

- مصلحة الاستشفاء النهاري (l'hospitalisation de jour)؛

- مصلحة (dialyse) اللي ما كايناش فهاذ القديم؛

- مركز التشخيص (centre de diagnostique)؛

- إلخ ...

القرار اللي اتخذ، لأن ما سالاش كلو، باش نتسلمو الأشغال كلها غادي نتسلموها قبل 28 فبراير، ابقات غير (les petites)، وغادي يبدا التشغيل ديالو تدريجيا، غيبدا التشغيل ديالو غادي يحل البيبان ديالو بالضبط يوم 15 مارس، غادي يحل في 15 مارس فهذه السنة هاذي، باش غادي يبدا طب، طب الأطفال، والمسائل الأخرى.

و15 مايو باش غادي يتنقل المستشفى الحالي القديم كليا إلى المستشفى، لأن كيف تتعرف باش تمشي من مستشفى لمستشفى (en même temps) غادي يكونوا الخدمات الصحية مقبولة لدى المواطنين خاص شوية الوقت.

غنمشيو تدريجيا، قبل 28 نتسلمو الأشغال، 15 مارس البداية، 15 ماي إن شاء الله غادي يبدأ يتحل كل شي.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير،

احنا لما طرحنا هذا السؤال، أولا بغينا نشكركم جزيل الشكر حول هاذ التعامل وحول هاذ المجهود الكبير اللي درتو على مستوى بناء هاذ المعلمة الصحية، وبالفعل المعلمة الصحية ذاك الشي قلتو صحيح.

لكن، عندنا تخوف حول الافتتاح ديال المستشفى ديال مريرت اللي هو دار واحد الافتتاح هزيل بدون موارد بشرية.

عندنا تخوف كذلك اليوم ما بين 2014، 2015، 2016: 57 إطار

اللي مشات تقاعد ما تعوض حتى واحد.

عندنا المستوصفات في الإقليم، عندك بوشبر، تنفنيت وتيغزة، تمت الاستدعاء ديال الأطرباش يطعموا المستشفى الإقليمي القديم.

لهذا، طرحنا عليكم السؤال، السيد الوزير، بغينكم باش تديروا يعني في المقدمة الموارد البشرية، الأطباء عندك 13 طبيب، السيد الوزير، اللي مشاوا للاختصاص، إذن باش غادي نشتغلوا؟

ابغينا وما ابغيناش واحد الافتتاح اللي يكون هذا، هذيك معلمة ازوينة وجميلة، وتنشكركم عليها جزيل الشكر، وما غنطلب لكم والو مستقبلا على وجه هاذيك المعلمة، ولكن طعمونا بالموارد البشرية من أطباء، من ممرضين، من أطر، باش المستشفى تبقى الجمالية ديالو بالخدمة اللي كيقدمها للمواطنين.

وشكرا لكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السي عدال المستشار المحترم، والكلمة للسيد الوزير، ما كاينش التعقيب.

إذن، شكرا لمساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة الخامسة والعشرين

التاريخ: الثلاثاء فاتح ربيع الثاني 1437 (12 يناير 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وإحدى وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوعين:

- الموضوع الأول يتعلق بالسياسة الطاقية في علاقتها مع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية؛

- الموضوع الثاني يتعلق بالحوار الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين:

باسم الله الرحمن الرحيم.

المطلوب من الجميع الالتحاق بمقاعدهم، من فضلكم.

باسم الله الرحمن الرحيم.

الإخوة ممثلي المنابر الإعلامية الوطنية، الرجاء الالتحاق بالأماكن ديالكم.

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي زملائي المستشارين المحترمين،

على بركة الله نبداو الجلسة ديالنا، إلى اسمحتو، هذه الجلسة.. من فضلك، السيدة المستشارة المحترمة.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي السادة المستشارين،

هذه الجلسة التي نعقدها اليوم، عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 8 من دستور المملكة المغربية، مخصصة لمناقشة السيد رئيس الحكومة في موضوعين اثنين:

- الموضوع الأول يتعلق بالسياسة الطاقية في علاقتها مع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية؛

- والموضوع الثاني يتعلق بالحوار الاجتماعي.

وإلى اسمحتو، نشرع الآن في معالجة الأسئلة المبرمجة في المحورين معا. وبحسب ما توصلت به رئاسة ومكتب المجلس، عندنا سبعة فرق ومجموعات تود أن تسأل السيد رئيس الحكومة حول المحور الأول، تود أن تطرح أسئلة بشأن المحور الأول، ويتعلق الأمر بـ:

- الفريق الاستقلالي؛

- فريق العدالة والتنمية؛

- الفريق الحركي؛

- فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

- الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛

- ومجموعة العمل التقدمي.

أعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد فؤاد قدبري:

باسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد رئيس المجلس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا شك أن توفير الحاجيات الطاقية بكلفة معقولة هو حجر الزاوية بالنسبة لكل سياسة اقتصادية واجتماعية وطنية ناجحة.

وتأسيسا على هذا المعطى الأساسي والجوهري، نسائلكم، السيد الرئيس المحترم، عن تفاصيل السياسة الطاقية لبلدنا عن حاضرها ومستقبلها، عن مواطن القوة ومكامن الخلل في بنودها، خصوصا أمام تأثير وجاذبية الطاقات البديلة وارتباطا بالموعد التاريخي الذي ضربته مراكش للعالم، باستعدادها رسميا لاحتضان مؤتمر الأطراف حول المناخ "COP22" في متم السنة الجارية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الموالية لفريق العدالة والتنمية، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في أفق احتضان بلادنا لقمة المناخ 22 المقبلة "COP22" بمراكش، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن استراتيجية الحكومة ومجهوداتها في مجال الطاقات البديلة والمتجددة؟

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الموالية للفريق الحركي في نفس المحور، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا أحد ينكر المجهودات والقفزة النوعية التي قامت بها بلادنا تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في مجال السياسة الطاقية لجعلها في خدمة البيئة، وما يواكب هذا الورش الكبير من مؤهلات وفرص الاستثمار والابتكار والتنمية، كما يهدف هذا الانتقال الطاقي بالمغرب إلى تعزيز مكانة الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وهي اختيارات إستراتيجية جعلت بلادنا في مصاف الدول الرائدة في الاستثمار في هذا المجال الجديد من الطاقات.

وبناء على ما سبق، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول إستراتيجية الحكومة في مجال تنويع الباقة الطاقية ورفع التحديات البيئية المرتبطة بها؟

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والوزيرات،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

قامت بلادنا، ولله الحمد، في العشرين الأخيرة بسن سياسة طاقية جديدة، تهدف إلى الانخراط التلقائي في البحث عن الطاقة الخضراء باستغلال الإمكانيات الطبيعية الهائلة التي تتوفر عليها المملكة، وفق إستراتيجية وطنية مندمجة، أرسى دعائمها جلالة الملك، حفظه الله، وذلك للانخراط:

أولا، في الجهود الدولية لإيجاد الطاقة البديلة للمحافظة على البيئة، وبالتالي إدماج التغيرات المناخية في مختلف السياسات العمومية والوطنية، بناء على توصيات المؤتمر الدولي حول المناخ "COP21"، الذي انعقد بباريس، والذي جعل المغرب، ولله الحمد، يتشرف بتنظيم "COP22" في نهاية هذه السنة بمدينة مراكش؛

وثانيا، لاستبدالها بطاقة الأحفورية للماء المكلفة لميزانية الدولة، المكلفة كذلك للبيئة كرهان وطني يجب الحفاظ عليه، انخرط فيه المغرب بكل ثقة لمسايرة التطور العالمي في هذا المجال.

السيد رئيس الحكومة،

ما هو أثر السياسة الطاقية الوطنية على الاقتصاد الوطني وعلى الوضع البيئي، في أفق تنظيم بلادنا المؤتمر الدولي المتعددة الأطراف حول المتغيرات المناخية "COP22"؟

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يلعب قطاع الطاقة دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح محركا حقيقيا للنمو ومن بين عوامل الإنتاج التي تحدد بشكل كبير مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأمام الطلب التزايد على الطاقة، عملت عدة دول على التحكم في الطلب والاستعمال العقلاني للطاقة، من خلال خلق بدائل، أهما تطوير استعمال الطاقات المتجددة، وذلك لتلبية الحاجيات الطاقية في أحسن الشروط من ناحية التكلفة.

وكما جاء في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في افتتاح الدورة 21 لمؤتمر أطراف الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، حيث قال جلالته: "**إن المملكة المغربية، في إطار نفس الرؤية التي تعطي الأولوية للمدى البعيد قد أصبحت في الآونة الأخيرة أحد أهم الفاعلين في مجال الانتقال الطاقي في العالم وفي القارة الإفريقية بصفة خاصة، فبعد أن كان هدفنا بلوغ نسبة 42% من الطاقات المتجددة لسد حاجياتنا الوطنية في أفق سنة 2020، فقد تم رفع هذا السقف مؤخرا إلى 52% بحلول سنة 2030**"، انتهى كلام صاحب الجلالة.

ولمسايرة الالتزامات الدولية للمغرب في مجال الحفاظ على البيئة، لا مناص من اعتماد إستراتيجية لقطاع الطاقة، ترتكز على منظور شمولي ومندمج تضع من بين أهدافها تقليص التبعية الطاقية وتنويع مصادر إنتاجها وتخفيض تكلفتها وتحسين النجاعة الطاقية وتشجيع الحلول البديلة.

لذا، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم:

- ما هي التدابير والإجراءات التي من شأنها تشجيع العمل بالطاقات البديلة للتخفيف من عبء تكلفة الطاقة المستهلكة على الاقتصاد الوطني، خاصة في قطاعي الصناعة والفلاحة؟

- ثانيا، ما هي خطة الحكومة لدعم البحث العلمي في مجال تطوير الصناعات المتعلقة بالطاقات المتجددة؟

- ما هي استراتيجية الحكومة في مجال تكوين الموارد البشرية لمواكبة هذا القطاع؟

- وما هي تدابير الحكومة لدعم وتشجيع المقاولات التي تعتزم اتخاذ النجاعة الطاقية كنموذج للإنتاج.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أولت بلادنا أهمية كبرى للبحث عن الحلول لإشكالية التغيرات المناخية، وذلك منذ مصادقتها على هذه الاتفاقية سنة 1995، وحيث وصل التعبير على التزامها بالمساهمة في الجهود الدولية في مجال التنمية المستدامة ومكافحة تأثيرات التغيرات المناخية، وتوجت هذه الجهود بموافقة الجمعية العامة للمؤتمر 20 مؤتمر أطراف الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغير المناخي على احتضان المغرب للنسخة 22 لهذا المحفل الدولي سنة 2016.

وفي أفق انعقاد هذا المؤتمر، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن الإجراءات المتخذة لضمان نجاح هذا المؤتمر الدولي الهام.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا كان القطاع الخاص قد أبدى رغبته في الانخراط في اسراتيجية مكافحة تأثيرات التغيرات المناخية، فإننا نسائلكم عن الإجراءات المواكبة لدعم المقاولات وكيفية الاستفادة من الصندوق الأخضر للمناخ التابع للأمم المتحدة، وما هي آليات الحكامة لتدبير الغلاف المالي المرصد؟

كما صادق البرلمان على مشروع القانون 77.15، الرامي إلى منع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها، والذي رأينا فيه انعطافا مهما في التعامل مع هذه المادة الملوثة، وثمنه الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وأكدنا على أن تفعيل هذا القانون يجب أن يكون مرتبطا بمواكبة هذه المقاولات وتخصيص ميزانية من أجل استمرارها وحفظ مصالح المستثمرين في هذه الصناعة وكذا مناصب الشغل فيها خلال الفترة الفاصلة بين إقرار هذا القانون وموعد تفعيله في فاتح يوليوز 2016.

لذا، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن الإجراءات المتخذة لمواكبة إعادة تأهيل المقاولات العاملة في هذا القطاع.

وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السي عدال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

قبل انعقاد قمة الأمم المتحدة للمناخ التي احتضنتها العاصمة الفرنسية، حظي المغرب باعتراف دولي بشكل رسمي فيما يتعلق بالتزامات المغرب، وتم اعتبار المملكة المغربية نموذجا رائدا في العالم، وقد اعتبرت "COP21" أن المغرب من بين الدول التي ساهمت في الحد من انبعاثات الغازات الدافئة وأنه يبذل نصيبه الأوفر من الجهود العالمية لاحتواء الاحتباس الحراري.

وبالقدر الذي نعتبر فيه هذا التتويج الدولي لبلادنا مصدرا للاعتزاز والفخر بالسياسة الملكية الحكيمة والسامية والرشيدة، التي بوأت المغرب مكانة عالمية، لا من حيث اهتمامه بالطاقات المتجددة، لكن حتى من جهة مجهوداته التي تصب في صلب انشغالات المنتظم الدولي. ولعل الاتفاق على احتضان المغرب ل "COP22" يعتبر أيضا دعما واعترافا دوليا للدور الريادي للمغرب، لكن هذا التتويج يضع على الحكومة المغربية مسؤوليات والتزامات واتخاذ القرارات والإجراءات لتقليل مخاطر وآثار تغير المناخ، التي يسببها الضعف الكبير في الأنشطة الاقتصادية، حيث لازال قطاعنا الفلاحي يعتمد على استعمال

الطاقات الملوثة على سبيل المثال لا الحصر، فكما تعلمون، السيد رئيس الحكومة، فإن الاتفاق الذي وقعته 195 دولة المشاركة في باريس يضع العنصر البشري والتنمية المستدامة في صلب انشغالات المجتمع الدولي، كما أنه يؤكد على الدور الفعال للمجتمع المدني كشريك ضروري من أجل الوعي بالمناخ وفاعل في التربية على البيئة ومقرر على المستوى المحلي والوطني والدولي.

وتعلمون، السيد رئيس الحكومة، بأن المغرب يعتبر مركزا نحو إفريقيا وخارجها في مجال التنمية المستدامة، مما يقتضي دورا مهما لبلادنا في تمويل ملاءمة التغيرات المناخية ونقل التكنولوجيات والمعارف لفائدة الدور الإفريقية.

السيد رئيس الحكومة،

إن ما نتحدث عنه اليوم يدخل في صميم المسؤوليات الدولية لبلادنا، ويدخل ضمن المكونات الرئيسية لصورة المغرب في الخارج، ويدخل في عمق موقعه كجسر بين الشمال والجنوب، وهذا رهان كبير وتاريخي في نفس الآن، لن يقبل أي مغربي غيور على وطنيته بأي فشل– لا قدر الله–أو مس بالالتزامات المغربية تجاه المجتمع الدولي، وهو ما يقتضي تعبئة كل الفعاليات والطاقات الوطنية السياسية والمدنية، القطاع العام والخاص، فهل انطلقت هذه التعبئة الآن؟ وما هو دور الحكومة لسياستها ومخططاتها لإنجاز الإستراتيجية الطاقية المغربية الجديدة في أفق 2020؟ وفي سياق تكريس ريادة هذا المجال في أفق استضافته ل "COP22".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار.

آخر سؤال في هاذ المحور لمجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الرئيس،

العالم يعيش انتقال من عنصر الوفرة إلى حقبة تدبير الندرة في إدارة الموارد الطبيعية والطاقية، هذه المبادئ هي التي حاولنا ونحاول فتح مشروع تنميتها داخل حزبنا في التقدم والاشتراكية، و3 دقائق لا تكفي لطرح ما وصلنا إليه من خلاصة في هذا المضمار، فسأسلمكم مذكرة في هذا الموضوع، تضم إلى أشغال هذه الدورة.

وبالمناسبة، ما دام أن هناك أمامي أكثر من دقيقتين، أريد أن أذكر بأننا كذلك، في حزبنا، نادينا بمأسسة الحوار الاجتماعي منذ أكثر من 10 سنين.

نحن الآن في مجموعتنا بصدد تهيء مقترح قانون لمأسسة الحوار الاجتماعي، ونهيئ لندوة في هذا الموضوع داخل هذا المجلس المحترم، لذلك فما تبقى من الوقت سنتركه لإخواننا في النقابات المتفقة على أن يكون الحوار يأخذ الوقت المناسب ليكون جادا وحيويا

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن، أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة التي طرحت، تفضل السيد رئيس الحكومةّ.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السيد رئيس الحكومة،

اشكون اللي اعطى الأوامر باش يتعنفوا اولاد الشعب؟

السيد رئيس الحكومة،

اشكون اللي اعطى الأوامر باش..

السيد رئيس المجلس:

الله يخليك، السيدة المستشارة المحترمة، راه ما عندكش الكلمة السيدة الرئيسة.

السيدة المستشارة المحترمة، ما عندكش الكلمة، من فضلك.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

باسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين والمحترمات،

أود في البداية أن أشكركم على طرح سؤال السياسة الطاقية الوطنية في علاقتها مع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية، وخاصة في أفق انعقاد الدورة 22 لهذا المؤتمر "COP22" بمراكش نهاية السنة الجارية، إن شاء الله، وهي فرصة لتنوير السيدات والسادة المستشارين وعموم المواطنين حول المجهودات التي تبذلها بلادنا في تنمية قطاع الطاقة، وخاصة المتجددة منها والاستعدادات الجارية لاحتضان هذا الحدث الدولي الهام.

وللتذكير، فقد وقع المغرب على الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة

للتغيرات المناخية سنة 1992، وصادق عليها سنة 1995، كما احتضنت مراكش سنة 2001 الدورة السابعة للمؤتمر المذكور، والتي تم بموجبها تفعيل برتوكول كيوتو.

وتفعيلا لالتزاماته الدولية في هذا المجال، اعتمد المغرب سياسة إرادية للتنمية المستدامة وحماية البيئة، تمت ترجمتها من خلال الإستراتيجية الطاقية والمخطط الوطني للتطهير الصلب والسائل وغيرها، وقد تمت مواكبة هاته الإستراتيجية والمخططات بمجموعة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية، ومنها الميثاق الوطني للبيئة ومنع المواد المعدلة جينيا والقانون المتعلق بالنفايات البلاستيكية وكذا الترسانة القانونية المتعلقة بالطاقات المتجددة والماء وغيرها.

السيد الرئيس،

كما تعلمون، فإن غالبية انبعاثات الغازات الاحتباس الحراري ناجمة عن استعمال الطاقات الأحفورية، (يعني البترول وما شابهه والذي يأتي من باطن الأرض)، مما يؤكد الدور المحوري للطاقات المتجددة وللنجاعة الطاقية في التخفيف من هذه الظاهرة.

لذلك، فقد كان هذا الهاجس–طبعا ملي تنقولو الطاقات المتجددة، الجميع يعلم أننا كنتكلمو على الطاقة اللي تناخذوها من الشمس والطاقة اللي تناخذوها من الريح والطاقة اللي تناخذوها من الماء والطاقة اللي تناخذوها من الأمواج، على كل حال هاذي مصادر ديال الطاقة كلها جديدة ومتجددة–لذلك فقد كان هذا الهاجس حاضرا في الإستراتيجية الطاقية التي اعتمدتها بلادنا سنة 2009، حيث ركزت على تطوير استعمال مصادر الطاقات المتجددة على نطاق واسع وكذا تعزيز النجاعة الطاقية، مما سيساهم–لا محالة–في تحقيق أهداف اتفاق قمة المناخ المنعقدة بباريس في دجنبر 2015، الذي تتمثل أبرز نقاطه في الحد من ارتفاع الحرارة بأقل من درجة مئوية ونصف ومراجعة التعهدات الإلزامية كل خمس سنوات، مع الزيادة في المساعدة المالية لدول الجنوب.

هنالك تخوف الآن من ارتفاع الحرارة إلى درجتين العادية متوسط الحرارة، وهاذ الشي كلو بسبب الاستعمال ديال هاذ الطاقة الأحفورية اللي كتجي من داخل الأرض، وكل الدول الآن كتقول خاصنا نحيدو هاذ الطاقة أكثر ما يمكن ونستعملو الطاقة اللي كاينة في الشمس واللي كاينة في الريح واللي كاينة في الماء واللي كاينة في الأمواج إلى آخره، باش نجنبو الكرة الأرضية باش نجنبوها كارثة–لا قدر الله- والمغرب كان من اللذين سبقوا في هذا المجال، حتى أنه اليوم يعتبر مرجعا، وربما الدولة التي عندها أكبر تجربة في المجال.

كما ستمكن الإستراتيجية الطاقية الوطنية من تلبية الطلب المتزايد على الطاقة.. المشكلة هي أنه الطلب على الطاقة لا يتوقف، غادي وتيزيد ماشي تينقص، كلكم كتعرفوا كان عندنا في الديور ديالنا اللامبات، ولاوا اللامبات والثلاجات ولكليماتيزورات وما نعرف أشنو إلى آخره إلى آخره، وخاصة الكهربائية هذا غير في الديور، أما الصناعات فهذا الله اللي عالم بيها، التي تنمو بأكثر من 6% سنويا، وكذا من تقليص التبعية الطاقية التي تجاوزت سنة 2009 نسبة 98%، وذلك بتطوير الطاقات المتجددة لتصل حصتها في القدرة الكهربائية المنشأة إلى 42% في أفق 2020.

دابا، إن شاء الله، إلى سخر الله ومشينا البرنامج ديالنا نجحنا فيه من هنا ل 2020، 42% ديال الطاقة اللي كيستعمل المغرب غتبدا تجي من هاد الطاقات المتجددة، وهذا ما كاين حتى في شي دولة الآن كتقولو ما عدا المغرب، حسب علمي.

ومن أجل ذلك، تم إطلاق برامج طموحة لإنتاج الطاقة الشمسية والريحية والكهرومائية، الشمسية مفهومة، والريحية مفهومة، والكهرومائية هي اللي كتجي من الماء يعني ديال الوديان وديال الباراجات، ديال السدود، بقدرة إجمالية تصل إلى 2000 ميغاوات لكل واحد منها، ويجري تنفيذ هذه البرامج وفق التوقعات، كما أنها تثير اهتماما متزايدا من لدن المستثمرين والمنظمات الدولية، وستعرف بلادنا قريبا انطلاق الإنتاج بأول محطة شمسية حرارية من حجم 160 ميغاوات وبقدرة تخزين تصل إلى 3 ساعات، مشكلة بذلك أكبر محطة من هذا النوع في العالم، هي اللي كان دشنها سيدنا في ورزازات.

وقد بدأت الإصلاحات والبرامج المنجزة في مجال الطاقات المتجددة تؤتي أكلها، حيث مكنت من تسجيل تحول ملحوظ في الباقة الكهربائية، إذ ارتفعت نسبة الطاقات من مصادر ريحية وشمسية إلى 12% حالية عوض 2% سنة 2009، ومن المنتظر أن ترتفع، بحول الله، حصة الطاقة الريحية من 2% سنة 2009 إلى 15% سنة 2020 وحصة الطاقة الشمسية من لا شيء إلى 14% خلال نفس الفترة، لتصل بذلك النسبة الإجمالية للطاقات المتجددة إلى حوالي 43% من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق 2020، وسنكون بذلك قد تجاوزنا الهدف الذي كان مبرمجا في هذا الأفق، والذي حدد في نسبة 42%، ويمكن القول اليوم بعد مرور حوالي 5 سنوات من انطلاق العمل بالاستراتيجية الوطنية الطاقية بأن المغرب أسس نموذجه الطاقي الخاص، والذي يجعل منه أحد الفاعلين في مجال انتقال الطاقي جهويا ودوليا، وعلى المستوى القاري والعربي بصفة خاصة.

واسمحوا لي أن أؤكد لكم بأن الانتقال الطاقي الذي باشره المغرب في السنوات الأخيرة يعرف نقطة تحول نوعية، بفضل الدفعة القوية التي أعطاها جلالة الملك، حفظه الله، للطاقات المتجددة بإعلانه بمناسبة انعقاد "COP22" بباريس على أن المغرب سيرفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52% من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق 2030، مما سيمكن بلادنا من التوفر على باقة كهربائية تتفوق فيها الطاقات المتجددة على المصادر الأحفورية، وهذا بطبيعة الحال مشروع كبير جدا جدا.

ولتحقيق، وهاذ الشي غيرباش نقول لكم مزيان ملي سولتيوني، باقي غتسولوني في هاذ المجال، إن شاء الله، إلى طول الله العمروإلى بقيت في هاذ الحكومة، فهمتيني ولا لا؟ إلى بقيت على رأسها، فيعني هذا واحد الموضوع غادي يرجع وغيتجدد وعندو أسباب كثيرة وهذاك "COP22" اللي غتكون في مراكش غادي تكون فرصة باش نتذاكرو على هاذ الشي، إن شاء الله الرحمن الرحيم.

ولتحقيق هذا الهدف، سيتم بحول الله إنجاز قدرة إضافية لتوليد الكهرباء بمصادر الطاقة المتجددة تقدر ب 10100 ميغاوات، في الفترة ما بين 2016 و2030، ستوزع بين حصتين متساويتين للشمسية والريحية، 20% لكل واحدة منهما وبحصة 12% بالنسبة للكهرومائية.

ومن أجل ذلك سيصل الاستثمار في قطاع الطاقة خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 و2030 إلى حوالي 40 مليار دولار أمريكي، منها حوالي 30 مليار دولار لمشاريع توليد الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة، مما يمثل فرصا استثمارية كبرى للقطاع الخاص الوطني والدولي.

كما لا يخفى عليكم، هاذ لاشي ديال الطاقات المتجددة الاستثمار فيه عليه إقبال من الدول والأبناك والمؤسسات المانحة والتعاون إلى آخره إلى آخره.

السيد الرئيس،

وستمكن هذه البرامج من تقليص التبعية الطاقية من 98% سنة 2009 إلى أقل من 82% في أفق 2030، ربما تكون 15% ولا 16% كتبان لكم سهلة ولكنها جد مهمة.

السيد الرئيس،

إن البرامج الطموحة للطاقات المتجددة المعتمدة في إطار تحقيق الأهداف الجديدة التي أعلن عنها جلالة الملك، حفظه الله، ستساهم بشكل كبير في وفاء المغرب بالتزامه المتمثل في تقليص انبعاث الغازات الدفيئة إلى حدود 32% في أفق 2030.

طبعا ملي كنستعملو الطاقة الكهربائية ما كنحتاجوش (l'échappement) يخرج لنا بداك الشي اللي تيخنق عباد الله، في أفق 2030 مقارنة مع مستوى سنة 2010، وهو ما يمثل اقتصاد إجمالي يقارب 74 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

وفي نفس الصدد، لابد من الإشارة إلى أن مشاركة المغرب في قمة باريس برئاسة جلالة الملك، حفظه الله، كانت متميزة ووازنة ومحطة إشادة من المنتظم الدولي، حيث قدم الوفد المغربي عروضا دقيقة تتضمن حلولا وإجراءات للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، كما شكلت هذه القمة فرصة لتقديم المستجدات التي عرفها النموذج الطاقي المغربي، وخاصة الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية والمشاريع الاستثمارية المتعلقة بالطاقات المتجددة.

السيد الرئيس،

إن احتضان المغرب لـ "COP22" أواخر السنة الجارية، إن شاء الله، والذي سيكون من بين أهدافه الرئيسة تطبيق توصيات اتفاق باريس وتفعيلها، هو اعتراف دولي بالتجربة المغربية في مجال تشجيع الطاقات المتجددة وتقليص الغازات الدفيئة.

ولا شك.. المغرب راه في هاذ المجال لا يعتبر دولة متخلفة لأنه في مقدمة الدول، وماشي عطاوا ذاك الشي لمراكش لأنها مدينة سياحية فقط. ولاشك أن استضافة المغرب لهذه الدورة سيمكن من تقوية مكانته كبلد ملتزم على الصعيد الدولي في مجال مكافحة التغيرات المناخية، وسيتيح له كسب رهانات طموحة ستنعكس إيجابا على الإستراتيجيات الوطنية الكبرى، خاصة في مجالات الطاقة، كما أنها فرصة لاختبار الالتزامات التي أعلن عنها في باريس، وكذا الشروع في أجرأة هذه الالتزامات التي يفترض أن تنطلق في سنة 2020.

ومن أجل الإعداد الجيد لهذه الدورة وإنجاحها، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، أهمها:

- إنجاز دراسة مكنت من وضع خارطة الطريق تحدد الجوانب التقنية والتنظيمية للقمة؛

- وضع إطار للحكامة بخصوص تنظيم هذه الدورة؛

- إعداد برنامج لتنظيم عدة تظاهرات دولية لتعبئة الفاعلين الوطنيين والدوليين؛

- الإهتمام بالقضايا الإفريقية والدول النامية والجزر الصغيرة، لأنه هذيك الجزر الصغيرة غيرباش تعرفوا، راه إلى بقى هاذ الشي غادي بحال هكذا داير هاذ الاحتباس الحراري، واحد العدد ديال الدول اللي في شكل جزر ستختفي نهائيا تحت الماء، وهما بالنسبة لهم القضية راه صعيبة أكثر منها؛

- إنجاز دفتر التحملات لضمان التنظيم المحكم لهذه القمة وتحقيق أهدافها المسطرة؛

- إعداد إستراتيجية التواصل بما في ذلك تصميم شعار الدورة وموقعها الإلكتروني؛

- البحث عن موارد مالية إضافية في إطار التعاون الدولي لتنظيم هذه القمة؛

- إنجاز برامج زجرية ريادية في مجال محاربة تغير المناخ في مدينة مراكش.

أما فيما يتعلق بدور الجانب المغربي والانعكاسات الإيجابية لهذه التظاهرة، فتهم:

- قيادة وتنسيق المشاورات والمفاوضات خلال 2016 ورئاسة أشغال قمة مراكش خلال 2017، إلى حدود تاريخ انعقاد الدورة 23؛

- دراسة ومناقشة سبل تفعيل مضامين اتفاق باريس؛

- استثمار هذه التظاهرة لإعطاء إشعاعا للمغرب؛

- آثار إيجابية مباشرة على المستوى الاقتصادي وعلى جاذبية المغرب للاستثمار.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقلو الآن، إلى سمحتو، للتعقيبات في حدود ما بقي من رصيد للفرق والمجموعات المحترمة، وأول متدخل في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد فؤاد قديري:

باسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أسهبتم في الحديث عن الحديث عن المستقبل، ونركز على الحاضر وعلى الوضع الطاقي الحالي، واللي بكل تأكيد ينطوي على مجموعة من الإكراهات والإختلالات، تدبرها الحكومة، مشكورة، على نحو ما، وبطريقة عندنا عليها مجموعة من الملاحظات.

ولكن قبل أن أتطرق إلى هذه الملاحظات، واللي هي بالمناسبة ملاحظات خالية من الكحول السياسي، لا نبغي بها إلا التنبيه وإلا تبادل المعطيات في إطار واحد المتابعة مسؤولة.

لابد أن أثمن عاليا التوجه الملكي السامي الذي سلك بنا طريق الطاقات المتجددة، هاذ الاختيار الذي تجسد على أرض الواقع بالفعل لا بالقول من خلال أيقونة المشاريع الطاقية، أتحدث عن مركب ورزازات، والذي صاحبته وستصاحبه، بإذن الله تعالى، سلسلة من المشاريع الطاقية من محطات ومن حقول ريحية وغيرها من المنشآت الطاقية الرائدة.

هاذ المشاريع والتي تعتبر ثمرة التزام مستوى عال جدا، هي اليوم تخطت وتجاوزت لحظة الصفر من زمن الانتقال، بمعنى أنها خذات الطريق. اليوم هي تنعم بدعم مباشر من طرف سيدنا، الله ينصرو، وتحظى برعاية الحكومة في جزء من تفاصيلها، هي شادة طريقها.

اليوم، ابغينا نتكلمو اشوية على الوضع الطاقي الحالي.

أول ملاحظة، السيد رئيس الحكومة، ردكم جاء خاليا من الإشارة إلى وضعية "لاسامير" على سبيل المثال. أنا قبل ما ندخل في التفاصيل، وحتى يستبين الأمر، أنا ضد الابتزاز، وفي الفريق الاستقلالي نرفض أن يُبتز بلدنا أو أن تبتز حكومة بلدنا مهما كانت الدوافع والأسباب، ولكن أنا كنشوف أنه من باب المرونة السياسية، لابد للحكومة أن تكثف وأن تنوع من زوايا نظرها إلى الأمور، اليوم ملي كنتكلمو على "لاسامير" ماشي منشأة صناعية عادية، بل تاريخ طور من خلاله المغرب حرفة ومهنة اسمها التكرير (le raffinage)، (le raffinage) في المغرب (a été développé) في "لاسامير".. (et si on développe c'est pour préserver) كما يقال.

اليوم، بفضل تراكم إيجابي أصبح للمغرب طاقات ومهارات تقنية وفنية عالية، عز نظيرها حتى في الدول المنتجة للبترول.

أنا لن أقف عند الأسباب التي تسببت أو التي أوصلت المصفاة إلى ما وصلت إليه اليوم. ليس معنى هذا أنني قسيم الحكومة في الخطاب الذي أنتجته حول الأزمة، ولكن لأني أومن بأن المصفاة "لاسامير" ولا غير "لاسامير"، المصفاة هي ذخر في منقلب أو ذخر لمنقلب، لأن العالم اللي هو نحن جزء من العالم وجزء مشتركه الإنساني، العالم يعيش وضعا ممزقا، سببه الرئيسي الصراع حول البترول، والمصفاة هي صمام الأمان، السيد رئيس الحكومة المحترم.

أنتم تعلمون، وكما هو متعارف عليه دوليا، المصفاة كتلعب 2 أدوار أساسية: الدور الأول هو تزويد السوق وتأمين الحاجيات الطاقية، والدور الثاني وهو دور لا يقل أهمية عن الدور الأول هو ضبط الأسعار (la régulation des prix)، وهاذ الأمر كان من المفروض أن يستأثر باهتمام الحكومة المغربية لأنها اختارت تحرير أسعار المحروقات.

اليوم، نحن في موضوع أمام معطيات دقيقة وحساسة، تجعل من الصعب مجاراة الطرح القائم بالاستغناء، ولو مرحليا، عن هذه المصفاة، لأن هذا الكلام لا يستقيم وطموح المملكة المغربية الراغبة في وضع إستراتيجية تنموية في أفقها الطبيعي، أي المدى البعيد.

الأمر لا يستقيم ولا ينسجم مع مرجعيات ومبادئ الحكامة الطاقية الجيدة، وحتى فكرة إنشاء وحدة جديدة–كما صرح بذلك السيد الوزير المحترم–الفكرة قد تبدو وجيهة وقد تبدو ممكنة، لكن في ظروف غير الظروف اللي كنعيشوها اليوم، علاش؟

اليوم الأسواق المالية تعيش قلقا بشأن الاقتصاد الصيني، هناك فائض في الإنتاج النفطي فائض مهول، أسعار الحروقات اليوم أو أسعارالخام، عفوا، اليوم في تدني وتقهقر بنيويين، وهاذ الأمور كلها تغني حتى عن مجرد التفكير بإطلاق دراسة حول إنشاء هاذ الوحدة، فبالأحرى الاستثمار وتوفير الموارد الضرورية، اللي ربما غتكون على حساب مشاريع رابحة ومربحة في قطاعات أخرى آمنة ومستقرة، هاذ الأمر خاص ننتهو له.

اليوم، من الصعب جدا أن نجد مستثمرا مستعدا للمقامرة أو المغامرة برأسماله أو بجزء من رأسماله لإنشاء هاذ الوحدة، وإلى حتى حالفنا الحظ ولقينا هاذ المستثمر لن نجد المؤسسة المصرفية أو البنك الذي يرغب اليوم في أنه يركب هودج المخاطرة وينخرط في التمويل وفي

المواكبة، وإلى حتى لقينا هاذ 2 عناصر من أين لنا بالوقت الكافي لإنشاء هاذ الوحدة؟

خبراؤكم ومستشاروكم ووزراؤكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، يعلمون بأن إنشاء واحد المصفاة مركبة ولا (une raffinerie complexe) فيها وحدة للهيدرو كراكر (hydrocraker)، فيها مركب للزيوت، فيها وحدة للتقطير أو (la distillation sous vide) كتطلب واحد الوقت لا يقل عن 5 سنوات، وهذه مدة لا يمكن للمغرب أن يأمن شرورها والمتمثلة أصلا في الابتزاز الحقيقي والمكلف، اللي غادي يكون من قبل ما يطلق عليهم (les traders) ، هاذ الشركات اللي يعتبر المرور عبرها من أجل اقتناء مشتقات البترول أمرا حتميا لا محيد عنه. هذه المؤسسات اللي محدودة ومعروفة في السوق العالمي لا تسبح إلا بحمد الربح والربحية، ولن تتردد في توحيد سياستها التجارية، ولن تتردد في رفع الأسعار الموجهة للمغرب أو لأي بلد متى تأكدت بأن الزبون لا غنى له عنها، إما يأخذ بالأسعار ديالها وإما يأخذ بالأسعار ديالها، والحال في هاذ الباب بحال موريتانيا يغني على السؤال. اليوم موريتانيا كتقتني مثلا الكازوال كتقنيه بسعر السوق الدولية زائد 65 دولار. السنغال على سبيل المثال، سعر السوق الدولية زائد 120 دولار.

هذه كلها أمور نبغي الحكومة تستحضرها وما تلغيهاش من التفكير ديالها، نعم؟ اعلاش؟ لأن ما عندهاش مصفاة؟ هاذ (les traders) هما اللي كيتحكموا في هاذ الشي، السيد رئيس الحكومة المحترم، هاذ الشي اللي كاين، ويدكم طويلة، وتحققوا من هاذ الشي، تحققوا من هاذ الشي، الله يجازيكم بخير...

السيد رئيس المجلس:

استمر، استمر.

المستشار السيد فؤاد قديري:

... الله يجازيك بخير. إذن، هاذ الشي هي معطيات تقدروا تتأكدوا منها.

على أي، الهدف اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، هو أن نستحضر هاذ الأمور وما نلغيوهاش من التفكير ديالنا، المصفاة كتبقى صمام أمان، ضروري ننتهوا ليه، والفشل، السيد رئيس الحكومة المحترم، كلفته باهظة ولا حدود لها، والخطر كل الخطر، السيد رئيس الحكومة المحترم، اليوم أننا نمشيو للحلول السهلة والمقاربة التقليدية.

الموضوع ديال تحرير الأسعار، أنا عندي واحد المشكل يُتعب تفكيري، السيد رئيس الحكومة، أنا كنلقى مشكل اليوم في ذاك سعر التركيبة، لأنني أجد بأن مجموعة من المتدخلين اليوم لا زالوا يستفيدون من الهوامش اللي كانت كتيحها التركيبة القديمة وكيراكموها وكيضيفوها على الهوامش اللي كتيحها لهم تحرير الأسعار، إذن هذا أمر، الله يجازيكم بخير، نبغيوكم تنورونا فيه.

بخصوص التحرير، باش ما نطولش، جوج كلمات، عصارة التجربة الفرنسية اليوم كتقول بأن تحرير الأسعار، وهذه العملية لا يمكن أن تنجح إلا بتوفر عنصرين أساسيين أو عاملين أساسيين: أولا، المصفاة اللي هي كتضمن التزويد وكتضبط الأسعار، ثم المستورد. وفي حالة غياب أحد الأطراف، الأمر ينصرف إلى حالة احتكار وارتهان الدولة بيد الطرف الحاضر المتحكم في الأسعار والمتحكم في الكميات المتداولة.

الموضوع ديال غلاء الأسعار، غلاء الفواتير وارتفاع أسعار الاستهلاك اللي عرفتها البلاد مؤخرا، السيد الرئيس، هذا أمر يجب تجنبه قدر جهد الممكن والمقدور عليه في القادم من الأيام، لأنه لن يبعث إلا على الاحتقان.

صحيح أن المؤسسة ديال التوزيع والمؤسسة ديال الإنتاج (ONE[1]) مثلا ليست مؤسسات خيرية، وإنما مؤسسات كتعرف أن التوازنات المالية ديالها ضمانة حقيقية لاستقرارها واستمراريتها واستمرارية المرفق العام، ولكن المعالجة ديال المشاكل المرتبطة بهاذ الإنتاج وبهاذ التوزيع هي من صميم اختصاص الحكومة، الحكومة مطالبة بتدبير ما هو استثنائي، الله يجازيكم بخير. يرضينا منكم اليسير من العمل إذا كان هذا العمل مثمرا ويحقق ما يصبو إليه المغاربة.

ما غاديش نطول في تحرير الأسعار، غنمشي ل "COP22"، السيد رئيس الحكومة المحترم. أنا شخصيا لا أرى فيه موعدا طاقيا أو موعدا بيئيا، وإنما أرى فيه موعدا دبلوماسيا تاريخيا، إن أخلفناه أضعنا فرصة ثمينة لحل مجموعة من قضايانا، وعلى رأس القائمة قضية الوحدة الترابية.

إذن اليوم هاذ "COP22" مناسبة سيلتئم فيها ومن خلالها مجموعة من قادة العالم، شخصيات وازنة مؤثرة، علينا، كحكومة وكبرلمان، اليوم أن نستفيد ونوظف كل دقيقة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الدبلوماسية لخدمة قضية الوحدة الترابية أوعلى الأقل نتخلصو تدريجيا من ربقة الشراكة الأوروبية، التي أثبتت التجربة اليوم عدم توازنها وعدم تكافئها.

غيكون مناسبة باش نستعرضو ما حققناه، مناسبة للتعبير بإيجابية عن النضج الذي بلغته المملكة المغربية، وهذا ما يتيح لها تجسيد انتقالها الديمقراطي السلس في كل المجالات، هاذ الانتقال اللي يمكن نتقاسمو تجربتو وثمارو مع دول في إطار شراكة فعلية صادقة، شراكة في المغرم قبل المغنم، عفوا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار المحترم، توقع احتجاجا قويا من رئيسك.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

[1] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

فعلا، السيد رئيس الحكومة المحترم، المغرب تبنى سياسة إرادية في مجال الطاقات المتجددة، وانخرط في واحد العدد ديال المشاريع الرامية إلى جعل الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والريحية مصدرا حقيقيا للإنتاج الطاقي وبديلا، يستطيع من خلاله ضمان نجاعته الطاقية وترسيخ التنمية المستدامة.

المغرب كذلك تبنى واحد الرهان مهم، هو التلبية ديال 52% من الحاجيات ديالو الطاقية عن طريق الطاقات المتجددة في أفق سنة 2030، وهورهان مهم لأن هاذ الرهان هذا ولا هاذ التنويع ديال مصادر الطاقة من شأنه التخفيف من التبعية الطاقية، كذلك من شأنه الحفاظ على البيئة وحماية المناخ ومحاربة الاحتباس الحراري.

لذلك، السيد الرئيس الحكومة المحترم، ليس من قبيل الصدفة أن يستضيف المغرب المؤتمر المقبل للتغيرات المناخية "COP22"، فهو مساهم حقيقي في التصدي للتغيرات المناخية.

رغبتنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، هو أن يكون اهتمام الدولة بالطاقات المتجددة وبالمجال البيئي اهتماما مشتركا مع كل الفاعلين، من قطاع خاص ومجتمع مدني وجماعات محلية إلى غير ذلك ومواطنين كذلك، فهذه أطراف مهمة في الدينامية التي يعرفها هذا المجال، لذلك يمكن أن يكون مؤتمر مراكش فرصة مناسبة لبناء شراكات حقيقية مع هذه الأطراف وتنسيق جهودها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

اليوم، الطاقات المتجددة اتسع مجال استعمالها، وأصبحت كل القطاعات معنية بها، حيث يمكن استعمالها في المجال الصناعي وفي المجال الفلاحي وفي مجال السكن وفي مجال النقل وفي مجال الإنارة العمومية وغيرها، لذلك يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا أساسيا ومحوريا في هذا المجال، لذلك وجب تحفيزه ودفعه إلى الاستثمار في هذا المجال.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الجماعات المحلية كذلك لا يقل دورها عن دور القطاع الخاص في مجال النجاعة الطاقية والمحافظة على البيئة، فبإمكانها إعادة استعمال المياه العادمة في السقي وبإمكانها تثمين النفايات الصلبة عن طريق عميلة الفرز والتدوير وإنتاج الكهرباء، وبإمكانها ترشيد استهلاك الإنارة العمومية عن طريق استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض، كما يمكنها استثمار الطاقات المتجددة في النقل العمومي.

لذلك، السيد رئيس الحكومة، يمكن دعم الجماعات المحلية للاهتمام بالطاقات المتجددة في هذه المجالات.

وبما أن مؤتمر المناخ سينعقد بمدينة مراكش، وسيحضره كبار قادة العالم والمئات من المسؤولين، فيمكن أن تكون مناسبة لكي تعطي هذه المدينة صورة إيجابية إضافية في مجال استعمال الطاقات المتجددة، من خلال المشاريع الجاهزة والتي تحتاج فقط إلى بعض الدعم لترى النور.

لذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، نلتمس منكم تخصيص دعم استثنائي للمدينة الحمراء بمناسبة هذه القمة لتكون في الموعد ولتساهم في إنجاح هذه التظاهرة العالمية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

السيد الرئيس، السيد رئيس التجمع الوطني للأحرار.

اسمح لي، السيد الرئيس، أرجوك سامحني، غلطت.

الكلمة الآن للفريق الحركي، عفوا، معذرة السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكرام،

أود في البداية أن أشكر السيد رئيس الحكومة المحترم على هذه التوضيحات التي تسجل وجود رؤية إستراتيجية ووعي كبير بأهمية وحساسية هذا الملف.

وفي ذات السياق وإسهاما منا كفريق حركي في بلورة وتجسيد هذه الرؤية على أرض الواقع، نود أن نسجل بعض الملاحظات المشفوعة ببعض الاقتراحات.

أولا، التحدي الطاقي في علاقته والتغيير المناخي، وهو تحدي عالمي يهم كل الدول وكل البشرية، علما أن هناك تباين شاسع في درجة الإسهام في التلوث والانبعاثات المؤثرة على المناخ، بحيث تشكل الدول المصنعة أكثر إنتاجا لها، إذ يكفي أن نشير إلى أن إسهام بلادنا في هذه الانبعاثات لا تتعدى 0.16% بالقياس مثلا مع الصين اللي كتنتج تقريبا

25%، أمريكا التي تنتج 20%، بل أن 80 دولة منها المغرب لا تنتج إلا 5%، وهي مؤشرات تحدد المسؤوليات، وتجعل رهان تخفيف من الانحباس الحراري رهين بمدى الالتزام باتفاقات الإطار الموقعة في مؤتمر باريس، والمفروض أن تدخل حيز التنفيذ ابتداء من أبريل المقبل، من خلال دفع المساهمات المادية في الصندوق العالمي الأخضر للمناخ ونقل التكنولوجيا والدعم المادي اتجاه الدول الفقيرة، وفي صدارتها القارة الإفريقية التي تشكل قارة المستقبل وبنك الطاقات البديلة.

ثانيا، لإنجاح لقاء الأطراف بمراكش نهاية السنة المقبلة، فالحكومة ملزمة بوضع إستراتيجية متكاملة، بالتنسيق مع باقي الشركاء المتدخلين في المجال، خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكذا المجتمع المدني، الذي نتمنى تعزيز مشاركته في المستقبل ضمن الوفد المغربي.

السيد رئيس الحكومة،

غير هاذ الوفد ديال المجتمع المدني راه غيبتوه في المؤتمر ديال باريس شيئا ما، ولهذا، السيد رئيس الحكومة، نطلب منكم باش هاذ المجتمع المدني راه له دور مهم، والذي نتمنى تعزيز مشاركته في المستقبل ضمن الوفد المغربي الذي نهنئه بالمناسبة على مجهوداته الجبارة المبذولة خلال المؤتمر الأخير بباريس، مستحضرين أهمية المجتمع المدني كقوة ترافع في مجال الدبلوماسية والعدالة المناخية، علما أنه ولأول مرة تم خلق تكتل لهذا المكون المدني، تحت اسم "الائتلاف الوطني من أجل المناخ والتنمية المستدامة"، ويضم تقريبا 160 مكون جمعوي في هذا المجال.

ثالثا، وعيا بكون المغرب يعيش على استيراد الطاقة بنسبة 96% وترسيخا لنهج المغرب منذ سنوات، أقدمت بلادنا بتوجيهات سامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، على السبق في الاستثمار في الطاقات المتجددة، من خلال المشروع الكبير والرائد "نور" بورزازات للطاقة الشمسية، وبرؤية إنتاج 14% في أفق 2020، كما نشيد بهذه المناسبة بالمشاريع المبرمجة بإقليم آسفي، خاصة في مجال الطاقة الحرارية المستمدة من الفحم النظيف، داعيا المؤسسات المسؤولة إلى تنفيذ التزاماتها بتوفير فرص الشغل لأبناء المنطقة.

السيد رئيس الحكومة،

غير في هذا الصدد، السيد رئيس الحكومة، كانت واحد العدد ديال الاجتماعات قبل ما تبدا هاذ المؤسسات وهاذ الشراكات في العمل كانت تتجلس مع المجتمع المدني ومع الجماعات المحلية ومع السلطة المحلية، وكانت أعطت وعود ديالها باش تخدم أبناء المنطقة، ولهذا، السيد رئيس الحكومة، بغيناكم تتدخلوا لدى هذه المؤسسات باش تشغل أسميتو لأن الساكنة كتنتظر هذه التشغيل من فضلكم، السيد رئيس الحكومة.

وفي هذا السياق أيضا، فتطلعنا كبير أن تعمل الحكومة وباقي المؤسسات المختصة بدعم الاستثمار في هذا المجال وصياغة برامج تنموية موازية تجعل من النجاعة الطاقية خيارا مندمجا يشمل مختلف القطاعات.

رابعا، ولتوزيع الباقة الطاقية الوطنية، ووعيا بأمد العمر المحدود للطاقات الأحفورية التقليدية اللي ذكرتوها، السيد الوزير، كالآباردیال النفط، وسعيا لبناء أمن طاقي لبلادنا في المستقبل المنظور، نعتقد، السيد الرئيس، بضرورة مواصلة الجهود لدعم وتشجيع الاستثمار في الطاقة الريحية، على غرار تجربة تهدارت وتطوان وكذا الانفتاح على رهان تحلية مياه البحر كمصدر طاقي، وذلك بغية بلوغ هدف إنتاج 42% من الطاقة المتجددة في أفق 2020.

ولربط المجهود الطاقي بالتغيير المناخي، نتطلع كذلك إلى دعم سياسة حماية وتثمين الثروة الغابوية وكذا الواحات، باعتبارهما درع ضد التصحر ومصدر للحد من الانبعاثات الكربونية، بحيث أثبتت الدراسات أن هكتارا واحدا من الغابات يساهم في حبس 5 أطنان من ثاني أوكسيد الكربون، ويخلف 20 طن من الأوكسيجين.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

<u>السيد رئيس المجلس:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

<u>المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

إخوتي وإخواني المستشارين المحترمين،

أشكركم، السيد رئيس الحكومة المحترم، على جوابكم الذي أوضحتم من خلاله العديد من الأمور التي كانت ملتبسة، وبينت لنا في فريق التجمع الوطني للأحرار وجاهة اقتراحنا،على اعتبار أن موضوع الطاقات المتجددة هو رهان استراتيجي.

ملاحظة بسيطة فقط، السيد الرئيس، لم تذكروا في جوابكم منطقة طرفاية التي تعتبر أكبر منتج على المستوى الإفريقي ب 300 ميغاوات في طاح و200 ميغاوات في أخفنير.

السيد رئيس الحكومة،

لا يخفى عليكم أن ضمان الأمن الطاقي للمجتمعات هو جزء لا يتجزأ من الضمانات الواجب على الحكومة توفيرها لحسن سير واستمرار الرفاهية لمختلف الفئات التي تتفاوت حاجياتها من مصادر الطاقة.

واليوم، وفي خضم الأحداث التي يعيشها العالم تبقى المتغيرات التي

يمكن أن تؤثر في مصدر الطاقة الرئيسي في العالم، وأقصد النفط، جد مهمة، خصوصا في ظل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تجاذبات وخلافات سياسية أحيانا وعسكرية أحيانا أخرى، وبالتالي لا يسع المغرب، بلدنا غير المنتج للطاقة الأحفورية من نفط وغاز، والذي يرتهن للاستيراد الطاقي بأكثر من 96% إلا البحث عن مصادر للطاقة البديلة المتجددة، وهو ما من شأنه كذلك أن يخفف العبء على الميزانية العامة للدولة التي أثقلتها التبعية الطاقية للخارج.

وهنا لابد أن ننوه بالمجهودات التي بذلتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من خلال وضع استراتيجية كفيلة بتوفير باقة طاقية متنوعة، تحتل فيها الطاقات المتجددة مكانة أساسية، تمكن المغرب من نهج سياسة طاقية فاعلة، أساسها الطاقة النظيفة والمستدامة، وهدفها الأسمى تلبية متطلبات الأمن الطاقي للمملكة، دون الإخلال بالتزامات المغرب تجاه محيطه البيئي من خلال مواجه التحولات المناخية الناجمة أساسا عن استعمال الطاقات الأحفورية المسببة لانبعاث الغازات الدفيئة واستجابة بذلك لمختلف التزاماتنا الدولية وآخرها توصية القمة الأممية لمناخ "COP22" بباريس.

السيد رئيس الحكومة،

إن التوجهات الصائبة لبلادنا، تنفيذا لتوجيهات صاحب الجلالة، جعلت المغرب يتبوء الريادة كأحد أهم الفاعلين في مجال الانتقال الطاقي في العالم وفي القارة الإفريقية والعالم العربي على وجه الخصوص. ولا يفوتنا في التجمع الوطني للأحرار أن نشيد بعمل الحكومة في هذا الشأن، خصوصا من خلال المصاحبة القانونية الحثيثة لهذه الإستراتيجية كما نثمن المجهودات التي بذلتها الحكومة السابقة، والتي عمل خلالها التجمع الوطني للأحرار عبر إشرافه على قطاع الطاقة والمعادن على وضع اللبنات الأولى للإستراتيجية الطاقية للمملكة.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من كل هذه المجهودات والإنجازات الهامة التي تحققت في المجال الطاقي على غرار مشروع "نور" للطاقة الشمسية بورزازات، والذي حضي بإشادة عالمية، إلا أننا مدعوون جميعا لبذل المزيد من الجهود ضمانا للريادة في مجال استعمال الطاقات المتجددة، التي من شأنها الحفاظ على أمننا الطاقي واستحضار بذلك التحدي الذي رفعه صاحب الجلالة من أجل الوصول إلى نسبة 52% من الطاقة المتجددة بحلول سنة 2030.

هذا، ويتعين على الحكومة كذلك بذل المزيد من الجهود للتحسيس بأهمية الحفاظ على الطاقة وتشجيع استهلاك المواطنين للمصادر المتجددة منها، حتى نساهم في بناء بيئة نظيفة، تضعنا في مستوى التطلعات مع اقتراب موعد المؤتمر 22 حول التغيرات المناخية، التي يتشرف المغرب بتنظيمه بمراكش أواخر السنة الجارية.

وفي هذا السياق، السيد رئيس الحكومة، لابد من التأكيد على ضرورة تضافر جميع الجهود وتعبئة جميع الإمكانيات حتى يتسنى لنا إنجاح هذا الموعد الدولي الهام.

إننا لا نشكك في قدرة المغرب على استضافة ملتقيات دولية ذات صيت كوني، وخير دليل على ذلك النجاح الباهر الذي عرفه الملتقى العالمي لحقوق الانسان المنظم بمراكش أواخر سنة 2014، ولكن في نفس الوقت فإن نجاح "COP22" رهين بمكونين أساسيين:

- أولا، إعطاء إشارات رمزية وقوية من البلد المنظم حول احترام المعايير والالتزامات الدولية، وبالتالي يجب التشديد والحزم فيما يتعلق ببعض الممارسات التي تنتهك الحرمة البيئية والتوازنات الإيكولوجية؛

- ثانيا، توفير وتعبئة جميع الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاح هذا الملتقى الذي يشكل جزءا من الدبلوماسية العمومية، التي أصبحت الدول ملزمة بنهجها لتحسين صورتها ولربط العلاقات مع دول المنظمة، التي يصعب وصولها بطرق دبلوماسية تقليدية.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

حضرات السادة والسيدات،

إننا لا نشك في قدرات الحكومة على الإطلاع بمهامها، سواء في تدبير...

<u>السيد رئيس المجلس:</u>

انتهى الوقت، السيد المستشار المحترم، شكرا لك.

<u>المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:</u>

.. شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس المجلس:</u>

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، شكرا.

أصلا بقيت بضعة ثواني فقط، الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود بضعة ثواني، أعتقد، اعطينا الوقت، الله يخليك.

<u>المستشار السيد محمد عدال:</u>

السيد رئيس الحكومة،

ابغيناكم بسرعة لأن الوقت ما كيسمحش باش تبداو التهيء

والتنسيق بين الشركاء والفاعلين فهاذ الورش الكبير وفهاذ الملتقى، اللي كنتمناو أنه باش ينجح، لأن الوقت غادي يتزامن مع الانتخابات ومع التشكيل ديال الحكومة، وبالتالي ملزمين باش تبداوا اليوم، يعني البداية خاصها تكون من اليوم باش تربحوا واحد الوقت.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

مجموعة العمل التقدمي تنازلت–إلى فهمت–عما بقي من رصيدها للمجموعات الأخرى.

ننتقلو الآن لرد السيد رئيس الحكومة، تفضل السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

والله إلى داروا مزيان ملي طلعوك تما.

السيد رئيس المجلس:

حتى أنا تهنيتي مني، ياك؟

تشعر براحة أكثر، تفضل السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

لا إله إلا الله محمد رسول الله.

السيد رئيس المجلس:

اعلاش كنتي كتعبأ ضدي؟

السيد رئيس الحكومة:

إيوا آش غادي تدير؟ كاع ملي ضحكناك مزيان. الحمد لله.

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

الشي اللي تنتكلموعليه، اسمحوا لي نعطي اشوية ديال التوضيحات.

أولا، خصنا نحمدو الله سبحانه وتعالى على أن عندنا في المغرب ديالنا شي حاجة اسميتها "الملكية"، اعلاش؟ كاين بزاف ديال الأسباب، ولكن واحدة منها أن، الحمد لله، الملوك ما كيحتاجوش للانتخابات. الملوك تيحكموا وقدامهم المدى البعيد وعندهم الإمكانية باش يفكروا في المصلحة ديال البلاد بدون ضغط الانتخابات.

في الأصل السياسي السليم والنزيه هكذا خاصو يكون، ولكن، مع الأسف، هاذي بلية في العالم كلو.

الملوك ديالنا–إلى كتذكروا الحسن الثاني، الله رحمه الله–فكرواحد الوقت في السياسة ديال السدود، وكانت بعض الدول كتسخر منا وربما البعض ديال الإخوة هنا ما كانوش تيكونوا متفقين، ولكن هاذ السياسة ديال السدود هي اللي خلتنا اليوم، الحمد لله، في المجال ديال التدبير ديال الماء دولة نموذجية، وكيعترف بها العالم، والتجربة ديالها كتطرح بالنسبة لعدد من الدول باش يعملوا على المنوال ديالها، وبعض الدول اللي مشات في اتجاه آخر بعد ذلك كانت عندها صعوبات إلى اليوم، كما لا يخفى عليكم، في توفير الماء لمواطنيها.

الحمد لله، احنا في المغرب شي مرة كنلقى فشي جريدة بلي شي دوار محروم من الماء، ولكن عموم المدن وعموم القرى وعموم الدواوير، الماء إن لم يكن عندها فورا فهو قريب منها، وذاك الشي بفضل الله سبحانه وتعالى.

هاذ المجال ديال الطاقات المتجددة، بكل صدق، كلنا كنا شي شوية متشككين، ولكن سيدنا، الله ينصرو، فواحد الوقت مبكر أنه، الحمد لله، الملوك عندهم الطرق باش كيشتغلوا والناس اللي..، ما كاينش الضجيج، حيث الديمقراطية الحالية هي كيف تستطيع أن تسير حكومة أو مؤسسة في إطار الضجيج، من الصباح وأنت في الضجيج، الجرائد والمجلات والصحف والقنوات والمواقع والمظاهرات إلى آخره.. ففهاذ الضجيج هذا، الحمد لله، الملوك تيمكن ليهم يفكروا بهدوء ويفكروا ف..، فسيدنا، الله ينصرو، في وقت.. اللي غريب هو أن الصوت ديالها ما كيحتاجش ليكروفون (الكلام على المستشارة السيدة ثريا لحرش).

السيد رئيس المجلس:

الله يخليك، السيدة المستشارة.

آ السيدة المستشارة المحترمة، الله يخليك، الله يخليك.

ما عندكش.. آ السيدة المستشارة المحترمة، الله يخليك، أرجوك.

السيد رئيس الحكومة:

سيدنا الله ينصرو.. أ ودي، الله يهديك.

السيد رئيس المجلس:

الله يخليكم، أرجوكم، أرجوك، أرجوكن أرجوك، أرجوك.

السيد رئيس الحكومة:

آ السي الوفا.

السيد رئيس المجلس:

آ السيد الوزير، أرجوك.

السيد رئيس الحكومة:

.. وأنا أتحدث عن موضوع، وأتحدث عن مشاركة ومساهمة سيدنا، نصره الله، في هذا الموضوع، على الأقل احترموا غير سيدنا.

أريد أن أقول أنه سيدنا دارواحد السياسة للبلاد باش...

السيد رئيس المجلس:

الله يخليكم، الله يخليكم، أرجوكم، الله يخليكم، أرجوكم، وأنا أوجه كلامي للجميع، راه كاينة شي حاجة اسميتها آداب الحوار.

استمر، استمر، السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

فلهذا، فإن السياسة اللي عمل المغرب فواحد الوقت اللي كنا كلنا متشكين لما شفنا سيدنا مشى داك ورزازات، كنقولوواش هاذ المشروع.. عندكم الحق تخافوا، واش هاذ المشروع غادي اسميتو.. لكن مع الوقت من 2009 ل 2016 تأكد اليوم أن هاذ المشروع اللي هو على وشك يبدا يعطي ذيك النسبة ديال الطاقة اللي كيعطي واللي غادي تكون مهمة، ولكنها ليست إلا بداية، في أفق أنه في 2020، و2020 طبعا ما شي بعيدة، غنوصلو، إن شاء الله الرحمن الرحيم، ل 42% ولا 43% من الحاجيات ديالنا الطاقية من خلال الطاقات المتجددة الشمس والريح إلخ، كلكم كتعرفوا الريح كيفاش كيدور. في الطريق دابا اللي ولى غادي للشمال كيشوف ذاك (les installations) اللي كيعطيوا الطاقة.

هاذ الشي هذا، الحمد لله رفع الراس ديال المغرب. أولا، السبب هو أنه البترول غالي. ثانيا، هو واحد الثروة اللي.. أو واحد الطاقة اللي مهددة، لأنه ربما في أي وقت غادي ينتهي، تيقولوا الناس 30، 40، 50، 100 سنة على أكثر تقدير، فهذا كيضمن التزويد بالطاقة للبلاد، إن شاء الله الرحمن الرحيم.

وكذلك، واخا احنا ما عندناش انبعاثات غازية كثيرة وخطيرة، ولكن من الناحية الرمزية كوننا احنا دخلنا في هاذ التجربة معنى ذلك أنه المستقبل، إن شاء الله الرحمن الرحيم، لا غادي نكونو ملوثين وكذلك في نفس الوقت غنكونو كنعطيو المثال للآخرين باش ما يكونوش ملوثين. على ذاك الشي العالم كلو اليوم يعتز بالتجربة المغربية، ومادام الأمر كذلك كان يبدولي أنه ما غيكونش عندنا خلاف فشي حاجة، وفعلا هذا الذي ظهر في التدخلات.

طبعا كانت فرصة لإثارة موضوع "لاسامير"، واخا "لاسامير" هي موضوع مختلف، ولكن ما كاين حتى مشكل. نبغي نقول للإخوان اللي جبدوا الموضوع ديال "لاسامير" احنا ما غلطناش ملي اخذينا هاذ الموقف ديال "لاسامير"، ولكن احنا كدولة غلطنا غلطة أخرى هي الكبيرة، هي النهار اللي خوصصنا "لاسامير"، ما عمرنا كان خاصنا نخوصصو "لاسامير"، وخصوصا ما كانش خاصنا نخوصصوها ونعطيوها لإنسان أجنبي، لأنه الخوصصة ما خاصهاش تكون الحاجة اللي فيها الاحتكار، "لاسامير" بوحدها كتكرر النفط، كان خاصنا هاذ "لاسامير" تبقى في يد الدولة، وما كانتش كتخسر، كان هذا خطأ، خاصنا نتعلمو نقولو الأخطاء ديالنا، ما شي مشكل، راه كل البشر خطائين، خطاؤون بمعنى الذنوب والمعاصي وخطاؤون بمعنى الأخطاء (les erreurs)، هذا كان خطأ، وكل المجالات اللي فيها الاحتكار ما كانش خاصها تكون فيها الخوصصة. كان خاصها يكون نخوصصوها نهار اللي يكون فيها المنافسة، لأنه ملي كتدير الخوصصة وكتعطي الاحتكار، إلى كان الاحتكار في يد الدولة، الدولة على كل حال راه هي الدولة، وهي المسؤولة على الشعب كامل، وفي حالة ما إذا.. قال لك: "خوك يمضغك ما يبلعك"، في جميع الحوال الدولة ما غتتجاوزش الحدود مع المواطنين ديالها، وليني هاذ السيد اللي كان كيسير "لاسامير" وكيملكها راه وصل لأنه الدولة المغربية بمختلف المؤسسات ديالها، بمعنى الجماريك والأبناك وغيرها تيتسالوه 43 مليار ديال الدرهم، واش كتعرفوا أشنا هي 43 مليار ديال الدرهم؟ هذا فظيع جدا، وبطبيعة الحال هو يمول نفسه من خلال الجمارك، تيقول لهم صبروا علي، الأبناك تيقول لهم اعطيوني، الضرائب إلخ، وباش تيضغط علينا؟ تيضغط علينا بهاذ الشي اللي قال الشريف السي قديري، إيوا ما شي معقول ! حتى الدولة المغربية عندها كرامة.

في الوقت اللي القضية تجاوزت الحدود، وهاذي ما شي قضية صغيرة غادي تديرها الحكومة بوحدها، كما لا يخفى عليكم، باش نكونو واضحين. في الوقت اللي تجاوزت القضية الحدود اتخاذ القرار بلي كفى، هاذ الابتزاز ديال هاذ السيد هذا اللي وصل ل43 مليار ديال الدرهم، وكل مرة كيقول غنجيب الفلوس، غنجيب نخلص، غير الجمارك كتسالو 12 مليار ديال الدرهم، ياك السي حصاد؟ 12 مليار درهم أو 13، فهمتيني ولا لا؟ يعني ملي وصلنا لهاذ الدرجة هاذي قلنا صافي باركة، الله يجعل البركة، الحمد لله.

طبعا احنايا عاود ثاني ضروري نعملو هاذ الشي هذا، ولكن عاود ثاني شفنا واش يمكن لنا نمولو السوق ديالنا بليصانص والمازوط والمحروقات كل هي، اللي كنحتاجوها واللي هي ضرورية واللي لو كان توقف–لا قدر الله–غادي توقع كارثة، فهمت؟ وكذلك المستقبل والثمن وكل شي والحمد لله الناس دياولنا درسوا ذاك الشي، والمواطن لم يشعر بأي شيء.

طبعا كاين تخوف على المستقبل، طبعا كاين تخوف على المستقبل. بالمناسبة هذا اللي كنتسالوه 43 مليار ديال الدرهم، النهار الأول فاش اشراها شراها ب 3 المليار ديال الدرهم ونصف، وكانت كتربح نصف مليار درهم في السنة، وكون خليناها كتربح نصف مليار درهم في السنة إلى اليوم لا يضرنا، افهمتيني ولالا؟

فالآن القضية ديال "لاسامير" راه هي متابعة من طرف من يهمهم الأمر بالشكل المطلوب، واحنايا، إن شاء الله الرحمن الرحيم، غادي نتحملو فيها مسؤوليتنا كاملة، وإلى حد الآن ما كاينش مشكل، وحتى ذاك الشي اللي كيتقال ديال أنه التكرير، لأنه هي ما كتنتجش، هذاك التكرير هو كيعطيك واحد التأمين لواحد معين، شحال كان أ السي حصاد؟ 3 شهور؟ (3 mois) ولا (6 mois)، آه؟ آه، لا، طبعا كانت عندهم غير 50% طبعا، فهاذ الشي هذا كلو راه هو شي مرات السي قديري، كتكون أمام الناحية السياسية شي تحدي فيه مخاطر، ولكن ضروري، وإلا في الأخير حتى لاين غنمشيو مع هاذ السيد؟ حتى نعطيوه الميزانية ديالنا كلها؟ ! هيه، إيوا ما يمكنش، صافي، هذاك الشي اللي وقع.

أما في ما يخص المداخلات اللي كانت على القضية ديال كيفاش غنديرو لهاذ ديال الطاقة الشمسية وذاك الشي. هو في الحقيقة هاذ الطاقات المتجددة، الفكرة اللي تقالت ديال القطاع الخاص هي فكرة ممتازة جدا، الآن يمكن لنا واحد الجزء كبير من الطاقة اللي كنستعملو نبداو ناخذوها مباشرة من الطاقات المتجددة في البيوت ديالنا، في المؤسسات ديالنا، في المساجد ديالنا، لأنه مازال المساجد ما كنحتاجوش فيها ما فيهاش (les moteurs)، المساجد فيها غير (l'éclairage)، وفيها الميكرفونات إلى آخره، فهمت؟

فهاذ الشي خاص الإخوان ديال القطاع الخاص يحزموا ريوسهم ويتشجعوا شوية ويدخلوا لو، والدولة مستعدة باش تجلس معهم وتدير التشجيعات اللازمة، لأنه اليوم راه يمكن البيوت واحد العدد جزء كبير من الطاقة ديالها يبدا يجيها مباشرة، خاصكم تكون شركات اللي غادية تبدا كتفكر فهاذ الشي وهي تفكر في (l'entretien)، وتفكر فكل شي، لأن المواطن ملي كتقول لو الشمس كيقول لك: أودي غندير ديال الشمس اليوم، ولكن إلى خسرت لي غدا شكون اللي غيجي يصاوب لي إلى آخره، فهمت؟ فأنا كنشوف أن هذا، إن شاء الله الرحمن الرحيم، غادي يكون..

بقت القضية ديال مراكش، هاذ القضية ديال "COP22" حتى هي، اسمحوا لي، نقول لكم أنها واحد "COP22" واحد الحدث كبير بالنسبة للمغرب، وراه غنقول لكم واحد المسألة، فين ما شتيوا شي حاجة تجمعت فيها الإرادة ديال جلالة الملك، ديال الأحزاب السياسية وديال المجتمع المدني وديال عموم المواطنين، عرفوا، إن شاء الله الرحمن الرحيم، غيحالفنا التوفيق، المغاربة ملي كتجمعوا تيكونوا يد واحدة كيجيب الله التيسير، هكذا درنا فالمسيرة الخضراء، هكذا درنا في التناوب التوافقي، هكذا درنا في القضية ديال الاستقلال ديالنا وهكذا دائما.

هاذ القضية، بكل صراحة، راها ما شتيوا سيدنا مشى لباريس إلا لسبب واضح هو أنه (il est engagé)، وإن شاء الله الرحمن الرحيم غادي المغرب ينجح فهاذ المؤتمر، إن شاء الله الرحمن الرحيم، على الوجه الصحيح والحكومة راه مجندة، وراه ماشي عاد غنبداو، الأخ الكريم، راه بدينا، وراه الرئيس ديال هاذ الشي هو السي مزوار، باش تكون الأمور واضحة، الرئيس ديال "COP22" راه هو السي مزوار، وهذا بحال بالنسبة ليهم كان (Fabius)، بالنسبة لنا...

أرا لنا دابا القضية ديال مراكش، كتقولوا اعطينا لمراكش واعطينا.. واش عاد دابا غنعطيوكم لمراكش؟ مراكش راه هاذيك المغرب كلو كان كيتسمى مراكش، وما عمر -كيظهر لي- المغاربة بخلوا على مراكش بشي حاجة، هما هاذيك هي الجنة ديالهم إلى ابغاو يرتاحوا شي اشوية تيمشيو.. فما تيظهرليش احنا محتاجين لشي تفصيل فهاذ الموضوع، ولكن كتقولوا ليا هاذي وقت باش نديرو شراكات مع الدول الأخرى والقضية ديالنا الوطنية. الله يهديكم، ديروا في واحد الخير، ما تبقاوش تقولوا هاذ الشي، واش احنا تندافعو على القضية ديالنا الوطنية من خلال الاستفادة فقط من المنتديات اللي كتكون عندنا باش شي وحدين زعما يتعاطفوا معنا؟

القضية ديالنا الوطنية احنا رابحينها لأنها صحيحة، ولأنه نحن فيها على صواب، ولأننا فيها على حق، وها الإخوان أهل الصحراء إلى جاو يجيبوا لكم الوثائق التي تثبت أن صحراءنا جزء لا يتجزء من أراضينا قبل قرون، منذ كانت الدولة المغربية، غيغرقوا لكم هاذ.. واش غينكروا هما التاريخ ديالهم؟ واش لأنه جات واحد المناورة ديال شي وحدين كانوا غالطين، مع الأسف الشديد، في الحدود ديالنا الشرقية وعندهم مشاكل مع المغرب ابغاو يحلوها بهاذ الطريقة هاذي بالتحجيم ديالو وغادي تسقط الحقيقة ويسقط التاريخ؟

طبعا كاين أخطاء، طبعا. هاذيك الأخطاء ما غنتجاوزوهاش بالمؤتمرات، وما غنتجاوزهاش بالمهرجانات الفنية، ما غنتجاوزهاش بالمؤتمرات اللي كنديرو على حقوق الإنسان ولا غيرها، غنتجاوزها بالمعقول. خاص البلاد تبقى غادية فالمعقول وتزيد من المعقول، المعقول ما كيشبع منو حتى واحد، خاص يكون أقصى درجات المعقول في كل شيء، في الديمقراطية، في العلاقات اللي بيناتنا، في الاستقامة، في الأداء ديال الضرائب، في كل شي، هذيك الساعات ما كاينش اللي غادي ينتصر على المغرب كيفما كان، ولكن إلى ابدينا كنديرو شي مسائل ماشي هي هذيك -لا قدر الله- تقدر تكون. وهاذ الساعة كيظهر لي المغرب، الحمد لله، رأسه مرفوع وغادي في الاتجاه ديال المعقول، ولن يتراجع عنه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل الآن، إلى اسمحتو، للمحور الثاني، وأفتح باب التدخلات، والكلمة الأولى للفريق الاستقلالي، طبعا في حدود ما تبقى من رصيد الفريق.

المستشار السيد النعم ميارة:

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، أخبركم، السيد الرئيس، أن الفريق الاستقلالي، انسجاما مع مبادئه تنازل كذلك بدقيقتين من الوقت المخصص له للأخوات والإخوان المستشارين النقابيين.

فيما يخص تساؤلنا، السيد رئيس الحكومة:

أولا، ألا تعتقدون، السيد رئيس الحكومة، بأن مفهومكم للحوار الاجتماعي هو تعنيف الأساتذة المتدربين؟

ألا تعتقدون، السيد رئيس الحكومة، بأن مفهومكم الحقيقي للحوار الاجتماعي هو اتخاذ إجراءات أحادية فيما يخص مسألة أساسية، وهي مسألة التقاعد، والتي فيها خلاف كبير، والتي اتخذتم فيها إجراءات أحادية؟

ألا تعتقدون بأن كل هذا هو فيه وأد حقيقي للديمقراطية، ولا أسائلكم عن الديمقراطية، لأنكم قلتم بأنها بلوى، وهذه البلوى نرجو الله أن يفككم منها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أطيب المتمنيات لكم ولكن جميعا ولكافة الشعب المغربي بمناسبة رأس السنة الأمازيغية 2966، وبهذه المناسبة نؤكد كذلك على موقفنا من جعل يوم 13 يناير رأس السنة الأمازيغية عيدا أو يوم عطلة رسمي في بلدنا.

فيما يتعلق بالسؤال، السيد رئيس الحكومة، بغينا نفهمو أشنو هي الرؤية ديالكم وديال الحكومة ديالكم للحوار الاجتماعي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعلمون ما للحوار الاجتماعي من أهمية في التعاطي مع مطالب الشغيلة وترسيخ الاستقرار الاجتماعي، وقد قامت الحكومة بمجهودات مقدرة لتنزيل وأجرأة اتفاق 26 أبريل 2011، كما عقدت لقاءات متعددة مع المركزيات النقابية للوصول إلى صيغ متوافق عليها للقضايا المطروحة على مائدة الحوار الاجتماعي.

لذا نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم:

ما هي الخطوات التي تعتزمون القيام بها للارتقاء بالحوار الاجتماعي ومأسسته، ضمانا للتنزيل الأمثل للإصلاحات الكبرى التي تباشرونها؟

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد فاتيحي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن أسباب تعثر الحوار الاجتماعي وعدم انتظاميته في الزمن والمكان؟

شكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضل السيد

المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

اليوم، يمكن لكم تقولوا للحركة النقابية اللي غادي ناخذ باسميتها الكلمة لطرح السؤال على السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة،

عرفت الآونة الأخيرة توترا كبيرا بين المركزيات النقابية وبين رئاسة الحكومة، ويمكن الحسنة الوحيدة اللي درتوا هو أنكم جمعتونا اليوم لأول مرة في التاريخ كتجمع الحركة النقابية وكانت مجموعة اليوم أمام البرلمان، وعوض أن تسعوا، السيد رئيس الحكومة، لنزع فتيل التوتر تصبون الزيت على النار، وآخر زيت صبيتوه هو التفرشيخة اللي اعطيتوا لأولاد الشعب الأساتذة المتدربين.

السيد رئيس الحكومة،

ما الذي يجعلكم غير مبالين بالمخاطر التي تجرون إليها المغرب، الشيء الذي قد يؤدي إلى انفجار اجتماعي غير محمود العواقب؟

السيد رئيس المجلس:

سيتم تصحيحه في الوقت المناسب، شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

إلى اسمحتي، ابغينا نعرفو بالضبط أشنو هو التوقيت اللي عندنا، لأن هنالك دقيقتين من عند الفريق الاستقلالي، هاذي راه غير نقطة نظام، الفريق الاستقلالي، هنالك 3 دقائق من عند مجموعة العمل الديمقراطي، هنالك كذلك شكون آخر اللي بقى؟ 3 دقايق ديال (CDT[2]) و4 ديالنا، ودقيقتين من فريق الأصالة والمعاصرة.

الله يخليكم، ابغيناكم تجمعوا لنا هاذ الشي كلو، تقولوا لنا اشحال التوقيت.

السيد رئيس المجلس:

طيب، الله يخليك، السيدة المستشارة المحترمة.

أولا، لم أسمع أن فريق الأصالة والمعاصرة يتبرع بدقيقتين، وتؤكد السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

نتبرع بدقيقتين للنقابة ودقيقة للفريق الاشتراكي.

[2] **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail

المجموع 3 دقائق.

السيد رئيس المجلس:

طيب، والحالة هذه، ديري عملية حسابية واعطينا الحصيلة عندك، ونحن نقبلها.

طيب واش مجموعة الكونفدرالية للشغل، واش عندكم سؤال في الموضوع ولا..؟

السيدة المستشارة، واش عندكم سؤال في الموضوع ولا.؟

المستشارة السيدة أمال العمري:

لا، لا، السؤال صافي.

السيد رئيس المجلس:

طيب، إذن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة لكي يجيب على الأسئلة التي طرحت، تفضل، السيد الرئيس المحترم، هذا هو قدرك.

السيد رئيس الحكومة:

باسم الله الرحمن الرحيم.

غير، إلى اسمحتي لي، السيد الرئيس، نشكر الأخ اللي هنا المغاربة بالسنة الأمازيغية 2966، ونقول له اعطيتيني الفرصة باش نتعلمو واحد الكلمة بالأمازيغية، احنا ما تعلمناهاش، ما يسرش الله، قالوها ليا الإخوان ديالنا الأمازيغ اللي بجواري في الحكومة، قالوا ليا نقول"أسكاس أمباركي"، ياك هي عيد مبارك؟ سنة مباركة سعيدة علينا وعليكم وعلى المسلمين.. آ سيدي " أمينو أسكاس" اللي ابغيتيو، المهم "مبارك ومسعود"، احنا ملي تنمشيو عندهم سواسة تيقولوا لنا "مبارك ومسعود"، على كل حال.

السيد الرئيس،

بداية، لا بد من التأكيد على أن الحوار الاجتماعي هو آلية أساسية لتطوير التعاون بين الحكومة وشركائها الاجتماعيين والاقتصاديين، بما يساهم في ترسيخ البناء الديمقراطي وتعزيز السلم الاجتماعي وإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك بادرت الحكومة منذ تنصيبها – قلبيها، قلبيها، راه مقلوبة عندك–لذلك بادرت الحكومة منذ تنصيبها إلى إرساء آليات وقواعد الحوار الاجتماعي، عبر جملة من المبادرات، وعقد عدة لقاءات ثنائية وجماعية مع المنظمات النقابية والشركاء الاقتصاديين، مما مكن من تحقيق إجراءات مهمة، تحملت من أجلها الدولة، ولا تزال، كلفة كبيرة في ظرفية اقتصادية ومالية صعبة.

اسمحوا لي أن أؤكد لكم أن الحكومة كانت دائما حريصة على انتظام الحوار الاجتماعي ورحبت به، وذلك بالرغم من اختلاف المواقف والتصورات بين الأطراف، وهذا أمر طبيعي.

وللتذكير، فقد عقد اللقاء الأول يوم 14 مارس 2012، أنا الذي

دعوت إليه، ما طلبتوش أنتم مني، من بعد ما جيت ب 3 أشهر، جيت نهار3 يناير، ونهار14 مارس كان عندي اجتماع معكم، أي أسابيع فقط بعد تنصيب الحكومة، والمغاربة خاصهم يعرفوا بلي الاجتماع ديالي مع النقابات كيدوم بعض المرات 4 أيام، كل نقابة على حدة كل نقابة في نهار، وكيدوم بعض المرات يوم كامل من 10 ديال الصباح حتى ل 8 و9 ديال الليل.

إيوا الحد الأدنى في الديمقراطية هو تسمعوا ليا ملي نكون كنهضر باش نسمع لكم ملي تكونو كتهضرو، ياالاه، لعلكم تُرحمون.

وفي إطار مأسسة الحوار الاجتماعي، فقط بعد تنصيب الحكومة تلته سلسلة من الاجتماعات للجنة القطاع العام ولجنة القطاع الخاص، عاد الاجتماعات اللي درت مع الإخوة ديال (CGEM[3]).

وفي إطار مأسسة الحوار الاجتماعي، تم الاتفاق خلال الاجتماعات الثنائية المنعقدة في شتنبر 2012، درت معكم في مارس 2012، عاود اجتمعت معكم في شتنبر 2012 على إحداث اللجنة العليا للتشاور إلى جانب اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي وخلية لدى رئيس الحكومة لتتبع حل النزاعات المستعصية، في أمسية اجتمعنا فيها جميعا في الدار ديال رئيس الحكومة الرسمية، وبعض الإخوان، سامحهم الله، ما قبلوش حتى يتعشاوا معنا ومشاوا بلا عشا.

ولم تتوان الحكومة طوال السنوات الأربعة الماضية في الدعوة أو الاستجابة للمركزيات النقابية إلى الحوار. دون الخوض في التفاصيل، أريد فقط التذكير بأن الحكومة عقدت مع الفرقاء الاجتماعيين 8 اجتماعات، يعني اجتماع مع كافة.. اجتماع واحد كيعني اجتماع مع كافة النقابات، دون احتساب اجتماعات اللجان الموضوعاتية والمؤسسة اللي كنتكلمو عليها في 2 في العام، واحنا هاذي 4 سنين 8 ديال المرات اجتمعنا بلا التقاعد، وبالتقاعد 2 ديال المرات أخرى، هي 10 ولا 12 اجتماع، إضافة إلى اجتماعات اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد.

وهنا لابد من التذكير بأن بعض النقابات رفضت مرتين على الأقل الاستجابة للدعوة إلى الحوار، كنعيط عليهم كيرفضوا يجيوا عندي، مرة بسبب ومرة بسبب، وكان بإمكان الحكومة توقيف مبادراتها بناء على هذا الموقف، لكنها اختارت مواصلة مساعيها وإبقاء بابها مفتوحا، إيمانا منها بفضيلة الحوار ولسبب آخر، وهو أنا شخصيا ماشي خصم ديال النقابات، وهما تنعزهم ونقدرهم وتنقدر الدور ديالهم وتنعرفهم واحدا واحدا، وتنقول ليهم: إلى كان عندكم شي مطلب اللي هو معقول غير بالتيليفون، ما تجيوا كاع عندي، غير بالتيليفون، وأنا نستجب لكم، غير أن انسحاب بعض النقابات من لقاءات اللجان والانشغال بالمحطات الانتخابية المختلفة من جهة ثانية أثرت على مواصلة الحوار..

السيد الرئيس،

أطلب منك أن تعطيني.. أن تضمن لي أن أتكلم.

[3] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc

السيد رئيس المجلس:

وا الله يخليك السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

هذا يدل على أنه شكون اللي ما كيبغيش الحوار.. احنا في مؤسسة محترمة.

السيد رئيس المجلس:

السيد الرئيس، السيد الرئيس..

السيد رئيس الحكومة:

وأنا هنايا كقول اللي بغيت، وانتوما قولوا اللي بغيتوا.

السيد رئيس المجلس:

لحظة، لحظة، السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس، من فضلك السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

يوقف الوقت.

السيد رئيس المجلس:

غادي نعاودو لك الوقت. غنعطيك الكلمة السيد الوزير، غنعطيك الكلمة.

السادة الوزراء، السادة المستشارين، أرجوكم.

السيد رئيس الحكومة المحترم، غادي تأخذ الحق ديالك كاملا ولكن غير سمعوا لنا الله يخليكم، الله يخليكم، أرجوكم، راه المغاربة كيتفرجوا فينا. لا، عطيني غير بضعة ثواني.. في بضعة ثواني.

السيد رئيس الحكومة:

لا، تعطيني الكلمة على خاطرك، السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

الله يخليكم، أرجوكم احترموا النظام الداخلي، راه كاينة شي حاجة سميتها آداب الحوار، كاين شي حاجة سميتها آداب الحوار. ما عطيت لكش لك الكلمة، الله يخليك، ما عطيت لكش الكلمة. نعطيك الكلمة.

السيد الرئيس.. إيوا تكلموا كيف ابغيتو.

تفضل السيد رئيس الحكومة. عاود ضبط الوقت، الله يخليك.

استأنف السيد الرئيس، استأنف، استأنف السيد رئيس الحكومة

المحترم مداخلتك.

الله يخليكم راه أنتم جميعكم، شوف، راه انتوما كاملين اللي كتاخذوا.. وا دابا انتوما كاملين اللي كتاخذوا كلمة بدون إذن كتخرقوا النظام الداخلي.

اسمع، السيدة المستشارة المحترمة، الله يخليك، راه ما عندكش الحق السيدة المستشارة، ما عندكش الحق، ما عندكش الكلمة، راه ما عندش الكلمة، ما عندكش الكلمة، ما عندكش الكلمة، ما عندكش الكلمة.

نعم السيد الوزير، الكلمة السيد الوزير ولا؟

طبعا، تفضل، غير نسمعو لبعضياتنا، تفضل.

السيد عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

السيد الرئيس المحترم،

أستسمح السيد رئيس الحكومة أن أتكلم في نقطة نظام وهو يتدخل.

نأسف أن الأجواء الديمقراطية ديال الحوار، أنتم مسؤولون، السيد الرئيس، على ضمان الجو ديال الحوار المسؤول.

تعلمون أن هذه الجلسة وهاذ السؤال ما استوفاش الأجل ديال 30 يوم، ومع ذلك في إطار التعاون المؤسساتي، في إطار الحوار الفعلي، استجاب السيد رئيس الحكومة مشكور، والآن وهو يقدم جواب، نسمع إلى مداخلات يأتي الوقت لكي يتدخل أصحاب المداخلة، فأرجو منكم، السيد الرئيس، أن تحرصوا على أن يكون الحوار في إطار مبدأ التعاون، لكي ينصت الجميع ويستفيد من موضوع هذه الجلسة.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الوزير.

واخا، الله يخليك، غنعطيك كلمة، طلبي كلمة نعطيك كلمة، ولكن، الله يخليكم، أرجوكم.

السيد الوزير،

تابعت معنا الجلسة منذ بدايتها، ولاحظت بأنه كلما تعلق الأمر بكلمة أخذت بدون موافقة الرئاسة يتم التنبيه، فرجاء ما تحملوش الرئاسة مسؤولية تكميم الأفواه.. لا ما عنديش شي سلطة من غير التذكير، راه تنقول: "رجاء"، "من فضلكم"، "راه كاين النظام الداخلي"، "كاين آداب الحوار"، هاذ الشي كنقولوه، فنكونو.. لن أزيد على هذه الكلمة.

ها أنت كتاخذ الكلمة بدون إذن حتى انتايا، وراه كلنا سواء في هاذ الموضوع هذا، الله يخليكم، أرجوكم.

السيد رئيس الحكومة:

ياالاه، خلينا نتكلمو، السيد الرئيس.

اعطيني الكلمة، ما تعطيهاش لأنه غير معقول هاذ الشي..

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، السيدة المستشارة، راه غادي يكون عندك كلمة وغيكون عندك الكلمة في إطار مداخلة، وعبري على الرأي ديالك بكل حرية، وما كاينش اللي يوقفك، ولكن ما عندكش الحق تاخذي الكلمة تقاطعي في كل وقت، هاذ الشي ماشي معقول.

منين يجي الوقت ديالك تاخذي مداخلة، عبري على الموقف ديالك كما تشائين، ولكن طلبي.. يكون عندك الحق تاخذي الكلمة، راه انتي كتاخذي الكلمة بدون موافقة الرئيس وضدا على مقتضيات النظام الداخلي، وهاذ الشي ماشي معقول !

بغيتي نقطة نظام؟ في أي موضوع؟ لان نقطة نظام في أي موضوع السيدة المستشارة؟ في أي موضوع؟ في أي موضوع؟ في التسيير؟ إذن دابا الرئاسة هي اللي مخلة بالتسيير؟ ! طيب، شكرا، شكرا.

تفضل، السيد الرئيس، استأنف المداخلة ديالك، وعاود ضبط الوقت، الله يخليك، الأخ الكريم اللي مسؤول على ضبط الوقت.

السيد رئيس الحكومة:

أنا، السيد الرئيس، كنتكلم دابا في الوقت ديالي، أنا رئيس حكومة، أعباد الله، أعباد الله، اختارني شعب في انتخابات ديمقراطية، وعيني جلالة الملك، وهاذي 4 سنين وأنا كنسير هاذ الحكومة، ودابر علاقات طيبة مع النقابات، الحمد لله، وكنستقبلها وكنتذاكر أنا وياها، كيفاش ما لاحظوش هاذ الشغب اللي كتتكلم عليه هاذ السيدة إلى الآن؟ (Désolé, désolé)، اسمحي ليا الأخت، اسمحي ليا، وما تجاوبينيش لأن أنا كنتكلم في حقي، ملي يجي حقك تكلمي، إلى كنتي كتعرفي أشنو هي الديمقراطية وباغية تقريها لنا، احنا قابلين منك، وليني أول ما تديري التزمي أنت الأولى، أنت ما التزمتيش بالديمقراطية وما كتعرفي ليهاش.

لا ينبغي.. الإيمان كيعرفو الله، لوكان جيت نقول لك أنا بماذا تؤمنين غتقولي ليا أنت تكفرني..

السيد رئيس المجلس:

استمر، استمر.

السيد رئيس الحكومة:

اسمحي ليا، ما عندكش الحق تتدخلي في الإيمان ديالي بالديمقراطية.

الديمقراطية كنبينها أنا في الحزب ديالي، وكنبينها في الحكومة ديالي، شوفي أنت النقابة ديالك أشنو دايرة فيها، راه ما كنبغيوش نجبدو العار، حشموا شي شويش، خليونا نحشمو حتى احنا، حشي شوية، ما عندكش الحق.

السيد الرئيس،

اجلس، سيري.

إنك لا تخيفيني، افهمتي؟ صافي، غير معقول.

لا، نجاوبها، نجاوبها، اسمح لي، نجاوبها، اعلاش اللي ما نجاوبهاش، نجاوبها السي نبيل، اسمح لي، وأنا كنتكلم في الوقت ديالي، وملي يجي الوقت ديال النقابة ديالها تجي لهنا وتتكلم حتى هي، إلى كاينة الديمقراطية. الوقت ديال الإرهاب ديال الحكومات انتهى، انتهى، هاذي حكومة شعبية، هاذي حكومة شعبية، مسنودة بالشعب، وما خايفاش، اسمحوا ليا.

واش نتكلم السيد الرئيس؟

السيد رئيس المجلس:

الله يخليكم، راه السيد رئيس الحكومة كيتدخل، راه السيد رئيس الحكومة عندو كلمة.

السيد المستشار المحترم، الله يخليك أرجوك.

السيد رئيس الحكومة:

السيد الرئيس،

لا ينبغي أن نؤكد فقط على دورية انعقاد جولات الحوار الاجتماعي، وهي دورية محترمة ومعتبرة بالرغم من الإكراهات التي أشرت إليها سابقا، ولكن ينبغي كذلك أن ننظر إلى إنتاجية ومردودية الحوار، وهو ما يتضح بالملموس من خلال ما تحقق من إجراءات حقيقية، ماشي بالكلام.

وهنا لابد من التذكير بأن الحكومة الحالية تحملت من جهة تحضير الإطار القانوني وتعبئة الإمكانيات المالية اللازمة لتنفيذ اتفاق 26 أبريل 2011، والذي يتضمن التزامات جد مكلفة، ويستجيب لمطالب عديدة، ومن جهة أخرى استجابة الحكومة لمطالب جديدة. وسأقتصر على بعض الأرقام:

- تخصيص 13.2 مليار درهم سنويا، هاذي تزادت من بعد 2011-2012، وكل عام غنخلصوها لتنفيذ اتفاق 26 أبريل فيما يتعلق بالزيادة في الأجور والرفع من الحد الأدنى للمعاش والحوارات القطاعية؛

- اتخاذ تدابير لتحسين وضعية الشغل والحماية الاجتماعية بالقطاع الخاص منها:

• تصحيح الخلل المتعلق بشرط استيفاء 3240 يوم انخراط للاستفادة من عدم معاش التقاعد. من نهار اللي تصوبت (la CNSS) ما تدار هاذ الشي حتى جات هاذ الحكومة وحتى جا هاذ رئيس الحكومة؛

• توسيع سلة العلاجات التي يغطيها (la CNSS) لتشمل علاجات الأسنان. أكثر من 30 عام والعمال كيتسناو باش اسنانهم يبداوا يتعالجوا حتى هما، ويكون كيتخلصوا عليهم، حتى جات هاذ الحكومة هاذي؛

• الرفع من الحد الأدنى من المعاش لفائدة 12.500 مستخدم بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد اللي ما كانش بطلب من النقابات، هذا الطلب ديالي أنا، استجبنا لو وقلنا نظرا للحوار الاجتماعي والروح اللي كتجري فيه ديال التفكير في هاذ الناس لي هما في العادة تيكونوا في وضعية هشة؛

• الرفع من الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص ب 10% في حوار ماراطوني مع النقابات؛

• رفع الحد الأدنى للأجور بالوظيفة العمومية إلى 3000 درهم، ما بقاش اليوم شي موظف عندو أقل من 3000 درهم–والفضل، بعد الله، يرجع لهذه الحكومة–صافية شهرية بكلفة 160 مليون درهم لفائدة 53.000 مستفيد؛

• إخراج نظام التعويض عن فقدان الشغل بتكلفة قدرها 500 مليون درهم، 50 مليار سنتيم، 20 عام وهو كيتسنى هاذ القانون، 20 عام. اليوم العامل ملي كيخرج كيتعطاه (l'équivalent) ديال (SMIG) لمدة 6 أشهر على ما يلقى خدمة أخرى، بفضل ديال الله ثم بالفضل ديال هاذ الحكومة؛

• إخراج عدة مشاريع قوانين لفائدة الشغيلة، كتلك المتعلقة بحوادث الشغل والعمال المنزليين. شكون اللي كيتذكر شحال والناس العمال المنزليين كيتسناوا القانون ديالهم، راه يالاه دازفي البرلمان ياك؟ ومدونة التعاضد والصحة والسلامة المهنية وعلاقات وشروط الشغل في الصناعة التقليدية.

هذا، ناهيك عن المجهودات المبذولة على مستوى البرامج الاجتماعية، كتفعيل صندوق التماسك الاجتماعي لتمويل تعميم نظام المساعدة الطبية، هذا راه الخيال، أ الإخوان، كتذكروا النهار اللي تدار هاذ النظام ديال (RAMED[4]) وتقرر باش يتطبق في أزيلال، لم يكن أحد يصدق أنه سيعمم على المغرب.

حقيقة، المبادرة كانت ديال سيدنا، هو اللي اعطى الأمر باش يتعمم ملي جينا احنايا، ولكن، الحمد لله، الحكومة هي اللي وقفت فهاذ الشي وهي اللي نفذت هاذ التوجيهات السامية، وإلى حد الآن ما نقدروش ندعيو بأنه (il est parfait)، ولكن غادي وكيتحسن، وغنخصصوا لهاذ الشي هذا باش نوفيو فيه مليار ديال الدرهم سنويا لمدة 5 سنوات على

[4] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

الأقل، هاذي إضافية غير باش (les scanners) وذاك الشي يكونوا في المستشفيات الإقليمية.

هذا، ناهيك عن المجهودات على مستوى البرامج الاجتماعية كتفعيل صندوق دعم التماسك الاجتماعي، لتمويل تعميم نظام المساعدة الطبية ومحاربة الهدر المدرسي وتمويل الدعم المباشر للنساء الأرامل وتفعيل صندوق التكافل العائلي للنساء المطلقات.

اشكون اللي كيعرف المغرب نهار اللي كانت المرا كتطلق والرجل كيهرب عليها وما كتلقاش ريال؟ اليوم تيمكن ليها تاخذ إلى حدود 1050 درهم على ما يبان ذاك الرجل ويحصل ويخلص ذيك الساعات–إيوا هاذي هي الحقيقة، الرجال كيديروها قد راسهم ويهربوا–وتخفيض أثمنة أزيد من 1800 دواء، ما لا لم يقع في المغرب إطلاقا، حتى جات هاذ الحكومة هاذي، وتخصيص أكثر من 50% من الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية (130 مليار درهم هذه السنة)، كما أن الحكومة صادقت على مشاريع قوانين إصلاح نظام المعاشات للموظفين يوم 7 يناير الجاري، وذلك من أجل إنقاذ الصندوق المغربي للتقاعد بعد 4 سنوات من الحوار، والذي كان وضعه يهدد أكثر من 400 ألف أسرة في أفق 2022 و2022 هي غدا، وقد اعتمد هذا الإصلاح تتويجا لمسار طويل من الدراسات والمشاورات، اللي ماشي أنا اللي درتها، جيت لقيتها، داروها النقابات مع السي عباس الفاسي في لجنة خصصوها لهاذ الشي هذا، ودخلوا فيها الداخل والخارج، المكتب الدولي للشغل و(l'actuariat) إلى آخره، إلى آخره، وبعد سنوات من الحوار مع النقابات، وبعد الاطلاع على توصيات المجلس الأعلى للحسابات واستشارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وإلى جانب الإصلاحات المقياسية المضمنة في المشروع، تضمن كذلك مقتضيات تهم الرفع من الحد الأدنى للمعاش.

في ظل هاذ الحكومة ولى الحد الأدنى–كلكم كتعقلوا على ذوك العيالات اللي كيقول لك: أوليدي كتجيني 2400 ريال في الشهر، والأخرى كتقول لك كتجيني 7000 ريال في 3 شهور، ما بقاش هاذ الشي، 1000 درهم في الشهر اليوم غادي يولي، إن شاء الله الرحمن الرحيم، المتقاعد الأخير كيقبط 30 ألف ريال، وباقي كنعقل إلى كتعقلوا على الحسن الثاني، الله يرحمو، واحد النهار كان عندو هدف، وهو أنه اللي خدام يقبط 30 ألف ريال–كتعقل، أ السي نبيل، ولا لا النهار اللي قال لهم 1000 ريال في النهار ؟ تعقل أ الوفا، أنت اللي شارف بحالي؟–على 3 سنوات.

كما صادق المجلس الحكومي على مشروع قانون يرمي إلى إحداث نظام للتقاعد لفائدة المهنيين.

هاذي ما كانتش، الأطباء والمحامين والمهندسين والموثقين، كل هاذ مخلوقات الله، والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، بما فيهم مالين الطاكسيات وكذلك الناس ديال الصناعة التقليدية، كلهم دوزنا في الحكومة قرار وغادي يدخلوا في تفاوضات معهم باش يتفقوا معهم على التقاعد، غيولي عندهم التقاعد وغتيولي عندهم التغطية الصحية، إن شاء الله، ما تنظنش غادي تكون في هاذ الحكومة ولكن القرار اتخذناه اليوم والاتفاق وذاك الشي غيقبط وقت، ربما، إن شاء الله الرحمن الرحيم، في المستقبل.

.. وعلى مشروع قانون بإحداث نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض لفائدة نفس الفئات، مما سيمكن تدريجيا فئات عريضة من المجتمع من الاستفادة من التغطية الصحية والتقاعد، وبالتالي في الرفع من نسبة التغطية الاجتماعية ببلادنا.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم أن بلادنا مرت بظرفية اقتصادية ومالية صعبة، هاذ الشي كلو راه احنا جينا في ظروف سياسية ومالية صعبة، اسبانيا اللي هي بجوارنا نقصت العدد ديال الموظفين ديالها، اليونان ما وقع فيها معروف، واحنا ملي جينا كنا في وضعية قريبة منهم، ظروف اقتصادية صعبة وظروف سياسية صعبة تلاقت علينا والظروف الاقتصادية، لأننا مرتبطين بأوربا، وتلاقت علينا الظروف السياسية لأننا مرتبطين بالعرب.

الربيع العربي تشعل تما ووصل لعندنا هنا، والأزمة الاقتصادية تشعلت في فرنسا وفي أوربا وهبطت لعندنا لهنايا، في هاذ الوقت جا عبد الإله بنكيران، إيووا نوضوا ليه.

لا يخفى عليكم أن بلادنا مرت بظرفية اقتصادية ومالية صعبة، اختلت فيها التوازنات المالية الكبرى، وقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة لتصحيح الوضع، مكنت من تحسين عجز الميزانية من 7.3 من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 4.3 سنة 2015، إن شاء الله الرحمن الرحيم، باقي الأرقام النهائية ما جاتش ولكن غادية تكون هكذا.

ورغم ذلك فإن الإكراهات المالية لا تزال قائمة، مما يحتم مواصلة مجهود ضبط النفقات العمومية وتحسين التوازنات المالية والتنافسية، مع إيلاء عناية خاصة بالفئات الضعيفة والمهمشة من عموم المواطنين.

وحتى أكون واضحا فإن الإشكالية التي تؤرقنا جميعا ليست هي تحسين وضعية الطبقات التي تعيش اليوم وضعا لا بأس به، اسمحوا ليا، خوتي المستشارين، أخواتي المستشارات، اللي اليوم تيقبط 7000 و8000 درهم ما يعولش عليا باش نحسن لو الوضعية ديالو، اسمحوا ليا–فما فوق–أنا اليوم مشغول بهاذوك اللي التحت، اللي كيقبط 2000 و3000 و4000، درهم هاذوك إلى قلتيوا ليا عليهم وكان في الممكن نديروما درتش أنا ما شي عبد الإله بنكيران.

بالعكس، قادوا شي شوية الميل بعدا، راه احنا الدولة اللي الموظف فيها في هاذ المنطقة ديالنا ديال المغرب العربي اللي كيقبط أكبر.. ونقول لكم التوانسة الصراحة تيقولوا للحكومة ديالهم بغينا حاجة واحدة، قادونا مع المغاربة، الأطباء ديالهم، الموظفين ديالهم، المهندسين ديالهم

تيقولوا لهم قادونا مع المغاربة، شوية ديال الحياء أ المغاربة، بل هي كيفية إيصال جزء من المجهود التنموي إلى الفئات الضعيفة والمهمشة التي توجد في أدنى السّلم الاجتماعي، لأن تحقيق السلم الاجتماعي الحقيقي يتأتى من خلال إدماج الفئات المقصية ضمن الدورة الإنتاجية والتنموية وجعلها في صلب الاستفادة من ثروة البلاد وخيراته، ما شي فقط باش يكون عندنا السلم الاجتماعي، هاذ الشي خاصنا نديروه لأننا احنا مسلمين وكنآمنو بالحق والعدل، ما شي اللي قدريدافع على راسو كنعطيوه أكثر من جهدو، واللي ما قدرش يدافع على راسو كنطحنوه، طاحنين الثلث ديال الشعب ما يمكنش هاذ الشي.

إن من واجبنا جميعا، كفرقاء اجتماعيين واقتصاديين وحكومة ومواطنين، أن نتعبأ سويا على استعادة التوازن والعدالة الاجتماعية لبلادنا وضمان سبل العيش الكريم لكل المواطنين والفئات، وإني لأتساءل عن معنى مطالبة بعض النقابات بأشياء من قبل الزيادة في الأجور، عموم الأجور، كيجيوا كيقولوا ليا: عموم الأجور، أ السي بنكيران، خاصك تزيد فيها 25%. آو ! في القطاعين العام والخاص، مما يعني تعبئة 27 مليار درهم إضافية سنويا لفائدة الموظفين، معقول هذا الكلام !؟ منين غنجيب أنا 27 مليار درهم؟ وعلاش غنعطي للموظفين بالخصوص؟ وكيقولوا لي النقابات، كيقولوا ليا: أ السي بنكيران، احنا راه احنا هاذ الشي اللي كنعرفو نديرو، نطالبو، غنطالبو (le maximum)، وأنت شوف أشنو قادر تعطي. أنا، اسمحوا لي تندوخ، ملي شي واحد تيجي تيقول لي: عطيني 27 مليار درهم، كنبقى نشوف فيه، ما عارف راسي واش أنا اللي دايخ ولا هو اللي دايخ ! ما عنديش أنا 27 مليار درهم ما نعطي، ما عنديش في الميزانية. الميزانية كنشدوها بصعوبة وكناخذو الديون، وكتقولوا لي : علاش كتاخذوا الديون ألسي بنكيران؟ لماذا؟ كتجيوا كتغوتوا علي هنايا، واش الديون أنا اللي كنديرها؟

ناهيك عن إنهاك تنافسية المقاولة، ها هما الإخوان ديال المقاولة، النهار اللي بغينا نزيدو درهم ولا ما نعرف شحال – فهمتيني ولا لا؟- جاوا تيبكيوا، قال لك راه التنافسية ديالنا في خطر، وخاصكم تعرفوا بلي هاذ الشي صحيح، اليوم راه كاينة دول اللي المستخدم فيها تياخذ في أحسن الظروف 30 درهم يوميا، (l'équivalent de 30 dirhams par jour)، واحنايا بغينا ولا كرهنا عندنا هاذ الصناعات اللي كتبنى على الخدمة، وهذيك اللي كتبنى على الخدمة لابد تنافس، إلى ما نافستيش، هذاك اللي مخدمك اللي خدام عندك وداير معمل عندك، كيجي لذك المعمل كيسدو في حلظة واحدة، وتيمشي للبلاصة اللي عندو فيها الثمن ديال اليد العاملة رخيصة، واحنا كنقولو مع ذلك ما ن.. أسميتو، وزدنا ضغطنا عليهم وزدنا بواحد النهار صعيب بقت الرئيسة ديالكم في رئاسة الحكومة حتى ل 11 ديال الليل، أوف، ومن بعد بقت كتشكي على الإخوان الوزراء، وبالتالي التأثير سلبيا على قدرتها على إحداث فرض الشغل والمحافظة عليها.

وختاما، أؤكد مجددا بأن الحكومة تبقى منفتحة لدراسة المطالب الواقعية، والتي تراعي التوازن المالي للدولة وتنافسية المقاولات والاقتصاد الوطني، وخاصة تلك التي تهم الفئات الهشة في المجتمع، كما أنها ستركز مساعيها ومجهوداتها أكثر على الفئات المهمشة من المواطنين، إنصافا لهم ومراعاة لمصلحة الوطن ومستقبل المغرب واستحضارا لمبادئ الإنصاف والعدالة وتكافؤ الفرص.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقلو الآن إلى التعقيبات على الجواب ديال السيد رئيس الحكومة في المحور الثاني.

وأول فريق عندي هنا في اللائحة هو الفريق الاستقلالي، وقد سجلت أنه تنازل عن دقيقتين، ياك أسيدي؟ سجلت بأنه تنازل عن دقيقتان لفائدة النقابات. هذا ما قاله السيد المستشار المحترم.

أعيد، سجلت بأن الفريق الاستقلالي تنازل على 2 دقايق لفائدة النقابات، شكرا.

نشوفو اشحال بقي في رصيد الفريق الاستقلالي من فضلك؟ إذن ما كاينش.

شكرا.

فريق الأصالة والمعاصرة سجلت أنه تنازل.. نعم؟ إذن نقصو 2 دقايق، وا خليني نتفاهم مع اللي مسؤولين، أرجوك.

إذن بعد خصم دقيقتان بقت دقيقة ياك؟ خليني هو يجاوبني، من فضلك، غير هو يجاوب، اعطيني شحال بقى؟ نعم، تكلم، شكرا.

تفضل السيد الرئيس، دقيقة و38 ثانية و(38 secondes).

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارين،

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نتحدث عن الحوار الاجتماعي، باسم الفريق الاستقلالي، أؤكد لكم أنه الحل السليم والناجع للتنمية وللتقدم وللتطور. هذا الحوار الاجتماعي، السيد رئيس الحكومة المحترم، ضحت من أجله القوى الحية في البلاد، جميع النقابات، بما فيها أنتم، السيد رئيس الحكومة، وكان هو الحل وأصبح حق مكتسب. اليوم نلتمس ونتوخى أيضا الحل، لأنه الحل الوحيد هو الحوار.

لا نشك في أنكم تحبون هذا الوطن وتغيرون عليه وأن الحوار هو المفتاح الحقيقي للتنمية، نرى أن تعاطي السلطات العمومية مع بعض التظاهرات جعلتنا نشكك في مستقبل هذا البلد، جعلتنا نقول أين نحن بعدما ولت لغة العصا والقمع وانفتحنا على الديمقراطية؟ ها نحن نئن تحت الهجمات الوحشية لبعض الجهات التي تكلفت بقتل وتقتيل بعض المتظاهرين.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت، شكرا جزيلا.

الكلمة الآن، سجلت لفريق الأصالة والمعاصرة أنه تنازل على ثلاثة دقائق، دقيقتان للنقابات ودقيقة للإتحاد الاشتراكي، ياك السيد الرئيس؟ تفضل.

صافي، تفضل أ سيدي.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

أعتقد أنه الحوار تحت القبة لن يحل محل الحوار والتفاوض أبدا. نجيو هنا نتحاورو أمام المغاربة ما غيحلش مكان الحوار والتفاوض الاجتماعي الحقيقي، لأنه الحوار هنا، وخاصة فاش كنخاطبو المغاربة، قد تكون فيه بعض من المزايدة. جاي السيد رئيس الحكومة باش يقنع المغاربة على أنه كيتحاور، النقابات كيقولوا ليه على أنه ما كاينش حوار، من نصدق؟

إذن التعنت على أنه كل طرف يتشبث بموقفو ويجي تحت القبة لمخاطبة المغاربة بأنه هو مع الحوار وهو اللي ديمقراطي، والآخر غير ديمقراطي، فهذا لا يخدم البناء الديمقراطي في بلادنا، لا يخدم الحوار الاجتماعي في بلادنا، لا يخدم المأسسة في بلادنا، بما فيها المأسسة ديال التفاوض الاجتماعي.

غنعطي بعض الأرقام، خلال 2014-2015 وقعت 16 ألف مظاهرة واحتجاج اجتماعي شعبي، 16 ألف، بما معدله أكثر من 30 مظاهرة واحتجاج يوميا خلال 2014-2015، إمتى كيخرجوا المغاربة باش يحتجوا ويتظاهروا؟ في الوقت اللي كتسد قدامهم باب الحوار، ما كاينش حوار، وكيخرج يحتج، لاش كيحتج؟ للمطالبة بالحوار، ماشي مطالب سياسية ذات أبعاد اللي خارجة عن الإطار الاجتماعي.

في هاذ 16 ألف مظاهرة واحتجاج، بدل ما نتحاورو كان التعنيف والتدخل الأمني في 303 مظاهرة واحتجاج، ما معناه؟ معناه أن الحكومة كترفض الحوار، وبالمقابل تلجأ إلى التعنيف، إلى القمع، يعني الكلمة والاصطلاح اللي في محلو، قمع الناس اللي كيحتجوا باش يسكتوهم بزز، والحال أن بلادنا عندها تجربة كبيرة في الحوار، تجربة طويلة.

أنا خوفي وقلقي من أن بعد الدستور ديال 2011، فاتح يوليوز، الذي ثبت مكتسبات اللي ناضلوا عليها المغاربة لعقود من الزمن، وغنرجع لها شوية، واللي ثبت الحوار والتفاوض في إطار ما سمي بالديمقراطية التشاركية وفي الفصل الأول من الدستور (الفقرة الثانية في الفصل الأول من الدستور) يتحدث عن الديمقراطية التشاركية، اللهم وإلى كانت الحكومة عندها شي مفهوم آخر للتشاركية من غير الحوار والتفاوض والإنصات. بغينا نسمعو من الحكومة أشنو الفهم ديالها للتشارك.

أكثر من هذا، في تصدير الدستور نص بصريح العبارة عن العدالة الاجتماعية في بلادنا، هاذو أمران متلازمان كنتفاوضو كنتحاورو كنشتركو في الديمقراطية باش نوصلو لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع ديالنا، فبعدما جا الدستور لتكريس وترجمة المكتسبات اللي حقوها المغاربة، الحكومة الحالية تسعى من حيث وعيها أو عدم وعيها إلى إجهاض وإبطال ما غنقولش الانقلاب على الدستور، وهذا هو الخطير في الأمر، وأقول من حيث تدري أو لا تدري الحكومة راه غادية في هاذ الإتجاه، غادية في الاتجاه ديال إبطال مقتضيات الدستور، وهاذ الشي يهدد المسار اللي ارتضوه المغاربة للمستقبل ديالهم، وبغيت ندق ناقوس الخطر في هذا الباب.

احنا المغاربة عندنا تجربة، ماشي جداد في هاذ الشي، احنا جربناهم بجوج، جربنا غياب الحوار وكانت المعاناة والأحزان والمآسي، وجربنا الحوار، وكان الأمل في المستقبل، جربنا غياب الحوار، وجربنا انغلاق الدولة عن نفسها، وكان ما كان من سنوات الرصاص، ولكن أعتقد– غتتفقوا معايا كاملين–على أنه مع المغفور له الحسن الثاني، طيب الله ثراه، في 93 حين أطلق دعوته للتناوب التوافقي، قلنا غنطويو صفحة والمغاربة راه فتحوا صفحة، وكانت الاستجابة فورية، في 96 توقع اتفاقيات ديال فاتح غشت، في 2000 توقعت اتفاقية، في 2003 توقعت اتفاقية، في 2011 توقعت اتفاقية، هاذ الحكومة بقت لها 7 شهور ما كاينش اتفاقية وما كاينش حوار إلى حد الآن، وفي التالي فالمعطيات تؤكد هذا، لذلك أقول على أن الحكومة خاص تدير مجهود أكبر لتمثل فلسفة الحوار، ونحن في الأصالة والمعاصرة سنظل دوما ندعو إلى الحوار، قلتها سابقا وأؤكدها اليوم، الحوار ثم الحوار ثم الحوار، لأنه هو اللي غيحل المشاكل في بلادنا وما غنقنطوش من الحوار. يمكن لنا ما نتفاهموش اليوم، ما نتفاهموش شهر، ما نتفاهموش شهرين، ولكن غنتفاهمو، وغنبقاو ندعو إلى الحوار في مختلف القضايا المجتمعية حتى تنلقاو الحل.

أعتقد أنه القضايا اللي كانت قبل 93 ما كان لأحد أن يتصور معالجتها، لأن كانت كتبان مستعصية على المعالجة، ولكن من بعد ذلك أثبت المغاربة بحكمتهم وبذكائهم الجماعي على أنه كل شي قابل يتحل بالحوار.

يكيفيكم أنه راه أحزاب تأسست وترخصت فاش ممنوعة قبل 93، وحزب كاين في الحكومة اليوم ما كانش مرخص له، باش تأسس وباش ترخص ليه؟ بالحوار، اللي هو مكسب ليس فقط ديال الحركة الوطنية أو الحركة الديمقراطية، مكسب ديال المغاربة.

النهار اللي كيكون واحد المكسب في بلادنا ليس هو حكر على شي واحد، كيولي ملك للمغاربة جميعا، وبالتالي من حقنا باش نفتخرو به ونعتزو به كاملين بنا، ما كيبقاش ديال هذا ولا ديال هذا ونبقاو نزايدو على بعضنا البعض، وإلى جينا نزايدو ونفتحو الصفحات ديال المزايدة، أولا، ما غتنفعش، ولكن، ثانيا، كاين الكثير من الأمور اللي غتعرا، ولكن ما الفائدة؟ ما الفائدة من ذلك بالنسبة لبلادنا؟

وبالتالي نحن ندعو إلى الحكمة، ندعو إلى الحوار، ما نجيوش هنا، رئيس الحكومة يقول كاين حوار والناس محتجة احدا باب البرلمان. ما نجيوش هنا ونقولو الحوار والناس تعنفت هاذي واحد 3 أيام ولا 4 أيام. ما نجيوش هنا نقولو كاين حوار وكاين زيادة ديال 20% من أيام العمل اللي ضاعت خلال هاذ 9 أشهر ديال 2015. 20% ديال الأيام ديال العمل ضاعت. باش ضاعت؟ ضاعت بالإضرابات، وشكون الخاسر؟ المقاولة، الاقتصاد الوطني، الكل خاسر، وكان ممكن بتمثلنا لفلسفة الحوار كأسلوب راقي وأسلوب حضاري ديال الشعوب اللي متقدمة نتجنبو كاع هاذ المشاكل، في البلدان والشعوب اللي تمثلت الديمقراطية والحوار من الأعمدة الأساسية ديال الديمقراطية، فالحكومات هي التي تدعو إلى الحوار وليس شي واحد آخر..

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

<u>المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:</u>

شكرا.

<u>السيد رئيس المجلس:</u>

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

<u>المستشار السيد عبد الصمد مريمي:</u>

باسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

اليوم، فريق العدالة والتنمية حينما ساءلكم ساءلكم عن الحوار الاجتماعي، لم يسائلكم عن الحوار المجتمعي ولا الحوار المدني، لذلك فإطار نقاشنا في هذا الموضوع هو إطار متعلق بالحوار الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة،

تعزيز المقاربة التشاركية هي أمر مهم. الديمقراطية التي أشارت إليها الأحكام الدستورية هي ديمقراطية متممة ومكملة للحوار الاجتماعي، لكن لا يمكن أن تكون الديمقراطية التشاركية تتوجه إلى أن تحل محل الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية التمثيلية هي صاحبة القرار، والديمقراطية التشاركية هي صاحبة الرأي والاقتراح.

السيد رئيس الحكومة،

نعم، نحن نقدر الحوار الاجتماعي وما يمكن أن يلعبه من دور في ظل الأزمات.

الحوار الاجتماعي حين يدرك الجميع بأن حاجة الوطن واقتصاد البلاد ووضع العباد يحتاج إلى تضافر الجهود لإقرار الإصلاحات الهيكلية، التي لا شك أن عائدها يكون في خدمة الصالح العام، هذا الإدراك يجعل لدى الجميع قدرة التحمل وتضحية من أجل استمرار الحوار الاجتماعي ومن أجل تلك المصلحة السالفة الذكر.

الحوار الاجتماعي ينتهي بتعاقد اجتماعي واضح، أساسياته الإصلاح من أجل خدمة المواطن، الاستقرار الاجتماعي من أجل المضي في تنمية البلاد، توسيع الحماية الاجتماعية وتثمين المكتسبات الموجودة من أجل الأمن الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة،

إن الاستثمار، نحن نعتقد بأن الاستثمار في مجال الحماية الاجتماعية هو تأمين اجتماعي بارز من أجل كذلك العدالة الاجتماعية، والأولوية للفئات المستضعفة ومحدودة الدخل.

السيد رئيس الحكومة،

نحن نثمن المجهودات التي بذلت في الجانب الاجتماعي، وتخصيص قدر مهم في إطار ترشيد النفقات العمومية، وخاصة إصلاح صندوق المقاصة، الذي يبدو جليا بأن هذا الاسترجاع، استرجاع هذه الأموال ذهبت إلى ما هو اجتماعي بشكل بارز وواضح وجلي، لا ينكره إلا جاحد.

السيد رئيس الحكومة،

نحن نعتقد ونثمن الأمر المتعلق بتقليص الفوارق الاجتماعية، تقليص الفوارق المجالية، سد العجز في المجال الصحي والمجهودات المبذولة، سد العجز في مجال التعليم، كل ذلك كان يمكن أن يكون في إطار تعاقد، تعاقد اجتماعي ينهيه الحوار الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة،

بقدر ما نثمن ذلك، نحن ندعو إلى حوار اجتماعي ممأسس، تشارك فيه جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات الحكومية، قطاع عام، يشرف عليه السيد وزير الوظيفة العمومية، وقطاع خاص، يشرف عليه السيد وزير التشغيل، وكذلك حوارات مباشرة، وأنا أشكر الاتحاد العام لمقاولات المغرب، اللذين ساهموا من أجل أن يكون الحوار ثنائي على مستوى المقاولة من أجل تنافسية المقاولة، لكن أيضا من أجل تنافسية الاقتصاد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتيحي:

السيد رئيس الحكومة،

للأسف الشديد، ونحن نخاطبكم، نخاطبكم بإحباط كبير. لا نخفيكم أننا نحس بإحباط كجزء من الإحباط الذي تحس به عدة شرائح عديدة من المجتمع.

ما وقع، السيد رئيس الحكومة يوم الخميس يسائلنا جميعا لأنه يطرح علينا سؤال:

هل نحن فعلا نعيش في ظل دستور 2011؟

لقد أصاب ما حدث في مقتل ما تعاقد عليه الشعب المغربي في هاذ الدستور ديال 2011. لا يهم القانون عندما نمتهن كرامة الإنسان.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، نحن محبطون من مقاربتكم للحوار الاجتماعي. بالنسبة لنا الحوار الاجتماعي مستويين:

المستوى الأول، أن نحافظ على التراكمات التي تحققت في هذا المجال. من بين التراكمات الأساسية التي تحققت في الحوار الاجتماعي مؤسسات الحوار الاجتماعي وانتظامية الحوار الاجتماعي.

للأسف، اليوم ليس هناك انتظامية في الحوار الاجتماعي، ليس هناك مؤسسات للحوار الاجتماعي.

صحيح كانت لقاءات، ولكنها لقاءات خارج سياق المؤسسات وخارج سياق الدورية اللي خاصها تكون احتراما حتى للسابقين اللذين أسسوا لهذه التراكمات.

التجربة السابقة في عهد الحكومات الثلاث السابقة وصلنا إلى تعاقدات. اليوم في عهد الحكومة ديالكم، السيد رئيس الحكومة، نحن بعيدون جدا على أي تعاقد، وكذلك الوزارتين المسؤولتين أساسا على الشق المتعلق بالقطاع العام والقطاع الخاص، لم، لم نصل ولو إلى أي تعاقد بسيط مع هاتين الوزارتين.

لذلك، السيد رئيس الحكومة، عندما تتحدثون على الإنجازات في إطار الحوار الاجتماعي، أنتم من اتخذتم المبادرة للحسم فيها، ولم تكن منتوج لحوار تشاركي داخل مؤسسات الحوار الاجتماعي.

الحوار، الديمواقراطية التشاركية هي معطى جوهري في الديمقراطية بصفة عامة، لذلك من فملي كنتذاكرو على الديمقراطية التشاركية هي لم يذكرها دستور 2011 على سبيل العبث، لذلك، فالسيد رئيس الحكومة، كذلك ملي كنا كنطالبكم وطلبناها عدة مرات، كنقول لكم: أودي، السيد رئيس الحكومة، جيبوا لنا قانون النقابات، راه احنا محتاجين لقانون النقابات، علاش؟ الفصل الثامن ديال الدستور ينص بصريح العبارة على قانون النقابات، لماذا تغييب قانون النقابات؟

كذلك، السيد رئيس الحكومة، اخذيتوا المبادرة فيما يتعلق بالتقاعد وعرضتوا مشاريع القوانين يوم الخميس، بالتزامن مع التعنيف، والتعنيف، نقول لكم، السيد رئيس الحكومة، احنا استغربنا للتناقضات داخل الحكومة، أنتم قلتم كلام داخل مناسبة داخل حزبكم. السيد وزير الداخلية، قبل قليل في مجلس النواب قال توصيف، والسيد وزير العدل، قال قبل ذلك قال توصيف، اعطيونا حقيقة ما جرى، اعطيونا حقيقة ما جرى لأنه هذا يعيدنا، السيد رئيس الحكومة، إلى ما قبل ماشي ما قبل دستور 2011 فقط ولا إلى ما قبل التعاقدات والتراكمات اللي تحدثنا علينا قبل.

ذكرتوا، السيد رئيس الحكومة، دوزتوا التقاعد. احنا كنقولو لكم هذا أنتما كحكومة دوزتوا هاذ الشي خارج الحوار الاجتماعي، لكن كنا نريد على الأقل حتى إلى ما سمعتوش النقابات، اسمعوا للمؤسسات الدستورية اللي ساهمت في هاذ النقاش حول التقاعد، أين هو؟ احنا طلبنا غير إجراء مقياسي في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ما جاش.

لذلك، السيد رئيس الحكومة، احنا كنقابات نرفض المقاربة، نرفض مطلقا هاذ المقاربة اللي تبعتوها، ونقول متشبثون بإصلاح شمولي، يمكن انختلفو، ولكن على الأقل نختلف داخل المؤسسات، ماشي كل واحد ياخذ القرار ديالو بحكم تواجده كرئيس الحكومة

وبحكم استقوائه بنتائج انتخابات سابقة.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، التراكمات راه جوهرية. ملي تذاكرتوا على ما يمعنا كمغاربة على المؤسسة الملكية، أذكركم، السيد رئيس الحكومة، أننا كحزب ساهمنا في انتقال سلس للعرش على حساب الحزب، وكان هناك من بنى شعبيته على إضعاف شعبه، لذلك لا نختلف على هذا، هو ما يجمعنا ويقوينا، وإنما يجب أن نحافظ على كل التراكمات في هاذ المجال وفي المجالات الأخرى.

لذلك، السيد رئيس الحكومة، نعتقد بأننا بحاجة ماسة كمعطى جماعي نتشبثو بمؤسسات الحوار الاجتماعي.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

غتشوفي الحساب دابا.

اسمحي لي، السيدة المستشارة المحترمة، دابا الدقائق التي تم التنازل عليها من طرف فريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي واش لفائدة فريق الاتحاد المغربي للشغل ولا للكونفدرالية ولا..؟ مجموعين.

إذن، كلمة واحدة باسم النقابات؟ آه شكرا. تفضلي.

عندك جوج، ثلاث دقايق زايدة، جوج، أربعة، خمسة، أربعة دقايق زائدة عن الحصة ديالك.. هي 14 دقيقة، لك ذلك، تفضلي، تفضلي، أنا ما عنديش (calculatrice).

13 دقيقة عندك.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي، زملائي المستشارين المحترمين،

باسم مستشارات ومستشاري المركزيات النقابية الأربع: الاتحاد المغربي للشغل، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الفيدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أتناول الكلمة، السيد رئيس الحكومة، لمساءلتكم عن مآل الحوار الاجتماعي؟

أتناول الكلمة لمساءلتكم، وشعارات المحتجين طبعا تشجب وتندد إلى ما آلت إليه الحريات العامة، وعلى رأسها الحرية النقابية، حرية التعبير والاحتجاج والتظاهر السلمي، ولعل تعنيف الأساتذة المتدربين يعد أسوء مظهر، السيد رئيس الحكومة، لقمع الحركات الاحتجاجية بعد دستور 2011، ومن طرف حكومة يرأسها السي عبد الإله بنكيران، اللي كينتمي للعائلة التعليمية، وسيظل هذا التعنيف والتعنيف وقمع الاحتجاجات اللي سبقت ديال الأطباء وديال الحركة النقابية بصفة عامة وكل الحركات الاحتجاجية وصمة عار على جبين هذه الحكومة.

وإننا نعتبر أن قسمكم بأغلظ الأيمان على أن لا تراجع عن قراركم التراجعي بخصوص المرسومين المشؤومين لدليل–وأي دليل–على عدم إيمانكم بفضيلة الحوار.

إن قراركم بتعليق أو بالأحرى بوأد الحوار الاجتماعي يعد مُخالفا للمواثيق الدولية ولمقتضيات الدستور وللخيار الديمقراطي والمقاربة التشاركية ومبادئ الحكامة الجيدة وتشجيع المفاوضة الجماعية وكل ما جاء به الدستور.

السيد رئيس الحكومة،

في الواقع عندنا معكم خلاف جوهري مرجعي، يكاد يكون مذهبيا حول الحوار الاجتماعي ومفهومه ومقوماته ومخرجاته.

الحوار الاجتماعي بالنسبة لنا احنا هو اللي كتنص عليه المواثيق الدولية وكينص عليه الدستور وكتنص عليه مدونة الشغل، هو الاتفاقية 144 بالنسبة للحوار الثلاثي، هو ما غيره من الحوارات اللي جات بها مدونة الشغل.

لكن، الحوار الاجتماعي ماشي دردشة، ماشي تداول فقط عام حول قضايا لا تخضع لجدول أعمال محدد. الحوار الاجتماعي يخضع لجدول أعمال ولدورية محددة، أجهزت الحكومة عنها، ومنهجية تشاركية تجاهلتموها في عدد من المشاريع، خاصة منها مثلا مشاريع المالية، واللي كان آخرها جاء أجوفا، ليس فيه ولا مقتضى واحد لصالح العمال.

الحوار بالنسبة لنا، السيد رئيس الحكومة، هو الحوار الذي يفضي إلى اتفاقات ملزمة للأطراف، وهاذ الشي اللي سميتوه في مجلس النواب وفي مجلس المستشارين قلتي ما كنعرفش للإخراج، الاتفاقات اللي كتنتج على هو اللي اسميتوه إخراج.

هاذيك الاتفاقات هي اللي كتوثق لالتزامات الأطراف، السيد رئيس الحكومة، واللي كتبقى ولو كتمشي الحكومة وكتجي مورها حكومات أخرى.

ابحال اللي جا في المداخلات اللي قبل، هاذ الشي ماشي جديد على المغرب، الحركة النقابية بوعيها وبنضجها وبالتراكمات اللي حصلت عليها استطعت أنها تعمل 4 اتفاقات مع 4 ديال الحكومات اللي سبقتكم بما فيها الحكومات التكنوقراطية، واللي كان فيها مثلا آخرها ادريس جطو، عملت اتفاقات مع حكومة الفيلالي، مع حكومة عباس الفاسي، مع حكومة عبد الرحمن يوسفي، وعلاش؟ علاش؟ احنا ما فهمناش علاش انتوما ما قدرناش ما استطعناش باش يكون معكم اتفاق؟

يمكن لنا نقولو، السيد رئيس الحكومة، بأن (schéma) الأساسية ديال هاذ الحكومة هي التنكر للالتزامات السابقة والموثقة، وعلى سبيل

المثال لا الحصر، بنود 26 أبريل، اتفاق 26 أبريل اللي هي التزامات، فين هو إحداث درجة جديدة؟ هذا التزام.

التعويض على المناطق النائية، تمكين موظفي الدولة والجماعات المحلية من التأمين عن حوادث الشغل، مراجعة منظومة الأجور، مراجعة منظومة الترقي، وإلى كانت هاذ البنود كتعتبروا بأن عندها انعكاس مالي، كاين بنود أخرى في الاتفاق اللي ليست لها كلفة مالية على خزينة الدولة، منها توحيد الحد الأدنى للأجور في الصناعة والفلاحة، هاذ الشي كيتعلق بالفرقاء الاجتماعيين.

خصكم تعرفوا، السيد رئيس الحكومة، بأن الفلاحين ما كيتقضاوش أكثر من صافي يومي ديال 65 درهم في النهار، وبلي 90% منهم غير مصرح بهم في الضمان الاجتماعي.

إحداث تأمين يعوض العمال في حالة التصفية القضائية للمقاولات، هذا التزام، والآن، خاصة وأن جل الأحكام ديال القضاء ما كتلقاش طريقها للتنفيذ، إلغاء الفصل 288، عندكم رأي ديال المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن 288، التصديق على الاتفاقية 87 المتعلقة بالحرية النقابية، تخصيص جزء من ودائع صناديق التقاعد اللي كتفوق 230 مليار درهم لتمويل مشاريع السكن الاجتماعي، هاذ الشي كلو موثق وهاذ الشي كلو التزامات.

السيد رئيس الحكومة،

خديتوا قرار مثلا قلتوا وجبتوا في الرصيد ديالكم 3240 يوم، هاذ 3240 يوم على أهميته، على اعتبار أنه نسبيا عالج واحد الجزء من الإشكالية، أولا، هو اتفاق ديال الفرقاء الاجتماعيين في مجلس الإدارة، الآن ولو بهاذ الاتفاق باقين الناس.. ماشي حل للإشكالية، الحل هو أنه يكون عندهم معاش، عندهم حد أدنى للمعاش باش تكون عندهم تغطية صحية.

السيد رئيس الحكومة،

كذلك تكلمتيوا على التعويض عن فقدان الشغل، التعويض عن فقدان الشغل وانتما كتعرفوه اللي تم عليه توافق ما بين الفرقاء الاجتماعيين، شحال كيستافدوا منو الآن؟ كيستافدوا منو 3% لأنه كان من المفروض أن يعوض 250.000 حالة، خذاوا منها 25.000، وهاذ 25 ألف 3% فقط منها اللي الآن ما كتعداش 7000 حالة، هي اللي كتستافد من هاذ.. وكان من المفروض أن الحكومة تساهم تعطي مساهمتها لأن عندها مسؤولية في التشغيل ومسؤولية في البطالة، وبالتالي كان خاصها تكون مساهمة مستديمة باش نساهمو في الديمومة ديال هاذ النظام.

ما أفاض الكأس، السيد رئيس الحكومة، هو المقاربة ديالكم لإصلاح أنظمة التقاعد، المقاربة اللي اعتمدتيوها وسميتيوها ب "إصلاح"، إصلاح أنظمة التقاعد بالنسبة لنا ليس إصلاحا، بل هي مقاربة انتقائية وتجزيئية ومحاسباتية وليست شمولية، بحيث أن ذوك المشاريع اللي جاوا واللي دوزتوا في مجلس الحكومة ديال 7 يناير بطريقة انفرادية، تروم فقط تأجيل الأزمة المالية، وكتعتبر تكريسا لسياسة فرض الأمر الواقع واستهتارا واستخفافا بالحركة النقابية المغربية وخرقا لمنهجية الحوار الاجتماعي، ضربا بعرض الحائط 10 ديال السنين، 10 سنين من العمل والدراسات التي أنجزت في إطار اللجنة الوطنية واللجنة التقنية للتقاعد.

هربتوا الملف، السيد رئيس الحكومة، هربتوه وديتيوه لمؤسسة دستورية أخرى، وما خدتيوش برأيها، وفي نهاية المطاف جبتيوا في خرق تام للمنهجية الديمقراطية والتشاركية جبتيوا مجرد معالجة جزئية لتأجيل الأزمة على حساب الموظفين والموظفات، على حساب الموظفين، اعتمادا على الثالوث الملعون اللي فيه الزيادة في (les cotisations)، الزيادة في السن وكذلك النقص من المعاش، واش كتعتبروا هاذ الشي إصلاح؟

في الحقيقة احنا عندنا معكم مشكل على أشنو هو مفهوم الإصلاح، درتيوا المقايسة واعتبرتيوها إصلاح، ودرتيوا رفع الدعم واعتبرتيوه إصلاح، واحنا بالنسبة لنا هاذو بجوج بهم هاذو حقيقة الأسعار، وضع المواطن المغربي أمام حقيقة الأسعار وبعيدين كل البعد عن ما يمكن أن نسميه إصلاحا، لأنه ما معاهش إجراءات مواكبة صحيحة وقادرة عن رفع المعاناة على الشعب المغربي.

جبتيوا، السيد رئيس الحكومة، بالنسبة للحد الأدنى للمعاشات. صحيح، رفعتيوها ل 1500 درهم بالنسبة للوظيفة العمومية، ولكن قصيتوا القطاع الخاص، علاه هاذوك أجراء والأخرين أجراء؟ علما بأن لا يتعدى الناس في القطاع الفلاحي المعاشات ديالهم ما كتعداش 1000 درهم، هاذوك المشاريع ما عالجتش الإشكالية ديال التمييز ما بين المنخرطين نظام منح رواتب التقاعد واللي باقيين تنديرو لهم كنحتسبوا لهم المعاش على أساس (le salaire moyen de carrière revalorisé)، وفي حين أن في الصناديق الأخرى كاين 8 سنين هنا، وكاين هاذ الشي اللي كتجيبوا لنا كذلك على مستوى ولا اللي جبتوه على مستوى نظام المعاشات المدنية، بلا ما ندوي على نظام المعاشات العسكرية، لأنه كذلك كياخذ من خزينة الدولة وكتعتبروه أنتما بأن ما خاصكمش تديروا نفس المجهود بالنسبة للموظفين المدنيين.

السيد رئيس الحكومة،

جبتيوا كذلك بغيت نقول على (SMIG[5]) في الوظيفة العمومية، (SMIG) في الوظيفة العمومية قول لنا شحال شمل؟ 52 ألف موظف، شحال غادي تزادهم؟ غادي تزادهم في أحسن الأذحوال 200 درهم، قسمها على 30 يوم غادي تشوف شحال؟ وشحال غادي يتزاد عليهم

[5] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie

في الاقتطاعات؟ غادي تزاد عليهم على الموظفين ما بين 140 درهم وما بين 2000 درهم حسب الفئات ديال الموظفين، وبالتالي هذاك.. وما بين 2000 درهم بالنسبة للأستاذة ديال الأطباء الأساتذة ديال الاقتطاعات بالنسبة للتقاعد.

السيد رئيس الحكومة،

جيتيوا كذلك بتوسيع ما سميتموه بتوسيع الحماية الاجتماعية للشرائح اللي ما عندهاش حماية اجتماعية، صحيح مزيان، ولكن خطفتيوا لنا الملف ديتيوا الملف وخرقتوا المنهجية الديمقراطية، خرقتوا كان هاذ الملف كذلك محور عند اللجنة التقنية واللجنة الوطنية للتقاعد، وديتيوه ومشيتيوا للناس اللي ساهلين مشيتوا فقط (les professions libérales)، مشيتوا للمهن الحرة، علاش؟ لأن بعدا عددهم غير 58 ألف في هاذ المهن الحرة، ونقول لك واحد المسألة اللي يمكن، أنت رئيس الحكومة، ما رديتي لهاش.. بالنسبة للمهن الحرة.

المهن الحرة هاذو (ce sont des retraites sûres et des cotisations pas très sûres)، واشكون اللي غادي يخلصها ابحال اللي كيوقع الآن؟ هما الناس اللي كيخرجوا ما عندهمش 3240 يوم، فحذاري.

مزيان تديروا التغطية الصحية، ولكن في إطار نظام خاص بالمهن الحرة، ماشي في النظام العام، غير كنقول لك، لأن تفاديا لهاذ الشي.

على كل حال، أمام هاذ الشي كلو، السيد رئيس الحكومة، النقابات كانت ردها جد متوازن وردها كان مسؤول، والآن ستواصل كنساءلكم والآن من بعد هذا الاعتصام الأخير ديال هاذ النهار، كنساءلكم.

هل ستواصل الحكومة تماديها في التعنت وخرقها للقوانين الجاري بها العمل والهجوم على المكتسبات؟ ماذا تنتظرون حتى تغيروا من مقاربتكم؟ إنتفاضات شعبية كما وقع في يونيو 81 ولا في ديسمبر 1990، فمن له مصلحة، السيد رئيس الحكومة، في إضعاف وتحقير الحركة النقابية وتأجيج الاحتقان الاجتماعي؟

إن المركزيات النقابية عازمة كل العزم عن لعب أدوارها الدستورية، ولن تسمح بمصادرة حقها في الدفاع عن مصالحها وعن مصالح الطبقة العاملة بكافة الوسائل النضالية المشروعة.

وإذ نحملكم كامل المسؤولية للنتائج التي يمكن أن تنتج عن هذا الوضع، نعبر لكم عن تشبثنا بحوار اجتماعي جاد ومسؤول، السيد رئيس الحكومة، كأداة قانونية وديمقراطية لتدبير الخلافات والنزاعات الاجتماعية والاستجابة للمطالب المشروعة للطبقة العاملة واحترام القانون والمساهمة في وضع السياسات العمومية، خاصة الاقتصادية منها والاجتماعية.

وشكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات في حدود ما تبقى في رصيدكم من وقت. راه رديناه لك.. زد ألسيد رئيس الحكومة، تفضل.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله.

هاذ الكاس الوحيد هذا باش نشركو...

السيد رئيس المجلس :

الملح.

السيد رئيس الحكومة:

ما كنشركوش الطعام، نشركو الشراب.

السيد رئيس المجلس:

نشركو.. هاذي عجبت للسي الوفا.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

راه واخا تديروا اللي درتيو ما تنقدرش نبقى.. لابد اشوية ديال الدعابة باش.. مع الأسف، اللي اعطى الله هو هذا. لو كان كان اشوية ديال الإنصاف يرد لي شوية ديال الوقت وليني.

السيد الرئيس،

الكلام ديال الإخوان كان فيه إشكاليات أساسية، ما غنردش على كلشي لأن من الصعب الوقت اللي..، مع الأسف، ضاع لنا اشوية ديال الوقت في ذاك المشاكسات.

الأولى هي الحوار، حتى واحد ما قال ما كانش حوار، كان حوار واعترفوا به بطبيعة الحال، وحتى إلى ما ابغاوش يعترفوا ماشي مشكل، يعني 10 ديال الجولات، 10 ديال الجولات ماشي ديال اللقاءات، 10 ديال الجولات أو 11 كنتذكرش ديال الحوار مع النقابات اللي كتربطني معها ومع الزعماء ديالها أحسن العلاقات كلهم، الحمد لله، معهم ومع الزعماء ديالهم وتنحضر في الحفلات ديالهم وتيفرحوا بي العمال ديالهم وتيصفقوا علي ملي تندخل، فهاذ الحوار هذا كان، قيل، هل هذا الحوار ماشي دردشة؟

لابد من اتفاق مثلا، أنا اسمحوا لي، الأخ السي فاتيحي، الاتفاق ديال

26 أبريل ديال من؟ الحكومة ديال عباس الفاسي هي اللي وقعاتو ولكن اشكون اللي طبقو؟ احنا، احنا اللي طبقناه، وكان خاصكم النقابات غير هاذ القضية هاذي تعتبروها كافية، اعلاش؟ لأنه هذاك الحوار، السي فاتحي، كان في ظروف اصعيبة ديال المغرب، كانت فيه الحكومة في حالة صعبة جدا، واتفقت معكم، السي فاتيحي، باش تزيد لكل موظف 600 درهم في الشهر، و600 درهم في الشهر بالنسبة للموظف ليست شيئا، ولكنها بالنسبة للخزينة كل 100 درهم هي 500 مليون درهم، كل 100 درهم 500 مليون درهم، وهاذيك 600 درهم هي 13.2 مليار ديال الدرهم، هاذي ملي جات الحكومة لقت البترول طالع، المقاصة دات لنا 57 مليار ديال الدرهم، الإشكاليات كلها صعبة، الواردات ديالنا من عمالنا في الخارج تراجعت، السياحة تراجعت، ومع ذلك الحكومة قالت، لا، هاذ الشي اتفقت عليه النقابات نطبقوه مع الموظفين، هذا بوحدو كان كافي.

لكن ماشي هاذ الشي فقط، ولات الترقية أوتوماتيكية، اللي تعطل 4 سنين كيدوز، اشحال كتكلف هاذي للدولة؟ كتكلفها بين 5 و7 ديال المليار ديال الدرهم سنويا، هاذي كذلك قلنا ما نتراجعوش عليها، بكل صراحة راه هاذو الفلوس ديال المغاربة، احنا كنعطيوكم الفلوس ديال المغاربة، هاذي هي الحقيقة.

هاذ الشي هذا كتقولوا اليوم ما كملتيش. صحيح، ما كملتش الاتفاق كلو ديال 26 أبريل اعلاش؟ ما كملتوش لأنه ما يمكن ليش، إلى جينا نزيدو دابا الدرجة الجديدة الإضافية خاصنا 5 ديال المليار ديال الدرهم أخرى، اسمحوا لي، الإخوان النقابات، ما عنديش (tout simplement)، ملي يكون بكل فرح، وإذن احنا باقي ما كملناش الاتفاقية الأخرى وخاصنا ضرورة ندير اتفاقية، اعلاش غنديرو اتفاقية ؟ عاونونا بعدا نكملو هاذي.

ثانيا، الإخوان ديال النقابات هاذ القضية ديال الحوار لو كان ما كانش هاذ الحوار عندو ملي كنجي تنستجب لكم، ملي قالت الأخت آمال، السي موخاريق هو اللي اجبد لي القضية ديال 3240 يوم، والنهار اللي جبدها لي شديت في راسي، استجبت لها لأن حقا حتى تذكرت قول عمر: "يا ليت عمر لم تلده أمه"، واش الإنسان اللي خدم 3200 يوم كتبقى لو 40 يوم كيضيع لو كلشي، استجبت. دابا قلتي لي، لا، ماشي ذاك الشي اللي مطلوب، مطلوب تدير لو معاش.

أنا نقول لك واحد القضية، ما عندي مانع، ولكن كان يجب أن يقال لي هاذ النهار الأول اللي قال اللي السي موخاريق هو هذا، والأمور الأخرى لسنا، لا اللي قلت لكم ذاك الشي كلو، وأنا طلبت الناس ديال (la CNSS[6]) باش يفكروا لي في القضية ديال الوالدين ديال العمال، إلى آخره.

كتقولوا لي ما كتعرفش تدير الإخراج السي عبد الإله. إيوا آش غنقول لكم؟ اللي جاب الله هو هذا، هاذ القضية ديال الإخراج نديرو واحد الاجتماع ونتفقو على هاذ الشي كلو، في الحقيقة ربما السبب هو أنني أسرع في الإستجابة لكم، الأخت آمال، حتى حاجة ما درتها إلا استوحيتها من عندكم. لما كتجيو عندي للاجتماعات وكنتكلم أنا وياكم، كنسمعكم آش كتقولوا، ملي كنسمعكم آش كتقولوا كنحاول نستاجب، ملي كنستاجب كتقولوا لي اعلاش استجبتي؟ كان خصك، السي عبد الإله، حتى تجمع هاذ الشي كامل ونديرو واحد الحفلة ونوقعوها و(c'est tout)، وهاذ الشي ما كنعرف لوش، إلى ابغيتو تواخذوني اعلاش استجبت لكم، راه المهم عندكم انتما هو التحسين ديال الحالة ديال العمال والموظفين والعمال الفلاحيين وغيرهم، وأنا ما عمرني ديت لكم شي حاجة، تنقول لكم راه أنا اللي درت هاذ الشي، إلا شي حاجة إلى كنت أنا اللي بادرت لها، وبادرت لها باش الأخت؟ بهاذ الحس اللي عندي واللي عندكم واللي عند النقابيين، وهو كتحنوا على الناس اللي ما عندهمش، كتدافعوا عليهم، ماشي بوحدكم، حتى أنا معكم. ابغيتو تحيدوا لي هاذ القضية تحيدوا..؟ ما تقدروش تحيدوها، التاريخ يثبت هذا، من النهار اللي تزاديت وأنا هكذا، وأنا ابن خمس سنوات وست سنوات وأنا كندافع على كل من استطعت أن أدافع عنه.

فكرتني فواحد النهار واحد الدري تعرض لواحد الدرية، امشيت كنتدابز أنا وياه، هز طرو طوار ضربني به، غير دابا تفكرت.

أرا لنا دابا امشيتو للتقاعد، سمحوا لي، امشيتو للتقاعد اتهمتيوني بالتهريب. الله يخليكم الإخوان، هاذ القضية ديال التقاعد أشنو حكايتها؟ هاذي حكايتها بسيطة، هاذي أنا سمعتها ملي كنت نائب برلماني هذي 10 سنين بلا ما تكون واضحة عندي، ملي وليت رئيس حكومة جيت لرئاسة الحكومة جا عندي السي نزار بركة وجاب لي الموظفين اللي كيسيروا التقاعد (CMR[7]) بالخصوص، داروا لي واحد العرض، أشنو المفاد ديال هاذ العرض؟ إذا ابقينا في هاذ الشي اللي كنديرو دابا في التقاعد من هنا لـ 2021 غناكلو الرصيد اللي جامعين، والمتقاعدين ما غادي يوصلهم ولا درهم واحد، ما العمل؟ قال لك السي عبد الإله، ها هو العمل، جيتيو، الله يجازيكم بخير، هنا في مجلس المستشارين اطرحتو علي السؤال، جيت قلت لكم هاذ الشي هذا، أنا آش داني للتقاعد أعباد الله؟ آش بيني وبين التقاعد أ آمال؟ مالي أنا ومال التقاعد؟ أنا كنفكر في الموظفين سيفقدون تقاعدهم والحلول، مع الأسف، ملي أنا كنتكلم مع الناس اللي كيسيروا التقاعد كيعطيوني أرقام، وانتما كتعطيوني كلمات.

ابقيت معكم، حاولت معكم، حاولت معكم، حاولت معكم، حاولت، لا، رقصت ولينت، وفي الأخير قلت واخا، أنا دابا في هاذ اللجنة ديال التقاعد ما تفاهمتش أنا والإخوان دالنقابات اللي كنعزهم وغنبقى نعزهم، وغنقول لكم اللي ابغى يدابزني مع النقابات راه غالط، راه أنا ما نصلحش نتدابز مع النقابات، الأحزاب كنتنافس أنا وإياها، ولكن النقابات أنا ماشي ضدها.

[6] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

[7] **C**aisse **M**arocaine des **R**etraites

ولهذا، هاذ التقاعد هذا صيفطتوللمجلس الاقتصادي والاجتماعي، انتما حاضرين فيه، وتذاكرتيو واتفقتيو، وملي جيتيو للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إكراما لكم دار مجموعة ديال المقترحات، كنا غاديين في 65 ردها 63، كنا غاديين في واحد العدد ديال الأمور ردها للور. هاذ الشي هذا اللي دار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ملي جا ما كانش كافي، ولكن قلنا شي باس ما كاين، آمين، نديروه، ولكن انتما ما بغيتوش تصوتوا عليه، لأن، الأخت آمال، السياسة ماشي هي فقط تطالب، هي كذلك تتنازل، والناس اللي معك ماشي فقط تدير لهم خاطرهم، كذلك تقول لهم اسمعوا لي، راه أنا درت جهدي وراه ما يمكنش نديرو شي حاجة اخرى، راه الإمكانيات ديال الدولة هي هاذي، راه هاذ الشي ديال التقاعد، الأخت آمال، في 8 سنوات غادي يكلفنا 41 مليار ديال الدرهم، في خمس سنوات 8 مليار ديال الدرهم. احنا كدولة 8 مليار ديال الدرهم كل سنة، وقولي لي، الأخت آمال، أشنو كنواخذ أنا على راسي؟ اللي كنواخذ على راسي هو اللي ما درتوش ملي جيت، اعلاش؟ لأنه العام الأول امشات لنا مليار درهم في 2014 و 2015 هذا اللي يالاه داز امشات لنا 3 مليار ديال درهم، ودابا هاذ العام غتمشي لنا 6 دالمليار ديال الدرهم، هي 10 دالمليار ديال الدرهم من أموال المتقاعدين، هذا الرصيد اللي اجمعتو ملي كنتيو موظفين، وذاك الشي اللي كنتيو كتربحوا، لأن كان ذاك الشي اللي كيدخل أكثر من ذاك الشي اللي كيخرج كنتيو كتربحوا، واحد الوقت ولى ذاك الشي قد قد، دابا ابديتيو كتخسروا 10 دالمليار ديال الدرهم ضاعت، كل عام كتضيع المردودية ديالها حوالي مليار ديال الدرهم.

هاذي اللي أنا نقول لكم، وربما كون اخرجتيو كتقولوا خصنا نطيحو عبد الإله ابن كيران لأنه ما دارش الإصلاح من النهار الأول ونخرج معكم، هذا هو، هاذي هي الروح الوطنية، ماشي غيربقى الإنسان يعني متشبث بموقف ليس فيه المصلحة، واخا دابا نديرلكم أنا خاطركم وما ندوزش هاذ التقاعد، وتجي الحكومة الأخرى وتدير هاذ الشي في 2018 غادي يتخاذ من عند الموظفين كل ما يحتاج صندوق التقاعد بقوة القانون، ذيك الساعات ماشي 1، دابا دايرين الزيادة ديال 4 احنا والزيادة ديال 4 انتما، كل عام واحد النقطة، نقطة العام الأول، نقطة العام الثاني، نقطة العام الثالث، نقطة العام الرابع، الحكومة من جهة، واسميتو، هاذيك الساعات ماشي 4 نقط اللي غيتزادوا، هاذيك الساعات 20 % اللي كنخلصو دابا مجموعين غادية تولي كذا و30% ياك؟ اشكون الإخوان اللي حافظين، 42% غادية تولي.. 42% اللي غادية تولي.

اسمحوا لي، راه أنا درت هاذ الشي لأنني ماشي بخاطري ابحال إلى غادي لشي حفلة، أنا داير هاذ الشي لأنني مكره، ما عنديش اختيار، اسمحوا لي، وهاذ الإصلاح ديال التقاعد ديناه للحكومة وامشينا وأنا كنطالبكم دابا، الله يجازيكم بخير، واخا كان عندكم هاذ الموقف كنطلبكم باش تراجعوا هاذ الموقف، أنا مستعد نعاودو نتلاقاو باش يدوز في مجلس المستشارين ماشي بسرعة، ابغيتو يدوز بالإجماع، ويدوز في مجلس النواب بالإجماع، وإلى كان ممكن نعملو شي حاجة أخرى باقية، إلى كان ممكن نزيدو نحسنو اشوية شي حاجة بالنسبة للموظفين على راسي وعيني، إذا كان ممكن.

المسألة الثالثة، الإخوان، القضية ديال هاذ الإخوان اللي وقع لهم هاذ الشي نهار الخميس، أولا، نبغي نقول للمواطنين، لكم أولا، ولهم من خلالكم، هاذ الإخوان هاذو ماشي كانوا متعاقدين مع الدولة وجبنا لهم شي حاجة جديدة، هاذو دخلوا على شرط، هذا شرط دارتو الحكومة من أجل أسباب، بعضها تقني وبعضها فلسفي، أشنو هو الفلسفي؟ الفلسفي أنا ملي جيت، الإخوان المستشارين والمستشارات، لقت بلي اللي بغينا نديرو فيه تكوين كيتخلعوا الوزراء، علاش كيتخلعوا؟ تيقول لك، السي عبد الإله، إلى كونت الناس اليوم غيجيوا غدا يقولوا لك أعطينا الوظيفة، وأنت ما عندكش الوظيفة، قلت لهم أنا هذا جانب حل الإجرام لا أخفي عليكم، علاش؟ لأنه أنا ملي تنكون المغربي واش نكونو إلى كانت الوظيفة نعطيها لو، ما كانتش أحسن يكون مكون ويقلب على راسو، إما بالقطاع الخاص إما في الخارج، ولا نقول لو ما نعطيهش الوظيفة وما نكونوش .

آلخوت، شي اشوية ديال التعقل، راه هاذ الشي غير معقول، قلت لهم أنا ما غنخافش من هاذ القضية، غادي نفتح التكوين على مصراعيه، وهاذوك اللي غيجيو يتكونوا غنقول لهم من الأول انتما نقول لكم من دابا ما كنواعدكومش بالوظائف، ولكن بغيت نكونكم، والرزق على الله، اسمحوا لي، كان متيسر للدولة على راسي وعني، ما غاديش ندخل لها أولادي، كان متيسر في القطاع الخاص مبارك ومسعود، ما كانش، راه، الحمد لله، الرزق واسع، وكاين بنادم كتكونو في الفيزياء والكيمياء كيمشي تيدير مشروع خاص به ولو بسيط، وذيك القراية كتنفعو باش كيطور هذاك المشروع وتيمشي به بعيد، هاذ الشي..

ثم كان عندنا واحد المشكل آخر كنا كندخلو الدراري يقراوا، ملي كنجيو نخرجوهم كنكونو عندنا 7000 منصب، 1000 ما كنلقاوش كيفاش نديرو لها، كتبقى حتى العام الجاي وكنبقاو واحلين تمايا، قلنا هاذ الشي كلو غنفضيو بهاذ الموضوع، جاوا الشباب ودخلوا على أساس هاذ الشي، دخلوا على أساس 1200 درهم ديال المنحة.

السيد الرئيس،

الله يخليك أنا كنتكلم، والكلام ديال رئيس الحكومة راه اصعيب في واحد الوقت صعب، ما كنقبلش التشويش.

1200 درهم ديال...

السيد رئيس المجلس:

السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

وجهت لي الكلمة، أرجوك استمع لي بضعة ثواني.

أنا أعترف لكم بأنني عاجز، لأنه هاذ الشي ماشي معقول. أنتما ملي كنتوا كتكلموا، الإخوان، ملي كنتوا كتكلموا، حتى واحد ما قاطعكم، هاذ الشي ماشي معقول، هاذ الشي ماشي معقول، راه أحنا في مؤسسة كنتعلمو شوية ديال الديمقراطية، والديمقراطية تحتاج إلى ديمقراطيين، وأبسط تعريف للديمقراطية هو تصنت لي كما تنسمع لك، هاذ الشي ما شي معقول، دابا لا تلومني، السيد الرئيس، إلى ما كانش التمثل ديال الديمقراطية، أنا ما شي مسؤول عليها.

السيد رئيس الحكومة:

السيد الرئيس،

الله يخليك، رد لنا الوقت، السيد الرئيس، الله يجازيك بخير.

السيد رئيس المجلس:

تفضل، تفضل.

السيد رئيس الحكومة:

الإخوان، هاذ الناس هاذو جاو على شرط واضح، و1200 درهم، سمحوا لي، أنا تنستغرب لهذا اللي كيقول بلي المنحة ديال 1200 درهم ناقصة، تيقولك لا، لأنه قبل كانت 2400 درهم ولا 2500 درهم، قبل، قبل. دابا هذا جيتي دخلت على هاذ الأساس، ودخلت على أساس غنكونو 10000 و7000، إن شاء الله الرحمن الرحيم، الوظائف ديالهم مضمونة، وهاذوك 3000 يمكن لهم يدوزوا عاود ثاني ذاك (concours) مرة أخرى، يمكن لهم يمشيوا يقريوا في القطاع الخاص، القطاع الخاص محتاج للأساتذة، ويمكن لهم يمشيوا للخارج إلى بغى الله، ويمكن لهم يديروا حاجة أخرى.

وأنا غنقول لكم واحد القضية، قلتها للسيد وزير الداخلية اليوم ملي كان غادي، أنا العام الجاي إلى كان خاصني 7000، السيد وزير الداخلية، غنكون 15000، وإلى قدرت غنكون 20000، لأنه خاصني نكون المغاربة، من بعد ذيك الساعات الرزق على الله، اللي ما خدم هاذ العام يخدم العام الجاي، وكاين ناس كيصيفطوا لي تيقولوا ليا السي عبد الإله، اسمح لنا، راه أحنا درنا معك قلة الصواب، ولكن دابا راه احنا نجحنا في (les concours) ، نجحنا من بعد عامين، بعد 3 سنين، كيجيب الله الرزق، ما غيمكنش لهاذ الناس هادو يفرضوا علينا، يقولوا لنا ضروري باش توظفونا كاملين، ما يمكنش، غادي نديرو (concours) في الأخير، هذا اللي كاين، وهاذ الشي هذا دخلوا على هاذ الشرط.

أرى لنا دابا الاحتجاجات، أولا، بعدا وقبل كل شيء هاذ الإخوان هاذي شهرين وهما دايرين الإضراب وتيحتجوا، واحد النهار داروا مظاهرة هنايا جات 10000 ولا ما نعرف شحال ما دارت لهم الدولة حتى شي حاجة، وهاذ المرة هاذي وقعت أحداث، صحيح، وهاذ الأحداث ملي وقعت، أنا مكانش عندي المعلومات، عيطت على السيد وزير الداخلية، من بعد دققنا الأمور السي الحموشي خرج كيقول أنا غندير بحث باش نعرف أشنو كاين؟

في الدول المتحضرة ملي تيوقع شي حدث والمسؤول كيقول غندير بحث، الناس كيوقفوا، كيتسناوا يدير البحث باش يعرفوا أشنو كاين، وإلا ما كنتيقوش في الدولة ديالنا.

اسمحوا لي، أنا ما كنعتبرش الناس اللي وفقوا التظاهرات رجال ديال القمع حاشى الله، هاذوك رجال الأمن أولادنا، وكيدافعوا علينا وكيسهروا ملي كنكونو ناعسين كيبقاو في (les estafettes) 8 ديال السوايع، ما تعرف واش لقاو ما ياكلوا ولا ما لقاوش، ولا يتوضاو ولا يصليو ولا كيفاش كانت الحالة ديالهم، الله اللي عالم بها، اعلاش اللي غادي نميز هاذو على هاذو؟ وراه كاين تما الأخ وتما الأخ ديالو، قال لي السي الحموشي، قال لي السي الوزير، وشفت في الصحافة أنه السي الحموشي غادي يدير دراسة، غيدير بحث باش يعرف أشنو وقع.

طيب أشنو ابغيتيونا نعملو؟ واش ابغيتو – جاوبوني بصراحة– ابغيتيو اللي ابغا يدير المظاهرة نخليوه؟ اللي ابغا يسد الشارع نخليوه؟ اعقلتيو ملي كنا كنجيو بالسيارات ديالنا ونبقاو واقفين في شارع علال بن عبد الله ما كنقدوش ندوزو، إلى ابغيتيو هاذ الشي قولوه لنا نديروه، راه انتما اللي كتشرعوا.

سمحوا لي، القرار ديال منع المظاهرات، إلى إلى كانت مرخصة ذيك الساعات الدولة كتدير لها الطريق، وكتدير لها رجال الأمن، هذا قرار كاين في القانون، وأنا كنتحمل مسؤوليتو اليوم كرئيس حكومة، ملي كيجي شي واحد وكيخالف القانون راه الاستعمال ديال القوة باش تردو عالي. شفتيو ولا ما شفتيوش هذاك السيد في الولايات المتحدة كيفاش خرج طالبة ما بغاتش غير تطرق التيليفون في وسط القاعة؟ أحنا بوحدنا في العالم اللي ما يمكنش لرجال الأمن يستعملوا القوة؟ وكيفاش غيديروا؟ أنتما دابا مع أولادكم ما كتستعملوش القوة؟

طبعا غتقولوا ليا القوة الغير المتناسبة، متفق معكم، ولكن هاذ الشي باش غنعرفو؟ واش غنولي أنا كناخذ المعلومات ديالي من الفيسبوك؟ هاذي الدول اللي كتحترم نفسها كتدير الدراسات، كتدير أبحاث، ذيك الساعات إلى ثبت بلي شي واحد خالف القانون بسبب غير مشروع ذيك الساعات يمكن لو يمشي للمحكمة، وكاين رجال أمن صيفطناهم للمحكمة، السي حصاد، ولا ما كاينش؟ وكاين اللي تحكم عليه وربما كاين اللي ربما مشى للسجن، لأنه ما تنساوش واحد القضية، اليوم رجال الأمن كتقولوا عليهم هاذ الشي غدا غتحتاجوا لهم

في النقابة ديالكم، ملي يجي شي فصيل ضد شي فصيل، وهاذ الشي وقع، وقع لما جاني فصيل ضد فصيل من نفس النقابة، وقال لك السي عبد الإله راه هاذو ما خلاوناش نجتمعو، كنت مضطر نعيط على السي حصاد ونقول لو صيفط الأمن يكون حاجز بيناتهم، ذيك الساعات ما غيبغيو لكش رجال الأمن يجيوا.

ردوا البال، الأمن سابق على كل شيء، "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف". ما تلعبوش، هاذي الدولة، وأنا كنتحمل مسؤوليتي، السي حصاد، أنا غنحلف لهاذ الناس قدام الله ما في راسي ذاك الشي اللي وقع نهار الخميس، ولكن أنا اللي مسؤول، قل لذوك الناس ديال الأمن هذاك الشي اللي وقع القرار أنا اللي كنتحمل مسؤوليتو، لأن أنا رئيس الحكومة ديالكم، وما يمكنش نكون معكم في واحدة وما نكونش معكم في الأخرى، ولكن الحاجة اللي هي ظلم ومخالفة للقانون هاذيك كل واحد عملها غادي يتحمل مسؤوليتو.

ولهذا، الله يجازيكم بخير، ما تنساوش لي المسؤولية ديال رئيس الحكومة، راه ماشي المسؤولية ديال رئيس الحكومة هي يعجب الناس، إلى كان من الضروري باش نؤدي أنا هاذ الشي الثمن ديالو في النهاية ديال الانتخابات اللي ما بقى لها إلا بضعة أشهر أنا مستعد، والحزب ديالي مستعد، ما العمل؟ إلى كانوا الإخوان كيقولوا لك أحنا ساهمنا في الانتقال السلس ديال العرش وأدينا ذاك الشي من الحزب ديالنا، إلى نجح حتى أحنا علينا الوقت باش نؤديو، حتى أحنا مستعدين نؤديو، ولكن ما مستعدينش يرتبك الأمن ديال البلاد.

وخاص الإخوان يعرفوا بأنه هذاك المرسومين ماشي حلفت ما نتراجع عليهم لأنني بغيت نتجبر على ذوك الدراري، بالعكس ذوك الدراري أنا كنتعاطف معهم، ولكن هذاك الشي كنقولو لهم لواحد السبب هو أنهم ملي جاوا ولا والديهم كون طبلنا منهم يسولوهم، يقول لو أو وليدي واش النهار اللي كنت داخل عرفت هاذ الشروط؟ غادي يقول لهم إييه أبا، غادي يقول لو أوليدي سير تقرا، وهذاك الشي اللي كنقول لهم دابا سيروا تقراوا، ماشي غتضيعوا القراية، غتضيعوا الوظيفة، راه 7000، تبارك الله، منكم غيدوزوا، و3000 آخرين أنا متأكد أنهم إلى ما دازوش ذيك العام إيدوزوا العام اللي من بعد.

هاذ الشي اللي باغي نقول لهاذ الشباب، وباغي نقول لهم بلي الناس اللي اليوم كيحرضوهم، وتيسهلوا لهم الاحتجاج وكيديوهم.. كنتعاطف مع كل واحد واحد منهم، هاذوك الناس غدا ما غيعرفوهمش، وما غيعقلوش عليهم، وهاذوك (les meneurs) لأنه اللي خاصهم يعرفوا هو أنه قبل اليوم كانت الدولة آش كتدير؟ دخلت عليك بالله إلى ما جاوب، السيد وزير الداخلية، شديتي شي واحد ديتيه للحبس؟ قبل اليوم عفاك إلى ما رجع شوف اشحال في المظاهرات كان كيمشي للسجن، باش الناس كيقول لك القمع، تيقول لك الإرهاب، ما نعرف أشنو أحنا تنديرو في هاذ الحكومة هاذي؟ حتى واحد ما مشى للسجن، وقبل اليوم راه ما كانوش تيتسناو، السي حصاد، حتى يجيوا لتما عاد يمشيو للسجن، كانوا كيجيو يديونا من ديورنا في 3 ديال الليل و2 ديال الليل، المغرب تيتقدم والحريات تتقدم والدستور ديال 2011، ولكن كاين فيه الدولة وكاين فيه المواطنين، خاصكم أنتما كسياسيين، كنقابيين، تعاونوا المواطنين باش يكونوا راشدين في التصرفات ديالهم، إلى ما كانوش راشدين في التصرفات ديالهم غيفقدوا الحريات ديالهم، غيفقدوا الحقوق ديالهم، إلى غير عبد الإله إبن كيران غتطيحوه طيحوه، أين هو المشكل؟ ولكن المغرب ما يرجعش للور، بهاذ الطريقة غيرجع للور.

أنا كنتمنى، إن شاء الله، ما يرجعش، وإن شاء الله ما غيرجعش.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم، شكرا للجميع على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

الملحق:

مداخلة المستشار السيد عبد اللطيف أعمو باسم مجموعة العمل التقدمي في موضوع الأسئلة المتعلقة بالسياسات العمومية حول "مدى حضور مسألة البيئة في السياسات العمومية المتعلقة بالطاقة":

من المنتظر أن يستقبل المغرب مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمواجهة تحديات المتغيرات المناخية هذه السنة بمراكش بعد ليما في 2014 وباريس في 2015.

فإذا كان لقاء ليما موعدا للتفاوض، ولقاء باريس موعدا للقرارات، فأملنا أن يكون لقاء مراكش موعدا للمبادرة.

ولكي يتحقق ذلك على الصعيد الوطني–ليكون المغرب قدوة بحق– علينا أن نتوفر على إستراتيجية وطنية متماسكة ومندمجة تدرج كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا يمر حتما عبر انخراط قوي وواعي واستباقي للدولة من خلال رؤية تنموية مستدامة.

فلمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، يتعين على بلادنا مضاعفة الإنتاج أربع مرات ما بين 2020 و2030، باعتماد خطة تزاوج بين الطاقة الشمسية والريحية وغيرها من الطاقات المتجددة الواعدة

في برنامج متكامل سيمكن من تعبئة استثمار يفوق 100 مليار درهم، وسيجنب بلادنا انبعاث 9.5 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا، بجانب خلق وظائف محتملة في قطاعات الطاقة المتجددة تفوق 23 ألف وظيفة في أفق 2020.

ويمكن اختصار الرهانات على المستوى الطاقي في إيجاد سبل لاستهلاك أقل يقلص من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وكيف لنا أن نضمن إنتاجا أفضل للطاقة مع الاستمرار في تعميم وتوسيع خدمات النقل والإضاءة والتدفئة وضمان الاستعمال الطاقي في مختلف الأنشطة الإنتاجية ... وغيرها.

وعلى مستوى الرهانات البيئية، فقد قدرت انبعاثات المغرب من ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن المحروقات في8.51 مليون طن سنة2012 (بزيادة قدرها 4.56 في المائة عن سنة 2000(، موزعة حسب كل نوع من المحروقات على الشكل التالي: البترول6.72 في المائة، والفحم7.22 في المائة، والغاز الطبيعي8.4 في المائة.

ويبدو أن قطاع إنتاج الكهرباء يتصدر نسبة المساهمة في انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة7.36% ، متبوعا بقطاع النقل ب9.27% ، والصناعة7,14% ، وقطاع الخدمات ب6.10% ، والاستهلاك الأسري ب 6.7%، والاستخدام الخاص 4%.

يتبين من هذه الأرقام أن قطاع الطاقة يتصدر القطاعات التي تساهم بحصة كبيرة في انبعاثات الغازات الدفيئة، لهذا يجب أن تتركز جهود المغرب في مجال الحد من هذه الانبعاثات، بشكل خاص، على هذا القطاع الطاقي.

والأكيد أن المسار العام يتجه أكثر نحو الانتقال بشكل تصاعدي إلى إنتاج طاقات متجددة لتلبية احتياجاتنا من خلال استغلال الطاقة الشمسية والريحية والكتلة الحيوية (biomasse ...) كما يمكن استغلال طاقات متجددة أقل شهرة كالطاقة الحرارية بباطن الأرض وتوظيف قوة التيارات البحرية.

ويعتبر الانتقال الطاقي حتميا لأن الموارد الأحفورية مثل النفط والفحم واليورانيوم ... تنفذ شيئا فشيئا، فيما الرياح والمياه وحرارة باطن الأرض والشمس ... يمكن استغلالها كموارد أكثر استدامة بصفتها وقودا لا ينضب.

ومن مزايا الطاقات المتجددة أنها تتسبب في انبعاثات أقل من ثاني أكسيد الكربون ومن الغازات الملوثة. وهي تساعد في ذات الوقت على ضمان أسعار مستقرة نسبيا لأنها تستغل موارد يمكن التنبؤ بها بسهولة.

لهذا أعد المغرب منذ سنة 2009 استراتجية طاقية وطنية ترتكز على خمسة محاور أساسية، وهي: تطوير المزج الطاقي في قطاع الكهرباء، وتسريع تطوير الطاقات انطلاقا من موارد متجددة، وجعل النجاعة الطاقية أولوية وطنية، وإنعاش الاستثمارات الأجنبية في مجال البترول والغاز الطبيعي وتعزيز الاندماج الإقليمي.

ومن المتوقع أن تمثل الطاقات المتجددة من مصدر ريحي وشمسي ومائي 2 ميغواط لكل واحد، في أفق انتاج بنسبة42% من الطاقة الكهربائية في سنة 2020 من مصادر متجددة. وسيمّكن مخطط المغرب للطاقة الشمسية، بعد استكماله، من تفادي انبعاث 7.3 مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون سنويا، بينما سيمكن برنامج الطاقة الريحية من خفض 6.5 مليون طن من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون سنويا.

ألا ترون معي، السيد رئيس الحكومة، أن المغرب، بتوفره على واجهتين بحريتين ممتدتين على طول 3500 كلم يتوفر على قدرة عالية لاستكشاف مؤهلات طاقية واعدة، في إطار المزج الطاقي، والمتمثلة في الطاقات البحرية.

ونلاحظ للأسف قصورا حادا في استغلال إمكانات إنتاج الطاقة الريحية في المجال البحري وكذا استغلال التيارات البحرية المنتجة للطاقة؛ والتي لديها ميزة كونها ثابتة من حيث الإنتاج.

نحن حقا بحاجة إلى تماسك في خياراتنا الوطنية على المدى البعيد من خلال الاعتماد على الخلايا الكهروضوئية، وطاقة الرياح، والطاقة في المجال البحري... ودعم الصناعات المبتكرة، البحث والتطوير، والشراكة.

وهنا تظهر أهمية المؤسسة الجامعية والبحث العلمي، الذي علينا توجيهه ودعمه لكي يولي اهتماما خاصا لبعد التنمية المستدامة والطاقة والبيئة من خلال تركيزها على أربعة محاور للأبحاث تتجلى في الطاقة والماء والبيئة والمواد المحلية والصناعة الغذائية والتنقل الحضري.

ومن الواضح أن هناك إرادة سياسية راسخة لضمان مستوى عال من الاندماج الصناعي في المسالك الجديدة للطاقات المتجددة الشمسية والريحية، من خلال إنشاء عدة مؤسسات للبحث والتكوين مثل (معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة، والتجمع الصناعي للطاقة الشمسية بالدار البيضاء)، لكن علينا مضاعفة الجهد لاستكشاف أنماط جديدة وتشجيع الابتكار والخلق وربطه بقطاع التشغيل لامتصاص البطالة.

فعلينا استغلال الصلة بين الأزمة الاقتصادية والأزمة البيئية، لنكون فاعلين.

ووفقا للأمم المتحدة، فمن المتوقع أن تخلق في قطاع الطاقات المتجددة أكثر من 20 مليون وظيفة في العالم في أفق سنة 2030. وفي المغرب، تقدر الوظائف المحتملة التي يمكن أن تخلق في أكثر من 23 ألف وظيفة في عام 2020. وجدير بالذكر أن قطاع الطاقات المتجددة يمثل سوقا عالميا ضخما ب 270 مليار دولار في عام 2012.

نفس الاستنتاج يسري على التحديث الطاقي في القطاع العقاري، حيث يفتح تأهيل البنايات وتحسين منسوبها الطاقي سوقا ضخمة إذا ما بذلت الدولة مجهودا لدعم القطاعات المرتبطة بالتحديث الطاقي في المباني العمومية أساسا وفي السكن.

ففي فرنسا، تأكد أن مليون أورو مستثمرة في قطاع الطاقة المرتبط بتحديث المباني يخلق فرص عمل مضاعفة 4 مرات مقارنة مع مثيلتها المستثمرة في قطاع الغاز المنزلي. فقطاع الاقتصاد الأخضر بإمكانه خلق فرص عمل وفيرة، كما يسمح بالاستفادة من خلق فرص عمل محلية لفائدة الشركات المحلية وباستخدام المواد الخام المحلية.

وعلى السياسات العمومية للدولة دعم هذه الدينامية من خلال تشجيع إنشاء وحدات جهوية مبتكرة في المعاهد العليا للتكنولوجيا.

وهنا لابد من التذكير بالرهانات الأساسية التي نعتبر أن علينا رفعها لكسب رهانات الاقتصاد الأخضر، واستحضار الرهانات البيئية في السياسات الطاقية، وتتمثل أساسا في محاصرة النقائص في مجال الحكامة المؤسساتية، حيث نسجل أن:

• تعدد القطاعات الوزارية المتدِّخلة في تصور وإعداد السياسة الوطنية المرتبطة بالتغيرات المناخية (الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة، والوزارة المنتدبة المكلفة بالماء، ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير، ووزارة الطاقة والمعادن، ووزارة الداخلية، والمندوبية السامية للغابات ومحاربة التصحر(وتداخل اختصاصاتها وتشتت سياساتها القطاعية يحد من فعالية السياسات العمومية في هذا المجال، ويجعل إشكالية التنسيق والتكامل والفعالية قائمة بحدة؛

• ضعف الدعم المؤسساتي، وخصوصا في مجال توفير الموارد المادية والبشرية الضرورية للملائمة والتأقلم مع المتغيرات المناخية، يحد من فعالية السياسات العمومية؛

• ضعف آليات التنسيق ما بين القطاعات الوزارية المعنية بالتغيرات المناخية، وخصوصا اللجنة الوطنية حول التغيرات المناخية، والطابع غير المُلزم للقرارات التي تتخذها يشتت الجهد الحكومي ويحد من فعاليته؛

• ضعف إشراك المؤسسات الجامعية وإعادة توجيه المقررات الجامعية العلمية والتقنية؛ والتعاون الأكاديمي نحو هذه القطاعات الواعدة.

إن تطوير البحث العلمي وتكوين المهندسين في مجال الطاقات المتجددة يساعد إلى حد كبير في تخفيض التكاليف في سلاسل الإنتاج أفقيا وعموديا، فأثمنة التجهيزات الطاقية انخفضت بمستوى الضعف خلال عشر سنوات. وهنا تظهر أهمية الإرادة السياسية قبل تحويله إلى طموح صناعي يعتمد تقنيات متكاملة وإلى مشاريع وتقنيات جديدة.

ويتعين بالموازاة اعتماد ترسانة قانونية ملائمة وإصدار النصوص التطبيقية الخاصة بالكيفيات التقنية والمالية للربط بالشبكة الكهربائية، وبكيفيات التسويق والنقل وتصدير الطاقة الكهربائية المنتجة انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة (المادتان26 و29 من القانون رقم 09.13)؛

كما يتعين دعم الجهد التشريعي بسياسات مالية وضريبية محفزة. فمن المتوقع أن تحدث الدولة ثورة ضريبية بالمعنى الحقيقي، لكي نستطيع الانتقال حقا أن مفهوم "الضريبة الخضراء" التي تفرض ضرائب على إحداث وقع بيئي سلبي، وعلى استغلال الموارد الطبيعية والطاقية.

إن التكيف مع هذه التحديات الطاقية والبيئية، يدعونا كذلك إلى تغيير في عقليتنا، وعلى الدولة أن تشجع وتعزز هذه النقلة النوعية: فهناك حاجة إلى الاشتغال على أنماط الاستهلاك. وعلينا الانتقال تدريجيا إلى مجتمعات مخفضة من انبعاثات الكربون، مع كل ما يمثله هذا من تقوية التضامن الدولي، لتطوير اقتصاد عالمي مقتصد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ويتم تحديد الأولويات في هذا المجال من منطلق تشجيع اعتماد حلقات توزيع قصيرة باعتبارها أقل تلويثا. وهذا يحيلنا على خطط لوجيستيكية للنقل الجهوي ولتوزيع البضائع والتنقل الغير المكلف بيئيا... وعلى التنسيق الجيد بين القطاعات الوزارية.

ويتعين كذلك تغيير سلوكاتنا كمواطنين من خلال تعزيز السلوك المدني ... والحرص على الانتقال إلى اقتصاد قائم على الحاجة (besoin) من خلال تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد استخدام بدل استعمال مرتبط بامتلاك الأشياء (على سبيل المثال امتلاك سيارة أو دراجة واستخدامها إلا نادرا مع تعزيز استخدام وسائل النقل العام واستخدام السيارات بطريقة أكثر إيجابية "covoiturage"... الخ؛).

وسوف تتطور الخدمات، وخصوصا الحضرية منها إلى خدمات تأجير عند الحاجة، أكثر منها إلى نزوات تملك مكلفة بيئيا واقتصاديا واجتماعيا.

وعلى الدولة أن تحرص على أن تشرح هذه الرهانات وتوضح للمواطنين سبل تغيير السلوكات الفردية والجماعية في ارتباطها مع الرهانات الطاقية،

منذ أولى مراحل طفولتهم. وهذا يعني، أن على المدرسة لعب دورها كاملا في هذا المجال، وعلى الإعلام العمومي مواكبة هذه التحولات النوعية وتوجيهها نحو سلوكات صديقة للبيئة.

فنحن حقا ننتقل من عصر الوفرة إلى حقبة الندرة في إدارة الموارد الطبيعية والطاقية...

ويبدو أن التكنولوجيا والعلوم والابتكار من القضايا المرتبطة أساسا بإنتاج مصادر طاقة جديدة، ولكن القضية الجوهرية مرتبطة بالجهد المبذول من طرف المواطنين عن طريق تسهيل التواصل وتعزيز مبادرات بسيطة تعزز المقاربة التشاركية وسياسة القرب. وللدولة كذلك دورها على هذا المستوى لتشجيع المجتمع المدني والمجالس الترابية في هذا الاتجاه.

وهذا ما سيمكننا حقا من الحديث عن تحول حقيقي في سلوكاتنا الفردية والجماعية من أجل نجاعة طاقية حقيقية!